جامعة منوبة

منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية

سلسلة : تاريخ الحركة الوطنية، عـدد 13

أعمال الندوة الدولية الثالثة عشرة حول:

استقلال تونس ومسيرة التحرّر من الإستعمار

المنعقدة بتونس
أيام 4 و5 و6 ماي 2006

تـونس 2010

UNIVERSITE DE LA MANOUBA

PUBLICATIONS DE L'INSTITUT SUPERIEUR D'HISTOIRE DU MOUVEMENT NATIONAL

Série : Histoire du Mouvement National, n° 13

Actes du
XIII[ème] Colloque International
Sur le thème :

L'Indépendance de la Tunisie et les processus de libération dans le monde colonial

Tenu les 4 - 5 et 6 mai 2006 à Tunis

جامعة منّوبة
منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية
سلسلة : تاريخ الحركة الوطنيّة، عدد 13

أعمال النّدوة الدّوليّة الثالثة عشرة حول :

استقلال تونس ومسيرة التحرّر من الاستعمار

المنعقدة بتونس
أيام 4 و5 و6 ماي 2006

تونـــس 2010

المحتـــوى

القسم العربي

الصفحة

الشابي محمد لطفي : الحركة الوطنية التونسية ومطلب الإستقلال 1881 – 1956 7

المالكي امحمد : استقلال المغرب العربي بين رؤيتين: النخب الوطنية وخطاب الاحتلال 39

ضيف الله محمد : الطلبة التونسيون والمسائل الوطنية 1956 – 1959 ... 83

الهلالي عبد الحميد : الاستقلال وتركيز النظام الجمهوري بتونس 1956 – 1959 97

فروة محمود : حكومة الاستقلال والاستقلال الاقتصادي 119

الطبّابي حفيظ : الإستراتيجية العسكرية الفرنسية في تونس المستقلة وأوهام الدفاع المشترك 1955 – 1963 143

العايدي فتحي: الجيش وهياكله : من مواقف الحركة الوطنية أثناء الفترة الاستعمارية إلى تصورات دولة الاستقلال 167

الدّحماني محمد صالح : دور الجيش في استكمال السيادة الوطنية 1956 – 1963 189

البكوش سمير: التعليم ورهاناته من خلال قانون إصلاح التعليم لسنة 1958 205

بلقاسمي بوعلام : مسألة استقلال تونس وتأثيرها على الكفاح المسلح بالجزائر من خلال صحافة الثورة الجزائرية 229

يحياوي جمال : القضية التونسية في الخمسينات في جريدة البصائر الجزائرية 241

مباركة حامد التواتي : التقارب والتباعد بين الوطنيّين التونسيّين والوطنيّين المصريّين في تصوّر الهويّة الوطنيّة المعاصرة (1945 – 1956) 253

النصوص بالفرنسية : انظر القسم الثاني

الحركة الوطنية التونسية ومطلب الاستقلال (1881-1956)

محمّد لطفي الشايبي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس

مقدّمـــة :

يطرح موضوع دراستنا خصوصية المنهج التحريري الذي توخّته الحركة الوطنية التونسية في استراتجية مقاومتها الاستعمار الفرنسي وكيفية إدراجها مطلب الاستقلال وما اقتضاه ذلك من تعديل بفعل تحوّلات الظرف الداخلي والخارجي وتأثيراته على ميزان القوى المتنازعة من جهة وتمثّلات هذا المطلب لدى الفئات الاجتماعية الأهلية زمن الحماية الفرنسية من جهة أخرى.

I - من الحركة الإصلاحية إلى حركة الشباب التونسي : فشل سياسة التشريك تؤول إلى المطالبة بالاستقلال (1881-1918) :

تجدر الإشارة إلى أنّ التأسيس للإيديولوجية الوطنية التونسية سبق انتصاب الحماية الفرنسية حيث تمكّنت الحركة الإصلاحية التونسية في إطار تفاعلها مع حركة التنظيمات العثمانية وإنجازات محمد علي بمصر (1805-1848) من جهة وبداية التسرّب الرأسمالي الاستعماري الأروبي إلى الإيالة التونسية عن طريق فرض إبرام المعاهدات اللاّمتكافئة مع الدولة الحسينية والمتزامن مع فترة حكم المشير أحمد باي (1837-1955) من جهة أخرى، من التأسيس لفكرة ضرورة إصلاح الوضع الدّاخلي، وتحديدا الجانب السياسي

والإداري والعسكري والاقتصادي، أساسا قبل حدث فرض معاهدة الحماية (12 ماي 1881) علما أنّ الإيالة التونسية كانت محلّ تنافس شديد لا فقط بين الدولتين الفرنسية التي شرعت في بسط نفوذها على إيالة الجزائر سنة 1830، والعثمانية التي رجعت بقوّة إلى ولاية طرابلس المجاورة سنة 1835، ولكن أيضا بين الدول الفرنسية والانقليزية والإيطالية[1].

والملاحظ أنّ حكومة خير الدين الإصلاحية (1874-1877) التي استقطبت عديد العناصر من النخبة أمثال الجنرال حسين (1820-1887) والشيخ محمّد السنوسي (1851-1900) وبيرم الخامس (1840-1889) وكرّست بعض رؤى محمود قابادو (1815-1871) وأحمد ابن أبي الضياف (1803-1874) في ضرورة إرساء قواعد حسن الإمارة، كان لها دور في بدايات تحديد معالم الوطنية التونسية التي عبّرت عنها جريدة *" الرائد التونسي"* في عددها الأوّل (22 جويلية 1860) الذي تضمّن شعارا : "*حبّ الوطن من الإيمان فمن سعى في عمران بلاده، إنّما سعى في إعزاز دينه*" وصدور كتاب *" أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"* (1867-1868) [2].

وإذا عكست أشكال المقاومة التي أبداها الأهالي على المستويين النخبوي - أمثال العربي زرّوق 1822-1902، رئيس بلديّة تونس الذي اختار الهجرة على قبول معاهدة الحماية والشيخ بيرم الخامس الذي غادر الإيالة إثر سقوط حكومة خير الدين الإصلاحية سنة 1877 متّجها إلى الشرق حيث استقرّ بمصر وأنشأ جريدة "**الإعلام**" سنة 1884 التي شنّت حملة واسعة ضدّ الاحتلال الفرنسي - والقبلي، رَفض السياسة الاستعمارية. فإنّ إدراك النخبة التونسية لعدم تكافؤ موازين القوى جعلها تتوخّى في مرحلة أولى مهادنة نظام الحماية. ومنذ هذه الفترة اضطلع التعليم العصري - الذي بدأ ينتشر قبل الحماية - بدور

1) انظر : "**الرائد التونسي**" ذكره عمايرية (حفناوي) في **الصحافة وتجديد الثقافة. تونس في القرن التاسع عشر**. تونس، المعهد الوطني للتراث / الدار التونسية للنشر، 1994، ص. 209 إلى 246.

2) الذوّادي (زهير) : **الاستعمار وتأسيس الحركة الاصلاحية الوطنية التونسية**. تونس، الأطلسية للنشر، 2006.
- التونسي (خير الدين) : **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**. تمهيد وتحقيق المنصف الشنوفي. جزآن. قرطاج، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، 2000.
- النيفر (مصطفى) : **خير الدين التونسي : حسن الإمارة أم دولة حديثة في الاجتهاد**، عدد 16/15، ربيع وصيف 1992، ص. 11 إلى 61.

هام في إيقاظ الوعي الوطني لدى الشباب التونسي وتجلى ذلك في مقالات جريدة *"الحاضرة"* التي ساهمت في تكوين رأي عام بالبلاد التونسية (مثال مقال علي بوشوشة في 20 نوفمبر 1894 *" مطالبنا"*)، إضافة إلى ذلك ساهمت *جمعية قدماء المدرسة الصادقية"* (1905) في تحقيق نهضة أدبية وفكرية عبّر عنها علي باش حامبة قائلا : *" في اليوم الذي نصل فيه إلى تربية عامة الشعب بنشر الأفكار العصرية، والتعريف بالعلوم وتقريبها إلى الأذهان، نكون قد نجحنا في إيقاظ النشاط والإسراع بتطوير بلادنا نحو وضع أكثر تلاؤما مع متطلّبات العصر (...)"* [3].

ولاشكّ أنّ هذه المواقف تعكس رهانات النّخبة الوطنية على العامل الثقافي لترسيخ مفهوم الوطنية التونسية: العمل الدعائي الذي أنجزته المحاضرات التي كانت تلقى بمقرات جمعية *" الخلدونية"* /" *جمعية قدماء الصادقية"* وما اضطلعت به الصحافة قد مهّد لنشأة *" النادي التونسي"* (Le cercle tunisien) سنة 1905 الذي جمع عناصر من النّخبة التونسية وفسح لها المجال - ولئن كان ذلك بحذر - وفي هذا السّياق ذاع صيت محاضرات محمّد البشير صفر - خرّيج الصادقية ورئيس مجموعة *"الحاضرة"* - التي كان لها أثر فعلي في تجديد الثقافة التونسية للنقاش في مسائل تشغل الأهالي لاسيّما سياسة التشريك[4].

لقد حظيت جريدة *" الحاضرة"* بمساندة شقّ الليبراليين في جهاز الإدارة الاستعمارية في فترة المقيمين العامّين روني ميلّي (René Millet) (1894 - 1900) وستيفين بيشون (Stephen Pichon) (1900 - 1907) وتخلّت عن موقف المقاومة الأدبية لتتجه نحو موقف الإصلاح معبّرة على هذا التوجه[5]. ويبدو أنّها لم تُدرك مقاصد السياسة الاستعمارية الفرنسية - سياسة الجمهورية

3) راجع جمعية قدماء المعهد الصادقي. تقرير لجنة المبادرة (كرّاس) ذكره محمّد صالح الماجري : **تطوّر الحركة الوطنية التونسية**. الجزء الأوّل. تونس، الدار التونسية للنشر، 1977، ص. 113 (بالفرنسية).
- علي بوشوشة. حياته وآثاره. دراسة ومختارات د. علي العريبي. تونس، المركز الوطني للاتصال الثقافي، 2008، 240 ص.

4) أنظر :
Zmerli (Sadok) : **Feuilles éparses**. Tunis, Kahia, 2000, pp. 143-144.

5) قرين (أرنولد هـ) : **العلماء التونسيون**. ترجمة حفناوي عمايرية وأسماء معلى. تونس، دار سحنون / بيت الحكمة، 1995، ص. 222-226.

الثالثة – في تأمين ديمومة الاستعمار وذلك بالتخلي عن سياسة الإدماج (assimilation) "الطوبائية" وابتداع سياسة المشاركة (association) "التمويهية" في العقد الأخير من القرن التاسع عشر[6]. وكانت مقالات البشير صفر التي بلغ عددها حوالي 58 ، أغلبها في مجال السياسة والفلسفة والتاريخ. وكان البشير صفر متّصلا بحركة الإصلاح الإسلامي (لقاءه بالشيخ محمّد عبده أثناء زيارته لتونس في سبتمبر 1903 الذي ألقى محاضرة بالخلدونية حول " *العلم والتعليم*")[7]، وبزعيم النهضة الوطنية المصرية مصطفى كامل. وكانت دروسه بجمعية "*الخلدونية*" إيقاظا للهمم وتحريكا لها[8].

وكان الإعلان رسميا عن ظهور " *حركة الشباب التونسي* " مع صدور العدد الأوّل من صحيفتها الأسبوعية الناطقة باللغة الفرنسية Le Tunisien (التونسي) يوم 7 فيفري 1907 حدثا دالاّ على إرادة التحرّك السياسي من أجل توحيد برنامج النّخبة الوطنية.

ولئن تبيّن أنّ الحركة لم تدرج مطلب أو قضية الاستقلال في برنامجها،عملت هذه الحركة على نشر جملة من الأفكار[9]. ونجد في مقدّمة هذه المبادئ : التمسّك بدستور 1861 والمطالبة بإعادة إحيائه (هذا المطلب لم يرد في برنامج 1907 بل أثير في مناسبات عديدة لمطالبة سلط الحماية بضمانات سياسية وقانونية تكفل حقوق التونسيين)[10]. وساهمت في بلورة نظرة حديثة للانتماء الوطني بتحديد المفاهيم الدّالة على الهوية الوطنية وإكسابها معان جديدة تتلاءم مع روح العصر، لاسيّما مفهوم " *الأمّة التونسية*"، و" *الشعب التونسي*"[11]. ولم يكن ذلك هيّنا نظرا لتداخل تماثلات هذه المفاهيم لدى مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية.

---

6) أنظر :

Grandmaison (Olivier - Le Cour) : **La République impériale. Politique et racisme d'Etat**. Paris, Fayard, 2009, pp. 129 à 134.

7) أنظر نص المحاضرة في الطويلي (أحمد) : **دراسات ووثائق عن الحركة الإصلاحية بتونس**. سوسة، مؤسّسة سعيدان للنّشر، 1992، ص. 81 إلى 97.

8) أنظر : العريبي (علي) : **الحاضرة...، مرجع سابق**، ص. 89.

9) الدقي (نور الدين) : **حركة ...، مرجع سابق**، ص. 13.

10) أنظر على سبيل المثال :

- « **Le Tunisien** », 29 septembre 1908. **La Tunisie et la constitution**, A. Zaouche.

11) الدقي (نور الدين) : **حركة...، مرجع سابق**، ص. 14.

وبالتوازي مع تعلقها بمفهوم الوطنية التونسية وبانتمائها للحضارة العربية الإسلامية، عملت حركة الشباب على توخّي سياسة تقارب مع الفرنسيين الأحرار. ولئن أبدى المؤرّخ الفرنسي شارل أندري جوليان ملاحظته حول الأسباب التي جعلت حركة الشباب التونسي لا تطالب بالاستقلال إلاّ أنّ هذه الحركة " *ترى فائدة فيما تقدّمه فرنسا من زاد ثقافي واقتصادي(...) وأنّ الكرامة الإنسانية تقتضي أن يتساوى المُستَعْمَرُون مع المُستَعْمِرين*" مع الحرص على وضع حدّ لنيل فرنسا من الشخصية التونسية[12]، ثمّ إنّ نشاط الحركة تدرّج من عمل نخبوي يشمل أقلية من المثقفين (من سكّان العاصمة وبعض المدن التونسية) إلى توجّه متفاعل مع التحرّكات الشعبية التي شهدتها البلاد، وبخاصّة العاصمة (1909-1912) نذكر منها خاصّة :

- اجتماع البلماريوم (10 ديسمبر 1909) والتجمهر أمام الإقامة العامة احتجاجا على إلحاق اليهود التونسيين بالمحاكم الفرنسية.
- إضراب طلبة جامع الزيتونة (مارس 1910) ومطالبتهم بإحداث شهادة الأهلية.
- حوادث الزلاّج (نوفمبر 1911).
- مقاطعة شركة التراموای التي تسبّبت إحدى عرباتها في مقتل طفل تونسي (8 نوفمبر 1912).

وكان من نتائج ذلك أن قرّر المقيم العام (13 مارس 1912) حلّ الحركة ونفي أبرز مسيّريها. وخلال هذه الفترة كان المتسبّب الأول في فشل سياسة التشريك حزب المعمّرين بقيادة زعيمه فكتور دوكرنيار (Victor De Carnières) وهو الذي قاد حملة ضدّ الأهالي أساسها نظرية تقول إنّ "*الشعوب المولى عليها من قبل الدولة الفرنسية ليست متحضّرة بالدرجة التي تجعلها تفهم أبعاد مبادئ 1789، وهنا يجب على النظرية (...) أن تفسح المجال للضرورة*"[13].

---

12) جوليان (شارل أندري) : **المعمّرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي**. تعريب محمّد مزالي والبشير بن سلامة. تونس، الشركة التونسية للتوزيع، بدون تاريخ، ص. 95.

13) أنظر :

- Byans (J. Vernier de) : **Condition juridique et politique des indigènes dans les possessions françaises**. Paris, A. Leclerc éditeur, 1905, page 132.

واقترنت هذه الإجراءات مع ما اقتضاه اندلاع الحرب العالمية الأولى من إعلان لحالة الحصار ومنع الحرّيات، الشيء الذي جعل نشاط الحركة يبرز في المهجر : حيث استقرّ علي باش حامبة نهائيا بالآستانة وتقلّد خطّة مستشار الحكومة التركية. واضطلع بمهامّ تنسيق نشاط الوطنيين التونسيين في المهجر بوصفه رئيس "*لجنة تحرير المغرب العربي*".

وتشير الوثائق الأرشيفية الألمانية إلى مخطّط علي باش حامبة في تحرير المغرب العربي بحدّ السّلاح [14]. ولئن لم يتمّ تحقيق هذا المشروع فإنّ علي باش حامبة شارك إلى جانب محمّد العنّابي من المغرب الأقصى في المؤتمر الإسلامي المنعقد بستوكهولم سنة 1917، والذي ضمّ ممثّلين عن جميع البلدان الإسلامية المحتلّة وأقرّ مطلب استقلال المغرب الأقصى[15].

– أمّا محمّد باش حامبة فقد تحوّل إلى سويسـرا حيث استقرّ بجنيف سنة 1916 وأصدر "*مجلة المغرب*" La Revue du Maghreb الشهرية والناطقة باللغة الفرنسية التي أعلنت منذ عددها الأول بصريح العبارة عن *إفلاس سياسة المشاركة*" التي كانت تنادي بها جريدة "*التونسي*" الناطقة باسم حركة الشباب التونسي، ثم طلبت بكلّ وضوح بإصدار دستور.

ومع قيام الثورة البلشفية (أكتوبر 1917) تدعمت مواقف الوطنيين، وانتقلت من فكرة الدستور إلى فكرة الاستقلال "*لأنّ الشعب الجزائري – التونسي* – كما لاحظت "مجلة المغرب" ذلك – *لم يتنازل عن استقلاله رغم خضوعه لنظام خاص من الجور والعنف والإذلال والإرهاب الدائم. وهو يهيب بالضمير العالمي ليعترف له بحقه في العيش حرّا مستقلا*[16]. ولم يقتصر عمل

علما أنّ هذا المؤلف شغل خطّة ضابط إدارة من الدرجة الأولى في المقتصدية العسكرية لجنود المستعمرات. وكان قد حرّر سنة 1912 التقرير الموجّه إلى وزير المستعمرات الفرنسي متبوع بمشروع قانون تنظيم المستعمرات الفرنسية غير الجزائر وتونس.
ذكره :

Grandmaison (Olivier Le Cour) : Droits de l'homme, loi (s) et colonies In **Droits**, n°43, 2006, page 141.

14) أنظر : غانم (عماد الدين) : **عمليات الغوّاصات الألمانية في المياه الليبية وحركة الجهاد 1915-1918**. بنغازي- ليبيا، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003، ص. 84-85.

15) العجيلي (التليلي) : **صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي** (1876-1918). تونس، دار الجنوب للنشر، 2005، ص. 451.

16) **مجلة المغرب**، ماي-جوان 1918. **استقلالنا**.

محمّد باش حامبة على إدارة "***مجلة المغرب***" بل شمل إنجاز عدّة مؤلّفات دعائية باللغة الفرنسية نذكر منها : ***العدلية التونسية*** (جنيف 1917)، ***الشعب الجزائري التونسي وفرنسا*** (جنيف 1917)، ***مناورة فرنسية : الإصلاحات الأخيرة بالجزائر*** (جنيف 1918)، ***الحماية الفرنسية بتونس*** (جنيف 1918). كما شارك في أشغال المؤتمر الثالث للقوميات المضطهدة المنعقد بلوزان من 27 إلى 29 جوان 1916 وعرض فيه مطالب مسلمي الجزائر وتونس.

وبالتوازي مع نشاط الأخوين علي ومحمّد باش حامبة، يعدّ الشيخ صالح الشريف من أبرز قادة الحركة الوطنية في المهجر أثناء الحرب العالمية الأولى، إذ كلّفته الحكومة التركية بالقيام بمهمّة الاتّصال بأسرى الحرب المغاربة (تونسيون وجزائريون ومغاربة) وتنظيمهم ضمن فرقة واحدة تزوّد بالسّلاح والذخيرة وترسل عن طريق الغوّاصات إلى طرابلس. كذلك بادر بتكوين "***لجنة استقلال تونس والجزائر***" ببرلين للدّفاع عن قضايا الشعوب المغربية. ومن مؤلّفاته الدعائية نذكر : ***حقيقة الجهاد*** (بارن 1916)، ***تونس والجزائر*** (بالاشتراك مع إسماعيل الصفايحي، برلين 1916)، ***حجج دامغة حول وجوب خروج الفرنسيين من تونس.***

وقد ساهم هذا النشاط في إشعال فتيل الانتفاضة ضدّ السلطة الاستعمارية في الجنوب التونسي (انتفاضة الودارنة، جهاد خليفة بن عسكر النالوتي، معارك المجاهِدَيْن محمّد الدغباجي والبشير بن سديرة...)، وللحدّ من ذلك بادرت بحجز أملاك المهاجرين واستعملت أحدث وسائلها العسكرية آنذاك (الطائرة) لضرب مواقع المجاهدين التونسيين والليبيين. وبالرغم من انتصار الحلفاء وانهزام الامبراطوريات الوسطى من جهة وإخماد الإدارة الاستعمارية الفرنسية لانتفاضة قبائل الجنوب الشرقي التونسي من جهة أخرى فإنّ مبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها قد شدّ انتباه النّخبة الوطنية من بقايا حركة الشباب التونسي التي ستطرح ضرورة تكوين حزب وطني عصري.

II – ميلاد الحزب الحرّ الدستوري ومطلب الاستقلال (1918-1933) :

لقد أكد محمّد باش حامبة (جنيف – برلين) في مراسلاته مع الشيخ عبد العزيز الثعالبي (باريس) والتي شملت فترة 19 سبتمبر 1919 – 25 أفريل 1920 على ضرورة إدراج مطلب الاستقـلال *في كتـاب "تونس الشهيدة*،

مطـــالبها"[17]. وأثنـــاء إدارتـــه لمجلّة المغـــرب (La Revue du Maghreb) بسويسرا (1916 إلى 1918) ومطالبته باستقلال تونس والجزائر[18] حدّر محمد باش حامبة الشيخ الثعالبي بأنه "*لا يقبل أي تغيير في المبدإ الذي التزم به أي الاستقلال التام وتغيير نظام الحكومة (إلغاء الملكية)*" (رسالة تحمل تاريخ 23-31 جانفي 1920).

ولئن كان مطلب الاستقلال نتاجا لما نادت به مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن حول حقّ الشعوب في تقرير مصيرها فقد انهار إثر المستجدّات التي شهدتها الساحة الدولية والتي حصرت حقّ الشعوب في تقرير مصيرها في حلّ مشكلة القوميات الأروبية فحسب.

وفي هذا السياق عبرت الرسالة التي بعثها الشيخ عبد العزيز الثعالبي (فيفري 1920) إلى أحمد توفيق المدني عن تغير موقفه تجاه مطلب الاستقلال مشيرا إلى : "*إنه لم يعد الآن في الإمكان المطالبة بإلغاء نظام الحماية. فذلك قول لا يسمع له اليوم أحد إنّما يجب أن نطالب بإعلان الدستور التونسي، وأخذ زمام الحكم بأيدينا، وإدارة بلادنا بأنفسنا وتكتفي فرنسا بالإشراف والحماية الخارجية، كما هو منطوق ومفهوم معاهدة 1881*" [19]. ونظرا إلى ما لمسه أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري (تأسّس في شهر مارس 1920) من تغيير في موازين القوى بفرنسا لفائدة الأحزاب اليمينية في الانتخابات التشريعية (نوفمبر 1919)، وبالتوازي مع تنامي الوعي الوطني كنتيجة لتفـــاعلات الحركة الأدبية والمسرحيـــة والصحفية والجمعيـــاتية[20]، بيّن المؤرّخ الأمريكـــي (Stuart Schaâr) حالـــة الغليـــان السياسي والاجتماعـــي

17) **المركز الفرنســـي للأرشيف الديبلوماسي بنـــانت** (CADN) : ملخص الرســـائل الموجّهة من محمّد باش حامبة إلـــى الثعـــالبي : صندوق B-2-1552 ...، **مصدر سابق.**

18) أنظر :

- **La Revue du Maghreb**, janvier-février 1918. **Les droits des peuples et des coloniaux.**
- **Idem.**, mai-juin 1918. **Notre droit.**
- **Idem.**, juillet-août 1918. **Et notre libération.**

19) المدني (أحمد توفيق) : **حياة كفاح** (مذكّرات). الجزء الأول. الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص. 173.

20) أنظر : مساهمتنا المتعلقة بالحزب الحرّ الدستوري التونسي (1920-1934) في **تونس عبر التاريخ**. الجزء الثالث. تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2005، ص. 83 إلى 101.

التـــي ميّزت البلاد التونسيـــة إثر الحرب والتي ولّدت مـــا عبّر عنه "**بالثقـــافة السياسيـــة الجمـــاهيرية**" (Mass political cultural) [21].

والملاحظ أنّ ما ورد في كتاب "*تونس الشهيدة*" إضافة إلى ما تضمّنه تقرير قاضي التحقيق بارون (Baron) (الذي مسك ملف اعتقال الشيخ عبد العزيز الثعالبي ووجّه إليه تهمة التآمر ضدّ أمن الدولة) وما ورد في مذكّرات الصادق الزمرلي ومراسلات الشيخ الثعالبي مع رفاقه المحفوظة في المركز الفرنسي للأرشيف الديبلوماسي بنانت تعكس تراجعا في طبيعة طرح مطلب الاستقلال وتجلّى ذلك من خلال المجهود التوفيقي الذي بذله الشيخ عبد العزيز الثعالبي بين التيار المعتدل الذي (يمثّله حسّان قلاتي) الذي يضع نشاط الحزب في إطار الحماية وليس خارجها، والتيار الراديكالي (يمثّله محمّد باش حامبة) ويطالب جهرا بالاستقلال وإلغاء النظام الملكي. ويؤكّد اتفاقا مبدئيا إذ ليس بالإمكان إلغاء الحماية في ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى ومن ثمّ التركيز على المطالبة بدستور يضمن حقوق التونسيين ويمكّنهم من تسيير شؤون بلادهم باستثناء السّياسة الخارجية التي تعود بالنّظر، بمقتضى معاهدة الحماية الممضاة بقصر باردو إلى الحكومة الفرنسية.

ورغم أنّ هذه المطالب التي تقتصر على إرساء الاستقلال الداخلي تمثل تراجعا في برنامج الحركة الوطنية التونسية الذي ورد في كتاب "*تونس الشهيدة*" فقد تمّ تعديلها في شهر جوان 1920 تحت ضغط الجناح "الإصلاحي" للحزب في اتجـــاه أكثر مرونة واعتدالا. ولمدّة عدّة سنوات انحسر البرنـــامج الوطني، وقد ورد ذلك في كتـــاب "*تونس الشهيدة*" : "*إذا كانت الوصاية المفروضة على بلادنا ترمي حقيقة إلى هدف وحيد ونزيه للغاية ألا وهو الارتفاع بنا إلى مستوى الشعوب القادرة على أن تحكم نفسها بنفسها*" كما *يطيب للحكومة والبرلمان بفرنسا الإعلان عنه وكما تصرّح بذلك معاهدات الحماية، فإن على فرنسا أن تقوم بواجبها الحتمي وذلك بأن تعدّل تعديلا جوهريا وبدون تأخير النظام المسلّط علينا والذي لم يتواصل إلى اليوم إلا على*

21) أنظر :

- Schaâr (Stuart) : creation of mass political culture in Tunisia In « **The Maghreb Review** », vol. 18, 1-2, 1993, pp. 2 à 17.

حساب كرامتنا وبواسطة القهر والإرهاب والظلم وهي وسائل عادية محتومة بالنسبة للنظم المقامة على التعسّف والاستبداد (...)"[22].

غير أنّ هذا التراجع الذي اعتبره البعض تكتيكيا لم يمنع الإدارة الاستعمارية من إلصاق التهم للحزب الحرّ الدستوري واعتبار " *الهدف من تكوينه هو الوصول إلى كسر قيود العبودية التي تكبّل تونس حتى يصبح الشعب التونسي شعبا حرّا ينعم بكلّ حقوقه. (...) هذه هي مبادءه وغايته. إنّ أساس (برنامجه) يعتمد نشاطا حثيثا موجّها نحو إنشاء دستور يعطي هذا الشعب حقّ حكم نفسه بنفسه حسب القوانين التي أقرّها المحسنون الأكثر إنصافا وقبولها العالم المتحضّر*"[23].

ولمواجهة ذلك عمل الحزب الحرّ الدستوري التونسي على القيام بعمل دعائي واسع النطاق عبر صحافته الناطقة بالعربية التي رسّخت مفاهيم الوطنية وسيادة الدستور. فإضافة إلى عودة صحف قديمة إلى الظهور منذ رفع قرار المنع (1 فيفري 1920) مثل "*المنير*" و"*مرشد الأمّة*" و"*الصواب*" و"*المشير*"، تأسّست صحف جديدة مثل "*النديم*" (12 فيفري 1921) و"*لسان الشعب*" (28 ديسمبر 1920) و"*الوزير*" (5 أفريل 1920) و"*الاتحاد*" (15 أوت 1920) و"*العصر الجديد*" (21 ماي 1920)... وقد بلغ عدد الصحف التونسية الناطقة بالعربية ثلاثين سنة 1921. وكان جلّها يساند أطروحات الحزب الحرّ الدستوري سيّما أنّ الكثير من مديريها مثل محمّد الجعايبي ("*الصواب*") والطيب بن عيسى ("*الوزير*") والشاذلي المورالي ("*المنير*") وأحمد توفيق المدني (مجلة "*الفجر*") كانوا أعضاء باللجنة التنفيذية للحزب.

ولعلّ أهمّ المقالات التي أكّدت على أهمية "*الدستور*" قد وردت بجريدة "*الصواب*"، مثال ذلك يعرّف محمّد الجعايبي الدستور على النحو التالي : "*يسألونك عن الدستور قل هو ضمانات وكفالات تنالها الأمم فتحميها من يد العدوان وتصونها من عبث الإطلاق وتجعل بينها وبين كلّ ظلوم غشوم سدّا لا تفعل فيه معاول الجور والإرهاب. بل هو قانون أساسي يحدّد سلطة الحكومة ويمثّل نفوذ الأمّة ويرسم ما لها وما عليها من الواجبات كما يقرّر واجبات الملك*

22) **تونس الشهيدة**. تعريب حمّادي الساحلي...، **مرجع سابق**، ص. 291.
23) أنظر :
L'Afrique Française, août 1922 – août 1928. **Chronique de Tunisie**, pp. 287 à 289.
ذكره :
Lejri (Med Salah) : **Evolution**.., Volume I, **op. cit.**, page 181.

وما هو مفروض عليه وأنه إن جرى مع تيّار القانون والنظام يكون غير مسؤول أو ملوم وحسبه أن ينفذ ما ارتآه الشعب تحت مسؤوليته بالاقتراع والتصويت ويكون قيّما على إدارة الأمّة حارسا للقانون حاميا للشرع العزيز (...)"[24].

وفي مقالة أخرى يتناول حقيقة الذاتية التونسية وكيفية تطوّرها عبر التاريخ ذاكرا : " *(...) من المعلوم أنّ البلاد التونسية قد تعاقبت عليها أمم كثيرة وأداروا شؤونها غصبا وقسرا بحيث أنها عاشت في أكثر أدوار حياتها مغلوبة على أمرها لكنها في كلّ فترة وهت فيها قوة المتغلب وتلاشت وحدته حكمت نفسها بنفسها وجمعت قواها لتأييد قوميتها وحفظ كيانها من عبث العابثين...* "[25]

ولئن فشلت قيادة الحزب الحرّ الدستوري التونسي في تحقيق مطالبها فإنها تمكّنت من تنويع المرجعية السياسية للحزب في ظرف تنامى فيه النشاط الجمعياتي لا سيّما "جمعية قدماء الصادقية" عن طريق ناديها الأدبي (1925) الذي جمع ثلّة من المثقفين و"جمعية الشبان المسلمين" (1928) و"جمعية المستقبل التمثيلي" (1927) إضافة إلى نشاط "جمعية نجم شمال إفريقيا" (1926) و"جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين" (1927) بباريس واللتين كان لهما تأثير على الأوساط الطلابية التونسية بفرنسا وتونس[26]. وكانت المطالبة باستقلال تونس وبقية بلدان المغرب العربي أثناء أشغال مؤتمر "الرابطة ضدّ الاضطهاد الاستعماري والامبريالية" المنعقد ببروكسال بين 10 و15 فيفري 1927 الحدث السياسي البالغ الأهمّية في تطور الخطاب الوطني التونسي[27]

24) **الصواب**، 30 جويلية 1920. **الدستور**، محمّد الجعايبي.
25) **الصواب**، 12 جويلية 1924. **وطنيون قبل كلّ شيء**، محمد الجعايبي.
26) أنظر :
- الماطري (محمود) : **مذكّرات مناضل**. تقديم عز الدين قلوز / تعريب حمّادي الساحلي. القاهرة، دار الشروق، 2005، ص. 36 إلى 40.
- **كتابات ومذكّرات المناضل يوسف الرويسي السياسية**. زغوان، منشورات مؤسّسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1995، ص. 63.
- الحزب الحرّ... في **تونس عبر التاريخ...**، **مرجع سابق**.

27) قنانش (محمد) : **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين** (1919-1939). الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص. 41-48.
أنظر : مقالنا الصادر باللغة الفرنسية في جريدة **La Presse** بتاريخ 8 مارس 1995 تحت عنوان : "**الوطنيون التونسيون ومجلّة "المغرب"** (1932-1934)"
Les nationalistes tunisiens et la revue Maghreb (1932-1934).

الذي عبّـــر عنه أحد قادة الحزب الحر الدستوري المبعدين إلى فرنسا ألا وهو الشاذلـــي بن خير الله بن مصطفى عضو اللجنة التنفيذية ومؤسّس جريدة Le Libéral وكان برنامج المطالب نيابة عن بلدان المغرب يهدف إلى تحقيق الاستقلال التام والتحرّر من ربقة الاستعمار.

وعموما يعدّ طرح مطلب الاستقلال من جديد وإدراجه ضمن استراتجية نضال مكوّنات الحركات الوطنية الجزائرية والتونسية دليلا على تزامن هذا المطلب مع تحوّلات الظرف الداخلي (أزمة اقتصادية تقليدية) والخارجي (نموّ حركات مناهضة الاستعمار في أوساط اليسار الفرنسي إضافة إلى دور رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان من جهة أخرى)[28].

ومنذ هذا التاريخ شهدت الصحافة الوطنية قفزة نوعية في طريقتها لمعالجة القضايا المطروحة وتوظيفها لصالح القضية الوطنية[29]. وقد ورد في البرنامج الأساسي الذي صادق عليه مؤتمر الحزب الحرّ الدستوري المنعقد في 12 و13 ماي 1933 ما يلـــي : " *(...) يُعلن الحزب أنّ الغاية التي ترمي إليها أعماله السياسية هي تحرير الشعب التونسي وتمتيع البلاد التونسية بنظام سياسي قار منيع يكون دستورا يحافظ على الشخصية التونسية وتتحقق به سيادة الشعب(...)*

---

28) أنظر علي سبيل المثال لا الحصر :

* بالنسبة لليسار الفرنسي :

- Le combat de Robert-Jean Longuet et l'entreprise de « Maghreb » In Oved (Georges) : **La gauche française et le nationalisme marocain** (1905-1955). Tome 2. Paris, l'Harmattan, 1984, pp. 33 à 42.

- **Révolte**, n°4, mai 1931. **Voyages tunisiens**, par Pierre Bloch, pp. 19-20.

* مؤتمر "**رابطة الدفاع عن حقوق الانسان**" المنعقد بـــ Vichy من 23 إلى 25 ماي 1931 :

- **La Voix du Tunisien**, 12 mai 1931. **La colonisation et les droits de l'homme**, par Bahri Guiga.

- **La Voix du Tunisien**, 19, 20 et 21 mai 1931. **Lettre ouverte à Félicien Challaye**, par Chedly Khaïrallah.

- Challaye (Félicien) : **Souvenirs sur la colonisation**. Paris, 1935, réédité en 1998 chez « Les nuits rouges ».

29) أنظر : الحزب الحرّ... في **تونس عبر التاريخ...، مرجع سابق**، ص. 94 إلى 101.

وبصفة عامة السعي في كلّ ما يقتضي رفع الشعب التونسي من هاوية الانحطاط المادي والأدبي الذي يتخبط فيه حتى يكون له شأن بين الأمم الراقية التي تملك زمام نفسها"[30].

III - الحزب الحرّ الدستوري الجديد وتوخّي سياسة المراحل (1934-1956)

لقد شهدت الحركة الوطنية خلال هذه المرحلة تطوّرات هامة شملت طرق العمل وطبيعة المطالب. ويعدّ "*ميلاد الحزب الدستوري الجديد كامتداد للحزب الدستوري الأصلي وكتغيير له حدثا سياسيا مؤسّسا لمرحلة تاريخية جديدة، حيث أصبح القوّة القائدة للعمل الوطني والموحّدة حولها أوسع الفئات الشعبية التي كانت فيما مضى تناصر الحزب الدستوري القديم مع إقحام قوى اجتماعية جديدة في جدلية الكفاح بالرّغم من أنّ بعض الأوساط بقيت بعيدة عنه نسبيا مثل أعيان المدن والوسط الزيتوني والحركة النقابية والعمّالية المنضوية في النقابات الفرنسية". لكن تطوّر الأوضاع بالبلاد خلال الأربعينات والخمسينات سوف يصحّح مسار تلك الحركات والأوساط ويجعلها تتفاعل إيجابيا مع التوجّهات السياسية الجديدة للحركة الوطنية التونسية*"[31]. ويمكن رصد موقف الحزب الحرّ الدستوري الجديد إزاء مطلب الاستقلال من خلال لوائح المؤتمرات التي عقدت من 1934 إلى 1955[32].

وتجدر الإشارة إلى أنّ ميلاد الحزب الحرّ الدستوري الجديد لم يصحبه تغيير في البرنامج المطلبي الذي أقرّه مؤتمر نهج الجبل (12-13 ماي 1933)، بل أكّد الديوان السياسي في العدد الأوّل من جريدة "*العمل*" (1 جوان

---

30) **مذكّرة المطالب المتأكّدة المقدّمة من الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي إلى جناب المقيم العام وحكومة الواجهة الشعبية**. تونس، مطبعة "الاتحاد"، بدون تاريخ، ص. 3 و4.

31) الذوادي (زهير) : **تحوّلات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين** (1929-1939). تونس، الأطلسية للنشر، 2003، ص. 50.

32) وهي مؤتمر قصر هلال (2 مارس 1934) ؛ المؤتمر الوطني الثاني للحزب الحرّ الدستوري الجديد المنعقد بدار الجزيري، نهج التريبونال، تونس أيام 30 و31 أكتوبر / 1 و2 نوفمبر 1937؛ مؤتمر ليلة القدر الذي جمع كافة مكوّنات الحركة الوطنية ليلة 23 أوت 1946 بالمدينة العربية بتونس؛ المؤتمر الوطني الثالث للحزب الحرّ الدستوري الجديد بدار سليم بتونس يوم 17 أكتوبر 1948؛ المؤتمر الوطني الرابع للحزب الحرّ الدستوري الجديد الذي التأم سرّا بنهج قرمطو تونس يوم 18 جانفي 1952 ؛ المؤتمر الوطني الخامس للحزب الحرّ الدستوري الجديد المنعقد بصفاقس أيام 15-16 و17 نوفمبر 1955.

1934) على "*أنّ غاية الحزب هي السعي إلى تحرير البلاد*". *ولا يتحقق ذلك إلاّ بالتحصيل على مجلس تشريعي تونسي لسنّ القوانين والأنظمة في البلاد (...)*" غير أنّ الحزب الحرّ الدستوري الجديد قد عمل على الفصل بين الرغبة في مبدإ تحرير البلاد والخطط السياسية المتبعة لتكريس ذلك وقد ارتبط هذا الفصل بضرورة مراعاة موازين القوى التي تتفاعل مع موازين ومدى قابلية الدولة الاستعمارية إلى الحوار وتقديم تنازلات. وبالتالي تجسّمت فكرة سياسة المراحل.

ولئن تمسّك قادة الحزب الحرّ الدستوري الجديد بـ "*منح الأمّة التونسية ضمانات دستورية تحفظ لها حقوقها*"[33]، وتساهم في إثبات السيادة الوطنية فإنهم اختلفوا حول طرق تحقيق الاستقلال. وفي هذا السّياق، يمكن الرجوع إلى اللوائح التي صادق عليها النوّاب في مؤتمرات نهج التريبونال (1937) وليلة القدر (1946) وصفاقس (1955) لفهم طبيعة الخلاف.

إذا مـا تمعّنـا في الظرف العـام الذي انعقـد فيه مؤتمـر نهج التريبونـال، يمكـن أن نلاحظ إجمـاع المصـادر على أنّ منطلق الرّغبـة فـي إدراج كلمـة "*استقلال*" (indépendance) فـي برنـامج الحزب عوضـا عن "تحريـر" (libération ou émancipation) كان قاعديا أي صرّح بها مجموعة من المؤتمرين وخاصة أعضاء اللجنة السياسية برئاسة الحكيم سالم الشاذلي والمقرّر العام الحبيب بوقطفة[34].

فقد برز في المؤتمر تيّاران، تيّار متشدّد يمثّله الحبيب بوقطفة ويوسف الرويسي والمنجي سليم وعلي البلهوان والباهي الأدغم وصالح بن يوسف

33) **مذكّرة المطالب...، مرجع سابق**، ص. 7.

34) أنظر بالخصوص :
- **مذكّرات المناضل محمود الماطري...، مصدر سابق**، ص. 119 إلى 122.
- **كتابات ومذكّرات المناضل يوسف الرويسي...، مصدر سابق**، ص. 105-106.
- "**العمل**"، 10 نوفمبر 1937. **التقرير العام للجنة السياسية**.
- عبد الله (ابراهيم) : **شروق وغروب أو نافذة على تاريخ النضال الوطني**. سوسة، مؤسّسة سعيدان للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص. 202 إلى 209.
- Ben Sliman (Sliman) : **Souvenirs politiques**. Tunis, Cérès, 1989, pp. 100-101.
- Dellagi (Moncef) : Un débat sur la revendication de l'indépendance au congrès du Néo-Destour de 1937 In **R.H.M.**, n° 9, juillet 1977, pp. 342 à 349.

والهادي نويرة ومفتاح فرحات... وتيار معتدل يمثله الدكتور محمود الماطري والبحري قيقة والطاهر صفر وبو صقّارة والعجيمي.

وقد عبّر موقف الحبيب بورقيبة الكاتب العـام للحزب عن التيّـار الأول بقولـه : "*(...) لاشكّ أننا متفقون في الغاية هي الاستقلال وإنّنا لم نحجم لا من التعبير عليها لدى المسؤولين من رجال حكومة فرنسا ولا من إذاعة تلك المحادثة التي بسطت فيها مسألة استقلال تونس على صفحات الجرائد. فالخلاف باللجنة السياسية انحصر في هل تبقى كلمة " التحرير" بالبرنامج الأساسي أم تعوّض " بالاستقلال". وأنا شخصيا أرى عدم التغيير لأنّ وضعنا في برنامجنا الأساسي كلمة " التحرير" لا يمنعنا من الطموح إلى الاستقلال طبعا. أنا أوّل من يعتقد في ضرورة الاستقلال ولهذه العقيدة لم أجازف بمطالبته أوّل الأمر ورحت أكوّن له الأسس الصالحة للبناء واستعدّ له وأعتقد أنّي هيّأت له بعض التهيؤ ولازلت مستمرّا في البناء*".

وهنا تتجلّى رؤية الكاتب العام الحبيب بورقيبة في استخلاص ما نتج عن تجربة مصالي الحاج عندما أدرج مطلب الاستقلال في برنامج الحزب الذي أسّسه سنة 1937 (حزب الشعب الجزائري) دون تهيئة الشعب الجزائري لذلك[35].

وعلى أيّة حال، لم يمنع تصويت الأغلبية لفائدة إبقاء برنامج الحزب الأساسي على حاله وعدم تعويض كلمة "*التحرير*" بمرادف "*الاستقلال*" الإدارة الاستعمارية من شنّ حملة قمعية واسعة النطـاق ضدّ مناضلـي الحزب الحرّ الدستوري الجديـد إثر حوادث 9 أفريل 1938، وآل الوضع إلى حلّ الحزب وحجز وثائقه ومنعه من أيّ نشاط. ويمكن استنتاج أن المطالبة بالاستقلال بقيت في فترة الثلاثينات ضمنية في برنامج الحزب الحرّ الدستوري الجديد لاعتبارات استراتيجية وتكتيكية[36]. وبقدر ما سعى الحزب الحرّ الدستوري الجديد إلى تعبئة كافة شرائح المجتمع التونسي وإقحامها في استراتيجيته التحريرية القائمة

35) الشابي (محمد لطفي) : **الهادي نويرة**. جامعة منوبة، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2005، ص. 15 إلى 18.
- قنانش (محمد) : **الحركة الاستقلالية في الجزائر...، مرجع سابق**، ص. 83 إلى 88.

36) أنظر :
- El Mechat (Samya) : **Le nationalisme tunisien, scission et conflits** (1934-1944). Paris, l'Harmattan, 2002, page 111.

على سياسة المراحل والتحضير لشنّ المعركة الحاسمة، ظلّت اللجنة التنفيذية في دائرتها الضيّقة (167 شعبة من بينها 13 بتونس العاصمة والأحواز وشعبة واحدة بباريس) محترزة من استراتجية العمل المباشر واكتفت بتحرير المقالات والعرائض وإلقاء الخطب[37].

غير أنّ التحوّلات التي شهدتها الإيالة والدولة الحامية أثناء الحرب العالمية الثانية ستعطي دفعا جديدا لحقّ الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها والجهر بمطلب الاستقلال. فكيف تطوّرت الحركة الوطنية التونسية وحدّدت موقفها من هذا المطلب ؟ ما من شكّ كان لانهزام الدولة الحامية في جوان 1940 وإمضاء معاهدة الصلح مع ألمانيا النازية من جهة وحالة التصدّع الداخلي التي هزّت المجتمع الفرنسي بين موالين لسياسة التعاون مع الاحتلال الألماني التي أقرّها الماريشال بيتان (Pétain) ودعاة المقاومة والصمود الموالين للجنرال ديغول (De Gaulle) من جهة أخرى، وقع ملموس لدى الوطنيين، إذ أقدم هؤلاء على إبراز عجز الدولة الحامية على حماية نفسها من الاحتلال، فكيف يمكن لها الادّعاء بقدرتها على حماية مستعمراتها ؟ والحال أنّ موجات الاعتقال والاضطهاد المتواصلة التي شنّتها السلطات الاستعمارية ضدّ القادة الوطنيين والمناضلين لم تضع حدّا لنشاط الحركة الدستورية التي توخّت العمل السرّي (تكوين الدواوين السياسية السرية : الخامس والسادس والسابع طوال الفترة 1939-1941).

يضاف إلى هذا الحدث ارتقاء المنصف باي المتعاطف مع الحركة الدستورية إلى العرش الحسيني (19 جوان 1942) والانتعاشة الوطنية التي شهدتها الإيالة طوال حملة تونس (نوفمبر 1942-13 ماي 1943) التي مكّنت الحزب الحر الدستوري الجديد من تجديد تشكيلاته والرّجوع إلى سالف نشاطه.

37) أنظر :
- نفس المرجع، ص. 114.
- Kraïem (Mustapha) : **Mouvement national et Front populaire. La Tunisie des années trente.** 2. Université de Tunis I, ISHMN, 1996, pp. 101 à 308.
- Kraïem (Mustapha) : Le Néo-Destour : cadre, militants et implantation pendant les années trente In **Les mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années 1930**. Tunis, MEERS / CNUDST, 1987, pp. 17 à 49.
- Hamza (Hassine-Raouf) : Eléments pour une réflexion sur l'histoire du mouvement national pendant l'entre-deux-guerres : la scission du destour de mars 1934, **Idem**. pp. 51 à 78.

وقد سبق ذلك الإعلان عن ميثاق الأطلنطي (La charte de l'Atlantique) يوم 12 أوت 1941 الذي أعلن مساندته حقّ الشعوب في تقرير مصيرها. كلّ هذه الأحداث المتداخلة جعلت الرّغبة في الانعتاق تطفو بقوّة وتجعل الحركة الوطنية، لا فقط في تونس بل أيضا في الجزائر والمغرب الأقصى تفصح عن مطلب الاستقلال الذي شهد مساندة شعبية عارمة مع تأسيس جامعة الدول العربية وجمعية الأمم المتحدة (1945) إثر انتصار الحلفاء[38].

وبالتوازي مع رفض الوطنيين التونسيين لمشروع الاتحاد الفرنسي (تبلور إثر انعقـــاد ندوة "*برازفيل*" (جانفي 1944) تكوّنت لجنة وطنية يوم 30 أكتوبر ضمّت 60 عضوا وعُرفت بلجنة الستين والتي تشكّلت إثرها "*جبهة وطنية*" ضمّت كلاّ من الحزبين الدستوريين والحركة المنصفية ومدرّسي جامع الزيتونة وممثلي الأقلية اليهودية وعقدت اجتماعين؛ الأوّل يوم 30 أكتوبر 1944 أعدّ تقريرا طالب فيه بمنح البلاد التونسية استقلالها الداخلي، والثاني يوم 13 نوفمبر طالب فيه بإقامة نظام ملكي دستوري[39]. وفي نفس الفترة التي هاجر فيها الزعيم الحبيب بورقيبة إلى القاهرة (مارس 1945) للتعريف بالقضية التونسية ومحاولة إدراجها ضمن جدول أعمال جامعة الدول العربية، سعى الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد بإشراف كاتبه العام صالح بن يوسف إلى تكوين جبهة وطنية مضادة للاستعمار جمعت المنظمات المهنية لا سيما الاتحاد العام التونسي للشغل (جانفي 1946) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة (أفريل 1948) والاتحاد العام للفلاحة التونسية (ماي 1950) والمنظّمات الشبابية (حركة الشبان المسلمين والاتحاد العام للطلبة بتونس). وتجسيما لتوافق كافة مكوّنات الحركة الوطنية حول إخفاق سياسة الحماية، انعقد مؤتمر ليلة القدر (23 أوت 1946) ورفع لأوّل مرّة شعار الاستقلال التام حيث ورد في خاتمة ميثاقه : "*(...) لهذا كلّه فإنّ المؤتمر الوطني التونسي يعلن : إنّ نظام الحماية نظام سياسي لا يتّفق مطلقا مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه*

38) أنظر : دراستنا : الحركة الوطنية 1934-1952 في **تونس عبر التاريخ. الحركة الوطنية ودولة الاستقلال** (الجزء الثالث). تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2005، ص. 113 إلى 118.

39) أنظر :
- Kraïem (Mustapha) : **La classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale** (1939-1952). Tunis, 1980, page 200.

الحيوية، وأن هذا النظام الاستعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق، بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التامّ، والانضمام – كدولة ذات سيادة – إلى جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة، والمشاركة في مؤتمر الصّلح" [40].

هل تعكس المطالبة بالاستقلال توافقا مع وجهة نظر الزعيم الحبيب بورقيبة التي صرّح بها في خطابه أمام أعضاء اللجنة السياسية أثناء أشغال مؤتمر نهج التريبونال سنة 1937 والتي تربط مسألة إدراج مطلب الاستقلال في برنامج الحزب بتهيّؤ الشعب التونسي لخوض المعركة الحاسمة ؟

أم هو مجرّد موقف ظرفي اتّخذ في ظلّ السياسة القمعية التي انتهجها المقيم العام الجنرال ماست (1944-1946) والذي عبّر مرارا عن معارضته لأيّ نشاط وطني وغلق الباب أمام أيّ مبادرة تحرّرية تمكّن الحزب الحر الدستوري الجديد المنحلّ من الرجوع إلى سالف نشاطه. وممّا يرجّح الفرضية الثانية أنّ قرار عقد مؤتمر ليلة القدر قد اتخذ في ظلّ غياب الزعيم الحبيب بورقيبة أي أنّ الدواعي لانعقاده كانت داخلية بالدرجة الأولى.

إضافة إلى ذلك لم يتردّد الحزب الحرّ الدستوري الجديد من تعديل موقفه حول مطلب الاستقلال إثر تعيين الاشتراكـــي التحرّري جون مونص (Jean Mons) مقيمـــا عامـــا جديدا في مطلع سنـــة 1947[41]. وقد أفردت جريدة " *تونس الاشتراكيـــة*" (Tunis Socialiste) لسان الفدرالية الاشتراكية بتونس مقاليْن في الغرض خصّص الأوّل لتغطية الندوة الصحفية التي عقدها الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد صالح بن يوسف في (20 أوت 1947) قائلا : " *(...) عندما نطالب بالاستقلال، هذا لا يعني أنّ الفرنسيين يجب أن يزولوا من تونس بين عشية وضحاها. إنّ الاستقلال غاية مُثلى نتوق إليها إمّا بتوخّي العنف أو الحوار السلمي. إنّ مذهب الحزب الحر الدستوري الجديد يعادي العنف. في تقديرنا، يمكن الوصول إلى الاستقلال بالتعاون مع*

40) الدكتور الحبيب ثامر : **هذه تونس**. القاهرة، مكتب المغرب العربي، 1948، ص. 121.

41) أنظر : أطروحتنا :

Socialistes français et nationalistes tunisiens : Histoire d'une rencontre (1945-1956). Tunis, Orbis, 1997, pp. 84-86.

- Mons (Jean) **: Sur les routes de l'histoire**. Paris, Albatros, 1981, pp. 222 à 226.

الجمهورية الفرنسية. هنالك استقلال واستقلال. بالنسبة للحزب الدستوري، الاستقلال نتحصّل عليه بعد اجتياز الشعب التونسي سلسلة من المراحل. حينذاك نصل إلى نظام مشاركة لشعوب حرّة. وهو الهدف الذي ندعو إليه الشعب الفرنسي (...)" [42].

أمّا المقال الثاني فقد خصّصه محرّره الحكيم إيلي كوهن حضرية الكاتب العام للفدرالية الاشتراكية بتونس للتنويه بالرّصانة والاعتدال اللذين ميّزا موقف الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد أثناء ندوته الصحفية ذاكرا بالخصوص " *أنّ صالح بن يوسف يعدّ من أبهى نجاحات فرنسا بتونس*" وأنّ الخلاف بين الاشتراكيين والوطنيين حول تشكيل حكومة مصطفى الكعّاك (جويلية 1947) وما صاحبها من إصلاحات "*منقوصة*" لا تنفي تقريب وجهات النظر[43]. وقد تفاعل صالح فرحات الكاتب العام للّجنة التنفيذية (الحزب الدستوري القديم) مع موقف صالح بن يوسف وتجلى ذلك من خلال ما ذكره سارج معاطي (Serge Moati) عضو المكتب الفدرالي للاشتراكيين بتونس الذي بيّن : "*من خلال المواقف التي تمّ تأكيدها، يمكن استجلاء توجّهات عامّة وجب أخذها في عين الاعتبار عند دراسة المشكلة الفرنسية – التونسية، وهذه التوجّهات العامة تحتدّ أو تلين حسب شخصية الناطق باسمها أو انتهازيته السياسية*" [44].

وقد انسجم تصريح الأمين العام للحزب الحرّ الدستوري الجديد صالح بن يوسف مع برنامج النقاط السّبع الذي طرحه الزعيم الحبيب بورقيبة يوم 14 أفريل 1950 مؤكّدا أنّ المطالبة بالحكم الذاتي هي مرحلة في الطريق بالظفر بالاستقلال. وكان قد نبّه في تصريح له إلى خطورة المرحلة ودقتها : " *حذار، إنّ زمجرة الغضب بدأت تصعد. فقد بلغ استياء التونسيين حدّ السّخط. وإذا ما تواصل الرّفض الفرنسي لهذه الإصلاحات الضرورية والعاجلة (...)، فإنّ ردّنا سيكون بشنّ أعمال شغب (...)*"[45].

42) **Tunis-Socialiste**, 21 août 1947. **Conférence de presse de Me Salah Ben Youssef, Secrétaire général du Néo-Destour.**

43) **Tunis-Socialiste**, 23 août 1947. **Ben Youssef a parlé**, par Dr Elie Cohen Hadria.

44) **Tunis-Socialiste**, 30 août 1947. **Sous le signe des deux Salah**, par Serge Moati.

45) **L'Observateur**, 20 avril 1950. **Habib Bourguiba et les revendications tunisiennes** par Maurice Dessinges.

وهكذا يتّضح أنّ الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد ركّز عمله في الفترة المتراوحة بين 1948 و1952 على مواصلة مساعيه لتدويل القضية التونسية وكسب أنصار له في الأوساط التحرّرية والمناهضة للاستعمار مع المراهنة على التحالف مع المعسكر الغربي في إطار الحرب الباردة وذلك عن طريق توظيف الضغط الأمريكي على السياسة الاستعمارية الفرنسية وفي نفس الوقت مواصلة التعبئة الداخلية وذلك بتمتين أركان الجبهة الوطنية المناهضة للاستعمار (نذكر منها بالخصوص مبادرة تشكيل " *لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي*" يوم 12 ماي 1951) وإعداد التشكيلات الحزبية (الشُعَب والجامعات الدستورية) لما ستفضي إليه تجربة حكومة محمّد شنيق التفاوضية[46]. وطوال هذه الفترة اقتصر الحزب على المطالبة بالاستقلال الداخلي[47]. وما إن فشلت الحكومة التفاوضية في إلزام السلطة الفرنسية بإيفاء وعدها المتمثّل في إنجاز الإصلاحات المرجوّة تحقيقا للاستقلال الداخلي حتى تأزّم الوضع.

فقد أثارت مذكّرة 15 ديسمبر 1951 التي أعلنت تمسّكها بمبدإ السيادة المزدوجة وأنّ " *الرّابطة بين تونس وفرنسا أبدية*" استياء الزعيم الحبيب بورقيبة ومناضلي الحزب الحرّ الدستوري الجديد. وأكّدت اللاّئحة المصادق عليها بالإجماع أثناء عقد المؤتمر الرابع للحزب الحرّ الدستوري الجديد (18 جانفي 1952) على حقّ تونس في تقرير مصيرها ذاكرة ما يلي : ورأت " *أنّه لا يمكن التعاون المثمر بين البلدَيْن (تونس وفرنسا) في الميادين الثقافية والاقتصادية والدّفاع إلاّ بانتهاء الحماية واستقلال البلاد التونسية وإبرام معاهدة ودّ وتحالف على قدم المساواة (...)*".

46) أنظر على سبيل المثال ولا الحصر :

– **تونس والاستعمار. مذكّرة عن الحالة السياسية بتونس قدّمها لهيئة الأمم المتحدة في دورة أكتوبر – نوفمبر 1948 الأستاذ جلّولي فارس.** تونس، مطبعة التليلي، 46 صفحة.

- Ben Slimane (Slimane) : **Souvenirs**..., **op, cit**, pp. 288 à 297.

– **تونس عبر التاريخ. الجزء الثالث... مرجع سابق،** ص. 121 إلى 125.

47) أنظر :

Nouira (Hédi) : Les suites douloureuses d'une expérience manquée In **Maroc et Tunisie. Le problème du protectorat**. Paris, Julliard, 1953, pp. 182 à 190.

IV – الخلاف اليوسفي– البورقيبي والاستقلال التام (1954–1956)

لقد بـــادر الزعيم الحبيب بورقيبة عن طريق مقالاته الصحفيـــة بجريدة L'Action Tunisienne وخطبه طوال الثلاثينات وتحديدا بين مؤتمر نهج الجبل (1933) ومؤتمر نهج التريبونال (1937) بتوخّي استراتجية براغماتية لتحقيق هدف الاستقلال بصفة مرحلية وقد توضحت هذه الاستراتجية إثر الحرب العالمية الثانية بالمراهنة على المعسكر الغربي في إطار الحرب الباردة. وليس بخفيّ أن توظيف هذا الخيار كان الهدف منه الحصول على الدّعم الأمريكي في الضغط على السياسة الاستعمارية الفرنسية وإقناعها بوجوب إدخال إصلاحات جوهرية في مستعمراتها والانخراط تدريجيا في سياسة تصفية الاستعمار[48].

ولئن التزم الأمين العام صالح بن يوسف إلى حدود تعيينه كوزير العدل في حكومة محمّد شنيق التفاوضية (أوت 1950 – مارس 1952) بالخطّ المرحلي لاستراتجية الحزب في مواجهة السياسة الاستعمارية وقبول مبدإ الحوار مع الأوساط السياسية التحرّرية الفرنسية[49] فإنّه أبدى احترازا بعد خطاب رئيس الحكومة الفرنسية بيار منداس فرنس (31 جويلية 1954) وفي مرحلة ثانية عارض الاتفاقيات (3 جوان 1955)[50].

وعلى أيّة حال فإنّ الحملة القمعية الشرسة التي شنّتها السلطة الاستعمارية ضدّ قيادة الحزب الحرّ الدستوري الجديد ومناضليه واعتقال

48) أنظر :

- **France Soir**, 21 juillet 1954. **Bourguiba dit : « la discussion peut s'engager sur la base du traité du Bardo instituant le protectorat français en Tunisie »**, Jean Pierre Hutin.

49) ورد في خطاب الأمين العام صالح بن يوسف في الجلسة العامة لمؤتمر الأممية الاشتراكية المنعقد بستوكهولم يوم 16 جويلية 1953 ما يلـــي : " (...) **إنّ حركتنا (...) اتجهت دوما نحو الاشتراكيين وبالأخصّ الاشتراكيين الفرنسيين. وأرى لزاما عليّ، في هذه المناسبة أن أبلغ لأصدقائنا الاشتراكيين الفرنسيين مشاعر الشعب التونسي بعرفان الجميل للجهود المبذولة من طرفكم لإيجاد حلّ عادل ومنصف للمشكلة الفرنسية–التونسية، الحلّ الذي يجب أن يحقّق رغائبنا في الاستقلال الوطني مع التوافق الكلّي وضمان المصالح العليا لفرنسا ولفرنسيي تونس واحترامهـــا (...)**" في " **المجلة التاريخية المغاربية**"، **مرجع سابق**، ص. 707.

50) تمّ اعتقال الزعيم الحبيب بورقيبة في فجر يوم 18 جانفي 1952 في حين غادر صالح بن يوسف صحبة محمّد بدرة تونس يوم 13 جانفي 1952 نحو باريس لتقديم الشكوى التونسية لجمعية الأمم المتحدة.

عناصره الفاعلة ستعطّل مسار الحوار مع القيادة الدستورية الناشطة في الخارج (صالح بن يوسف، الباهي الادغم، الرشيد إدريس، علي البلهوان...) والقيادة الدستورية السرّية في الداخل (المنجي سليم، الطيب المهيري، الهادي نويرة، جلّولي فارس...) والقيادة المعتقلة (الزعيم الحبيب بورقيبة...)[51].

إثر تشكّل حكومته قرّر بيار منداس فرنس (Pierre Mendès France) (مارس – ماي 1954) معالجة القضية التونسية[52]. ما هي الدوافع التي جعلت بيار منداس فرنس يخيّر الحوار مع الزعيم الحبيب بورقيبة ويزيح صالح بن يوسف رغم خطته كأمين عام للحزب الحرّ الدستوري الجديد ؟ وما هو الموقف الذي سيبديه محمّد الأمين باي من خطاب قرطاج وتشكّل حكومة الطاهر بن عمّار التفاوضية ومن إمضاء الاتفاقيات ؟ وما هو موقف الحكومة التفاوضية من الخلاف اليوسفي – البورقيبي منذ رجوع صالح بن يوسف من المهجر يوم 13 سبتمبر 1955 إلى تاريخ " فراره" إلى القطر الليبي يوم 28 جانفي 1956 ؟

تجدر الإشارة إلى أنّ رئيس الحكومة الفرنسية بيار منداس فرنس قد استعان في إحاطته بالملفّ التونسي بعديد الشخصيات السياسية والإعلامية الفرنسية: النائب الاشتراكي آلان سافري (Alain Savary) والكاتب العام للفدرالية الاشتراكية بتونس الحكيم إيلـــي كوهن حضرية (Dr Elie Cohen Hadria) والمؤرّخ شـــارل أندري جوليـــان (Charles André Julien) والصحفي روجي ستيفان (Roger Stéphane) والتي كانت لها علاقات مع الحزب الحرّ الدستوري الجديد (محمّد المصمودي ممثّل الحزب الحرّ الدستوري

51) أنظر :
- الأدغم (الباهي) : **مراسلات...، مصدر سابق.**
- بوعلي (البشير) : **ذكريات...، مصدر سابق.**
- إدريس (الرشيد) : **في طريق...، مصدر سابق.**

52) أنظر :
- De Cock (Laurence) : **La France et Bourguiba. Attitude et politique de la France à l'égard du « combattant suprême »** 1945-1956. Mémoire de maîtrise en Histoire, université de Reims Champagne Ardenne, année 1994-1995, pp. 133 à 138 (Entre Bey, Salah Ben Youssef et Bourguiba : le choix français).

الجديد بباريس والهادي نويرة) وتعكس الهاجس الأمني الذي أصبح يهدّد الحضور الفرنسي بالمغرب العربي[53].

كذلك شدّد كلّ من لويس برييي (Louis Périllier) المقيم العام السابق بتونس (1950 –1951) وبيار منداس فرنس على إبعاد الأمين العام للحزب صالح بن يوسف من طاولة التفاوض لموقفه " *المتصلّب والعدائي*" منذ أن اتّخذ من الدعم العربي – الآسوي لحركة مناهضة الاستعمار ركيزة لتصفية الحضور الفرنسي بالمغرب العربي انطلاقا من القاهرة. ففي مذكّرة موجّهة إلى كريستيون فوشي (Christian Fouchet)وزير الشؤون التونسية والمغربية بتاريخ 30 ديسمبر 1954، طلب رئيس الحكومة " *(...) أن يتجنّب ترخيص أيّ قيادي دستوري موجود حاليا بباريس أن يلتحق بالقاهرة أو أي مكان آخر للهرج الخارجي. يجب حصر حريـــة تنقّل القيادة الدستوريـــة في الذهـــاب والإيـــاب بين تونس وفرنسا(...)*"[54]. أمّا لويس برييي فقد أصدر بنشرية "***فرنسا – المغرب*** " **(France-Maghreb)** في عددها الأوّل (مارس 1954) مقالا حول الوضع التونسي ختمه كما يلي : " *البرنامج قبل كلّ شيء" هذا ما تطالب به أغلبية التونسيين النيّرين ويبدو لهم أن اختيار الأسماء مسألة ثانوية. ولكن يمكن الجزم بأنّ أيّ شخصية ممثلة تصل إلى الحكم سوف تجعل من تحقيق الاستقلال الداخلي هدفها الأوّل. هنالك حلول تضمن بصفة ناجعة مشاركة الفرنسيين في المؤسّسات بشروط تتوافق مع السيادة التونسية. وإذا ما توفّرت الخطوط العامة للاتفاق، يمكن للحوار الواثق مع الشخصيات المعيّنة من قبل الباي أن يهيّئ ظروف التفاهم المشترك ومتطلّباته. ولا يمكن قبول أيّ مانع اتجاه الشخصيات التي حظيت بموافقة الباي وممثّل فرنسا بتونس. ويجب على صالح بن يوسف الذي اتّخذ من ميكروفون إذاعة القاهرة منبرا له أن يتوخّى الحذر. إنّ غيابه لفترة طويلة عن بلاده يجعله لا يقدّر بعض مظاهر تغيّر*

53) أنظر :
- Vers le règlement du problème des fellaghas tunisiens. Notes pour Edgar Faure, Christian Fouchet et André Pélabon In **Pierre Mendès France. Œuvres complètes III. Gouverner c'est choisir 1954-1955**. Paris, Gallimard, 1986, pp. 482-483.

54) أنظر :
- L'évolution des négociations franco-tunisiennes. Note pour Christian Fouchet, **Idem**, page 637.

الوضع. عندما تظهر من طرفي النزاع رغبة اتفاق كنتيجة للأحداث التي جعلت هؤلاء وهؤلاء يعملون الفكر، لا يمكن " للمهاجرين" أن يلعبوا دور الحكم. إنّ صوت المهاجرين – تاريخ فرنسا شاهد على ذلك – لم يكن دائما صوت الحكمة " (55).

فقد اختار ألان سافري كاتب الدولة المكلّف بالشؤون التونسية والمغربية في حكومة غي مولّي (Guy Mollet) المفاوض التونسي الأمثل بالنسبة للدولة الفرنسية ملاحظا : " *لا يوجد مثال في تاريخ تصفية الاستعمار يؤكّد الظفر بالاستقلال إثر انتخابات حرّة (...) صحيح كان أمامنا الحزب الحرّ الدستوري الجديد، ولكن في وقت معيّن وجب علينا أن نختار مع من نتحاور : بورقيبة أو صالح بن يوسف (...) إنّ مصلحة فرنسا اقتضت أن نتحاور مع الذين لهم سلطة على أتباعهم حتى يتمّ الإيفاء بالعهود الممضاة (...)*"(56). ماذا يمكن أن نستخلص من مبادرة منداس فرنس والتعليمات التي وجّهها لأعضاده ؟ هو التباين بين مواقف منداس فرنس (الاستقلال الداخلي فقط) والزعيم الحبيب بورقيبة (الاستقلال الداخلي يفتح الطريق للاستقلال التام) وآلان سافري (الاستقلال في إطار التكافل L'indépendance dans l'interdépendance (57). وقد أضاف منداس فرنس في مداخلته أثناء مداولات الجمعية الوطنية يوم 8 جويلية 1955 المخصّصة للمصادقة على الاتفاقيات التونسية – الفرنسية : " *(...) لقد نقد الكثير مساهمة الحزب الحرّ الدستوري في الحكومة التفاوضية. كذلك تمّ نقد الدّور الذي لعبته شخصية من الطراز الأول، السيد الحبيب بورقيبة. أعترف عن طواعية أن المفاوض المثالي، الذي نحن متيقنون من التفاهم معه بسهولة هو الذي نصنعه نحن حسب ميولاتنا الخاصة. ويمكن أن*

55) أنظر :
- Perillier (Louis) : La situation tunisienne In « **France-Maghreb** », n°1, mars 1954, page 6.

56) أنظر :
- **Guy Mollet, un camarade en république**. Lille, Presses universitaires de Lille, 1987, page 524.

57) أنظر :
- Hadria (Elie Cohen) : Bilan de l'expérience Mendès-France en Tunisie In **La Revue Socialiste**, n° 85, mars 1955, 231 à 241.
- Machuela (David) : **Alain Savary et la décolonisation du Maroc et de la Tunisie**. Mémoire présenté à l'I.E.P. de Paris, 1992, pp. 45 à 56.

نعطيه الملامح التي نريدها (...) الحقيقة التي يجب إقرارها هي أن الحزب الحرّ الدستوري الجديد – دون احتكار نيابة الرغائب الوطنية – هو الذي يمثلها لأنه له تأثير على الجماهير التونسية. وأحببنا ذلك أم كرهنا فهو الذي قاد المعارضة الوطنية ضدّنا طوال سنوات عديدة. بالرغم من كلّ العراقيل، يكوّن الحزب الأكثر أهمية والأحسن تنظيما، الحزب الذي يرمز في عيون الشعب التونسي إلى النضال من أجل الاستقلال الذاتي والحرية (...)"(58).

وبالتوازي مع كشف النائب الراديكالي بيار منداس فرنس بعد سقوط حكومته (5 فيفري 1955) في مداخلته أمام الجمعية الوطنية يوم 8 جويلية 1955 بأن "*بعض الفرنسيين (فرنسيو تونس) طلبوا خلع الباي*"(59). وقد راسل جاك باردو (Jacques Bardoux) رئيس اللجنة المتوسّطية رئيس الحكومة الفرنسية مبيّنا أنّه " *تعرّض إلى تهديد من قِبَل شخص مسلّح كان مطلبه الأساسي : تحقيق رغبة الباي في الحصول على لقب ملك*"(60). مضيفا : " *إنّ معالي الباي بالاتفاق مع أبنائه يطلب منكم تخلّيه عن لقب باي وإبدال الإيالة بمملكة دعامة لسلطته الضرورية ويضعه في نفس الدّرجة التي تحصّل عليها ملك ليبيا (...) ويُثبّت قرار منح الاستقلال الذاتي. إنّ الباي مستعدّ لإمضاء توّا الإضافات الضرورية إلى معاهدة باردو لتأمين التعاون التونسي – الفرنسي والحضور الفرنسي بتونس*"(61).

ما يمكن أن نستنتجه أنه في الوقت الذي تبحث فيه السلطة الفرنسية عن المفاوض الذي يؤمّن نجاح تدرّج البلاد التونسية إلى الاستقلال مع المحافظة على المصالح المشتركة، حاول الباي إنقاذ عرشه وضمان حضوره إثر قطيعته مع الحزب الحرّ الدستوري الجديد نتيجة الموقف المتخاذل الذي توخّاه من إصلاحات دي هوتكلوك (De Hautecloque) وبيار فوازار

58) أنظر :
- Le pessimisme colonialiste (8 juillet 1955) In Mendès-France (P.). Œuvres complètes IV. Pour une république moderne 1955-1962. Paris, Gallimard, 1987, pp. 72-73.

59) **Mendès-France (P.). œuvres complètes IV..., op. cit**, page 70.

60) ذكرته : De Cock (L.) : **La France..., op. cit.**, page 134.

61) أنظر :
- **Institut Pierre Mendès-France, Tunisie**. Lettre de Jacques Bardoux à P. Mendès-France, 10 août 1954.

(Pierre Voizard) (1953-1954)، إضافة إلى ذلك كان التنافس على أشدّه بين الزعيم الحبيب بورقيبة والأمين العام صالح بن يوسف الذي يعتمد أكثر فأكثر على الدّعم العربي – الآسوي لنقد الاتفاقيات التونسية – الفرنسية ويرفع شعار التضامن المغاربي لتحقيق الاستقلال التام. وليس من قبيل الصدفة أن تتوازى عمليـــة التفاوض الفرنسي – التونسي مع أشغال مؤتمر باندونغ (Bandung 18-24) أفريل 1955) [62].

وحول الوضع السياسي بتونس للفترة المتراوحة بين 21 و27 جوان 1954 تذكر الاستعلامات الفرنسية ما يلي : " *(...) بالرغم من موقفها اللائق ظاهريا، الحاشية تسعى إلى المصالحة مع الشعب التونسي للحفاظ على مصداقيتها. ويبدو أن الأمير الشاذلي – بعد أن دفع والده الجراية إلى عائلة صالح بن يوسف – سلّم أخيرا (بموافقـــة البـــاي) مبلغ 3 ملايين لمساعدة مجموعـــات الفلاّقة (...)*"[63].

وفي هذا الإطار، بادر الزعيم الحبيب بورقيبة إثر عودته من المَهْجر (1 جوان 1955) بزيارة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة (6 جويلية 1955) للتأكيد على أنّ هدف الاتفاقيات التونسية – الفرنسية هو الاستقلال التـــام[64]. في ذلك الظرف كيف تعامل الزعيم بورقيبة مع تصاعد المعارضة اليوسفية من جهة وضغوط الوضع الداخلي والدولي من جهة أخرى ؟ وما هي العوامل التي جعلت الدولة الفرنسية تتخلّى عن الاتفاقيات المبرمة وتقبل مبدأ التفاوض من أجل الاستقلال مع الحكومة التونسية ؟

في تقديرنا، يمكن اعتبار عقد المؤتمر الوطني الخامس للحزب الحرّ الدستوري الجديد بصفاقس (15 – 18 نوفمبر 1955) النجاح الأوّل الذي حققه الزعيم بورقيبة في إطار خلافه مع صالح بن يوسف إذ تمكّن من كسب دعم

---

62) أنظر :

- Lacouture (Jean) : Bandung ou la fin de l'ère coloniale In **Le Monde Diplomatique**, avril 2005, pp. 22-23.

– إدريس (الرشيد) : **في طريق الجمهورية...، مصدر سابق**، ص. 390 إلى 399.

63) أنظر :

- **SHAT, carton 2H 134, dossier 1** : Evolution de la situation politique (1953-1954), synthèse hebdomadaire de renseignements en date du 30 juin 1954.

64) أنظر : **تونس الاقتصادية**، 15 جويلية 1955.

الاتحاد العام التونسي للشّغل ومؤازرة أعضاء الديوان السياسي له وقد عمل بورقيبة على توظيف المعارضة اليوسفية للضغط على سلطة الحماية لقبول التفاوض حول تحقيق الاستقلال التام.

ولئن سادت أجواء المؤتمر العديد من مظاهر التوتر، فقد تمكّن الزعيم بورقيبة من إقناع الحاضرين بنجاعة استراتجيته وقد عبّرت اللاّئحة السياسية عن "*مصادقة المؤتمر للسياسة التي سلكها الديوان السياسي للوصول بالبلاد إلى استقلالها الذاتي واعتبرت الاتفاقيات التونسية الفرنسية المبرمة في 3 جوان 1955 مرحلة هامة في سبيل الاستقلال على أن يجري إنجازها بروح التعاون الحرّ (...). كما سجّل المؤتمر منح كامل ثقته لرئيس الحزب وللديوان السياسي لمواصلة مجهود النهوض الديمقراطي الرامي لتحرير الوطن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا حتى تتحقق الرسالة والأهداف التي أسّس من أجلها الحزب تحقيقا كاملا*"[65].

كذلك تبيّن تدريجيا لقادة الثورة الجزائرية موقف الزعيم بورقيبة وأعضاده في الديوان السياسي المناصر لحقّ الشعب الجزائري في الاستقلال ولئن تجلّى ذلك بصفة سرّية في أواخر سنة 1955 فسوف يظهر بصفة جليّة وثابتة مع دولة الاستقلال ويفقد الأمين العام للحزب صفة المساند السياسي التونسي الأوحد والفريد للثورة الجزائرية[66].

والجدير بالملاحظة أنّ هذا الكسب السياسي الأوّل لصالح الزعيم بورقيبة قد تزامن مع رجوع محمّد الخامس إلى بلده، (16 نوفمبر 1955)، إذ أدّت المفاوضات المغربية الفرنسية إلى اتفاقية سال سان كلو (Celle-Saint Cloud) يوم 6 نوفمبر التي بمقتضاها توافق فرنسا على فتح " *مفاوضات الهدف منها ارتقاء المغرب إلى نظام دولة مستقلّة*"[67]. إنّ هذا التنازل الذي أبداه رئيس

---

65) أنظر :

– بوعلي (البشير) : **ذكريات...، مصدر سابق**، ص. 225 (مؤتمر صفاقس).

– إدريس (الرشيد) : **في طريق...، مصدر سابق**، ص. 456 إلى 483 (مؤتمر صفاقس).

66) أنظر :

- Lebjaoui (Med) : **Vérités sur la révolution algérienne**. Paris, Gallimard, 1970, pp. 96 à 106.

67) أنظر :

- Julien (Charles-André) : **Le Maroc face aux impérialismes** (1415-1956). Paris, Editions Jeune Afrique, 1978, pp. 466 à 470.

الحكومة الفرنسية أنطوان بيناي (Antoine Pinay) إزاء الملك والقضية الوطنية المغربية يمثّل إحدى العوامل السياسية التي وظفها الزعيم بورقيبة في ضغطه على الحكومة الفرنسية لقبول مبدإ التفاوض حول الاستقلال التام[68]. فقد ورد في اللائحة العامة التي صادق عليها المجلس الملّي للحزب الحرّ الدستوري الجديد يوم 23 جانفي 1956 ما يلـــي : اعتبارا " *للمعطيات السياسية التي ما فتئت تتطوّر بتونس وفي العالم والتي سيكون مآلها حتما الظفر بالاستقلال*". يرغب الحزب في "*اختصار مراحل انتقال السيادة*" إلى الدولة التونسية[69].

ومع تشكّل حكومة الاشتراكي قي مولي (Guy Mollet) 2 جانفي 1956) والتي ضمّت في بدايتها الراديكالي بيار منداس فرنس كوزيـــر دولة والاشتراكي آلان سافري (Alain Savary) في خطّة كاتب دولة مكلّف بالشؤون التونسية والمغربية لدى وزير الشؤون الخارجية كريستيان بينو (Christian Pinaud) [70]، انضاف عامل جديد ساهم في دعم القضية التونسية حيث أبدى كلّ من آلان سافـــاري ورفيقه روبار فرديي (Robert Verdier) تفهّما للمطالب التونسية وساندا القضية التونسية في أحلك ظروفها [71]. وقد تأكّدت

---

68) أنظر :

- **L'Express**, 1er novembre 1955. **Le choix en Afrique**, par Pierre Mendès-France.

69) أنظر :

- Julien (Charles-André) : **Et la Tunisie devint indépendante**...(1951-1957). Paris, Ed. Jeune Afrique, 1985, page 203.

70) استقال بيار منداس فرنس من حكومة قي مولي يوم 23 ماي 1956 وتلاه في نفس السنة آلان سافري (3 نوفمبر) إثر اختطاف الطائرة المقلّة لأعضاء جبهة تحرير الجزائر يوم 22 أكتوبر 1956. وكانت معارضتهما للسياسة الفرنسية المتعبة في الجزائر العامل الأساسي في الاستقالة.

71) أنظر :

– أطروحتنا :

Socialistes français et nationalistes..., **op. cit.**, pp. 157 à 167 et pp. 189 à 195...

- Verdier (R.) : **Mémoires**..., **op. cit.**, pp. 144 à 149.
- Prévot (Maryvonne) : Convergences maghrébines autour d'Alain Savary, Secrétaire d'Etat aux affaires marocaines et tunisiennes In **Revue Historique**, n° 611, juillet-septembre 1999, pp. 507 à 536.
- Prévot (Maryvonne) : **Alain Savary. Le refus en politique**. Tournai (Belgique), 2003, pp. 115 à 135.
- Bernstein (Serge) : Alain Savary et les protectorats nord-africains In **Alain Savary : politique et honneur**. Paris, Presses des Sciences Po, 2002, pp. 157 à 164.
- Carlier (Omar) : Alain Savary et la question algérienne : le tournant et l'enjeu de l'année 1956 **Idem.**, pp. 165 à 217.

مساندة الحزب الاشتراكي للتوجّه البورقيبي من خلال خطاب النائب أورست روزنفلد (Oreste Rosenfeld) أثناء أشغال مؤتمر الحزب الاشتراكي (14-15 جانفي 1956) : " *إنّ المشكل التونسي مطروح بصفة حادة. أنتم تعلمون كيف يوظّف صالح بن يوسف بذكاء الحرب في الجزائر ضدّ بورقيبة. إنّ تطوّر الوضع في تونس مرتبط بصفة كبيرة بحلّ المشكل الجزائري. وإذا أردنا أن لا نترك بورقيبة والحزب الدستوري الجديد يضعفان، يجب علينا في الحين الإعلان عن إلغاء معاهدة باردو. إنّ التمسّك بها في الاتفاقيات التونسية-الفرنسية لسنة 1955 يعدّ لا معنى له من الناحية القانونية،وهو خطأ بسيكولوجي فادح. واعتبارا أنّه تمّ الاتفاق على بطلان معاهدة فاس، فإنّ إلغاء معاهدة باردو أصبح ضروريا. إنّ حكومة الجبهة الجمهورية ستدعم سلطة الحكومة التونسية وزعيم الحزب الحرّ الدستوري الجديد إذا بادرت بإلغاء معاهدة الحماية وسعت إلى التوفيق المنتظر بين الاتفاقيات الحالية وما ستسفر عنه تراتيب المعاهدة التي ستمضى مع المغرب الأقصى*"[72].

الخـــاتمة :

إنّ المقاربة التأليفية التي حاولنا إنجازها بالرّجوع إلى أهمّ المصادر المتوفرة وأحدث المراجع المنجزة في المبحث أي الحركة الوطنية ومطلب الاستقلال (1881-1956) مكّنتنا من إبراز الخصوصيات التي حقّت طوال فترة الحماية بهذه العلاقة العضوية إذ أنّ هدف كلّ حركة تحريرية هو استرجاع السيادة تكريسا لمبدإ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها. والطرافة الأولى في تاريخ الحركة الوطنية التونسية تتمثّل في المطالبة بإرجاع الدستور الذي تمّ إبطاله غداة ثورة علي بن غذاهم سنة 1864. فقد جعلت الحركة الإصلاحية من تحديث المؤسّسات السياسية للمملكة الحسينية أحد أهدافها الأساسية غير أنّ حالة الوهن التي كانت تعصف بالإيالة تحت تأثير عوامل داخلية (السياسة الاستبدادية في الميدان الجبائي خاصّة) وخارجية (التوسّع الاستعماري الأروبي واحتداد التنافس الإمبريالي) عجّلت بإجهاض محاولات الإصلاح التي شهدتها البلاد قبل انتصاب الحماية.

---

72) أنظر :

- **Fonds Charles André Julien** déposé au centre d'histoire de Sciences Po (C.H.E.V.S.), Ju 30.

وعلى أيّة حال فإنّ الحركة الإصلاحية تمكّنت من التأسيس لنواة نخبة شكّلت أوّل حركة مطلبية أهلية ذات أبعاد سياسية وثقافية أمام إدارة الحماية : "حركة الشباب التونسي" (1907-1912) التي لم تدرج مطلب الاستقلال في برنامجها ولكن هيّأت عن طريق بلورة مفاهيم جديدة للأمّة والوطن والدستور والشعب لوعي وطني كانت الحرب العالمية الأولى من أهمّ عوامل تفجيره. وكان ميلاد الحزب الحرّ الدستوري التونسي سنة 1920 إثر حدثيْن هامين على المستوى الدولي : مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسن التحرّرية وأبعاد الثورة البلشفية في المستعمرات. ولئن لم يجهر الحزب الحرّ الدستوري بمطلب الاستقلال – رغم إلحاح المناضل محمّد باش حامبة على ذلك – لأسباب تكتيكية فإنّ هدفه الأسمى كان تحرير البلاد. وليس من باب المبالغة أن نعتبر فترة ما بين الحربيْن : العشرينات ثم منعرج الثلاثينات من القرن الماضي البوتقة التي بلورت الوطنية التونسية ودققت مفهوم الاستقلال في إطار التحوّلات التي شهدتها بلدان المغرب العربي وتفاعلات النخبة مع تطوّرات المشهد الاجتماعي والاقتصادي. ولقد بيّنا أهمّ النتائج التي توصّلت إليها الحركة الوطنية التونسية في الفترة الفاصلة بين مؤتمر نهج الجبل (12 و13 ماي 1933) ومؤتمر نهج التريبونال (30، 31 أكتوبر – 1 و2 نوفمبر 1937) مرورا بمؤتمر قصر هلال (2 مارس 1934). وليس من باب الإسقاط أو التطاول على سيرورة الأحداث التاريخية أن نقرّ ببروز ملامح سياسة مرحلية وبراغمتية في استراتجية الحزب الحرّ الدستوري الجديد الذي بقدر ما فشل في تكوين جبهة مضادة للاستعمار سنوات 1936-1938 لأسباب داخلية وخارجية (الصراع بين القدامى والجدد، تصدّع جامعة عموم العملة التونسية، سقوط حكومة الجبهة الشعبية...) نجح إثر الحرب العالمية الثانية في تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع المنظمات الوطنية التي ساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في بعثها.

ولئن جدّدت مبادئ جمعية الأمم المتحدة ومن قبلها ميثاق الأطلنطي تعلّقها بحقّ الشعوب في تقرير مصيرها، وبثّ تأسيس جامعة الدول العربية أملا كبيرا في الأوساط الوطنية، فإنّ الحركة الوطنية التونسية وفي مقدّمتها الحزب الحرّ الدستوري التونسي كان عليها أن تتعامل مع واقع الإدارة المباشرة للحماية الفرنسية بتونس. وكانت تصريحات صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحرّ الدستوري الجديد في أوت 1947 وبرنامج النقاط السبعة التي أعلن عنها الزعيم

بورقيبة في أفريل 1950 تمثّل تأكيدا جديدا لسياسة الحزب المرحلية. لكن يجب أن نقرّ هنا بأنّ بوادر التنافس والصّراع أصبحت حقيقة إثر رجوع الزعيم بورقيبة من الشرق في 8 سبتمبر 1949. هذا الصّراع الذي سيحتدّ طوال فترة المقاومة بين 1952 و1954 بين الزعيم بورقيبة المعتقل من قبل سلطة الحماية (طبرقة، رمادة، جالطة، قروا...) والأمين العام للحزب صالح بن يوسف الناشط في المهجر (الشرق الأقصى والأوسط والولايات المتحدة الأمريكية). وكانت مراهنة صالح بن يوسف على الدعم العربي الآسوي وانخراطه في موجة "*باندونغ*" التحريرية سبب إخفاقه في الحصول على قبول تفاوض السلطة الفرنسية معه. وهو العامل الذي وظّفه الزعيم بورقيبة في الضغط على السلطة الفرنسية وسحب بساط المعارضة اليوسفية. إضافة إلى نجاح الزعيم بورقيبة في مؤتمر صفاقس وحصوله على دعم الحزب الاشتراكي الفرنسي والحفاظ على صورة صديق الغرب في إطار الحرب الباردة وقدرته على دحض الادّعاءات اليوسفية، لم يكن الزعيم بورقيبة في تقديرنا بالرغم من النقد الموجّه له من قِبل الأوساط الوطنية في خصوص ميولاته الاستبدادية والتفرّد بأخذ القرار، مساندا لاقتراح منداس فرنس الذي اكتفى بالاستقلال الداخلي، بل قبله ثم تجاوزه. كذلك لم يكن مساندا لاقتراح الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي انتصر في الانتخابات التشريعية (ديسمبر 1955) وكوّن حكومة الجبهة الجمهورية برئاسة قي مولّي (Guy Mollet) والذي اقترح مبدأ التفاوض في الاستقلال المرتبط بالتكافل (l'indépendance dans l'interdépendance) وتمسّك الزعيم بورقيبة بإلغاء معاهدة باردو والإعلان عن الاستقلال التام. ولم يتمكّن كاتب الدولة للشؤون التونسية والمغربية، آلان سافري من إنجاز "*التكافل*" لأنّ حكومة بورقيبة التي تشكّلت في أفريل 1956 أقرّت العزم على مؤازرة الثورة الجزائرية وإمدادها بكلّ المساعدات الممكنة. وهو قرار لا يتماشى مع مبدإ التكافل الذي تخلّت عنه حكومة قي مولّي تدريجيا.

وفي خصوص الصراع اليوسفي – البورقيبي، فإنّ الأوساط الاجتماعية المساندة للرؤية البورقيبية، على عكس التي كانت قريبة من اليوسفية، استلهمت من الغرب منوالها المحبّذ ذلك أنّ المجموعة البورقيبية التي اختارت الحداثة على المستوى الثقافي والاعتدال على المستوى السياسي ركّزت على فكرة التقدّم في خطابها ومطالبها. في حين كانت المجموعة اليوسفية أكثر انجذابا

لإثبات الهوية الوطنية وشروط صيانتها. وكانت فكرة الرّفض محورية في خطابها[73]. وفي هذا السّياق، لاحظ المؤرّخ الإنقليزي نُرْمَا سالم (Norma Salem) " *بأنّ صالح بن يوسف نازع زعامة بورقيبة في ثلاثة مستويات للشرعية : اعتبر نفسه وسيطا للوحدة الوطنية وطرح البعد العربي الإسلامي أكثر منه الشخصية التونسية كأساس لشرعية الدولة التاريخية ومن ثمّ بدا مفضّلاً الوحدة المغربية أو العربية عن الدولة التونسية*"[74]. ومرّة أخرى، تتباين الرؤى بين الزعيمين فبقدر ما اندفع الأمين العام السابق للحزب صالح بن يوسف في سباق الوحدة، تريّث الزعيم بورقيبة واستمسك بضرورة إرساء دعائم الدولة التونسية وتصفية رواسب الاستعمار أوّلا ثمّ الدعوة إلى فكرة التضامن والتكامل وتجسيمها بين الأقطار المغربية كخطوة أولى لتحقيق السوق العربية المشتركة.

وحتى يتمكّن من السيطرة على العملية الناتجة عن اتفاقيات 3 جوان 1955، كان الحزب الحرّ الدستوري الجديد يحاول إيجاد حلول لعدّة موجبات متناقضة. فقد تمكّن من تقليص نفوذ عائلة الباي وطموحاتها، وإيقاف ظاهرة الإرهاب الاستعماري وإبطال مفعول المعارضة اليوسفية وإعادة تسيير المفاوضات مع الدولة الفرنسية للظفر بالاستقلال بقطع النظر عن الآجال التي حدّدتها اتفاقيات الاستقلال الداخلي. وكانت المعارضة اليوسفية بالنسبة للخيار الوطني الذي أقرّه الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري الجديد عامل إسراع لتحقيق الاستقلال. وقد وجد الحزب الدستوري الجديد نفسه ملتزما بعملية إنجاز الدولة الضامنة للاستقلال والتي كانت في ذات الوقت إنجازه الكبير. وبهذه الصفة، "*فسح الاستقلال، بواسطة الشعب، المجال للاستقلال بواسطة الدولة* "[75].

---

73) أنظر :

- Dhaouadi (Zouhaïer) : **Les mutations du nationalisme**..., Tome 2, **op. cit.**, page 813.

74) أنظر :

- Salem (Norma) : **Habib Bourguiba, Islam and the creation of Tunisia**. London, Croom Helm, 1984, page 151.

75) **نفس المرجع**، ص. 815 إلى 817.

استقلال المغرب العربي بين رؤيتين النخب الوطنية وخطاب الاحتلال

امحمد مالكي
كلية الحقوق. مراكش

شكلت أربعينيات القرن الماضي لحظة نوعية في مسيرة الدول المغاربية نحو التحرر من الاستعمار، غير أنها مثلت في الوقت نفسه تاريخاً دالاً في سيرورة الاحتلال وخطابه حول ذاته، ووجوده، وأفق استمراره. فقد أكدت كل المؤشرات على أن نهاية الحرب الثانية وبداية تشكل العالم الجديد، كانا يدفعان في اتجاه شيخوخة الظاهرة الاستعمارية، كما أنتجتها شروط القرن التاسع عشر وثبّتهَا النصف الأول من القرن العشرين، وأن المستعمِر كان مطلوباً منه صياغة تفكير جديد يسمح له بإعادة إنتاج ذاته بُغية ضمان قدر مطلوب من الاستمرارية والحضور. فهل يوعزُ حدث الاستقلال إلى أفول الظاهرة الاستعمارية، كما صنعتها شروط القرن التاسع عشر، أم يُرد ذلك إلى اشتداد روح المقاومة واتساع دائرة العمل الوطني؟. وحتى على فَرَض أن اتجاه التاريخ لما بعد الحرب الثانية كان يرسُم حتمية انهيار الاستعمار العسكري المباشر، وإحلال نمط جديد محلّه تكون الأولويةُ فيه للتغلغل الاقتصادي والثقافي، فهل تسعفنا الوثائق والكتابات في قياس درجة وعي النخب الوطنية المغاربية لهذا المنعطف النوعي، والتدليل على مدى إدراكها طبيعة الاتجاه الجديد للتاريخ واستثماره لبناء استراتيجية التحرر والاستقلال ؟ .

تنطلق الورقةُ من فرضية وجود وعي مشترك بين المستعمِر والمستعمَر لحلِّ مسألة الاستقلال، وهو في الظن وعيٌ محكوم بشروط وأوضاع المرحلة الجديدة. فقد بَدا للاستعمار أهمية أن يُعيد صياغة علاقته مع المستعمَر، كما بدا لهذا الأخير مركزية أن يستثمر روحَ الوضع الجديد، ويندفع في دينامية المطالبة بالاستقلال، وحيث أن الوعيَ، كأي وعي، محكومٌ بشروط إنتاجه وتكوُّنه، فقد كان لميزان القوى يومئذ سلطة الفصل في تقرير طبيعة الاستقلال، ونتائجه، ونوعية المستفيدين منه، والبدائل الناجمة عنه.

تأسيساً على ما سلف، تروم الدراسةُ مقاربة استقلال المغرب العربي من زاويتي :

1 – خطاب الاحتلال.

2 – رؤية النخب الوطنية.

العنصر الأول : استقلال المغرب في متن خطاب الاحتلال

لعل من نافل القول التأكيد على الارتباط العميق بين الاستعمار، كظاهرة تاريخية، اقتصادية، واجتماعية، ونشوء وتطور النظام الرأسمالي، وبين هذا الأخير وسيرورة تكون وتراكم القواعد والمبادئ، والآليات الناظمة لنشاط المجتمع الدولي، المؤطرة لعلاقات وحداته السياسية، تحديداً منذ القرن السادس عشر وحتى الحرب العالمية الثانية[1].

لقد تحكمت القوى الأوربية، على امتداد هذه المرحلة، بدرجات متفاوتة[2]، في صياغة القانون الدولي، ورسم التوجهات الكبرى لصانعيه، وبالتالي أشرفت،

1) نقول القرن السادس عشر، إذا اعتمدنا تحقيب الفكر السياسي الأوربي، الذي يقرن ميلاد الدول القومية بالقرن السادس عشر، ويربط بين نشوء قواعد القانون الدولي ومعاهداته الكبرى وظهور هذه الدول. للتدقيق أكثر انظر :

Simone Dreyfus, **Droit des relations internationales** (Paris : Cujas, 1978), et René Girault, **Diplomatie européenne et impérialisme**, 1871-1914 (Paris ; New York Masson, 1979).

2) نفكر أساسا في تعاقب الأدوار بين القوى الأوربية الأساسية (= انكلترا، اسبانيا، فرنسا، ألمانيا)، ونوعية الصراعات المواكبة لذلك، وأيضا طبيعة المعاهدات المنظمة والمؤطرة لهذه الأدوار والصراعات (= معاهدات : وستفاليا 1648، أوتريخت 1713، فيينا 1814–1815، برلين 1884–1885، كما نرمز إلى أن بداية ظهور قوى من خارج أوربا (= الولايات المتحدة الأمريكية واليابان) مع أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

دون سواها، على بناء الاستراتيجيات، التي تتماشى ومتطلبات تطور دولها، بل تستجيب لمصالحها الحيوية.

فالإجهاد من أجل تقديم إطار نظري ــ معرفي كفيل بإثبات "مشروعية" الاستعمار، وتحديد المفاهيم المؤطرة له، كان يعكس حقيقة هذا الوضع التاريخي (= تطور النظام الرأسمالي)، كما كان يعبر عن طبيعة القوى الفاعلة فيه (= أوربية أولا، وغربية لاحقا). لذا، وحتى حدود صدمة الحرب العالمية الأولى، قلَّما شكلت الظاهرة الاستعمارية موضوع تساؤل جدي، أو بحث موضوعي في المنطلقات، والأسباب والأبعاد، على مستوى الفكر السياسي الغربي، بمختلف تياراته الإيديولوجية والسياسية[3].

فالظاهرة الاستعمارية، من حيث كونُها الوليدَ الشرعي للرأسمالية في مرحلة أسمى من تطورها، كان ضرورياً أن تتأثر بأزمة نمو هذه الأخيرة، وحاجيتها إلى التجدد والتجديد، كما كان حتماً على الفكر الذي نَظَّر للظاهرة وأوجدَ مُسوغات "مشروعيتها"، أن يُراجع منطلقاتِه النظرية، ويجدد جهازَه المفاهيمي، ليُحدث انسجاماً وتناغماً بينه وبين الوضع التاريخي الجديد.

لذا، ستتخلل الخطابَ، تحت طائلة الإحساس بتراجع الظاهرة الاستعمارية وشيخوخة أشكالها التقليدية، نزعاتٌ إيديولوجية – فكرية، متراوحةٌ بين الدعوة إلى الإصلاح لضمان خط الاستمرارية (= التشارك والاتحاد)، والمناداة بالتخلي (= منح الاستقلال) بأفق كسبِ رهانات الترابط والتكافل والمحافظة على "الحقوق التاريخية" لفرنسا داخل مستعمراتِها.

هذا، وقد واكب تراجعَ الظاهرة الاستعمارية، وانحلال "مشروعية" خطابها حول الاحتلال، نموٌ مطردٌ في وعي نقد شرعية النظام الدولي، فلسفة، وقواعد، وآليات. وهو نقد لم يكن من الجائز أن يتبلور ويصبح فاعلاً، لو لم تمس بنية المنتظم الدولي متغيرات، شملت نوعية مكوناته السياسية (= ظهور

3) إذ باستثناء الفكر الاشتراكي الذي حلل الظاهرة الاستعمارية، باعتماد أطر مرجعية مختلفة ومناقضة لما كان سائدا وقتئذ، لم يطرح الفكر السياسي الغربي الظاهرة، بشكل يكشف عن أصولها ومنطلقاتها، ويحدد أبعادها ونتائجها المحتملة، بل وحتى لحظة الإحساس بثقل الحركة الاستعمارية وخطورتها، لم يوضع الاستعمار موضوع استفهام أو نقد ومراجعة. فعوض ذلك شرع البحث في تكييف سياساته وفق مقتضيات نمو الحركة وتطور توسعها. انظر :

Raoul Girardet, **L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962** (Paris : Pluriel ; La Table ronde, 1972), pp. 77-107 و(الانشغالات الكولونيالية الأولى =) ..201-224 pp. et(الجدل الكبير =)

المعسكر الاشتراكي والدول المستقلة حديثا)، وطبيعة تصوراتها لما ينبغي أن يكون عليه العالم وعلاقات أطرافه (= الأيدولوجيا الاشتراكية وإيديولوجيا التحرر والاستقلال).

1 – قد يبدو "الاستعمار المؤسسة التي سببت أكثر الآلام وأسالت أغزر الدموع" [4]، بهذا التعبير الدال والعميق، حدد فيليسيان شاليه (Félicien Challaye) نظرتَه إلى الظاهرة الاستعمارية ونتائجها[5]. إنه واحد من الأصوات الكثيرة التي اتخذت من الاستعمار ومضاعفاته موضوعاً للمساءلة، والنقد، والدعوة إلى المراجعة[6].

وفعلاً، كشفت أزمة نمو الرأسمالية ــ تجاوزاً مع نهاية العشرين سنة الأولى من القرن العشرين، وتحديدا مع أواخر ثلاثينياته ومستهل أربعينياته ــ عن محدودية سيادة منطق رأس المال، ونسبية استمرارية أدواته في مجال الهيمنة، والاستغلال، والاستعمار. لذلك، كان وعيُ استراتيجيّي الاحتلال بأزمة خطابهم، واستنفاده قيمته التاريخية، وبالتالي إحساسهم وإصرارهم على ضرورة التحيين والتجديد، ليستعيد الخطاب روحه، وليغدوَ الاستعمارُ قادراً على إعادة إنتاج ذاته مجددا.

"أصغوا بإمعان لهذا الهمس الهائل ــ الرهيب، فلستم وحدكم القادرين على سماع العالم"[7]، بهذه الكلمات نبَّه النائب الجزائري المسلم القاضي عبد القادر عام 1947 البرلمان الفرنسي إلى ضرورة الإنصات إلى أصوات التحرر وهي تتلجّجُ بأقصى تخوم آسيا، وأعماق إفريقيا، وشموخ جبال بلدان المغرب. فهل أصغى الاستعمار إلى صوت الحقيقة ؟ إلى اتجاه التاريخ، وهو يروم، في أقصى عنفوانه، آفاق الحرية والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية ؟.

---

4) Félicien Challaye, **Souvenirs sur la colonisation** (Paris : Picart 1935).

5) ليقول أيضا : "ليس الاستعمار بمؤسسة إنسانية إنه نظام للاضطهاد السياسي، هدفه استغلال الشعوب الخاضعة اقتصاديا" مضيفا "أن امتيازات الاستعمار لا تعوض المظالم والعنف، والجرائم المرتكبة بمختلف أشكالها..." ليختتم بالتشديد على ضرورة "التطور الثوري، الذي سيؤدي تدريجيا بالدول المستعمرة إلى الاستقلال...". انظر : المصدر نفسه.

6) من الكتابات الرافعة لهذه الأصوات، انظر :

Aimé Césaire, **Discours sur le colonialisme** (Paris : Réclamé, 1950) ; Frantz Fanon, **Les Damnés de la terre** (Paris : Maspero, 1936), et Dominique O. Mannoni, **Psychologie de la colonisation** (Paris : Seuil, 1950.

7) Girardet, **L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962**, p. 278.

حقيقة تاريخية واحدة، جديرة بالتأكيد والتشديد عليها، وهي أن الغرب، والاستعمار بما هو أداة له، والذي أعدم كل إمكانية لفهم الآخر (= والمعني هنا بلدان المغرب) والتحاور معه من خارج نسق قيمه وثقافته واستراتيجياته السياسية، قد بدأ يتلمس، لأول مرة، طريقَهُ إلى الإحساس بوجود طرف له من التاريخ والتراكم الحضاري، ما ينزع عنه أبغضَ نُعوت وأحكام "السوسيولوجيا الكولونيالية"، ويُسعفه في ولوج مكانته الطبيعية ضمن الأمم الحرة المستقلة.

هذا، وتقدم النصوص التي واكبت وأطرت هذا التغير في تفكير ورؤية الاستعمار ذاته والآخر، حضور مثل هذا الإحساس. فهو بتقديرنا، إحساس شقيٌ، قلقٌ، منشدٌّ إلى عظمة التاريخ الاستعماري، وجنون الإمبراطورية الكبرى تارة، ومندفع إلى ممارسة الواقعية، والإنصات إلى اتجاه التاريخ طوراً آخر، الأمر الذي نُعاينه ونلامسه بنوعية المشاريع التي قدمتها فرنسا، لكسر وتجاوز أزمة التواصل والحوار بينها وبين مستعمراتِها.

2– فهكذا، تمحور خطابُ الاحتلال، وهو بصدد البحث عن "مشروعية"تبرير حركته التوسعية ببلدان المغرب، حول ثلاثِ قضايا جوهرية: تشكيكُه في مكانة الإسلام بوجدان المغاربة وحياتهم، والحكمُ على هؤلاء بالعقم السياسي والعجز عن بناء دول عصرية، وأخيرا التشكيكُ في وحدة المغرب التاريخية والإثنية. والاستعمار في كل هذا، كان يستهدف إثباتَ أمر ظلّ، على امتداد عمر الجمهورية الثالثة، حقيقةً لا مراءَ فيها، قوامُها أن هناك شعوباً متمدنة، وأخرى دون ذلك، ومن واجب فرنسا، استكمالاً لرسالة روما، أن تقوم بمسؤولية "التمدين"وإسعاف المجتمعات المستعمَرة على الانتقال من طور "البربرية" إلى واقع "التحضر".

لم تعد هذه النغمة (=التمدين) تتخللُ خطابَ الاحتلال، بفعل تصاعد نضالات الحركات الوطنية المغربية[8]، واشتدادِ أزمة الرأسمالية. بل نقيضاً لذلك، وقع الإقرار، لأول مرة، بسوء تقدير الاستعمار مكانة الإسلام وحُظوته

---

8) ولو أن هناك استثناءات بقيت سلبية في مواقفها تجاه هذه التحولات، غير مقتنعة بما تعرفه الحركات الوطنية المغربية من نضالات، نشير إلى نموذج من هذه الكتابات :

Robert Montagne, « La Crise nationaliste au Maroc », **Politique étrangère, vol.** 2, no. 6 (décembre 1937), pp. 3-30.

داخل المجتمعات المغربية، وجهله العلاقة التكاملية بين الدين والوطنية، وعدم احترامه تراث "الأهالي" وتقاليدهم وأنماط عيشهم[9].

لقد كان لصدور مؤلف "شارل أندريه جوليان" تاريخ إفريقيا الشمالية(1931)، أعمق الصدى داخل الأوساط الاستعمارية[10]، التي بالرغم من تعبئتها الشاملة لإنجاح احتفالات "معرض فانسين"[11]، لم تُخفِ، ولو سراً، قلقها مما يَضمِرُهُ لها المستقبل ببلدان المغرب[12]. يقول رينه ماران (René Maran)، "الحضارة، التمدين، كبرياء الأوربيين ومدفن براعتهم، إنك تشيِّد مملكتك على جثث الآخرين. فكيفما ابتغيت، ومهما فعلت، ستعيش في الرياء. ففي نظرتك تنبجس الدموع، وتصرخ الآلام، إنك القوة فوق القانون. فأنت لست مشعلا، لكن حريقاً، إن أي شيء تمسه تتلفه"[13]. بهذه الكلمات الدافئة، النابعة من أعماق روائي فرنسي الجنسية، زنجي الأصل والانتماء[14]، أصدر رينه ماران دعوته إلى التخلي عن عقدة "تفوق الغرب"، والاندفاع في اتجاه

9) لمزيد من التفاصيل، انظر في جملة المؤلفين :

George Hardy : Les Eléments de l'histoire coloniale (Paris : La Renaissance du livre, 1920), et **Nos grands problèmes coloniaux** (Paris : A. Colin, 1929), et Eugène Guernier, **L'Afrique champ d'expansion de l'Europe** (Paris : A. Colin, 1938).

10) لكون الكتاب شكل نشازا مقارنة مع ما كان موجودا من المؤلفات التاريخية لحظة صدوره. علاوة على أن شارل أندريه جوليان، منذ العشرينيات، مثل واحدا من المفكرين الفرنسيين الذين كانت لهم الجرأة الفكرية والسياسية لمناهضة الاستعمار والدعوة إلى مراجعة منطلقاته.

11) وهو المعرض الاستعماري الفريد من نوعه، الذي وظف له الاحتلال كل إمكاناته المادية والفكرية، ليعكس "عظمة" فرنسا وحصيلة "إنجازاتها" بالمستعمرات. فقد دشنه وزير المستعمرات بول رينو (Paul Reynaud) خلال شهر أيار/مايو 1931، واستمر في استقبال أكثر من أربعة ملايين زائر حتى تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها. للتدقيق أكثر في مضمون هذا الحدث (= المعرض) وإشعاعه ونتائجه بتقدير الاستعمار، انظر :

Exposition coloniale internationale de Paris, 1931, rapport présenté par le gouverneur général Olivier (Paris : Imprimerie nationale , 1932).

12) سيما وأن فرنسا قد فشلت، قبل المعرض بسنة، في الاحتفال بمرور قرن على احتلال الجزائر، وعقد المؤتمر الأفخارستي بتونس، وإنجاح تطبيق مقتضيات الظهير البربري بالمغرب الأقصى.

13) René Maran, Batouala : **Véritable roman nègre** (Paris : Albin Michel, 1921)

وقد ورد في : Girardet, **L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962**, p. 243.

14) للدقيق في أفكار وأعمال ماران (Maran)، انظر :, **Ibid.**, pp. 242-244. Girardet

الاعتراف ب "الآخر"، وامتلاك الشجاعة للانفتاح على نسق قيمه، ثقافته وتراثه الحضاري[15].

فهكذا نقرأ بأطروحة جوزيف فولييه (Joseph Folliet) (1933)، نصوصاً تتأرجح بين التمسك بمبدإ الاستعمار والدعوة إلى الاقتراب من المستعمَر وتفهم أوضاعه[16]. فاختلاف الحضارات عنده، ليس في الطبيعة لكن في الدرجة، لكون ذلك (= الاختلاف) لا يغدو أن يكون نتيجة تأخر في التنمية أو كارثة عرضية. إن الإقرار بالنسبية في اختلاف الحضارات، لم يُقنع جوزيف فولييه، باستبعاد الأطروحات السياسية لخطاب الاحتلال: أهمية الاستعمار وضرورة استمراره. فالحجج التي يعتمد عليها مناهضو الاستعمار، كما يقول فولييه " لا تغدو أن تُكسَّر أمام ضخامة الواقع : وجود الاستعمار في حد ذاته. فحين تحتل أممٌ دولاً أخرى، بماذا سننصح مستعمريها أن يفعلوا ؟ الثورة ؟ وحتى إذا نشبت حرب طويلة وقاسية، فماذا عسانا أن نقدم للمتمردين، عوض الاستقلال، الدمار والاضطهاد المزدوج ؟ وماذا يمكن لمناهضي الاستعمار أن يقولوا للشعوب المستعمرة؟ لتذهب دون رجعة ؟ إنه إجراء غير نابع من تفكير عميق، ومن شأنه أن يرتب نتائج جد خطيرة : اضطراب اقتصادي، العودة إلى البربرية والدمار وتقتيل صغار المعمرين غير القادرين على العودة إلى أوطانهم بسرعة. وحدهم الرأسماليون الكبار سيستفيدون. فهل جماهير الشعوب المستعمرة في حاجة إلى هذا الشكل من الهجرة ؟ إنها ستسقط لا محالة تحت قساوة هيمنة زعماء الأهالي، أو أمام ضربات قوى استعمارية أقل ارتيابا..."[17].

فمع استبعاد هذه النظرة، الصادرة عن باحث في علم اللاهوت، أو حتى الكتابات التي تبلورت داخل الفكر الكنسي على امتداد عقد الثلاثينيات، والداعية

15) وهي دعوة تكاملت مع مجموعة من الكتابات التي شرعت في الظهور مع العشرينيات من هذا القرن، استهدفت في مجملها، وبغض النظر عن التباين النسبي في منطلقاتها الفكرية، إبراز وجود تراث حضاري خاص بالشعوب الإفريقية والآسيوية. من ذلك مؤلفات موريس دولافوص (Maurise Delafosse) الخاصة بالحضارات الزنجية-الإفريقية، والسود بإفريقيا، والروح الزنجية، وكلها بالفرنسية، وأيضا كتابات روبير دولا فينييت وغيرهما.

16) Joseph Folliet, **Le Droit de colonisation : Etude de morale sociale et internationale** (Paris : Bloud et Gay, 1933).

17) المصدر نفسه، ص. 240-241.

إلى أنسَنة (Humanisation) الحركة الاستعمارية[18]، فإن "الغرب" كمفهوم تاريخي، وحقل إيديولوجي ــ ثقافي، قد تعرض للمساءلة والنقد حتى من طرف المدافعين عن استمراره، المناصرين لهيمنة مشروعه الحضاري[19].

3- يؤكد لوسيان روميه أن اليقين بتفوق حضارتهم (= الغربيون)، يجب أن تثبته التجربة، أن تحافظ على "سموهم الأخلاقي والاجتماعي ساطعاً، وأن يُبرزَ العلم أخطاء الشعوب غير الأوربية. لكن عن ماذا كشفت التجربة ؟ لقد أبانت وجود حضارات مختلفة حقا، لكن متساوية، إن لم تكن متفوقة عن مثيلاتها الأوربية، من ذلك حضارات الشرق الأقصى والهند، والإسلام. إن مطالبة الشعوب، المسماة سابقا "البربرية"، بالتساوي في التمدن الخلقي والاجتماعي مع الأوربيين، لم تعد تواجه بحدة المقاومة نفسها واللامبالاة، من لدن الأوروبيين أنفسهم بل الأكثر، أصبحنا نلاحظ بعض مثقفي أوروبا ينجذبون إلى حضارات مغايرة. فماذا سيفعل العلم ؟ إنه يبرهن على أن التقاليد نتاج لحتمية محلية أو إثنية، الأمر الذي يستبعد صراحة فكرة وجود تراتبية قيمية وروحية..."[20].

4- يندرج نص لوسيان روميه وغيره من الكتابات، ضمن موجة، تمثلت صدمة الحروب الأولى وأدركت أبعادها التاريخية، على مكانة "الغرب"، وحدود "كونية" قيمه، ومدى حظوظ نفاذ مشروعه الحضاري. وهي موجة، بقدر ما تقدمت نسبيا على طريق الابتعاد عن الأطروحات "العرقية" كما تكونت مع النهضة وتأصلت مع ميلاد " السسيولوجيا"وبداية استقلالها كعلم خلال القرن التاسع عشر، عجزت عن إقامة قطيعة بينها وبين الخلفية الفلسفية والتاريخية

18) كما عكستها مؤلفات كل من P. Delos، هل التوسع الاستعماري مشروع و P. Bruno Desolages، واجبات، حقوق ومسؤوليات القوى الاستعمارية، التي استمدت مجمل أسسها من أفكار "فرانسيسكو دوفيتوريا (Fransisco Devittoria) التي ترجع إلى القرن السادس عشر. لقد ربط هذا الأخير بين الحق في الاستعمار والحق في "العلاقات" الضرورية لبقاء واستمرارية الإنسانية كاملة، إذ لا يمكن لشعب أن يظل محتكرا لثروات تعد أساسية وحيوية لباقي الإنسانية...".

19) نفكر أساسا في هنري ماصي (Henri Massi)، وتحليلاته للمخاطر التي تواجه الغرب، وأيضا نقده له، انظر :

Henri Massi, **Défense de l'Occident** (Paris : Plon, 1927).

20) L. Romier, **Exploitation de notre temps** (Paris : B. Grasset, 1925), pp.115-156. وقد ورد في : Girardet, **L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962**, p 225-226.

التي حكمت وأطرت هذه الأطروحات. لذا، ظل خطابُها (= ما ترمز إليه) يروم الإصلاحَ لا التغيير، يتوخى الترميمَ لا الهدم[21].

لكن، وبالرغم من الطبيعة الإصلاحية لهذا النوع من الكتابات، فإن تقدماً جوهرياً قد حصل على صعيد النخبات الفكرية والسياسية الفرنسية، يسارية كانت أم يمينية. إنه وعي أزمة النظام الرأسمالي، وتنامي روح المقاومة لدى الشعوب المستعمَرة، وتصاعد نضالات حركاتها الوطنية. كما ستزدادُ حدةُ هذا النوع، وتشتدُ قناعات النخبات الفرنسية، حين ستكشفُ ظرفيةُ الحرب الثانية تراجعَ مكانة المتروبول، واعتمادها على المستعمرات لإيقاف الإذلال الذي لحق بها[22]، وأيضا حين ستُعلِن التسويات الممهدة للسلام[23]، عن ميلاد عالم جديد، لن تسمح، فلسفته، ونوعية أطرافه، وطبيعة قواعده باستمرار الاستعمار بالشكل الذي ظهر به مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر[24].

فكما أطرت خطاب الاحتلال مفاهيم عكست قوة تصاعد الاستعمار، وعبرت عن لحظة أوجه، كالاستيطان والإدماج والتجنيس والتمدين، فإن ظرفية ما بين الحربين، بكل ما شهدته من تغيرات جوهرية، ستُنتج المفاهيم وتُحدد الأدوات المستجيبة لها، القادرة على مواكبة تحولاتها.

فهكذا، سيتخلل خطابَ الاحتلال مفهومُ التشارك، من دون أن يمس جوهر النظام الاستعماري، ويدعو إلى "التقرب" من الشعوب المستعمَرة، عبر "الإنصات" إلى مطالبها، والعمل على إدماجها بفرنسا، من خلال آليات تكفل لها

21) وهي النظرة التي تلامس تطبيقاتها بشكل متقدم لدى غاليني Gallieni بمدغشقر (1890-1899)، ولاحقا وأساسا عند ليوطي بالمغرب الأقصى، سواء في تعريفه نظام الحماية، أو في تحديده لمضمون "التهدئة"، وطبيعة الإصلاحات التي أدخلها على اقتصاد المغرب، ومؤسساته الإدارية، ونظامه التعليمي- التربوي، أو نظريته إلى تاريخ المغرب دولة، وتراثا وتقاليد. للتدقيق في هذا الموضوع في ضوء تجربة الجنرال ليوطي، انظر :

Abdellah Benmlih , « **Structures politiques du Maroc colonial d'un « état » sultanien à un « état » sédimental** », Thèse pour le doctorat d'état en sciences politiques, Paris II, mai 1988), pp. 163 ff.

22) نفكر في الاحتلال النازي أجزاء من التراب الفرنسي، وتنصيب حكومة فيشي الموالية له (1939-1944)، برئاسة المارشال بيتان (Pétain).

23) نعني أساسا اللقاءات التي مهدت لمؤتمر "سان فرانسيسكو" (1940) المؤسس لمنظمة الأمم المتحدة، سيما مؤتمر يالطا في شباط/فبراير 1945.

24) أي استبعاد الاستعمار العسكري المباشر، وإحلال الاستعمار (= الاقتصادي- الثقافي) عوضا عنه، أو الاستعمار دون مستعمرات كما سماه ماجدوف.

قدراً من المشاركة "المؤسساتية"، كما تضمن لها حداً من "الاستقلالية" في تدبير شؤونها الملحية العاد)[25]. نقرأ تعبيرا صريحا عن هذه الدعوة، لدى مؤرخ الاستعمار جورج هاردي(G.Hardy)، الذي بتأكيده التحول الذي مَسَّ، الاستعمار من حيث نظامُه ووظائفُه[26]، قدم "الشراكة" كصيغة للتواصل بين فرنسا ومستعمراتِها، حين قال : "إننا بعيدون عن هذا التصور (=إخضاع مجتمع من لدن آخر)، بل نسير شيئا فشيئا نحو الشراكات، التي تسمح لبعضنا البعض بالمحافظة على شخصيته ومؤسساته، على تقاليده وأعرافه، والتي ستؤسس في ذات الوقت على تضامن المصالح والتفاهم المعنوي..." ليضيف "فهكذا، يمكن أن نتصور أنظمة بعيدة عن الإخضاع والاستقلال، قادرة على حماية الضعفاء والمتأخرين، دون أن تضر بتطوراتهم أو بحريتهم الحقيقية، فبدون شك نحو هذه الأشكال من النماذج يجب أن تتجه أنظار الشعوب المستعمِرة قصد الحفاظ على سمو مسؤولياتها..."[27].

وفعلا، مع اشتداد أزمة النظام الرأسمالي، التي شكلت الحرب الكونية الثانية إحدى أجلى صورها تعبيرا، ستشهد الساحة الفكرية الفرنسية بروز وفرة من الأدبيات المناهضة له (=الاستعمار)، الداعية إلى زواله. وهي تيارات، وإن لم تتوحد في المنطلقات الفلسفية الناظمة لمقارباتها ظاهرة الاستعمار، فإنها قد اتفقت في الأهداف الكبرى التي تروم التشديد عليها والإصرار على التعبئة

25) وهذا يعني التخلي عن "عقلية الاحتلال" بتعبير "ألبير صارو" (Albert Sarrault)، لأن المشكل الاستعماري، يؤكد رؤول جيراردي، "لم يعد يطرح بمنطق التفوق، بل يجب أن تحدد، بناء على عقد متبادل، أسس المصير المشترك بين المستعمِر والمستعمَر، كما يشترط منهما إيجاد ضرورات مشتركة للعيش في حرية، ويدا في يد...". انظر :

Girardet, **L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962**, p.270

26) إنه التحول الذي حدده جورج هاردي، بقوله : " لم يعد لاستعمار اليوم أي شيء مشترك مع ما كان سائدا خلال سنواته الأولى، الاستغلال، الهيمنة، السيطرة السهلة والمربحة. إنها صيغ تمتد إلى زمن قد ولى، فلم يتعلق الوضع سابقا سوى بحقوق، أما اليوم فالأمر يعني الواجبات..." ليضيف محددا مهام المستعمِر في "أن يفرض ذاته بقيمه الروحية فقط، وفي أن يجيب، = = بشكل عميق، قبول الاختلافات في الضمائر والمؤسسات، وأن يحتضنها دون مواجهة أو تمرد، بل يجب أن يعمل على التقليل منها دون عصبية أو اضطراب. وأخيرا، عليه أن يقرب ويصهر، بواسطة الروابط الوثيقة، كلا من الثقة والتقدير...". أنظر :

Georges Hardy, **Ergaste ou la vocation coloniale** (Paris : Larose, 1929).
Girardet, **Ibid.**, p.444, ref. (10).

27) Hardy, **Nos grands problèmes coloniaux**, p. 93.

حول مشروعية إنجازها : إيقاف الاستعمار عبر الاستقلال وممارسة الحق في تقرير المصير[28].

فعلاوة على الكتابات التي أطرت مواقف الحركة الشيوعية وتنظيماتها السياسية بفرنسا والمستعمرات على حد سواء[29]، تعرضت السياسات الاستعمارية الفرنسية لحملات النقد، وقد تأرجحت بين المطالبة بالاعتراف بحق الاستقلال، والتخلي بشرف مع المحافظة على "المكاسب التاريخية"، وفي كلتا الحالتين تظل الخلفية الفلسفية المستبطَنة بهذه الحملات هي الإصرار على أن تخرج فرنسا دون أن تُمسَّ "عظمتها" و"مركزها العالمي" بعيون مستعمراتها والرأي العام الدولي.

هذا، وتوحي مجموعة من الكتابات التي صدرت خلال عقد الأربعينيات ومستهل الخمسينيات، بتكون إحساس لدى قطاعات واسعة من الرأي العام الفرنسي ــ حتى داخل الشرائح الأكثر تشبثا بفكرة الإمبراطورية وبقاء الاستعمار ــ قِوامه ترشيد النفقات الحربية، كي لا تتعرض فرنسا لخسائر

28) إضافة إلى الكتابات المناهضة للاستعمار، التي أحلنا عليها بهوامش سابقة، يمكن الإشارة إلى مراجع أخرى تناولت الموضوع نفسه، لكن في فترات لاحقة لاستقلال أقطار المغرب العربي :
Henri Grimal, La Décolonisation, 1919-1963 (Paris : A. Colin, 1965), et Hubert Deschamps, **La fin des empires coloniaux** (Paris : Presse universitaires de France, 1969).

29) بالنسبة إلى الكتاب المناهضين للاحتلال والمنتمين إلى المستعمرات الفرنسية، نفكر أساسا في كل من ايمي سيزير (Aimé Césaire)، الذي شكل واحدا من المناشدين للحرية قبيل وبعد الحرب العالمية الثانية، كما زاد التزامه السياسي بالحزب الشيوعي إلى حدود 1956، من قوة نضاليته وصرامة موقفه تجاه الظاهرة الاستعمارية. انظر : Césaire, **Discours sur le colonialisme**. وأيضا فرانز فانون الذي اعتبر كتاباته مرافعة تاريخية ضد الاستغلال، التمييز العنصري، والظلم الاستعماري، كما عكستها مؤلفاته : **معذبو الأرض؛ بيض الأقنعة سود البشرة** (باريس : 1952)، **سسيولوجية الثورة** (1960). للتدقيق في سيرته الذاتية ومضمون أعماله، انظر : سعاد شيخاني، "فرانز فانون : فكره السياسي"، **الفكر العربي**، السنة 13، العدد 23 (تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 1921)، ص. 101-113. كما نفكر في الكاتب التونسي ألبير ميمي، الذي بدقة وعمق فائقين حاول أن يحدد خصائص المستعمِر ومكونات الاستعمار، والعلاقة بين هذا الأخير والمستعمَر (= الاستعمار استطاع أن يزين صورته في مخيلة الشعوب كمغامر نبيل، غايته تعمير البلاد ونشر الثقافة، إلا أنه سرعان ما تبددت تلك الصورة في الأذهان، فالمبررات الاقتصادية للمؤسسة الاستعمارية، تتضح في كتابات مؤرخي الاستعمار أنفسهم. وإذا كان الأوروبيون يتحدثون عن المغامرة، والغربة، والإثارة، فلماذا لا يتم البحث عنها إلا في المناطق السهلة، ولماذا يراعى في اختيار المستعمرات قلة التكاليف ووفرة الأرباح...". انظر : ألبير ميمي، **صورة المستعمِر والمستعمَر**، ترجمة جيروم شاهين (بيروت : دار الحقيقة، 1980).

اقتصادية مالية وبشرية، أكثر فداحة من تلك التي حدثت بالحرب العالمية الثانية وهزائم الهند الصينية[30].

لقد طرح ريمون كرتييه (Raymond Cartier)، وهو بصدد دفاعه عن ضرورة تجنيب فرنسا طريق الإفلاس، أسئلة جوهرية، تعلقت أساساً بحصيلة وجود فرنسا بإفريقيا، وقيمة هذه الأخيرة، وإسهاماتها، وثمن التضحية من أجل الإبقاء عليها بالنسبة إلى الشعب الفرنسي[31]، ليخلُصَ إلى القول:"فسويسرا، هذا البلد الأكثر غنى واستقرارا بأوروبا، لم يكن بحوزته متر واحد في ما وراء البحار، والسويد أيضا... كما أن حالة هولندة أكثر تعبيرا. فقد كان وجودها يعتبر مرتبطا بداهة بمناطق الهند الشرقية، حيث البترول، الأرز، الشاي، القهوة، التوابل، وكنوز أخرى... إلا أن هولندة هجرت هذه المناطق في ظروف سيئة، حين خُرِّبت، وحُرمت من أسواقها الألمانية التي دمرتها القنابل. فكان يكفيها بضع سنوات لتسترجع رخاءها ورفاهية عيشها. فقد كان من الممكن ألا تعيش الوضعية نفسها، لو تخلت عن تحديث مصانعها، واتجهت صوب هذه المناطق لبناء الطرق الحديدية في جاوه (Java)، وسدود سوماطرة (Sumatra) وأداء التعويضات العائلية لمتعددي الزيجات في بورنيو" [32](Berneo).

بهذا المنطق المنسجم مع المصالح القومية للغرب عامة، ولفرنسا على وجه خاص، ستتعدد الدعوات، المنتقِدة تارة أساليب العنف والقوة المنتهجة بالمستعمرات[33]، المناشدة طوراً آخرا، بفتح ديناميات لسلام يُبقي على "عظمة فرنسا"، دون أن يفقدها مصداقيتها داخل المناخ الديمقراطي الدولي، كما بدأ في التكوُّن غداة الحرب الثانية وإحداث منظمة الأمم المتحدة.

30) قُدرت إحصاءات القتلى الفرنسيين خلال واقعة "ديان- بيان- فو" (8 أيار/مايو 1954) وحدها، بما يقرب من 92.000 شخص، و53 ألف مليار من الخسائر المادية.

31) للتدقيق في أفكار رمون كرتيي (Raymond Cartier)، ومنهجه في معالجة المسألة الاستعمارية، انظر :

B. Castagnède, **Raymond Cartier et la question coloniale**, (Mémoire de DES en science politiques, Université de Bordeaux, 1967).

32) **Paris-Match** : (18 août 1956) et (1 septembre 1956).

وقد وردت في :Girardet, **L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962**, p 328.

33) نقصد بمعاصرة، مواكبة للتحولات التي شهدتها الظاهرة الاستعمارية والنظام الدولي معا، ونعني بعقلنة، منسجمة مع الاستعمار الجديد كما بدأ في النشوء والتكون.

وفعلا، لقد فرضت موجات المقاومة ــ التي اندلعت بالدول المغربية الثلاث، نتيجة المس بـــ "الشرعية" ونفي الملك الراحل محمد الخامس، وحملات القمع بتونس، ومحاصرة جبهة التحرير الوطني الجزائرية والتنكيل بخيرة قواعد وأطر ثورتها ــ على استراتيجيي الاستعمار الفرنسي أن يراجعوا "منطق الحرب" ويعتمدوا خططا تجنح إلى السلام الواعد بإمكانات البقاء ضمن صيغ "غير مكلفة"، معاصرة ومعقلنة[34].

ففي ظل اشتداد الجدل حول "مشكلة الجزائر"، ستطرح كتابات ريمون آرون (Raymond Aron) أسئلة مركزية، تجاوزت حدود العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها (=الجزائر)، إلى الاستفهام حول مصير دولة عظمى من عيار فرنسا، ومستقبل إشعاعها الفكري، "الإنساني" والحضاري[35]. يقول ريمون آرون فهل أنّ "فرنسا"، "غير مخلصة لذاتها، غير وفية لمبادئها، عندما تُصر على الإبقاء على "روابط غير قابلة للفسخ" بينها والجزائر، عندما تريد المحافظة على حضورها بالجهة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط... إن تمرد شعوب آسيا وإفريقيا ضد الفرنسيين، ليس لمجرد المطالبة بحقوق فردية، إنه أولا وأساسا ثورة على السيطرة الأجنبية. إن توفر الهنود والمصريين على مؤسسات قريبة من الليبرالية، أمر يهمهم وحدهم دون سواهم. فشعوب اللون، التي أذلها الغربيون سابقا، يوظفون مفاهيم ومصطلحات الغرب للتعبير عن مطالبهم، لكن إذا نحن طرحنا عليهم المفاضلة بين المؤسسات الليبرالية والعيش تحت الوصاية الفرنسية، أو مؤسسات جائرة لدولة مستقلة، فإن أغلبيتهم، وبخاصة المثقفين الناطقين باسمهم، ستختار الحل الثاني دون تردد أو مواربة..." ليضيف بعد تأكيده أولوية الوطنية على الليبرالية، والاستقلال على الحقوق الفردية، فيقول : "فبدون شك سيقومون (=الجزائريون) بهذا الاختيار (=الأولوية) بدون تردد أو تأنيب ضمير... فليس بإمكاننا الإبقاء على القوة باسم الليبرالية، وضدا على

34) من الأدبيات التي تناولت موضوع العنف الممارس من لدن السلطات الفرنسية، خصوصا بالجزائر بعد اندلاع ثورة الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر 1954، نشير إلى : Pierre-Henri Simone, **Contre la torture** (Paris : Seuil, 1957), et Jules Roy, **La Guerre d'Algérie** (Paris : R. Julliard, 1960).

35) لمزيد من الاطلاع على آراء وأفكار ريمون آرون، بشأن هذا الموضوع، انظر :

Raymond Aron : La Tragédie algérienne (Paris : Plon, 1957), et **L'Algérie et la république** (Paris : Plon, 1958).

الانتفاضات الوطنية، لأن المحافظة على القوة تقصي الليبرالية. فالمجتمع الجزائري المسلم، لم يندمج قط بالحضارة الليبرالية، كما أن حرب الجزائر عبء اقتصادي ليس إلا، ولأن تصنيع هذه البلدان، التي تعاني من نمو ديمغرافي سريع، هو الآن وسيظل ثقلا اقتصاديا. فحتى لو بقيت الجزائر جزءا لا يتجزأ من الجمهورية، وحتى لو تحقق الاعتماد المتبادل بين فرنسا وتونس والمغرب، فإن حجم الاستثمارات الضرورية سيكون أكثر ثقلا بالنسبة إلينا وحدنا. فمن الأفضل منذ الآن، أن نحسس الحكومة الأمريكية بأهمية هذا المشروع، عوض أن نشتكي غدا من النقص النوعي، والفضول السياسي للدولار..."[36].

5- قليلة هي الأصوات السياسية وغير السياسية، التي نظرت إلى قطائع في الفكر الغربي، وعملت من أجل إنجاز ذلك خصوصا في مجال الاستعمار، والدعوة إلى التواصل مع الأنساق الحضارية غير الغرب. فحتى الفكر الاشتراكي، الذي يَدين له التاريخ بالكثير في مضمار تعرية الظاهرة الاستعمارية والكشف عن تاريخية تكونها، قلما ارتقت التنظيمات السياسية، الشيوعية منها والاشتراكية، إلى مستوى الفهم التاريخي للعلاقة بين الوطنية ومناهضة الاستعمار[37]، وبين هذا الأخير وضرورة الاستقلال الفعلي والشامل [38].

هذا، وحين نشدد على محدودية الفكر الاشتراكي، كما أفرزت ذلك حصيلة تجارب العديد من الأحزاب السياسية بالدول الغربية، ومنها فرنسا، فإننا نتوخى تأكيد إشكالية، قلما وقع الاتفاق حول منطلقات ونتائج مقاربتها، ونعني قضايا الشعوب غير المنتمية إلى النسق الغربي، تاريخا، وتراثا، وفكرا، وحضارة [39].

---

36) Aron , **La Tragédie algérienne**, pp. 6-8 et 22-23.

37) نفكر في الاستراتيجيات التي انتهجتها الحركة الشيوعية بفرنسا، وفروعها بأقطار المغرب العربي، قبل أن تصبح أحزابا محلية مستقلة.

38) بالنسبة إلى حالة المغرب الأقصى مثلا، قارن : Oved, **La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905-1955**, tome 2, chap. 16, pp. 244-336.

39) من ذلك، قضايا : التخلف وعلاقته بالاستعمار، التنمية ومشكلة النموذج، الدولة وبناء المؤسسات الديمقراطية...الخ.

فاليسار الفرنسي، وبالرغم من وقوف العديد من شخصياته وقادته إلى جانب قضايا المغرب العربي ومشروعية نضالات حركاته الوطنية[40]، قد بقيت مجموعة من تنظيماته السياسية منشدةً إلى الأطر المرجعية للمركزية الأوروبية، منها من تنتقد الاستعمار وممارساته، دون أن تدعو إلى إلغائه من أصوله، وعلى أساسها تعترض على سياسات فرنسا، دون أن تتقاعس في التمسك بـــ"عظمتها"، و"إشعاعها"، وحتى في "حقها في المحافظة على إرثها" بالمستعمرات التي احتلتها سابقا[41].

العنصر الثاني : النخب الوطنية ومطلب الاستقلال.

"ولئن خرج المغرب من هذه المعركة مُتعباً فقد خرج كذلك منتصراً أشد أنواع الانتصار، لأن الحركة بلغت من الانتصار والذيوع درجة لم تبلغها قط قبل هذا العهد، كما أن الشهداء في سائر الأوساط علّم الشعب التضحية الحقيقية، وأذاق الجمهور لذّة الكفاح من أجل الاستقلال الذي يصبو اليه...".

إن وصف علال الفاسي الواقع الاستعماري بالمغرب الاقصى، واستعداد شعبه وحركته الوطنية للصبر والمكابدة، قد لا ينطبق على المغرب وحسب، بل ينسحب كذلك على كل من الجزائر وتونس. ذلك أن حملات القمع التي شهدها المغرب العربي في أعقاب تأسيس كل من الحزب الوطني، وحزب الدستور، وحزب الشعب الجزائري، التي أعطت الدليل على استحالة إقامة "حوار" بين فرنسا والمستعمرات، قد ولّدت على صعيد وعي النخبات السياسية المغربية، اقتناعاً بضرورة استبعاد الرهان على إمكانية "التهيؤ" للاستقلال ضمن دولة الاحتلال، وهذا يعني إلغاء نظام الحماية وكل أشكال الاستعمار، عبر التحرر والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية.

لقد كَثف شعار الاستقلال محصلة مرحلة مهمة في تطور مسيرة النضال الوطني بدول المغرب العربي الثلاث، كما عكس تعاقب حقبة جديدة على صعيد وعي نخباتها السياسية. والحقبة وإن مَثّلتْ، إلى حد ما، قطيعة مع الرهانات

---

40) نفكر في بعض الأسماء المعروفة بصداقتها للحركات الوطنية المغربية، مثل روبير جان لونغي (Robert Jean Longuet) وجماعة مجلة المغرب، شارل أندريه جوليان، ألبير عياش، وجان دريش (Jean Dresch) ...إلخ.

41) نفكر أساسا، في :

Alain Savary, **Nationalisme algérien et grandeur française** (Paris : Plon, 1960).

التي وجهت نضالات الحركات الوطنية قبل سنوات 1943-1945، فقد ظلت منشدة إلى الإرث التاريخي والأطر المرجعية التي حكمت تفكير النخبات وحددت نظرتها إلى الاستعمار وأدوات مقاومته.

صحيح أن الحركات الوطنية قد صاغت شعار الاستقلال، وقدمته مفصلا مركزيا لنضالها على قاعدة استراتيجيا جديدة، قوامها رفض الاحتلال والدعوة إلى إلغاء كل أشكاله؛ وصحيح كذلك أن مفاهيم جديدة قد عكست حضور مثل هذه المنهجية في مقاربة الظاهرة الاستعمارية، كمصطلح الأمة، السيادة، الاستقلال، التحرر، الحرية، المساواة، المشاركة، الترابط، وكلها كلمات وتعابير لم تُضمن جزافا بمتن نصوص النخبات المغربية، وبنية خطاب حركاتها الوطنية، بل وُظفت لتأكيد هذا الانتقال وتبرير مضمونه النضالي والسياسي.

هذا، وإن الإجماع حول شعار الاستقلال، الذي ميز النضال الوطني بالمغرب العربي وأكسبه طابع التفرد و"القطيعة"، لم يخل من تباعدات، واختلافات، وأحيانا تباينات، بشأن مضمونه وطبيعته، إمكاناته ووسائله، نوعية القوى الرافعة له والداعية إليه، وهي اختلافات نخالها طبيعية بالنظر إلى التجربة التاريخية لكل قطر، ومسار تطور حركته الوطنية[42]، وقياسا أيضا لحجم الاستعمار وعمق تأثيره في بلدان المغرب[43].

ثلاثة نصوص دشنت تاريخ القطيعة مع مرحلة المطالبة بالإصلاح، وأعلنت جهرا عن شعار الاستقلال، وهي وإن لم تتوحد في تاريخ الظهور، فقد تكاملت في التعبير عن طبيعة المرحلة وأولوياتها : عريضة 11 يناير 1944 بالمغرب الأقصى (أ) وميثاق الاستقلال بتونس أوت 1946 (ب)، وبيان الشعب الجزائري فيفري 1943 (ج)؛ وكلها نصوص شكلت الأرضيات الأولى لانطلاق مسلسل النضال من أجل الاستقلال، كما مثلت الأسس التي على قاعدتها تم تدقيق وتطوير الشعار، وإكسابه المكانة النضالية والإستراتيجية الخاصة به.

---

42) وهو تطور وإن اشتركت دول المغرب العربي الثلاث، في العديد من خصائصه، فقد اختلفت مع ذلك في البعض من مظاهره. نشير على سبيل المثال إلى تجربة الدولة بالمغرب الأقصى منذ بدايات التأسيس (القرن الثامن والتاسع)، وأيضا الدخول العثماني إلى كل من تونس والجزائر، وما ترتب عليه من مضاعفات على البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذين القطرين.

43) نفكر بالأساس في حالة الجزائر، سواء من حيث قِدم الاحتلال بها، أو مكانتها بالإستراتيجيا الاستعمارية.

1- فبالمغرب الأقصى، ظلت الحركة الوطنية، حتى حدود تقديم عريضة الاستقلال (11 يناير 1944)، مرتبطة بالفهم القانوني لمعاهدة الحماية وللنظام المنبثق عنها، متمسكة بفصلها الأول، الذي يقضي بأن حكومة الجمهورية الفرنسية قد اتفقت "مع جلالة السلطان على إنشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالإصلاحات الإدارية والقضائية والدراسية والاقتصادية والمالية والعسكرية... التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها للتراب المغربي..."[44]، وهو فهم، بغض النظر عن الشروط التاريخية التي قررته على صعيد وعي النخبة الوطنية بالمغرب الأقصى، قد لا يختلف شكلا عن التعريف الذي برر به الفقه الدولي مفهوم الحماية منذ أواخر القرن التاسع عشر، كما لا يتناقض والشروح التي أسهب الجنرال ليوطي في نشرها، والعمل على الإقناع بمصداقيتها، منذ توليه مسؤولية الإقامة العامة، وحتى تخليه عنها (1912-1925). ألم يعترف، ودون مواربة، بأن "المغرب دولة مستقلة ذاتيا، تحت سيادة السلطان، لها وضعها الخاص، وليس للمنظمات السياسية الفرنسية مكان في المغرب..."[45].

ليس في نيتنا تجديد التساؤل لماذا كانت نظرة النخبة الوطنية لظاهرة الاستعمار على هذا الشكل، وبماذا يمكن تفسير وقوفها عند المعنى اللفظي والقانوني لظاهرة الاستعمار، وعدم تخطيه ما هو أعمق في تكون الظاهرة، سيما من الوجهة التاريخية والاقتصادية والحضارية[46]. ما نود إبرازه بهذا الصدد، هو أن التفكير الذي انبنت عليه استراتيجيا الحركة الوطنية على امتداد الفترة الفاصلة بين صدور الظهير البربري (16 مايو 1930) وقبيل تقديم العريضة، الذي ظل منشدا في محاسبته للاستعمار إلى حصيلة منجزاته في مجال تحديث المغرب، قد اكتشف، تحت هول نتائج الإدماج الذي شمل اقتصاد ومجتمع وثقافة المغرب، وأمام المد التحرري الذي عم جل المستعمرات، أن الاحتلال وليد شرعي للرأسمالية وأداة فعالة لاستمرار وامتداد منظومته، وأن

---

44) نقلا عن : محمد عابد الجابري :"تطور الانتلجانسيا المغربية : الأصالة والتحديث في المغرب"، في : محمد عابد الجابري [وآخرون]، **الأنتلجانسيا في المغرب العربي**، مجموعة بإشراف عبد القادر جغلول (بيروت : دار الحداثة، 1984)، ص. 33.

45) وارد في : روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نقولا زيادة (بيروت : دار الثقافة، 1963)، ص. 117.

46) ولو أننا تعرضنا لذلك بشكل واضح ضمن سياقات متعددة، حين تناولنا، بأكثر من نقطة، الأسس التي حكمت نظرة الحركات الوطنية للاستعمار ولإستراتيجيته.

خطاب الاستعمار حول "التمدين"، و"التحديث" وحماية "السيادة الوطنية"، لا يعدو أن يكون غطاء إيديولوجيا وإعلاميا[47].

لذلك كان طلاق الحركة الوطنية مع نظام الحماية[48]، كما كان الجهر بشعار الاستقلال بعدما ظل "كلمة محرمة" مدة ليست بالقصيرة[49].

وفعلا، لقد عكست عريضة 11 يناير 1944 [50]، إحساسا بعدم الاستمرار في اعتماد منهجية الرهان على الإصلاح، والتدرج نحو الاستقلال ضمن دولة الاحتلال[51]. لذلك جاءت صياغتها واضحة على مستوى الثوابت

47) وهو اكتشاف متأخر إلى حد ما، اللهم إذا استثنينا كتابات الشيوعيين، التي ما انفكت تربط بين الرأسمالية والاستعمار، وهذا الأخير وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب الأقصى، وأيضا أدبيات التنظيمات النقابية.

48) وهو ما عبر عنه علال الفاسي، في ذكرى الاحتفال بمرور إحدى عشر سنة على تقديم العريضة، بالقول : "في مثل هذا اليوم من أحد عشر عاما خلت قرر الشعب المغربي أنه لا حل لمشكل البلاد إلا بإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال، وكان ذلك عقب مدة طويلة قضاها الوطنيون في المطالبة بتحقيق برنامج معتدل مقبول للإصلاح... وهكذا تبين للأمة المغربية أن طلاقا باتا وقع بين الحماية الفرنسية وبين الشعب، وأنه لا محل للمطالبة بالحقوق من غاصبيها ولا للتدريج في نيلها ممن لا يعرفون غير التطرف في أساليب الظلم والتمرد على كل الشرائع والأخلاق...". انظر : علال الفاسي، **نداء القاهرة**، ط2 (الرباط : مطبعة الرسالة، 1983)، ص. 79.

49) التعبير من استعمال أبي بكر القادري، وهو واحد من الموقعين على عريضة الاستقلال، في سياق شهادته عن وثيقة 11 كانون الثاني/يناير 1944، الذي أكد : "لقد كانت كلمة الاستقلال محرمة، فأصبحت هي الشعار الوحيد، وكانت الحرية مفقودة فصارت هي المصطلح الذي يجب أن تلتف حوله ومن أجله المرامي والأفكار...". انظر : **العلم**، 1989/1/11، ص. 3.

50) وهي الوثيقة الموقعة من طرف ثمان وخمسين شخصية وطنية مغربية، جزء كبير منها ينتمي لحزب الاستقلال، والبعض حر غير منتم، للاطلاع على النص الكامل للعريضة وأسماء الموقعين عليها، انظر : عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب : من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء** (الرباط : مطبعة الرسالة، 1987)، ج 1، ص. 227-230.
والعريضة من حيث ظرفية تقديمها، طبيعتها ومضمونها، أبعادها، قد تعرضت لمقاربات متنوعة ومتباينة، فمنها من اعتبرها حدثا هاما دون أن يتخلص من أطروحاته الموالية لفرنسا. انظر :=

=Roger Le Tourneau, **Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920-1961** (Paris : A. Colin, 1962), pp. 207-214.

وضمن هذه المقاربات هناك من منظور وطني، من اعتبرها ذات قيمة تاريخية هامة في سيرورة النضال الوطني، انظر : الفاسي، المصدر نفسه، وغلاب، المصدر نفسه. ومن زاوية انتقادية، هناك من أجهد في الربط بين الوثيقة والقوة الاجتماعية الرافعة لها، وبين هذه الأخيرة ومصلحتها في طرح مطلب الاستقلال واستقطاب مختلف الشرائح الاجتماعية حوله، انظر : توفيق الشاهد، "التاريخ الفعلي للنقد الذاتي"، **أقلام**، العدد 9 (كانون الأول/ديسمبر 1977)، ص. 1-74.

51) للتدقيق في ظروف تقديم الوثيقة، سيما ما بين نزول الحلفاء (1942/11/8) و11 كانون الثاني/ يناير 1944، انظر : غلاب، المصدر نفسه، ج1، ص. 205-225 و Charles –André Julien, **Le Maroc face aux impérialismes, 1915-1956** (Paris : Jeune Afrique, 1978), pp. 189-192.

والمبادئ والحيثيات (= الديباجة)، صارمة على صعيد المطالب والمطامع، والأهداف (= القرارات).

فمن جهة، أكدت العريضة ثابتا تاريخيا، قوامه أن الدولة المغربية قديمة من حيث النشأة والتكون (= ثلاثة عشر قرنا)، عريقة من حيث تمسكها بحريتها وسيادتها الوطنية. كما ذكرت من جهة ثانية، بالغاية التي من أجلها أقيم نظام الحماية بالمغرب الأقصى، لتخلص إلى أن السلطات الفرنسية قد "بدلت هذا النظام بنظام مبني على الحكم المباشر الاستبداد لفائدة الجالية الفرنسية[52].

نستنتج من حيثيات العريضة، إقرارا واضحا بإخفاق تجربة المطالبة بالإصلاح. كما نلمس إدانة صريحة لنظام الحماية، وهو توجه جديد في نضال الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، لن يقف عند نص عريضة الاستقلال، بل سيتخلل مجمل الأدبيات[53] والوثائق اللاحقة لها [54]. كما لم تنحصر حيثيات العريضة في تشخيص حصيلة الوضع الداخلي، بل تعدته إلى ما هو خارجي، وذلك حين أكدت تغير الشروط التي قررت نظام الحماية، عما أصبح سائدا بعد الحرب الثانية، بخاصة في مجال الاعتراف بحقّ الشعوب في الحرية وتقرير المصير (= الميثاق الأطلسي)، واستبعاد القوة والعنف (= مؤتمر طهران)، ومساعدة الدول المساهمة في الحرب بجانب الحلفاء على استرداد استقلالها وسيادتها الوطنية[55].

52) من نص عريضة الاستقلال (11 كانون الثاني/يناير 1944)، وارد في : علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص. 249.

53) وفعلا، نلاحظ أن هذا التوجه الجديد في تأويل نظام الحماية (= فهم الحماية ضمن السياق التاريخي لحركة الاستعمار) في الكتابات المتأخرة للحركة الوطنية، أو نهاية الأربعينيات بداية الخمسينيات... فهكذا مثلا سيخصص علال الفاسي فصلا مستقلا عن "الاستعمار" ضمن مؤلفه : الفاسي، **نداء القاهرة**، ص. 111-156.

54) من ذلك ما ورد بمذكرة حزب الاستقلال إلى هيئة الأمم المتحدة (أيلول/سبتمبر 1947)، حيث وقع التشديد على عدم شرعية معاهدة الحماية، انطلاقا من حصيلة خمس وثلاثين سنة من السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية، والقضائية. انظر : مكتب المغرب العربي، **مراكش تتظلم** (القاهرة : مطبعة التقدم، 1945).
وأيضا التحليل الشامل لتجربة الحماية بالمغرب الأقصى، في : مكتب المغرب العربي، **الحماية الفرنسية في مراكش بعد 36 سنة** (القاهرة : مطبعة الرسالة، 1948).

55) وفعلا، غالبا ما تخلل خطاب الحركة الوطنية تأكيد القيم والمبادئ التي أفرزتها اللقاءات الممهدة لتأسيس الأمم المتحدة، وبخاصة ميثاق الأطلسي، وأيضا التشديد على مساهمة المغرب الأقصى وبقية أقطار المغرب العربي في الدفاع عن قيم الحرية والسلم والتضامن والاستقلال. فمما ورد مثلا بالتقديم الخاص بمذكرة حزب الاستقلال الموجهة إلى هيئة الأمم المتحدة (15 أيلول/ سبتمبر

لقد كان منطقيا أن تستنتج حيثيات الاعتراف بفشل تجربة الحماية، والدعوة إلى إدانة نظامها، بقرار يبرز مطلب الاستقلال ويشدد على ضروراته الداخلية منها والدولية، وهو ما خلصت إليه العريضة، حين أكدت "استقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل صاحب الجلالة ملك البلاد"، والتمست من "جلالته السعي لدى الدول التي يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه" مع المطالبة بـــ"انضمام المغرب للدول الموافقة على ميثاق الأطلسي والمشاركة في مؤتمر الصلح" وأيضا حين "التمست من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح التي يتوقف عليها المغرب..."[56].

عند مقاربة سيرورة تكون مفهوم المغرب العربي، وتطور تاريخ وحداته السياسية (= دوله)، غالبا ما ينفرد المغرب الأقصى بهامش من "الخصوصية"، ضمن ما هو جماعي. فهكذا، وبعد تقديم العريضة، التي شكلت إطار الحد الأدنى للوحدة الوطنية، ستعمل النخبة السياسية القائدة للنضال الوطني على توسيع قاعدتها التنظيمية، كما ستفعل في اتجاه بلورة شعار الاستقلال وتدقيق ضرورات الدعوة إليه[57]. لذلك، سيصدر كل من الملك الراحل محمد الخامس وقادة الحركة الوطنية أكثر من مذكرة، تؤكد مطلب الاستقلال وتدافع عن مشروعيته[58]. وبالمقابل، سترفض مبدئيا فكرة الإصلاح، كما ستستبعد كل

1947) قولها : "ولكننا نجد مع الأسف أن بلادنا رغم ما بذلته من تضحيات لانتصار الديمقراطية ما تزال ترزح تحت نظام من أشد الأنظمة طغيانا قضى على جميع الحريات ولا يتفق أبدا مع روح ميثاق هيئة الأمم المتحدة ولا مع نصه...".

56) عن نص العريضة، وارد في : الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص. 250.

57) فمن أجل تقديم العريضة والإعلان عنها، كون حزب الاستقلال أربعة وفود، توجهت إلى كل من القصر الملكي (=السادة : أحمد بلا فريج، محمد اليزيدي، عبد العزيز بن إدريس، الهاشمي الفيلالي، عبد الله إبراهيم، إدريس المحمدي، عبد الكريم بن جلون، أحمد الحميالي، عبد الحميد الزموري)، والإقامة العامة (= السادة : عمر بن عبد الجليل، محمد غازي، محمد الزغاري، محمد الديوري)، والمفوضية الأمريكية (= السيدان : أحمد مكوار، وأحمد أبا حنيني).

58) من ذلك رسالة حزب الاستقلال إلى مؤتمر سان فرنسيسكو (8 آذار/مارس 1945) ومذكرة الأستاذ اليزيدي، باسم اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال إلى الإقامة العامة (18 أيلول/سبتمبر 1945)، ومذكرته إلى الأمم المتحدة (15 أيلول/سبتمبر 1947)، وأيضا مذكرات الملك الراحل محمد الخامس (1950-1951-1952).

المقترحات التي تقدّمتْ بها الإقامة العامة الفرنسية تارة بالقوة والعنف، وطورا بالليونة، و"المحاججة"، ومحاولة "الإقناع والاستيعاب"[59].

تلك هي المنطلقات العامة لعريضة الاستقلال، وهي وإن وردت مختصرة، دقيقة، غير مطنبة في الجزئيات والتفاصيل، فقد عكست وعيا تاريخيا لدى النخبة الوطنية بواقع المغرب في ظل نظام الحماية، وبمركزية أفق الاستقلال، والاستقلال قبل كل شيء، بتعبير علال الفاسي. فهل جسدت الوثيقة أرضية الوحدة الوطنية المغربية، والميثاق الأول والأخير لمختلف مكونات الشعب المغربي ؟ ثم إلى أي حد ظلت استراتيجيا التقدم على طريق التحرر والاستقلال وفية لنص الوثيقة، متمسكة بمنطلقاتها وأبعادها العامة ؟

2- هذا، وتحيل التجربة التونسية، بشأن مكانة مطلب الاستقلال والنضال من أجل تحقيقه، على قواسم مشتركة مع نظيرتها المغربية، وفي الوقت ذاته تنفرد بهوامش أكسبتها طابعا مميزا، ليس في مجال الارتباط المبدئي بشعار الاستقلال وحسب، ولكن أيضا في حقل الأدوات السياسية المعتمدة لإنجازه. فتونس التي تعرضت خيرة أطر حركتها الوطنية للقمع قبيل الحرب العالمية الثانية (=حظر الحزب الدستوري الجديد عام 1938)، وابتليت أراضيها باحتلال دول المحور، ستستثمر نخبتها السياسية فرصة الإعلان عن الهدنة "الفيشية" لتقدم عريضة إلى الباي (12 جويلية 1940)، تطالب فيها بإطلاق سراح زعماء الحزب والوطنيين المعتقلين كافة[60].

إن الوثيقة الجديرة بالوقوف عليها، ونحن بصدد تحليل المكانة التي حظي بها شعار الاستقلال بتجربة الحركة الوطنية التونسية لما بعد منعطف 1943-1945، هي الميثاق الوطني، الصادر في أعقاب مؤتمر ليلة القدر المنعقد بتاريخ 23 أغسطس 1946، وذلك لاعتبارين إثنين : أولهما : وحدة

59) وهو الرفض الذي عبر عنه علال الفاسي بالقول :"...والحقيقة أن التجربة دلتنا على أن الإصلاحات التي تضعها الإقامة ليست إلا شيئا خياليا لا مصداق له، أو أنها في العمق محض محاولات جديدة لغصب البقية الباقية من مظاهر السيادة المغربية أو التراث الوطني...". انظر : الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص. 269.

60) علاوة على عريضة يوليوز 1940، سيصدر بيان الجبهة التونسية (30 أكتوبر 1944) ليطالب باستقلال داخلي لتونس، وتأسيس نظام ديمقراطي دستوري، والذي اعتمدته النخبة السياسية الموجودة بالخارج (بورقيبة أساسا) للتعبئة من أجل القضية التونسية، وأيضا استندت إليه الجماهير بالداخل للتظاهر عند المناسبات (= موت الرئيس روزفلت 15 أبريل- انتصار الدول المتحالفة 8 مايو 1945).

القوى السياسية والنقابية الوطنية، الداعية إليه والمشاركة في أعماله[61]، وثانيهما الإعلان الرسمي عن مطلب الاستقلال وإلغاء عقد الحماية.

يشترك الميثاق الوطني التونسي هذا مع عريضة الاستقلال، في كونه جاء مقتضبا من حيث الصياغة، مركزا وصريحا من حيث الثوابت، والمبادئ، والحيثيات[62]. فبعد تذكيره باستقلال الدولة التونسية وارتباطها التاريخي بالخلافة الإسلامية روحيا وسياسيا، وبعد تشديده على عامل القوة في إرغام الملك محمد الصادق باي على التوقيع على معاهدة الحماية، وبعد تأكيده أن هذه الأخيرة (= الحماية) لا تلغي، قانونا، سيادة الدولة، انتقل الميثاق إلى كشف حصيلة الاستعمار بعد خمس وستين سنة من وجوده بتونس.

فاقتصاديا، شدد الميثاق على الطابع الاستغلالي لنظام الحماية (= الاستحواذ على الثروات)، كما أبرز من الناحية السياسية، كيف تناقضت ممارسة الاستعمار مع مضمون معاهدة باردو (1881)، ومقتضياتها القانونية، حين احتكرت السلطة التشريعية "التي هي حق خاص لجلالة الباي"، هذا الذي أصبح " شبيها بموظف شرفي سام مضغوط على حريته الشخصية"، وأيضا حين غدا وزراء الدولة التونسية "مجرد شخصيات لتزين المحافل" وأصبح "العمال (المديرون والمحافظون) أعوانا ينفذون أوامر المراقبين المدنيين الفرنسيين..."[63].

لقد عكس نص الميثاق وعي مضاعفات الاستعمار ونتائجه التاريخي، بالنسبة إلى مختلف مكونات المجتمع التونسي (= التفقير). فعلاوة على الاستيطان الزراعي، والاستحواذ المالي (= الميزانيات)، "أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد ولم تؤد رسالتها التمدينية المزعومة..."، بدليل مصادرتها الحريات الأساسية للشعب التونسي،

61) وحدة كل من الحزب الدستوري القديم (اللجنة التنفيذية) والجديد (الديوان السياسي) والاتحاد العام التونسي للشغل، الذي تأسس قبيل المؤتمر ببضعة شهور (يناير 1946)، وأساتذة جامعة الزيتونة، واتحاد الموظفين التونسيين... للاطلاع على إحدى الشهادات عن المؤتمر، من حيث ظروف الانعقاد، الأشغال، النتائج، انظر : A. Ben Miled, « Mon témoignage sur le Congrès de l'indépendance (23 août 1946) », **Revue d'histoire maghrébine**, nos 23-24 1981.

62) للاطلاع على نص الميثاق الوطني كاملا، انظر : الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص. 77-79.

63) المصدر نفسه، ص 77.

ومنها "حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل"، إضافة إلى خلع "ملك البلاد الشرعي جلالة الملك محمد المنصف معتدية حتى على القواعد الأصلية للدين الإسلامي..."[64].

لذلك، كانت محاسبة الميثاق نظام الحماية أكثر شدة وصرامة، سواء من حيث خرق السلطات الفرنسية أمن الدولة التونسية وعجزها عن الحد من دخول قوى المحور تراب أراضيها، أو من حيث طابع الاستمرارية الذي وسم الحضور الاستعماري وجعله متناقضا مع نص معاهدة الحماية، كما يعكس الميثاق، تمثلا للتغيرات التي شهدها النظام الدولي، والمفاهيم التي واكبته وعبرت عن مكوناته الجديدة، نلمس ذلك من اعتداده بـــ "حق الشعوب في تقرير المصير" واستناده إلى أحكام الأمم المتحدة وقرارات المؤتمرات الدولية.

على قاعدة الشمولية في إدراك الظاهرة الاستعمارية، وتشخيص أسسها، والكشف عن حصيلتها، تأسس قرار الميثاق الوطني التونسي، ليعلن : " إن نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقا مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية، وإن هذا النظام نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام، والانضمام كدولة ذات سيادة إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمشاركة في مؤتمر الصلح"[65]، ذلك هو قرار الإجماع الوطني التونسي، الذي عكسه الميثاق وأكد أبعاده الداخلية (= الاستقلال)، والقومية والدولية (= الانضمام إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة). فهل بقيت النخبة التونسية، بمختلف تنظيماتها السياسية والنقابية، وبقطاعاتها الاجتماعية، منشدة إلى روح ميثاق 23 أغسطس 1946، معتمدة حيثياته أرضية للنضال الوطني والمقاومة من أجل التحرر والاستقلال ؟

تنفرد التجربة التونسية، على امتداد الحقبة الفاصلة ما بين 1949-1955 [66]، بهوامش ميزتها عن كل من المغرب الأقصى والجزائر، سيما في

64) المصدر نفسه، ص 77- 78.

65) المصدر نفسه، ص79.

66) نتخذ من عام 1949 بداية لهذه الحقبة، لعدة اعتبارات، منها أساسا : عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس (أيلول/سبتمبر 1949) بعد أن غادرها إلى القاهرة (1945)، بكل ما ترتب على هذه العودة من انعكاسات على الوحدة الوطنية التونسية وبتوجهات حزب الدستور الجديد، انظر أرشيفات المركز الوطني التونسي للتوثيق الخاصة بتاريخ الحركة الوطنية التونسية، الوثائق عدد10،

نظرتها إلى الاستراتيجيا الكفيلة بتحقيق مطلب الاستقلال. لذا، قوبل قرار الدعوة إلى الاستقلال، الصادر عن الإجماع الوطني، بحماس شعبي متزايد، عبرت عنه تظاهرات التأييد التي أعقبت تاريخ الإعلان عن الميثاق، كما أكدته استماتة الشعب التونسي ومكابدته حملات القمع التي تعرضت لها مختلف مكونات الحركة الوطنية[67]. وحتى المشاريع الإصلاحية التي تقدمت بها السلطات الفرنسية – على عهد كل من الجنرال ماست (Mast) (1946)[68]، وجان مونص (يوليو 1947) [69]، التي استهدفت امتصاص الاستياء الشعبي، وإعادة العلاقات إلى وضعها "الطبيعي" – قد منيت بالفشل المطبق، بفعل رفض الحركة الوطنية المبدئي لها.

إن تجربة المطالبة بالاستقلال، والاستقلال قبل كل شيء، لم تعمر طويلا، وهذا ما ميز تونس عن المغرب الأقصى. ذلك أن الوحدة الوطنية التي خولت قيادة النضال لصالح بن يوسف، خلال وجود الحبيب بورقيبة بالقاهرة (1945–1949)، والتي على قاعدتها تم الإجماع حول الميثاق الوطني التونسي، قد شرعت في التفكك تجاوزا منذ (1947) [70]، وتحديدا منذ سبتمبر

1944–1949، الفصل الثالث : "نشاط بورقيبة بالخارج"، ص. 257–323، والوثائق عدد 11، 1950–1951، الفصل الأول : "عودة المنفي بالقاهرة إلى تونس"، ص. 91–97.

67) للتدقيق في التجاوب مع شعار "الاستقلال" وما ترتب عنه من قمع، انظر : جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير : القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص. 205–206 (=ميثاق الاستقلال).

وحول مساهمة الحركة النقابية في دعم النضالات الوطنية المؤيدة لمطلب الاستقلال (=إضرابات 30 آب/أغسطس 1947 و5 آب/أغسطس 1947)، انظر : عبد السلام بن حميدة، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، 1924–1956**، ترجمة جماعية (تونس : دار محمد علي الحامي، 1984) ص. 143–144 و148–149.

68) من ذلك أساسا إطلاقه سراح المعتقلين الوطنيين، وتصريحه منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1947 بإدخال إصلاحات على المجلس الكبير، انظر خطاب الجنرال ماست (Mast) 22 أيلول/سبتمبر 1946 في : المركز الوطني التونسي للتوثيق، الوثائق عدد10، 1944–1949، الفصل الرابع : "تونس في غياب بورقيبة" و"السياسة بتونس في أعقاب الحرب الثانية"، ص. 421–423 (بالفرنسية).

69) وهي إصلاحات استهدفت التعديل من وضعية الجهاز الحكومي، وذلك بـــ "منح مجلس الوزراء اختصاصات مضبوطة" إذ "كلف بتوجيه وتسيير سياسة الحكومة العامة بعد مصادقة الباي على قراراته". والمجلس يتكون من ستة وزراء تونسيين بدلا من أربعة، وهم : "الوزير الأول، وزير العدل، وزير التجارة، وزير الصحة العمومية، وزير الشغل، ووزير الفلاحة". انظر : جوليان، المصدر نفسه، ص. 207–208، والمركز الوطني التونسي للتوثيق، المصدر نفسه، ص. 424–444.

70) نفكر في خلافات بورقيبة مع زعماء لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، والبيانات الصادرة بهذا الشأن.

1949. لنقرأ رأيا بشأن الخلافات التي قسمت وحدة النخبة السياسية التونسية : "ومنشأ هذه الخلافات أن المرحوم صالح بن يوسف قد عمل على إبعاد الشيخين الفاضل بن عاشور والشاذلي بالقاضي من الحركة الوطنية، كانت اتصالات بورقيبة بهما عن طريق المراسلة من القاهرة. كما جدد اتصالاته بحسن قلاتي والشاذلي القسطلي وهما من بقايا حزب الإصلاح العميل، وأصبح هؤلاء يتكلمون باسمه مما سبب خلافا بينه وبين صالح بن يوسف والمنجي سليم وقيادة الحزب بالداخل، وكانت تأتيه رسائل من داخل تونس تخبره وهو في القاهرة بأن صالح بن يوسف والمنجي سليم يعملان جاهدين على إقصائه من رئاسة الحزب..." ليضيف : "وكانت هناك عناصر من أنصار رئيس الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة منهم الهادي نويرة الأمين العام للحزب ومحمود شرشور والشاذلي قلاله وعلاله العويتي، الذي عاد من القاهرة يروّجون لهذه الشائعات"[71].

قد يبدو من القراءة الأولية لهذا النص، وكأن السبب في تفكك الوحدة الوطنية التونسية راجع إلى تنافس شخصي حول قيادة الحركة الوطنية (=الحزب الدستوري الجديد أساسا)، ولو أن الطاهر عبد الله (= صاحب النص) قد استبعد أن يكون جوهر الخلاف هو إصرار صالح بن يوسف ومن شاطره توجهاته، على إقصاء الحبيب بورقيبة...[72] لذا، نعتقد أن الإجماع الذي حصل ما بين 1945–1947، وإلى حد ما حتى 1949، والذي أنتج الميثاق الوطني لعام 1946، قد تراجع بفعل متغيرات موضوعية طالت وعي النخبة السياسية القائدة للحزب الدستوري الجديد، التي قام الحبيب بورقيبة بدور رئيسي في تأكيدها وترسيخ نتائجها، وأيضا شملت المركزية النقابية : الاتحاد العام التونسي للشغل.

لقد شكل المنعطف أعلاه، تحديدا منذ عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس (سبتمبر 1949)، موضوع جدل على مستوى الكتابات المؤرخة لتطور الحركة

---

71) الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية : رؤية شعبية قومية جديدة، 1830–1956**، ط2 (بيروت : مكتبة الجماهير، 1976)، ص75–76.

72) للتدقيق في العوامل التي استند عليها الطاهر عبد الله لاستبعاد مصدر الخلاف هو محاولة إقصاء الحبيب بورقيبة، انظر : المصدر نفسه، ص 86–88.

الوطنية التونسية لما بعد الحرب الثانية[73]، كما مثل مجالا للمؤاخذة والنقد، والتجريح الذي بلغ حد الخيانة، داخل مكونات النخبة التونسية[74]، وقادة أجهزة التنسيق والعمل المشترك بالقاهرة. حقيقة واحدة جديرة بالتشديد والإبراز، وهي أن تجربة الحبيب بورقيبة بالمشرق العربي، وغيره من البلدان الأجنبية (= الولايات المتحدة الأمريكية – سويسرا، فرنسا)، كانت غنية بالأحداث، والاتصالات، وكل أشكال التعبئة من أجل قضية الاستعمار بتونس والمغرب العربي على حد سواء[75]، وأيضا فاعلة في التطور الحاصل على صعيد وعيه بإمكانات الحل السياسي لمشكلة الاحتلال بتونس وآفاق زواله.

فمن مواصفات هذا الوعي، اقتناع الحبيب بورقيبة بضرورة اعتماده "المرحلية" في التقدم نحو الاستقلال[76]، وإيمانه بـــ"الواقعية" في رسم

---

73) نقف عند تأويلين لمصدر هذا المنعطف، أولهما لشارل أندريه جوليان، يقول فيه : "...ولعل اندفاعه (= أي الحبيب بورقيبة) العاطفي كان يتألم أكثر التألم لما لمس الحقائق المصرية. فالخلافات القائمةِ بين أعضاء مكتب المغرب العربي وعداوة الحزب الدستوري القديم التي لحقته ونالت منه بعض الشيء، وانتصار العناصر المغربية التي يمثلها علال الفاسي وعبد الكريم، والمناورات الجارية بالجامعة العربية، كل ذلك حمله على الاحتفاظ بالطابع التونسي الخاص للحركة الوطنية عوض أن يربط مصيرها بمصير الوحدة، فهو هاجر تونس زعيما لحزب سياسي ورجع إليها رجل دولة..." انظر : جوليان، **افريقيا الشمالية تسير : القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص. 211.

وثانيهما للطاهر عبد الله، الذي شدد على التضامن العربي، وبخاصة المصري بشأن قضايا الاستعمار بالمغرب العربي، وأرجع التحول إلى ممارسة الحبيب بورقيبة النابعة من قناعاته السياسية، بالقول :"...وقد ساءت العلاقات بين لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة وبين الحبيب بورقيبة زعيم الحزب الدستوري الجديد نتيجة لاتصالاته المُريبة من وراء ظهر اللجنة وعمله الدائب على استثمار أعمال اللجنة لإبراز ذاته وشخصه بوجه خاص، مما زاد الخلافات بينه وبين الدكتور الحبيب ثامر من جهة وعبد الكريم الخطابي من جهة ثانية... ولما عرفوا اتصالاته بالسفارة الفرنسية بالقاهرة فصلوه من الأمانة العامة للجنة تحرير المغرب العربي....". انظر : الطاهر المصدر نفسه، ص. 84-85.

74) نفكر أساسا في البيانات الصادرة عن الحزب الحر الدستوري القديم باسم أمينه العام صالح فرحات، للاطلاع على مضمون هذه البيانات، انظر : ص. 90-107.

75) للتدقيق في مضمون هذه التجربة، انظر وثائق وزارة الخارجية الفرنسية الخاصة بالحركة الوطنية التونسية لما بين 1947-1949، الملف عدد1، رقم 27، كانون الثاني/يناير 1947 وكانون الثاني/يناير 1949، سيما مراسلات قسم الاستعلامات في بيروت، بشأن علاقة مكتب الحزب الدستوري بالقاهرة برئاسة الدولة اللبنانية، وأيضا مراسلات المقيم العام جون مونس (Jean Mons) مع جورج بيدو حول نشاط الوطنيين التونسيين بالقاهرة.

76) لعل من السياسات الأكثر التصاقا بـــ"بورقيبة" سياسة "المرحلية" أو المراحل، التي تعني تخطيط الأهداف دون الإصرار على تحقيقها دفعة واحدة وبأي ثمن، بل العمل على إنجازها وفق ما تقتضيه الظروف المحيطة بها، وما تسمح به الوسائل والإمكانات. وفي مجال الموضوع الذي يهمنا، أي نزع الاستعمار، لم يفت الحبيب بورقيبة أن أكد :"...نزع الاستعمار هو المبتغى، هو

استراتيجيات النضال الوطني، وتحديد أدواته[77] وهو التفكير الذي سبق أن ساد خطبه السياسية على امتداد عقد الثلاثينيات[78]، وأعاد تأكيده قبيل عودته من القاهرة وبعدها، بل وحتى في أعقاب استقلال تونس، حين يتعلق الأمر باستحضار تجربة الحركة الوطنية[79].

لذا، وفي خضم تصاعد مطالبة الحركات الوطنية بالتحرر والاستقلال والأكثر من ذلك في أوج تبلور أشكال التنسيق والعمل المشترك (= القاهرة، دمشق، نيويورك، برلين)، سيحدد الحبيب بورقيبة طبيعة الارتباطات التي يجب أن تسود مستقبل العلاقات الفرنسية – التونسية، بقوله : "الذي تطالب به تونس هو نظام دولة ذات سيادة، مرتبطة بفرنسا بمعاهدة متفاوض حولها بحرية، والتي ستضمن لهذه الأخيرة (= أي فرنسا) مصالح استراتيجية، اقتصادية، وثقافية...كما أن جمعية تأسيسية منتخبة هي التي تخول البلاد دستورا ديمقراطيا معاصرا..."، ليضيف في استجواب صحفي لاحق بالقاهرة 29 أغسطس 1947) : "لقد أحدث شرخ عميق بيننا وبين فرنسا، لكن التونسيين لن يندفعوا إلى المعسكر المعادي، إنهم لن يتحملوا مسؤولية القطيعة مع فرنسا..."[80].

بهذا المعنى، ستتخلل خطاب الحزب الدستوري الجديد، مفاهيم سياسية تتضمن الاستقلال، دون أن تجعل منه شرطا موقفا لأي تطور في العلاقات الفرنسية – التونسية، ومنها أساسا مفهوم السيادة المزدوجة، الحكم الذاتي،

الهدف الذي يجب تحقيقه : لكن، في السياسة لا يكفي أن يكون الغرض واضحا وملموسا، بل هناك الطرق والوسائل الكفيلة ببلوغ ذلك، والتي قد تكون أكثر أهمية وتعقيدا من الهدف ذاته...وقد يغدو هذا الأخير بعيد المنال، لأن الوسائل غير السليمة والطرق ملتوية وحبلى بالأفخاخ...". عن خطاب الحبيب بورقيبة، لتاريخ 6 نيسان/أبريل 1961، انظر :

Mohamed Saleh Lejri, **Evolution du mouvement national : Des origines à la deuxième guerre mondiale (Tunis** : Société tunisienne du diffusion, 1974), partie 2, p. 247, note no (495).

77) قارن مع خطابه بالمؤتمر لحزب الدستور الجديد، خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 1937.

78) وهي الخطب التي غالبا ما نشرت في جريدة : **العمل التونسي**، 1933/4/15، و1936/12/23، والحبيب بورقيبة، **الدستور وفرنسا** (تونس : المطبعة التجارية، 1937) (بالفرنسية).

79) Lejri, **Ibid**, tome 2, pp. 237-259

80) Le Tourneau, **Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920-1961**, p. 117.

الإصلاح مع الاستقلال على مراحل – كلها صيغ لحل مشكل الاستعمار، بعيدة عن روح الميثاق الوطني التونسي، الصادر بالإجماع عن مؤتمر ليلة القدر (23 أغسطس 1946).

فعلى امتداد الفترة الفاصلة ما بين 1950–1952، ستشهد تونس جملة من الأحداث السياسية، تعكس التصور الجديد لمطلب الاستقلال، وتعمل في اتجاه تجسيده بالواقع التونسي..[81]. نلمس ذلك في مقترح الحبيب بورقيبة، الموجه إلى الحكومة الفرنسية عبر وكالتها للأنباء المسمى بيان السبع نقاط (14 أبريل 1950)[82]، كما نعاين ذلك في مشاريع الإصلاح المقدمة من لدن المقيم العام لوي بيريلييه (Louis Perillier) (13 حزيران/يونيو 1950)، الخاصة "بتحوير نظام الحكومة التونسية وتوسيع نطاق مشاركة التونسيين في الوظيفة العمومية وإنشاء نظام بلدي على أساس ديمقراطي"[83]، وأيضا بمذكرة محمد شنيق، الوزير الأول وقتئذ، (3 نوفمبر 1951)، التي ضمنها الحد الأدنى للمطالب التونسية[84].

81) وهو تصور لا يطالب بإلغاء نظام الحماية وإحلال الاستقلال قبل كل شيء، بل يدعو إلى إقرار السيادة التونسية الداخلية، وإصلاح وتنظيم المؤسسات بأفق الاستقلال، وهذا بعيد، كي لا نقول متناقضا، مع مضمون الميثاق الوطني التونسي لعام 1946. للتدقيق في أسس التحول والتصور المؤطر له، تراجع تصريحات الحبيب بورقيبة خارج تونس، ومراسلاته مع قيادة الحزب بالداخل (= صالح بن يوسف أساسا)، وأيضا ردوده على المعارضين بالخارج (=عابد بوحافة)، المنشورة بأرشيفات المركز الوطني التونسي للتوثيق، الخاصة بتاريخ الحركة الوطنية : الوثائق : عدد 11، 1950–1951، ص 125–235.

82) يتعلق برنامج، أو بيان النقط السبع بـــ : "بعث السلطة التنفيذية التونسية المؤتمنة على السيادة التونسية، تشكيل حكومة تونسية منسجمة مسؤولة عن الأمن العام يرأسها وزير أول تونسي يعينه الملك، إلغاء الكتابة العامة، إلغاء المراقبين المدنيين، حذف قوات الجندرمة، أو الدرك، الفرنسية، إنشاء بلديات منتخبة، إنشاء مجلس قومي بالاقتراع وتكون أولى مهامه وضع دستور ديمقراطي يحدد العلاقات الفرنسية التونسية المقبلة على أساس احترام مصالح فرنسا المشروعة وكذلك في كنف احترام السيادة التونسية...". انظر" جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير : القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص. 215.
وهو برنامج لم تذكر بنوده عبارة "الاستقلال" ودار محورها حول فكرة السيادة التونسية وضرورة احترامها" انظر : العقاد، المغرب العربي : دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة : الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ص 345.

83) جوليان، المصدر نفسه، ص. 222.

84) وهي الإصلاحات التي ردت عليها السلطات الفرنسية بمقتضى مذكرة صادرة بتاريخ 15 كانون الأول / ديسمبر 1951، كما ألحقها بإقالة لوي بريلييي(Louis Perillier) وتعيين المقيم جان دو أوتكلوك (13 كانون الثاني/يناير 1952)، وقمع قادة الحزب الدستوري الجديد (الحبيب بورقيبة، المنجي سليم، الهادي شاكر). للاطلاع أكثر على مضمون المذكرة، والأحداث اللاحقة لها، انظر :

لقد منيت تجربة الحوار بالفشل، كما أبان الاستعمار بتونس عن محدودية التصور السياسي المؤطر للتحول الحاصل على صعيد وعي قادة الحزب الدستوري الجديد لما بعد 1949، وذلك بالرغم من الابتعاد النسبي عن روح الميثاق الوطني لعام 1946، وتأكيد النخبة التونسية بعد 1949 الاستعداد لتقديم ضمانات، تستبعد القطيعة مع فرنسا، وتحافظ لها على امتيازات إستراتيجية واقتصادية وسياسية وثقافية[85].

لذلك، ومع حلول سنة 1952، ستدخل الحركة الوطنية التونسية مرحلة نضالية جديدة، تعيد إلى شعار الاستقلال حرارته السابقة، دون أن تفرط نهائيا في إمكانيات التواصل التدريجي لتحرر واستقلال المجتمع التونسي[86].

هذا، وإن القول بحصول عودة إلى روح الميثاق التونسي (1946)، والإقرار بإخفاق التصور المراهن على تجربة الحوار والتفاوض، له ما يبرره من الوجهتين التاريخية والسياسية، فعربيا، تعززت القومية، بصعود نخبة وطنية إلى السلطة بمصر (23 تموز/يوليو/الناصرية)، قومية التوجه الفكري والسياسي، مناصرة قضايا التحرر والاستقلال، مناهضة الهيمنة الأوروبية والغربية على حد سواء. أما دوليا، فقد أصبح موضوع إزالة الاستعمار من القضايا المركزية المطروحة بجدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، بالرغم من تردد الرأي العام الغربي وإحجامه عن قبول مطالب كل من المغرب الأقصى وتونس (1951–1952)[87].

المركز الوطني التونسي للتوثيق، الوثائق : عدد 11، 1950–1951، ص 339–408 (= تجربة جديدة للحوار).

85) وهو ما أكدته مذكرة محمد شنيق (3 تشرين الثاني/نوفمبر 1951)، قارن :
Le Tourneau, **Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920- 1961**, p. 122.

86) نفكر بالأساس في المحاولات التي كانت تبديها السلطات الفرنسية، تارة من أجل تهدئة الأوضاع المتوترة بتونس، وطورا من أجل الدفع بهذه الأخيرة إلى استعادة الحوار من جديد. نذكر بالخصوص مجهودات رئيس الحكومة إدغار فور (Edgrad Faure)، الذي لم يكن يرغب في أن "تصبح تونس صورة ثانية من الهند الصينية"، الأمر الذي حدا به إلى تكليف كل من روبير شومان (Robert Schuman) وموريس شومان (Maurice Schuman) بتحرير مذكرة معتدلة إلى الباي (25 كانون الثاني/يناير 1952) يقدمها جاك دوهاميل (Jacques Duhamel) وجان لالوا، وذلك بغرض سحب تونس لشكواها من الأمم المتحدة. كما نشير أيضا إلى محاولة "فرانسوا ميتران". للاطلاع على النص الكامل لمخططه، انظر أرشيفات المركز الوطني الخاصة بتاريخ الحركة الوطنية : المركز الوطني التونسي للتوثيق، وثائق عدد 13، 1952–1956، الفصل الرابع : "فشل التهدئة"، ص. 264–283.

87) انظر : "2 الوظيفة"، ضمن الفصل الثامن من هذا الكتاب.

3- هذا، وتظل التجربة التونسية، بالرغم من تكون عناصر أكسبتها نوعا من التميز، متقاربة مع نظيرتها المغربية، إذا ما قورنت مع المسلسل الذي أطر شعار الاستقلال بالجزائر، تحديدا منذ 1943، وحتى التوقيع على اتفاق إيفيان (مارس 1962).

فالجزائر، التي مثلت، بكل المقاييس، مختبرا للسياسات الفرنسية واستراتيجياتها الاستعمارية، والتي شهدت تغيرات على صعيد بناها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أكثر عمقا قياسا لكل من تونس والمغرب الأقصى، ستعرف كذلك وبالضرورة، تنوعا من مقاربة تيارات حركتها الوطنية لمطلب الاستقلال وأدوات تحقيقه.

صحيح أن الجزائر قد تصدرت الدعوة إلى الاستقلال منذ تأسيسها نجم الشمال الإفريقي، وناضلت من أجل تحقيقه قطريا وتعميمه على كل دول المغرب العربي، لكن الثابت أن المجتمع الجزائري، وبخاصة نخبته السياسية، قد واجهت عقد الأربعينيات ومتغيراته، وهي أقل "تضجا"[88] من حيث وعيها ظرفيات طرح شعار الاستقلال والالتفاف حوله[89]، الواقع الذي نلمسه ببنية

88) وهو ما عبر عنه شارل أندريه جوليان، بقوله : "يبدو لمن ينظر في المواقف الخاصة بالأحزاب المغربية أن أنصار "البيان" لم يبلغوا سنة 1943 النضج السياسي الذي كان عليه الدستوريون بتونس"، ولو أنه سبق أن أكد أنه "مهما كان الرأي في نشأة بيان 10 فبراير 1943 الذي أصبح الميثاق الجزائري، فإنه فتح عهدا جديدا للعمل الوطني...". انظر : جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير : القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص 314 و318.

89) نميز هنا بين مستويين من الوعي لدى النخبة السياسية بالجزائر. أولهما وعي بشعار الاستقلال، من حيث طبيعته، مضمونه، ووسائل إنجازه، والقوى الرافعة له، وأيضا أبعاده قطريا وعلى صعيد المغرب العربي... وهذا ما بقي غامضا، غير مدقق ولا واضح. أما المستوى الثاني، فهو وعي المناخ العام الحافز على المطالبة بتحسين أوضاع الجزائريين، بما في ذلك تحررهم واستقلالهم. وهو ما توفر لدى النخبة السياسية الجزائرية منذ اندلاع الحرب الثانية وفشل مشروع "بلوم- فيوليت" (1940)، سيما بعد أحداث "الإنزال الأنجلو- أمريكي" بكل من الدار البيضاء بالمغرب الأقصى (8 تشرين الثاني/نوفمبر 1942) والجزائر ووهران (11 نوفمبر 1942)، بكل ما حمله هذا الحدث من آمال للنخبة الجزائرية بشأن حل مشكلة الاستعمار واسترداد السيادة الوطنية. للتدقيق، انظر : العقاد، **المغرب العربي : دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة : الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ص. 304-308 و

André Nouschi, **La Naissance du nationalisme algérien, 1914-1954** (Paris : Minuit, 1962), pp. 131-134.

كما أن النخبة الجزائرية كانت أكثر وعيا بسقوط هيبة فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية، وصعود قوة الولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص، انظر : جوليان، المصدر نفسه، ج 2، ص 311-313 و

Charles Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine** (Paris : Presse universitaires de France, 1979), vol. 2, pp. 353-560.

النصوص الصادرة خلال هذه الحقبة، وبنوعية النقاشات التي واكبتها وتحكمت في صياغتها.

سنقف عند بيان الشعب الجزائري (10 فبراير 1943) وملحقه (10-11 يونيو 1943)، لعدة اعتبارات أهمها أن البيان، قد شكل نصا مركزيا، من عيار عريضة الاستقلال بالنسبة إلى المغرب الأقصى، أو الميثاق التونسي[90]. وبالتالي يمكن اعتباره الأرضية السياسية التي على قاعدتها قدمت الحركة الوطنية الجزائرية مطلب الاستقلال، بغض النظر عن طبيعته ومضمونه وأبعاده السياسية ونتائجه العملية[91].

لقد تناول البيان، وهو الذي تعرضت ظروف صياغته لأكثر من جدل[92]، نقطتين مركزيتين : تذكير بمناخ الحرب وما واكبه من دعوات إلى

90) ولو أن الفرق جوهري بين عريضة الاستقلال والميثاق الوطني من جهة، وبيان الشعب الجزائري من جهة ثانية، خصوصا في مجال التنصيص صراحة على مطلب الاستقلال والدعوة إلى إلغاء نظام الحماية. فقد ورد ذلك صريحا لدى العريضة والميثاق، في حين لم تقع الإشارة إليه مطلقا بنص البيان.

91) للاطلاع على نص البيان كاملا، والمتضمّن تحليلا شاملا له ولمساهمته في النضال الوطني الجزائري، انظر :

Youcef Beghoul, Le **Manifeste du peuple algérien : Sa contribution au mouvement national**, (Mémoire de DES, 1974).

92) بيان الشعب الجزائري، الصادر بتاريخ 10 شباط/فبراير 1943، والموقع من لدن أربع وخمسين شخصية تنتمي إلى قطاعات اجتماعية متنوعة : الوفود المالية، المستشارون المحليون والوطنيون، المحاماة، التعليم، الفلاحة، الصحافة، قطاع الطلبة، السكك الحديدة، الصيدلة. للاطلاع على أسماء الموقعين وانتماءاتهم الاجتماعية، انظر : المصدر نفسه، ص. 42-43.

أثار عدة نقاشات حول ظروف صياغته ونوعية الأطراف الفاعلة في تقديمه. فهكذا، ذهبت بعض الكتابات إلى وجود علاقات بين فرحات عباس وأنّ البيان والموقعين معه من الأعيان، بـ Robert Murphy والممثل الشخصي للرئيس الأمريكي روزفلت بشمال إفريقيا، تمت صياغته بتنسيق روبرت مورفي معه. انظر Le **Tourneau, Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920-1961**, p. 339.

وذلك بكل ما يقتضي هذا الحكم من تريث واحتراز، انظر :

Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaire**, p. 559.

في حين رد فرحات عباس على هذا الادعاء بالقول :"لم يقع إعداد البيان في الولاية العامة بل أعده السكان المسلمون وهو يعبر عن مطامحهم المشروعة والحقيقية وبالفعل فإن السلطات الفرنسية قبلت البيان سنة 1943 شريطة أن ينجز استقلال الجزائر المطلوب في الإطار الفرنسي، وكان جواب المنتخبين الذين قدموه دون غموض، تتدرج سياسة البيان بالفعل في إطار فدرالية فرنسية...". **جوليان، افريقيا الشمالية تسير : القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص. 313-314.

التحرر والسلم وتقرير المصير[93]. ثم إبرازه، بشكل مقتضب، وضعية الجزائريين خصوصا في مجال المشاركة السياسية، والحريات العامة وحقوق الإنسان، ليدعو إلى "عقد مؤتمر بجميع المنتخبين وكل ممثلي المنظمات الإسلامية... بغرض وضع نظام سياسي، اقتصادي واجتماعي لمسلمي الجزائر... إذ، وحده النظام المبني على العدالة الاجتماعية، هو الذي سيمنح لمسلمي هذا البلد، كامل الوعي بواجباتهم الحاضرة...".

تحيل قراءة بيان الشعب الجزائري الأولى، على عدة ملاحظات شكلية وفي المضمون معا. فعلاوة على الاقتضاب الشديد، وضعف الحيثيات، وعدم دقة ووضوح المبادئ المستخلصة من المناخ الدولي، والمعتمدة في صياغة النص، قياسا على عريضة الاستقلال بالمغرب الأقصى أو الميثاق الوطني التونسي، جاء البيان أقل محاسبة وإدانة للنظام الاستعماري، شاحبا على مستوى تشخيصه إمكانات الحل حاضرا وفي المستقبل. لذلك، ستعمل النخبة الجزائرية على إصدار وثائق سياسية إضافية، تكمل وتدقق مدلولات البيان، ومنها أساسا مذكرة، 31 مارس 1943، المقدمة إلى الحاكم العام من لدن كل من فرحات عباس، ابن جلون، ابن خلال، طامزالي، سايح عبد القادر، وزروق محيي الدين، وأيضا ملحق البيان (10-11 يونيو 1943).

وفعلا، تعكس هذه المذكرة 1943 وعيا أكثر عمقا بظاهرة الاستعمار، كما تعبر عن فهم تاريخي لأصول الاحتلال ومضاعفاته على بنى المجتمع الجزائري، وذلك مقارنة مع نص البيان (10 فبراير 1943)، وحتى الحيثيات والمبادئ التي وردت مقتضبة بـــ "بيان الشعب الجزائري"، قد حظيت بحيز أرحب، ومكانة أوسع من حيث التحليل والمناقشة (= سيما في مجال رصد مراحل الاحتلال وتحديد نتائجه المباشرة والخطيرة). هذا علاوة، على توظيف المذكرة عنصر التاريخ، بطريقة أعطت النص أبعادا أكثر حدة وصلابة، من الناحيتين الفكرية والسياسية، بدليل ما خلفته من ردود فعل، سواء من جانب الولاية العامة الفرنسية، أو على صعيد نخبتها المفكرة، بما في ذلك الأقلام التي كانت لها الجرأة السياسية لنقد الممارسة الاستعمارية، وتحفيزها، بكل ما أوتيت

93) اعتماد البيان لما ورد بـــ"الميثاق الأطلسي" (1941)، وتصريح الرئيس الأمريكي، الخاص بـــ"تحرر الشعوب والأشخاص دون تمييز عرقي أو ديني".

من حدس تاريخي[94]، على فتح ديناميات جديدة لحل قضية الاستعمار، ونعني بذلك شارل أندريه جوليان[95].

لقد أدانت المذكرة نظام الاستعمار، ودعت إلى إلغائه جملة وتفصيلا، وبالمقابل شددت على واجب تطبيق "حق الشعوب في تقرير المصير"، بالنسبة إلى مختلف الأمم، صغيرة كانت أم كبيرة، مع تخويل الجزائر دستورا خاصا يسمح لها "بالحرية والمساواة المطلقتين لكل السكان دون تمييز عرقي أو ديني"، وإلغاء "الملكيات الإقطاعية عبر إصلاح زراعي يضمن العيش الكريم لمختلف الشرائح العاملة بقطاع الفلاحة"، كما يعترف بـــ"العربية لغة رسمية" و"حرية الصحافة والتجمع" و"التعلم المجاني الإجباري" و"حرية الأديان"[96].

هذا، ولم تكتف المذكرة برصد حصيلة الاستعمار ومضاعفاته على المجتمع الجزائري، كما لم تقف عند المطالب العامة، بل تعدت ذلك إلى التشديد على ضرورة مشاركة المسلمين الجزائريين بكل الحكومات المتعاقبة على بلدهم، أسوة بما حصل بسوريا، وبعض المستعمرات البريطانية، إضافة إلى مناداتها بإطلاق سراح المعتقلين الوطنيين المنتمين إلى مختلف الأحزاب السياسية[97].

كما أن النخبة الجزائرية، بغرض تدقيق البيان والمذكرة وتكملتهما، قدمت إلى السلطات الفرنسية ملحقا بتاريخ 11 حزيران/ يونيو 1943، أقل حدة

94) نقصد بذلك تمثلها المنعطف الذي دخلته الظاهرة الاستعمارية(= النظام الرأسمالي أساسا) تحديدا منذ الثلاثينيات من هذا القرن، والنضالات الوطنية بمختلف دول المغرب العربي، التي لم تعد مجرد ردود فعل متقطعة، بل أصبحت نشاطا منظما، مؤطرا ضمن أحزاب وتيارات سياسية.

95) في مناقشته "قيمة البيان وأهميته"، وبخاصة إطاره المرجعي، اتخذ شارل أندريه جوليان موقفا أكثر قساوة، حين أكد :"إن أهمية البيان ليس في فحواه القابل للنقاش من الناحية السياسية بل قوته العاطفية... وليس ثمة ما يؤلم أكثر من مشاهدة الرجال ذوي العزائم الصادقة يؤولون النصوص والوثائق ليقولوها أكثر مما هي تعني، أو حتى لا تعني... ولا تؤخذ بعين الاعتبار سوى الأحداث التي تثبت النظرية وأحيانا لأغراض متناقضة، وأن انتقاد تصرفات الغزو الفرنسي، التي كثيرا ما كانت فظيعة، مع السكوت التام عما استعمله الغزو الفرنسي من وسائل مماثلة إن لم تكن أفظع..." ليضيف "لقد حطم الفرنسيون قبائل، لكن هل وجد قائد مثل ابن الخطاب في القرن الثامن..." ليختتم نقده بالقول "لاشك أن استقراء التاريخ ناشئ عن مرض تشكوه كل وطنية في عهد المخاض، لكنه متفش في البلاد الإسلامية أكثر من غيرها...". انظر : جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير : القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص. 320-321.

96) انظر : Collot et Henry, eds. , **Le Mouvement national algérien : Textes, 1912-1954**, pp. 163.

97) المصدر نفسه، 164.

و"ثورية"[98] من الوثائق السالفة (= المذكرة أساسا)، وأكثر تركيزا وتحديدا للمطالب، سواء المستعجلة منها أو المتوسطة والبعيدة المدى[99]. لذلك، وبعد تناول الملحق مراحل الاستعمار بالجزائر وسياساته ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، طرح مجموعتين من المطالب، إحداهما أجل تنفيذها إلى ما بعد انتهاء الحرب الثانية وتحرر فرنسا (=تكوين دولة جزائرية، ذات دستور تساهم في صياغته جمعية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام من لدن مختلف سكان الجزائر)، وأخرى مستعجلة، بل ضرورية بالنظر إلى المناخ الدولي تتعلق أساسا بـــ "المشاركة المباشرة والفعلية لممثلي المسلمين الجزائريين في الحكومة الجزائرية وإداراتها"، والمساواة الشاملة أمام "ضريبة الدم"[100]، وأيضا الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، سيما في مجالات:"الزراعة، اليد العاملة، التعليم، التجهيز، القطاع البحري، حريات الشعائر والصحافة والتعبير عن الرأي"[101].

لقد قبلت السلطات الفرنسية مبدأ الإصلاح على مضض، داعية عبر خطاب الجنرال ديغول (قسنطينة، 12 ديسمبر 1943)[102]، إلى إحداث "لجنة خاصة" بإقامة "برنامج للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لصالح

98) المصطلح من استعمال : Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaraine** p. 561.

99) للاطلاع على نص "الملحق" انظر المؤلف الوثائقي :
Collot et Henry, eds., Ibid., pp. 165-170.

100) وقد قصد بذلك المطالب التالية : "إلغاء نظام التسجيل والخدمة العسكرية، المسماة "الخدمة العسكرية الأهلية"، وإقامة "نظام موحد للتوظيف، مع المساواة في الرواتب، والتعويضات، والمعاشات، ونظم التقاعد، والتعويضات العائلية، وولوج مختلف المسؤوليات"، علاوة على "تخويل ألوان العلم الجزائري للفيالق العسكرية المكونة من المسلمين الجزائريين".

101) انظر : المصدر نفسه، ص. 169. ويختتم الملحق موقفه من المطالب المستعجلة، على أنها مؤقتة ورمزية... الغرض منها "إعطاء الحجة للجزائر، على أن هذه الحرب، هي حرب تحرير للجميع، وأن زمن الإمبريالية الاستعمارية قد انتهى وولى".

102) ووما جاء في الخطاب، قوله :"إن هيئة التحرير (=اللجنة الفرنسية للتحرر الوطني، المحدثة غداة استقرار الجنرال ديغول بالجزائر في حزيران/يونيو 1943) تعلن بادئ ذي بدء إسناد حقوق المواطن الكاملة فورا إلى عدة عشرات من الآلاف المسلمين الفرنسيين بالجزائر، ولا يقبل أي منع أو تحديد لممارسة هذه الحقوق باعتراضات أساسها قانون الأحوال الشخصية وسترتفع في الوقت نفسه نسبة المسلمين الفرنسيين في مختلف المجالس التي تتناول المصالح المحلية، ويرتبط بذلك فتح عدد كبير من الوظائف الإدارية في وجه الذين لهم القدرة على الاضطلاع بها...". انظر : جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير : القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص. 326.

مسلمي الجزائر"[103]، وهو ما جسدته رسميا بـــ "قانون 7 مارس 1944)، الذي نص على "مبدأ المساواة بين الفرنسيين والجزائريين المسلمين"، مع الاحتفاظ بنظام الأحوال الشخصية، اللهم إذا وقع الإعلان صراحة عن التخلي عنه، إضافة إلى الإقرار بتمتع المواطنين الجزائريين بالحقوق السياسية نفسها، التي يحظى بها الفرنسيون، بما في ذلك الجماعات المحلية، وشروط الترشيح والانتخاب[104].

إن أول ملاحظة على هذا القانون، باعتباره واحدا من الحلول الفرنسية لمشكلة الاستعمار بالجزائر، هو ارتباطه بدائرة الوحدة الفرنسية وبالمفاهيم المعبرة عنها. لذلك قوبل برفض مختلف مكونات الحركة الوطنية[105]، سيما بعد أحداث قسنطينة (8 أيار/مايو 1945)[106]، وتجربة الانتخابات الفاشلة (تشرين الأول/أكتوبر 1945- تشرين الأول/أكتوبر 1946)[107].

هذا، وإذا استبعدنا التدقيق في الأحداث السياسية الناجمة عن الصراع الجزائري – الفرنسي، منذ تقديم البيان وصدور الوثائق اللاحقة له، وحتى تاريخ

103) للاطلاع على مواقف كل من الحزب الشيوعي (=عمار أوزيغان)، وأصدقاء البيان (= فرحات عباس والسايح) وجمعية العلماء (= البشير الإبراهيمي) وحزب الشعب (= مصالي الحاج)، من فكرة تأسيس لجنة للإصلاح، انظر تدخلاتهم أمام هذه الأخيرة (= اللجنة)، في :
Collot et Henry, eds., Ibid., pp.171-184.

104) Le tourneau, **Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920-1961**, p. 345 .

105) أساسا جمعية العلماء، حزب الشعب، أصدقاء البيان. أما الحزب الشيوعي الجزائري، فقد اتخذ موقفا متميزا عنها، سيما أن الاستراتيجيا العامة للأحزاب الشيوعية بدول المغرب العربي لم تكن قد استقلت نهائيا عن توجهات الحركة الشيوعية العالمية خصوصا إزاء الظاهرة الاستعمارية، وذلـــك بالرغم من اعتقاد البعض أن هذا القانون من أكثر النصوص المنظمة للجزائر ثورية، انظر :
Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaire**, p. 566.
وأنه مختلف عن التشريعات السالفة من حيث إزالته لمظاهر التمييز بين الفرنسيين والجزائريين، انظر :
Le Tourneau, Ibid., p. 345.
في حين لم يخرج القانون المذكور عن روح مشروع "بلوم- فيوليت"، من حيث نزعته الاندماجية المستبعدة لكل تطور يروم الاستقلال عن فرنسا.

106) للاطلاع على أحداث قسنطينة، انظر شهادة توفيق المدني الواردة في : العقاد، **المغرب العربي : دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة : الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ص 309- 310.

107) للتدقيق، انظر : جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير : القوميات الإسلامية والسيدة الفرنسية**، ص. 339-346.

الإعلان عن القانون الأساسي للجزائر (21 سبتمبر 1947)[108]، يمكن القول إن التميز الذي وسم نشاط الحركة الوطنية الجزائرية، وتحكم في طبيعة التصورات الثانوية بنص البيان، هو ذاته الذي سيستمر ما بعد هذه الحقبة، وحتى بروز جبهة التحرير الوطني (فاتح تشرين الثاني/نوفمبر 1954) ولو بأشكال أخرى ضمن ظرفيات وشروط تاريخية متجددة ومتنوعة معا.

ثلاث أطروحات مركزية تخللت خطاب الحركة الوطنية الجزائرية، وحكمت نشاطها السياسي والنضالي، تحديدا حتى عام 1954، وهي وإن اختلفت وتناقضت أحيانا، حول مبدأ الاستقلال وطرق إنجازه، فإنها قد عبرت عن التنوع الذي راكمته التجربة الجزائرية، والذي مثل الاستعمار دورا أساسيا في إقراره وترتيب شروط استمراريته... وذلك خلافا لما حصل بالمغرب الأقصى (=التوحد حول عريضة الاستقلال) وإلى حد ما بتونس (= حجم الصراع بين أجنحة حزب الدستور لصالح تيار الحبيب بورقيبة منذ (1949).

ولمقاربة هذه الأطروحات، سنعتمد ثلاث وثائق لكل من الحزب الشيوعي (=مشروع القانون الأساسي للجزائر 13 مارس 1947)، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (= تقرير المؤتمر الوطني الأول سبتمبر 1948)، وحركة الانتصار للحركات الديمقراطية (=التقرير العام للجنة المركزية المقدم للمؤتمر الثاني أبريل 1953). وذلك بالاقتضاب والتركيز اللذين تستوجبهما منهجية البحث ومقتضياته.

فالحزب الشيوعي الجزائري – مُمثلا في شخص نوابه جماد عبد الرحمن الشريف، أليس سبورتيس، مختاري محمد، بيير فاي، قدم إلى المجلس الوطني الفرنسي مشروع قانون أساسي للجزائر يوم 13 مارس 1947 [109]

108) لمزيد من الاطلاع، انظر : Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, partie4, pp. 547-618 ; Le Toureau, **Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920-1961**, pp.337-357, et Nouschi, **La Naissance de nationalisme algérien, 1914-1954**, chap. 6, pp. 123-160.

109) للاطلاع على النص الكامل للمشروع، انظر : يحيى بوعزيز، **الأيديولوجيا السياسية للحركة الوطنية الجزائرية : من خلال ثلاث وثائق جزائرية** (إ.م) : ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص. 23-43.

يدعو فيه إلى تخويل القطر الجزائري إطارا سياسيا خاصا، مرتبطا بالوحدة الفرنسية ومتمشيا مع مصالحها[110].

وفعلا، تعكس الوثيقة (= القانون الأساسي للجزائر) نظرة الحركة الشيوعية نفسها إلى الظاهرة الاستعمارية، سواء لدى الحزب الشيوعي الفرنسي، أو بالنسبة إلى التنظيمات المحدثة بالمغرب العربي، حتى حين بدأت تستقل نسبيا مع مستهل الأربعينيات من هذا القرن. لذلك، يستبعد مشروع القانون الأساسي للجزائر مبدأ الاستقلال، بل لا يتعرض له مطلقا بنص الوثيقة، وبالمقابل يعتمد مفهوم التشارك في حدود ما تسمح به مقتضيات دستور الجمهورية الرابعة، سيما الفصول المنظمة لـــ "الاتحاد الفرنسي" ونوعية الأقطار المندرجة في نطاقه (= عمالات ما وراء البحار/أقطار ما وراء البحار/أقطار مشتركة/دولة مشتركة)[111].

لقد أسست الوثيقة دعوتها إلى مفهوم "التشارك" على عدة حيثيات، أجملتها في خصوصية الهوية الجزائرية (= العربية الإسلامية)، ومساهمتها في الدفاع عن الشرعية الدولية وتحرير فرنسا (= المشاركة ضمن جيوش الحلفاء)، وأيضا في استحضارها الإسهام الحضاري الفرنسي في مجال حقوق الإنسان وإشاعة قيم ثورتها لعام 1789، دون أن تغفل التشديد على الحصيلة السلبية لنتائج السيطرة الاستعمارية على الجزائر دولة ومجتمعا، لتختتم دعوتها بالتأكيد على ضرورة أن "يعترف بالجزائر كقطر مشترك" – إن الجزائريين والجزائريات على اختلاف أصولهم يؤلفون فوق أرضهم مجتمعا ثابتا، وهم مرتبطون بمصالح عامة مشتركة. تعترف جميع الأحزاب والمنظمات

110) وهو تصور لا يتناقض مع مضمون خطاب موريس توريز (1939)، الذي أكد فيه :"أن الجزائر أمة في طور التكوين سيكون شعبها شعبا خليطا طريفا من عناصر أوربية وأخرى عربية وبربرية يتمخض دمجها عن جنس جديد : الجنس الجزائري. لكن هذه الأمة لم ترتق بعد إلى مستوى النضج...". انظر : محمد حربي، **الثورة الجزائرية : سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي (الدار البيضاء : دار الخطابي، 1988)، ص. 114.

111) وهو ما عبرت عنه الوثيقة بالقول :"...لهذا فالسكان الجزائريون لا يمزجون بين الشعب الفرنسي وبضعة أسياد الونزة أو الشركة الجزائرية، تقدموا وأملهم عظيم بفرنسا المقاومة وهم يحيون بحماس دستور الجمهورية الفرنسية الذي أعلن أن فرنسا مع بلاد ما وراء البحار تشكل اتحادا مؤسسا على المساواة في الحقوق دون فرق في الجنسية والدين..." ليضيف "...يناسب هذا القانون مصالح الجزائر أيضا، وبالفعل إنه بالاتحاد مع فرنسا التي تريد متابعة تثبيت وتجديد الديمقراطية تجد الجزائر الشروط الملائمة لإرضاء أمانيها للحرية والترقي...". انظر : بوعزيز، **المصدر نفسه**، ص. 25-27.

الديمقراطية بالجزائر في برامجها بضرورة مشاركة الجزائريين في إدارة أمور وطنهم الداخلية تبعا لدرجة التقدم السياسي للسكان الجزائريين وأمانيهم التي تحييهم، ولهذا إننا نفكر بأن الجزائر أمة في طريق التكوين يمكن ويجب أن يعترف بها كقطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي..."[112].

وفق هذا التصور، وتأسيسا على مفهوم "الشراكة" تضمن القانون الأساسي للجزائر ستين مادة، شملت شكل وطبيعة النظام السياسي (ف.1)، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي ينبغي أن يتمتع بها الجزائريون والفرنسيون على السواء (ف.2)[113]، وأيضا المجلس الجزائري، من حيث طريقة اقتراعه ومدة ولايته، ونظامه الداخلي (ف.3) واختصاصاته التشريعية (ف.4) والمالية (ف. 5)[114]، كما تناول وضعية السلطتين التنفيذية (=الحكومة الجزائرية/(ف.6) والقضائية (ف.7)، والمركز القانوني والسياسي لممثل الجمهورية الفرنسية بالجزائر (ف.8)[115].

أما الوثيقة الثانية، فهي عبارة عن تقرير شامل، تقدم به فرحات عباس إلى أعمال المؤتمر الوطني الأول لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (25-27 سبتمبر 1948) بصفته الكاتب العام لهذا الأخير، والمسؤول عن توجهاته الأيديولوجية والسياسية...[116] وفيه (=التقرير) اعتمد ثلاثة منطلقات فكرية لمقاربة واقع الاستعمار بالجزائر، والآفاق الممكنة لحله.

---

112) **المصدر نفسه**، ص. 28.

113) تكمن خطورة هذا الفصل (مواد 10/4) في تنصيصه على المواطنة المزدوجة بين الفرنسيين والجزائريين، والفصل بين الدين والدولة وترسيم اللغة الفرنسية بجانب العربية والاكتفاء بالاستقلال الذاتي الداخلي وليس التحرر الشامل.

114) علاوة على التساوي في العضوية بالمجلس التشريعي بين الفرنسيين وهم قلة، والجزائريين وهم السكان الأصليون وكثرة (120 عضو بالمجلس، 60 من الفرنسيين، و60 من الجزائريين)، نص القانون الأساسي على أن "الدفاع الخارجي عن الجزائر والعلائق الدولية ترجع إلى حكومة الجمهورية الفرنسية طبقا للمادة 62 من دستور الجمهورية الفرنسية".

115) هذا إضافة إلى فصول خاصة بالنظام الإداري، والجماعات المحلية، وأنظمة مختلفة وانتقالية (ف.9-10-11-12)، انظر : بوعزيز، المصدر نفسه، ص 40-43.

116) وهو التنظيم الذي أسس في شهر أيار/مايو 1946، بعد إطلاق سراح مجموعة من مناضليه المعتقلين آذار/مارس 1946) وعودة زعيمه فرحات عباس إلى الساحة السياسية بالجزائر. للتدقيق في ظرفية تكوين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، توجهاته، ونشاطه الوطني، انظر كلا من :

L. Lafage, Un Important chapitre de l'histoire politique de l'Algérie : Ferhat Abbas et l'UDMA , (Mémoire C.H.E.A.M., Paris, 164), et Vincent Maurice André, **L'Union démoctratique du manifeste algérien** , Etudes (septembre 1946), pp. 241-247.

فمن جهة، واستمرارا لروح بيان 10 فبراير 1943، لم يطرح التقرير مبدأ الاستقلال النهائي والشامل، كما حصل بالمغرب الأقصى (= عريضة الاستقلال/1944) وتونس (= الميثاق الوطني 1946)، كما لم يحاسب البيان وملحقه النظام الاستعماري بالحدة نفسها، بل أشاد بالمظاهر المشرقة في تطور فرنسا الحضاري، مؤمنا ومدافعا عن إمكانية التطور ضمن قيمها، وذلك بقوله:"فما هي ثمرة تأملنا وتدبرنا ؟ نعم، إن الأعمال التي قام بها الاستعمار الفرنسي، في ظرف قرن كامل، ليست كلها سلبية، فإن (البيان) قد أحصاها إحصاء منصفا غير مجحف، ففي الأعمال أنوار بجانب الظلمات، ولكن الأنوار والظلمات قد أصبحت حديث الماضي، وإذا ما أردنا ألا تنهار هذه الأعمال التي هي ليست راسخة الأصل لكونها جديدة، فإنه ينبغي لنا أن نغير وجهتنا، الحالية، ونغير ما بأنفسنا..."[117].

لذلك، يشدد التقرير، من زاوية ثانية، على ضرورة احترام فرنسا قوميات مستعمراتها، مع العمل على ارتقاء شعوب هذه الأخيرة "إلى منزلة السيادة في أوطانها والمشاركة في تسيير مصير تراثها القومي"[118].

هذا، ولم يكتف التقرير باستحضار قيم فرنسا الحضارية، والرهان على إمكانات الارتقاء إلى الاستقلال التدريجي بتعاون معها (= فرنسا) وفي إطار الارتباط بمؤسساتها، بل وظف عنصر الانتماء العربي الإسلامي إلى الجزائر، للتدليل على عدم صحة الأحكام الاستعمارية القاضية بضعف الجنس الجزائري، وعجزه عن إدارة شؤونه بنفسه، وذلك بقوله : "إن الشعب الذي أنجب (حنّبعل) (والقديس أوقستان) و(ماصينيصا) (والكاهنة) (وطارق) والملوك الفاطميين والمرابطين، والموحدين، وإن الشعب الذي شيد عاصمة مصر الحالية، وفاس وتونس، وقلعة بني حماد، لهو شعب عظيم عزيز الجانب، يستطيع أن يفاخر جميع الشعوب في أوربا، وإن العنصر الذي أخرج رغم نوائب الزمان والقهر الاستعماري رجال دولة أمثال الأمير عبد القادر، وحاملي لواء النهضة الروحية من طراز ابن خلدون والشيخ عبد الحميد بن باديس، لهو عنصر جدير بالإجلال والإعجاب، ولو كان المؤرخون لا يكتبون التاريخ ابتغاء الدخول إلى وزارة المعارف لاستطاعوا أن يسنوا لنا – طبقا للإنصاف والعدالة – بأن (بيجو) مثلا

---

117) بوعزيز، المصدر نفسه، ص 50.

118) المصدر نفسه، ص. 51.

لا يداني في شيء شخصية مثل (حنّبعل)، وبأن مثل (جول فيري) المسؤول عن استعباد تونس أبعد من أن يقرن بابن خلدون العظيم..."[119].

والمنطلق الثالث الذي حكم تصور الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ووجه مواقفه إزاء الظاهرة الاستعمارية هو الاقتناع بإمكانية الحل السلمي، المستبعد للعنف والقوة، المراهن على وعي مكونات الشعب الجزائري واستعداده الذاتي للنضال المنظم، والمعضد بمؤازرة القوى الديمقراطية بفرنسا[120].

لذلك، اتخذ التقرير موقفا صارما من المغامرة والمغامرين، كما استبعد فكرة الجهاد مشددا على ما أسماه "الثورة بالقانون" بقوله : "...ومعنى هذا أننا ضد المغامرة والمغامرين الذين عرفت إفريقيا الشمالية منهم أمثالا كثيرة في تاريخها، فإذا خلف وراءهم أولئك الرجال الذين اتخذوا الدين وسيلة لإرضاء أطماعهم في السيادة ؟ يا له من دور خبيث لعبه ضد وحدة البلاد "بوبغلة" و"بوحمارة" و"بولحية" الذين حصلوا في وقت ما على ثقة الجماهير الغافلة، لكن باؤوا في النهاية بسوء المصير وسخط الناس بعد أن خربوا الوطن وجلبوا عليه البؤس والشقاء...إننا لا ندعو إلى الجهاد فليس ذلك من دأبنا، ونحن ننزه المساجد عن الصلوات لغير الله بل للناس للتغرير بهم، إن المسجد بيت الله وليس هو ميدانا للمناورات الانتخابية ولا مكتبا تعطى فيه شهادة استحسان الإدارة. هكذا نفهم المسألة وبهذا نعمل..."[121].

هذا، وبالرغم من انطلاق الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، من إمكانية التطور نحو الاستقلال سلميا وبواسطة القانون، وبالرغم أيضا من تمييزه بين الغرب المظلم – الاستعماري والمناهض لحقوق الأمم والشعوب، والغرب المشرق – العقلاني والديمقراطي، فقد رفض فكرة الاتحاد الفرنسي واستنكر الدعوة إليه، معتبرا المشروع (= الاتحاد) "استمرارا للإمبراطورية القديمة"، وفي الوقت ذاته مناديا بالكفاح من أجل تحقيق جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية"[122].

---

119) المصدر نفسه، ص.55.

120) قارن : المصدر نفسه، ص. 60-64.

121) المصدر نفسه، ص. 60.

122) المصدر نفسه، ص. 70.

أما الوثيقة الثالثة، التي تخللت خطاب الحركة الوطنية الجزائرية، وفعلت في مواقف مكوناتها تجاه الظاهرة الاستعمارية وآفاق حلها، فهي تقرير حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[123]، المقدم إلى مؤتمرها الثاني المنعقد بالجزائر ما بين 4-6 نيسان/أبريل 1953، التي (= الوثيقة) تعد من أكثر النصوص تمسكا بمبدإ الاستقلال وأعمقها تفكيرا فيه ودفاعا عنه. فالتقرير الذي تضمن ثمانين صفحة، يحدد من جهة خلاصات معاينته الأحداث السياسية التي شهدتها الجزائر وتفاعلت معها حركتها الوطنية ما بين 1947-1953، كما يتعرض لمكامن النقص في تفكير وممارسة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إزاء واقع الاستعمار، وفي مستوى ثان يرصد المقومات التي يجب أن تؤطر سياسة الحزب الخارجية وتحكم نشاطه الداخلي[124].

لقد ذكر التقرير بالشروط الموضوعية (= أزمة الاستعمار/تأسيس هيئة الأمم المتحدة/بروز إيديولوجيا التحرر والدعوة إلى حق الشعوب في تقرير المصير) والذاتية (= نهوض المجتمع الجزائري والتفاف بعض مكوناته حول مطلب الاستقلال) التي تحكمت في ميلاد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وحكمت توجهاتها السياسية، سيما في حقل المشاركة في الانتخابات التي شهدتها الجزائر سنوات 1946-1947-1948-1951، والكفاح ضد مختلف أشكال القمع الاستعماري، سواء بواسطة تنظيم هياكل الحزب وتوسيع قواعده داخليا (= مع دعوته إلى وحدة القوى الوطنية الجزائرية الأخرى)، أو تعبئة الرأي العام الخارجي، الفرنسي منه والدولي (= رفع مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة 20 سبتمبر 1950).

كما لم يفت التقرير التشديد على أهمية نقد الذات، والتساؤل عن طبيعة "الاستقلال" الذي ينشده، ويكافح من أجله، بقوله:"إن الحزب يتحمل مسؤولية قيادة الشعب الجزائري إلى شاطئ الحرية والرفاهية، وعليه أن يكافح استعمارا قويا – نسبيا – ومنظما في جميع الميادين، فهل له – لكي يقوم بهذه المهمة –

---

123) "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"، هي الهيئة السياسية التي أحدثت في أعقاب عودة مصالي الحاج إلى الجزائر (أكتوبر 1946)، لتخلف حزب الشعب الجزائري المحظور منذ أيلول/سبتمبر 1939، ولتدخل معركة الانتخابات التي شهدتها الجزائر على فترات متتالية (1946-1947-1948-1951). للتدقيق، انظر : محمد حربي، **حزب جبهة التحرير الوطني بين الخيال والحقيقة** (مترجم إلى العربية في بيروت)، ص. 31-107.

124) للاطلاع على النص الكامل للوثيقة، انظر : بوعزيز، **المصدر نفسه**، ص. 87-182.

عقيدة واضحة ؟ ومذهب محدد ؟ وهل قدر الحزب جميع الوسائل التي توصله إلى غايته ؟ إننا نلاحظ في جميع هذه الميادين نقائص ظاهرة..."[125]. إنها النقائص التي حصرتها الوثيقة في "العقيدة والمذهب والاستراتيجيا والتكتيك". فعقائديا أكد التقرير أن "الصيغة التي حدد بها الحزب هدفه السياسي وفهمه الاستقلال هي"جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة منتخبة بالاقتراع العام دون تمييز في الجنس والدين، فالحزب – بعبارة أوضح – يريد أن يعطي الكلمة للشعب ليقرر بنفسه المبادئ والنظم التي تحكم بمقتضاها البلاد..." ليضيف : "وهذا الفهم أملاه على الحزب عاملان رئيسيان الروح الديمقراطية التي يؤمن بها الحزب، وحرصه على أن يرى جميع الجزائريين المتعلقين بالحرية والعدالة يساهمون في الكفاح لتحرير الوطن قبل كل شيء من السيطرة الاستعمارية..."[126].

أما مذهبيا، فقد تساءل التقرير عن "الوسائل اللازمة لبلوغ الاستقلال"، مؤكدا أنها لا تنحصر في ما هو مادي وحسب، بل "تشمل ثلاثة ميادين مختلفة"، حددها في "فكرة الوطنية"، التي ميزها عن التعصب القومي، مضيفا أنها "ذات خصائص ثلاث، فهي وطنية دفاعية، تحريرية، ديمقراطية"، وأيضا في "الوسائل بمعناها الحقيقي" (= المادية والبشرية)، بما في ذلك طبيعة الحزب، وبرنامجه الكفاحي، وأدواته النضالية"[127].

هذا، وقد طرح تقرير المؤتمر الوطني الثاني (4-6 أبريل 1953) لـ "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" قضايا متطورة مقارنة مع وثائق القوى الأخرى المكونة للحركة الوطنية الجزائرية[128]. إذ، علاوة على تساؤله عن

125) **المصدر نفسه**، ص 95.

126) وقد وضح التقرير هذا النقص (= العقائدي) بقوله :" وإذا كان السواد الأعظم من الشعب قد انضم إلى فكرة الاستقلال، فإن كثيرا من الجزائريين ما زالوا يبدون رغبة أكيدة في معرفة ما مصير هذا الاستقلال. إن الاستقلال ليس غاية نهائية ولكنه وسيلة لتحقيق إنجازات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذا فالاستقلال ليس أن يكون الوطن حرا ذا سيادة بل يقتضي أيضا مبادئ تكون هي أساس أنظمة هذا الوطن...". انظر : **المصدر نفسه**، ص. 96.

127) وبشأن هذا الموضوع، ناقش التقرير طبيعة الحزب، باعتباره وسيلة وأداة للنضال من أجل الاستقلال، تنظيما، وفكرا، وممارسة...للتدقيق، انظر : المصدر نفسه، ص. 100-104.

128) ولو أن الباحث في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، والفاعل في تطورها، الأستاذ محمد حربي، يعتبر المؤتمر الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، نصرا للخط الإصلاحي، انظر : حربي، **حزب جبهة التحرير الوطني بين الخيال والحقيقة**، ص. 86-91.

عقيدة الحزب ومذهبه في حقل مقاومة الاستعمار، تناول كذلك قضية " الاستراتيجيا " في النضال الوطني، والقوى الصائغة والرافعة لها..."[129] مميزا بين الأهداف الواقية (=محاربة القمع الاستعماري)، والأهداف الأساسية (=توحيد قوى الشعب من عمال، وشباب، ونساء)، والأهداف المباشرة (= تنظيم الحزب، وتوحيد مكونات الشعب الجزائري وانتقاء القادة الوطنيين على أساس معيار الكفاءة)[130].

كما أن التقرير استحضر تغيرات المجتمع الدولي، وتمثل توجهاتها العامة، سواء في نطاق تصارع المنظومتين الرأسمالية والاشتراكية (= الحرب الباردة)، أو في مضمار السياسة الخارجية الفرنسية والأسس التي تؤطرها وتنظم ممارستها...[131] لذلك جاءت دعوته حذرة من الكتلتين، متيقظة من النتائج الناجمة عنهما، وفي الوقت ذاته كان تأكيده (= التقرير) واضحا على ضرورة الاقتراب من "الكتلة العربية الآسيوية"، والرهان على مساندتها، بقوله: "إن الكتلة العربية الآسيوية تمثل – بالقوة – عاملا هاما في تحرير شمال إفريقيا..."[132]، خصوصا أن قضية الاستعمار بدول المغرب العربي، قد أصبحت تشهد مزيدا من التدويل، سواء في داخل هيئة الأمم المتحدة، أو غيرها من المنتديات والملتقيات العالمية. وبخصوص السياسة الداخلية، أكد التقرير أهمية الوعي الذي ساد مختلف مكونات المجتمع الجزائري، معتبرا ذلك حافزا على استمرار النضال الوطني بأفق الاستقلال، كما شدد على ضرورة وحدة القوى الوطنية، والتفافها حول شعار التحرر والاستقلال، الذي من دونه تصبح مقاومة سياسات فرنسا الإصلاحية منها والقمعية دون جدوى أو هدف. لذلك،

129) وقد عرف التقرير مفهوم الإستراتيجية بقوله :"إن الإستراتيجية السياسية هي عبارة عن تحليل المراحل المتعددة التي يتحتم على أي حزب اجتيازها، وبالخصوص المرحلة الثانية أو مرحلة التنظيم المادي التي يمر بها الحزب الآن... والإستراتيجية من جهة أخرى، هي عبارة عن تحديد أهداف ثانوية تتتابع في خط الكفاح ويساعد بلوغها على تحقيق الهدف النهائي مع اعتبار عامل أساسي وهو عامل القوى المتقابلة...". انظر : بوعزيز، المصدر نفسه، ص. 107.

130) ولم يغفل التقرير أيضا وضعية الجاليات الفرنسية والأوروبية بالجزائر...، انظر : المصدر نفسه، ص. 111-113.

131) وهي السياسة التي حصر التقرير منطلقاتها أو "أركانها" في : التصلب في محاولة الإبقاء على المستعمرات، وإصرار فرنسا في أن تظل قائدة لأوروبا، مع رغبتها في استقطاب الولايات المتحدة إلى جانبها بالنسبة إلى مشكلة المستعمرات بالمغرب العربي، وأيضا تقاربها مع انكلترا، وأمانيها في أن تستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية. انظر : **المصدر نفسه**، ص. 125-129.

132) **المصدر نفسه**، ص. 133.

فقد عكست وثيقة المؤتمر الوطني الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، نظرة متقدمة لمشكلة الاستعمار بالجزائر وآفاق حلها، قياسا على الأطروحات التي تخللت خطاب الحركة الوطنية الجزائرية حتى حدود الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر 1954، حين سيدْخل النضال الوطني منعطفا جديدا/نوعيا من الناحيتين التنظيمية (=جبهة التحرير الوطني) والسياسية (= المقاومة والعنف).

هذا، ولم يكن الاختلاف قطريا داخل الحركة الوطنية الواحدة، بل لم يحظ شعار "الاستقلال" بالمكانة نفسها على مستوى مختلف دول المغرب العربي، وذلك بالرغم من الإجماع على أهمية الشعار وضرورته التاريخية.

الطلبة التونسيون والمسائل الوطنية
(1956-1959)

محمد ضيف الله
المعهد العالي للتّوثيق
تونس

يؤشر ظهور الاتحاد العام للطلبة التونسيين في النصف الأول من الخمسينات على مرحلة جديدة للنضال الطالبي إذ أصبحت الأولوية للبعد الوطني/التونسي، دون القطع مع التراث الطالبي السابق الذي صيغ في الإطار المغاربي والذي ركز على الجانب الثقافي وأساسا على إصلاح التعليم، مع إضافة نوعية في المرحلة الجديدة تتمثل في حرص الطلبة التونسيين في إطار إبداء مواقفهم السياسية على تقديم تصوراتهم حول مستقبل الدولة وبنائها على أسس عصرية، وواصلوا القيام بذلك بعد سنة 1956 في إطار الدولة الوطنية الناشئة، وهو ما رشح العديد من قيادات الاتحاد الطالبي للنفاذ إلى المجتمع السياسي ومواقع القرار فيه.

يتمثل الحد الزمني الأول لهذه المداخلة في سنة 1956 التي شهدت تحقيق الوحدة التنظيمية للشبيبة الطالبية في صلب الاتحاد العام لطلبة تونس، وهو حدث له دلالاته في رسم علاقة الطلبة بالدولة وفي تصورهم لدورها ووظيفتها. أما بالنسبة لسنة 1959 فقد عرفت خطوة حاسمة في بناء الدولة الوطنية الحديثة بتبني الدستور، وكان للطلبة منه موقف له أصالته.

وسنحاول تتبع المواقف والرؤى التي صاغها الطلبة إزاء ثلاث من المسائل وهي : إعلان النظام الجمهوري (1957)، الإصلاح التربوي (1958)،

إعلان الدستور (1959)، محاولين استجلاء ما تميزت به تلك المواقف والرؤى من تحول بين فترتي الاستعمار والاستقلال، والتساؤل حول علاقتها بالثقافة السياسية السائدة آنذاك وخلال العقود الموالية، اعتبارا لأن اتحاد الطلبة كان أحد المصادر التي زودت الدولة بنخبتها السياسية.

1- في بناء الدولة الوطنية :

لقد ورث جيل مطلع الخمسينات من الطلبة التونسيين تقاليد راسخة في الاهتمام بالشأن العام، إلا أن إضافتهم بالنسبة لأسلافهم تتمثل في تقديم تصورات عن مستقبل البلاد، وقد أمكن لهم ذلك لأنهم كانوا خارج أتون النضال اليومي والملاحقات البوليسية، إذ تبلورت مواقفهم بفرنسا بالذات حيث ولد الاتحاد العام لطلبة تونس وحيث كانوا مطلعين عن قرب على اشتغال النظام السياسي وآليات الديمقراطية الفرنسية خاصة وأن عددا منهم كانوا يدرسون اختصاصات تمكنهم من المقارنة والمفاضلة بين الأنظمة السياسية القائمة. وفي هذا المجال تقدموا بتصوراتهم حول الأسس التي يمكن أن تقوم عليها دولة عصرية وطنية تسهر على ضمان المشاركة الشعبية، وفي هذا الإطار كان طرحهم لطبيعة نظام الحكم.

أ - بين الملكية الدستورية والجمهورية :

دون العودة إلى رسم العلاقة بين القصر الملكي والحركة الوطنية، والتساؤل خلال ذلك عن موقف الوطنيين التونسيين من نظام البايات وتصورهم لطبيعة النظام السياسي لتونس بعد الاستقلال، وما في ذلك من تعقيدات وتشعبات واختلافات في التعاطي مع المسألة، فإن مستقبل طبيعة النظام السياسي بتونس لم يطرح بجدية إلا منذ صائفة 1954 عندما بدأت تلوح آفاق جديدة أمام البلاد بعد خطاب منداس فرانس في القصر الملكي بقرطاج . فقد سئل الحبيب بورقيبة آنذاك عن نظام الحكم الذي يفضله، فأجاب باقتضاب ودون تحليل بأنه "الملكية الدستورية" [1]، وهو ما يعني التدرع، إزاء نظام الحماية، بما تبقى من "سيادة وطنية" مرموزا لها بالباي ولكن في نفس الوقت مع تحديد

1) جاء هذا في جريدتي **الصباح ولابراس** في عدديهما الصادرين يوم 4 أوت 1954 نقلا عن جريدة لومند الفرنسية؛ انظر كذلك:
Habib Bourguiba, **Interviews et déclarations 1952-1955,** Tunis 1976, p 89.

سلطاته في المستقبل. غير أن موقف بورقيبة فيما يبدو لم يكن معزولا عن بعض من النقاش الدائر آنذاك في الأوساط الوطنية. وكان جواب بورقيبة إذن محاولة لطمأنة القصر الملكي على مستقبله في ظل الاستقلال. وفي تصريح آخر له في نفس الفترة ذهب بعيدا في هذا الاتجاه مبرزا "وطنية جلالة الملك المعظم" وأنه كان "موضع ثقة التونسيين" ناعتا إياه بـ"ممثل السيادة التونسية"... [2]. فما هو انعكاس هذا الموقف على مواقف الطلبة التونسيين آنذاك إلى حين إعلان الجمهورية في 25 جويلية 1957 ؟

لا بد في البداية من ملاحظة أن المحور الرئيسي للخطاب الطالبي خلال هذه الفترة كان بالأساس نقابيا وثقافيا، وذلك لا يعني البتة تباعد الطلبة عن السياسة إذ خلافا لما ينص عليه الفصل الأول من القانون الأساسي للاتحاد العام للطلبة التونسيين، أدانوا قطعا الابتعاد عن السياسة [3]. وحرصوا على إبداء رأيهم في الشأن العام وفي مستقبل البلاد. ومن بين ما تقدموا به في المؤتمر التأسيسي للاتحاد المنعقد في جويلية 1953 المطالبة بالاستقلال الوطني من خلال إقامة جمعية وطنية ذات سيادة تكون منتخبة انتخابا عاما مباشرا وحكومة مسؤولة أمامها [4]، وهو ما يعني إقامة نظام ديمقراطي برلماني شبيه بما كان قائما آنذاك بفرنسا في عهد الجمهورية الرابعة، وحينئذ فإنه لو قدر للمَلَكيّة أن تبقى فستكون مقيدة بدستور. ذلك أنه لا يمكن تأويل الصمت إزاء الباي في وثائق ذلك المؤتمر إلا بأنه موقف سلبي من النظام الملكي، يتماشى ولا شك مع ما كان يبدو عليه محمد الأمين باي آنذاك من ضعف بعد اغتيال فرحات حشاد. ولا شك أن جيل الخمسينات من الطلبة يبدو مختلفا عن الجيل السالف الذي أدرك العهد المنصفي الوجيز ثم تعرف على المنصف باي عن قرب وكان يزوره في منفاه الفرنسي في مدينة بو (Pau) [5]. وبالتالي فإن لكل جيل موقفه

2) **الصباح**، 28 جويلية 1954، "جلالة الملك المعظم وتشكيل الوزارة الجديدة"، ص 1.
3) **UGET congrès 1953-1977**, I, CDN, Tunis, 1981, p. 45.
4) **Ibid**, p.43 et 45.
5) انظر حول هذا الأمر شهادة أحمد بن صالح الذي درس بباريس في الأربعينات، في : **شهادة أحمد بن صالح السياسية، إضاءات حول نضاله الوطني والدولي**، تقديم د. عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان 2002، ص 27-29، حيث نسب أحمد بن صالح إلى المنصف باي قوله ثلاثا أنه سيعلن الجمهورية.

المختلف من النظام الملكي، وصولا إلى تبني جيل الخمسينات للنظام الجمهوري، فكيف تم ذلك ؟

لقد فتح خطاب منداس فرانس أمام القادة الدستوريين إمكانيات جديدة للتحرك وغذى آمالهم بمستقبل أفضل، ولو اقتصرنا على الوسط الطالبي، فقد أصبح الطلبة الدستوريون الدارسون بفرنسا يشعرون بدنوّ حزبهم من سدة الحكم، وأصبحوا يتحركون على هذا الأساس معبرين عن شعورهم "بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم كشباب تونسي تُنَاط بعهدته غدا مأموريات ومهمات ذات أهمية كبيرة" [6]، وهو ما جعلهم يشعرون بدورهم الطلائعي داخل حزبهم. وفي هذا الإطار اهتموا خلال السنة الدراسية 1954-1955، بمناقشة بعض المسائل المتصلة بمستقبل البلاد ومن بينها طبيعة النظام السياسي في محاولة منهم للتأثير على توجهات حزبهم. غير أنهم لم يذهبوا آنذاك إلى تبني النظام الجمهوري [7]، ولم يتجاوزوا بالتالي موقف بورقيبة الذي عبر عنه في صائفة 1954، إذ اتجه رأيهم إلى إقرار نظام ملكي دستوري [8]. وأكدوا هذا الموقف في ملتقى جامعة فرنسا الدستورية الملتئم في أواخر جويلية 1955 إذ أعلنوا "**أن السيادة التونسية واحدة لا تتجزأ، وهي ميزة الأمة التونسية التي تتخذ جلالة الملك المعظم رمزا لها**" [9]. وفي نفس الوقت اقترحوا الحد مبدئيا من نفوذ العائلة المالكة حيث ورد في نفس اللائحة "**أن لكافة التونسيين ما عدا ملك البلاد وولي العهد، حقوقا وواجبات متساوية**" [10]. لكن ما هو تأثير هذا الموقف على اتحاد الطلبة الذي كان الطلبة الدستوريون مهيمنين عليه ؟

6) **الصباح**، 22 جويلية 1955، "ملتقى جامعة فرنسا الدستورية في تونس"، ص 1.

7) ذهب السيد حامد الزغل (في كتابه، **جيل الثورة**، سيراس للنشر، تونس 2001، ص 536)، أن اتحاد الطلبة كان أول منظمة وطنية تعلن نبذها للنظام الملكي وتعلقها بالجمهورية، مدعما رأيه بما جاء في جريدة **الصباح** بتاريخ 18 جويلية 1954. غير أنه استشهد بنص يختلف عما جاء في الجريدة المذكورة وإنما هو ترجمة غير أمينة وردت في (Actes, p. 62). والحقيقة أن النص الأصلي الوارد في جريدة **الصباح** لم يتعرض البتة للجمهورية. حيث ورد النص المستشهد به حرفيا كما يلي : " ويعلن (المؤتمر) بأن ازدهار الثقافة والتعليم لا يكون إلا في اجرية "، والواضح أن اللفظة الأخيرة إنما هي تصحيف لكلمة الحرية خاصة وأن اللفظة بعينها وردت في خطاب منصور معلى في افتتاح المؤتمر الأول، انظر في هذا الصدد (Actes, p. 8).

8) **الصباح**، 22 جويلية 1955، "ملتقى جامعة فرنسا الدستورية بتونس".

9) **الصباح**، 27 جويلية 1955، "اللائحة الدستورية" الصادرة عن ملتقى جامعة فرنسا الدستورية.

10) **المصدر نفسه**.

يمكن أن نستشف ذلك من خلال الدعوة التي وجهتها قيادة الاتحاد إلى الأمير محمد الشاذلي باي لحضور افتتاح المؤتمر الثالث المنعقد في أواخر جويلية 1955، وهو ما ينطوي على موقف إيجابي من الملكية ينسجم ولا شك مع الموقف الذي عبر عنه الطلبة الدستوريون تلك الأيام. وقد قابل الشاذلي باي ذلك بإرسال ممثل عنه لحضور الجلسة الافتتاحية [11]. غير أن ذلك الحضور كان في الحقيقة باهتا وبدون أي صدى إذ لم تسنح الفرصة لممثل القصر لإلقاء كلمة أمام المؤتمرين خلافا لقياديي المنظمات القومية فضلا عن الحزب الدستوري الجديد. ثم وفي مقابل ما حظي به بورقيبة أو حتى صالح بن يوسف رغم غيابهما عن المؤتمر، لم تقع أية إشارة إلى الباي في خطب الطلبة. كما أن اللوائح المصادق عليها من قبل المؤتمرين لم تتعرض إلى ما أقره الطلبة الدستوريون في ملتقاهم بخصوص مسألة الملكية الدستورية، وسيتكرس هذا الموقف في الفترة اللاحقة وصولا إلى الإعلان عن الجمهورية.

ففي المؤتمر الرابع المنعقد في صائفة 1956، لم يحضر الأشغال من يمثل القصر الملكي، كما لم تشر أي من وثائق المؤتمر أو الخطب التي ألقيت خلاله إلى الباي، بما يمكن اعتباره موقفا سلبيا من المؤسسة الملكية كإحدى المؤسسات القديمة والتي لا ترغب النخبة العصرية في القبول بها في المشهد السياسي الجديد. إذ أن ذلك يسمح باستمرار الامتيازات الموروثة ونفوذ الطبقات القديمة، وهو ما من شأنه أن يحد من طموحات النخبة العصرية التي درست بالجامعات الفرنسية والتي عرفت عن قرب آليات ومزايا النظام الجمهوري وتشبعت بالمثل الجمهورية، دون أن يؤدي بها ذلك إلى المطالبة بإرساء نظام جمهوري إلى أن أعلن عنه بالفعل في 25 جويلية 1957، فكيف استقبله الوسط الطالبي ؟

لقد أبدى الطلبة تحمسهم للنظام الجمهوري منذ اللحظة الأولى، ويظهر ذلك من خلال البرقيتين اللتين أرسلهما إلى بورقيبة كل من المكتب التنفيذي والهيئة الإدارية لاتحاد الطلبة، فقد اجتمعت الهيئة الإدارية يوم 26 جويلية، وأصدرت لائحة عبرت فيها عن ابتهاجها بما أسمته بالحدث التاريخي العظيم

11) **UGET congrès**, I, p. 71. انظر كذلك **الصباح** 27 جويلية 1955، "المؤتمر القومي الثالث للاتحاد العام للطلبة التونسيين يفتتح بمحضر كبار الشخصيات".

[12]. ووضع المؤتمر الخامس الذي انعقد بعد أقل من شهر تحت شعار "المؤتمر الأول للجمهورية". والحقيقة أن مثل هذا الحماس كان عاما وقد عبرت عنه قطاعات واسعة من الرأي العام وعكست جانبا منه أعمدة الصحافة الوطنية آنذاك. غير أن الموقف الذي عبر عنه الطلبة كان متميزا ويمكن أن نستشف ذلك من خلال اللائحة التي صادقوا عليها في مؤتمرهم إذ حيوا "إعلان الجمهورية التونسية الشعبية (كذا)"، وهنأوا الشعب التونسي بذلك الحدث الذي اعتبروه خطوة كبيرة نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، معتبرين أن النظام الجمهوري من شأنه أن يعجل بتوطيد الاستقلال والازدهار الاقتصادي [13]. وبالتالي فإن الموقف الطالبي كان ذا بعد مزدوج، سياسي من جهة يتعلق بفتح الباب أمام المشاركة الشعبية وممارسة الديمقراطية، واقتصادي واجتماعي من جهة أخرى يتعلق بتوزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن الواضح أن هذه الرؤية الطالبية لم تكن تتقاطع في كثير من جوانبها مع الرؤية الرسمية آنذاك، وإنما هي تعكس إصرار الطلبة على الاضطلاع بدور طلائعي، وهو نفس الدور الذي أرادوا القيام به عند طرح مسألة الدستور.

ب – الدستور والدستور الديمقراطي :

من أهم الأفكار التي ركز عليها الطلبة التونسيون في الخمسينات فكرة الدستور، وهو ما يعني من جهة عودتهم إلى مفردة مشحونة بالرمزية في تاريخ الحركة الوطنية حتى أنها نفذت إلى تسمية الحزب الدستوري نفسه، ومن جهة أخرى اهتمامهم بإرساء دولة عصرية تقوم على المؤسسات وعلوية القانون والحريات العامة والخاصة، متأثرين في ذلك بالنموذج الفرنسي لنظام الحكم، وفي هذا الإطار كان تبنيهم لمفردات البرلمانية والديمقراطية وحتى اللائكية، وكان لهم بالتالي بعض السبق في طرح تلك المسائل، فكيف كان ذلك ؟

لم يكتف الطالب منصور معلى في افتتاح المؤتمر الأول لاتحاد الطلبة المنعقد في باريس (جويلية 1953) بالمطالبة بدستور وإنما تحديدا بدستور ديمقراطي، وقد ربطه بانتخاب مجلس وطني انتخابا عاما وبحكومة منسجمة

12) **العمل**، 31 جويلية 1957، "الطلبة يهنئون"، ص 4.

13) **العمل**، 25 أوت 1957، "المؤتمر القومي لطلبة تونس يختتم أعماله ويصادق على عدة لوائح هامة وينتخب مكتبه الجديد"، ص 6.

مسؤولة أمام نواب الشعب [14]. وهو ما يعني المطالبة بإقامة مؤسسات دولة عصرية تحتكم إلى الإرادة الشعبية وإلى حكم الأغلبية. وقد بقي هذا التصور هو الإطار المرجعي الذي حدد موقف الطلبة التونسيين من المسألة، حتى وإن ندّت عنه بعض المطالب المختلفة معه في جوهرها، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا ما ظهر حتى قبل الاستقلال.

ففي السنة الدراسية 1954–1955، تقدم الطلبة الدستوريون الدارسون بفرنسا بمشروع دستور نوقش بالفعل على نطاق واسع بينهم، وكانوا يهدفون إلى تقديمه لمؤتمر حزبهم. وقد عرض قبل ذلك في الملتقى الذي نظمته جامعة فرنسا الدستورية في أواخر جويلية 1955. ومن أهم الأفكار التي وردت في هذا المشروع ما يلي :

–بعث ملوكية دستورية ديمقراطية واجتماعية ؛

–السيادة التونسية يباشرها نواب الأمة المنتخبون حسب اقتراع عام مباشر وسري ؛

–وضع نظام لائكي لحل مشكلة العلاقة بين الدولة والدين [15]؛

–قيام سلطة تنفيذية قوية، ويكون لرئيس الحكومة الحق في حل البرلمان [16].

إن ما يجعل هذا المشروع مختلفا عما تقدم به الطلبة سابقا ولاحقا هو أنه أعطى صلوحيات أوسع للسلطة التنفيذية ولرئيس الحكومة تحديدا على حساب السلطة التشريعية، وسنرى أن هذا التوجه سيقع دعمه بعد الاستقلال عند مناقشة الدستور فيما بين 1957 و1959، رغم أنه وجد آنذاك بعض

14) **UGET, Congrès**, T. 1, p. 9.

15) يبدو أن الدعوة إلى اللائكية قد أثارت "حملة عنيفة ضد من فاه بها" حسب تعبير علي البلهوان، وهو ما دعاه إلى أن يشرح الأمر خلال الاحتفال الذي نظمته جمعية الشبان المسلمين بمناسبة رأس السنة الهجرية لسنة 1954. وقد دافع عن الموقف الذي عبر عنه الطلبة الدستوريون قائلا : "لا نكون مسلمين حقيقيين إلا إذا أقمنا العدل بين جميع المتساكنين وأبقينا لليهود والنصارى الذين يعيشون بين ظهرانينا حريتهم في إقامة طقوس دينهم والتحاكم حسب تقاليدهم وقوانينهم، وذلك بالضبط ما قصده الإخوان الدستوريون عندما تلفظوا بلفظة اللائكية". **الصباح**، 19 أوت 1954، الزعيم البلهوان يتحدث عن اللائكية"، ص 3.

16) **الصباح**، 27 جويلية 1955، "اللائحة الدستورية"، ص 3.

المقاومات من هنا وهناك [17]. وقد شكل الوسط الطالبي في حد ذاته وأساسا الاتحاد العام لطلبة تونس إحدى تلك المقاومات.

فقد عادت جريدة "الطالب التونسي" في فيفري 1956 إلى مسألة "الدستور الديمقراطي" من خلال نشرها لمقال مطول لأحد الطلبة اعتبر فيه أن الدستور ليس غاية في حد ذاته وأن ما ينتظره الشعب هو أن يكون دستورا ديمقراطيا، يكرس سيادة البرلمان على كل السلطات العمومية بما في ذلك مراقبة السلطة التنفيذية ومراقبة دستورية القوانين، أما بالنسبة لحل البرلمان فالأمر يعود له أكثر مما يعود للسلطة التنفيذية. كما أكد صاحب المقال أن الدستور الديمقراطي يجب أن يعلن أن الحقوق والحريات الفردية التي كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان معترف بها في القانون [18]. ولا شك أن هذه الدعوة التي تؤكد على المرجعية الحقوقية الدولية، تتعارض في جوهرها مع الرؤية الوطنية المعتدة بذاتها آنذاك، وهي تعبر عن خط مازال يبحث عن ذاته ليس فقط داخل الساحة الطالبية وإنما أيضا الساحة الوطنية. وبقطع النظر عن ذلك فقد بقيت مسألة الدستور الديمقراطي وما يضمنه من حريات على رأس المطالب الطالبية إلى ما بعد صدور دستور سنة 1959.

فقد اعتبر المؤتمر الخامس لاتحاد الطلبة المنعقد سنة 1957 غداة إعلان الجمهورية أن الدستور الديمقراطي من شأنه أن يزيد في توطيد النظام الجديد [19]. ولم تبق المسألة مجرد مطالب، وإنما تفاعل الطلبة وخاصة الدارسون منهم في فرنسا مع المناقشات الساخنة لنص الدستور في صلب المجلس التأسيسي، من ذلك أن المكتب الجامعي بباريس أرسل يوم 3 فيفري 1958 برقية إلى رئيس المجلس عبر له فيها عن تمسك الطلبة بعدد من فصول مشروع الدستور باعتبارها أساسية للديمقراطية في تونس [20]. وهذا الموقف نفسه تبناه المؤتمر السادس المنعقد في صائفة 1958 إذ طالب بالإسراع في

17) انظر مثلا : العلاني، علية، "تباين مواقف النخبة التونسية من مسألة الدستور من خلال صحيفة لاكسيون 1958"، في، السلطة وآليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربية، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان 2003، ص 143-150.

18) **L'Etudiant de Tunisie**, février 1956, 1er année, N° 2, M.S., "Pour une constitution démocratique", p. 17.

19) العمل، 25 أوت 1957، "المؤتمر القومي لطلبة تونس ..."، نفس المصدر.

20) **L'Etudiant Tunisien**, Nlle. série, N. 1, p. 1.

إصدار الدستور على "أن يضمن إقرار نظام ديمقراطي وجمهوري"، ولا شك أن تقديم الديمقراطية على الجمهورية هنا له معناه إذ قد لا يكفي إعلان الجمهورية إذا بقيت السلطات مجمعة وبقي الشعب مستبعدا من المشاركة الفعلية في تسيير شؤونه، ولذلك وقعت المطالبة أيضا بالفصل بين السلطات الثلاث، وتمكين ممثلي الشعب من السلطة التشريعية التي تحاسب السلطة التنفيذية، أي أن الطلبة في تصورهم لتسيير شؤون الدولة وعمل مؤسساتها طالبوا بإرساء نظام برلماني، كما طالبوا من جهة أخرى بأن يقع التنصيص ضمن فصول الدستور "على حقوق المواطنين والحريات العامة والفردية" والتي تشمل "حرية التفكير والعقيدة والتعبير والاجتماع والتكتل" وكذا حقوقهم "في العمل والإضراب والتعليم والصحة" [21]، وهي من الأسس التي ترتكز عليها مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة. وقد أكدت عليها الهيئات الإدارية لاتحاد الطلبة المنعقدة خلال النصف الأول من سنة 1959 عندما اقترب موعد المصادقة على الدستور [22]. فكيف كان موقفهم بعد صدوره خاصة وأنه لم يستجب للرؤية التي طالما عبروا عنها بخصوص إرساء نظام برلماني وحكومة مسؤولة أمامه ؟

كان المؤتمر السابع لاتحاد الطلبة المنعقد في صائفة 1959 أول مناسبة للتعبير عن الموقف من ذلك الدستور. وقد اعتبر المؤتمرون صدوره حدثا تاريخيا يسجل بكل فخر في عهد الحكومة الشعبية، وعبروا عن تعلقهم به لما حواه من مبادئ ديمقراطية تضمن للمواطن الحرية الفردية والجماعية [23]. ولا شك أن التوقف عند ذلك الحد يعتبر تراجعا عن الموقف التاريخي للطلبة بخصوص الدستور الديمقراطي. وربما كان ذلك بدفع من الطلبة الدستوريين الذين كانوا يشكلون أغلبية داخل هياكل الاتحاد، والذين قبلوا أخيرا بالأمر الواقع، ولم يكن أمامهم إلا الانضباط الحزبي ومؤازرة الحكومة التي يسيرها

21) الصباح، 20 أوت 1958، "توصيات ولوائح الاتحاد العام لطلبة تونس-لائحة السياسة الداخلية".

22) انظر مثلا لوائح الهيئتين الإداريتين لاتحاد الطلبة المنعقدتين في جانفي ومارس / أفريل 1959 :
L'Etudiant Tunisien, nlle. série, N° 4 , 1959, "C.A. de l'U.G.E.T. réunion trimestrielle", p. 3 ; **L'Etudiant Tunisien**, N° 6 , mai 1959, "Dernière réunion de la C.A. ", p. 2.

23) الصباح، 30 أوت 1959، "لوائح وتوصيات المؤتمر القومي السابع للاتحاد العام لطلبة تونس- اللائحة العامة"، ص 3.

حزبهم. كما أن ذلك الموقف يؤشر على بروز جيل جديد من الطلبة المزاولين لدراستهم بتونس والذين استفادوا مما قامت به الدولة الجديدة من إنجازات فضلا عن أن مسالكها أصبحت نافذة أمام الخريجين منهم، فلم يكن من مصلحتهم أن يضعوا أية حواجز أمام مستقبلهم [24].

وفي المحصلة فإن الحركة الطالبية انفردت بمواقفها خلال السنوات الأولى للاستقلال، غير أن سرعة تبدل الأجيال الطالبية قد أثر على رؤاها من القضايا الكبرى التي تتعلق بهيكلية بناء الدولة الوطنية الجديدة، فكيف كان موقفها/مواقفها من مسألة التعليم التي تتعلق بتصورها لبناء المجتمع ؟

2 – في إصلاح المدرسة :

لقد تمحور الخطاب الطالبي التونسي منذ الثلاثينات حول التعليم إذ وجد فيه الطلبة مدخلا لنقد النظام الاستعماري، ووسيلة للمقاومة الثقافية. وقد التقى حول هذه المسألة الطلبة التونسيون الدارسون بالزيتونة والجامعات الفرنسية معا. ولم يخرج الاتحاد العام لطلبة تونس منذ تأسيسه في الخمسينات عن هذا الاهتمام حيث مثل التعليم محورا ثابتا في كل مؤتمراته سواء قبيل الاستقلال أو بعده، فما هي الرؤية أو الرؤى التي قدمها الطلبة في هذا الإطار ؟ وهل حدثت عليها بعض التغيرات بين العهدين وصولا إلى إقرار الإصلاح التربوي لسنة 1958 ؟

من الهام العودة هنا إلى أشغال المؤتمر الأول لاتحاد الطلبة المنعقد في جويلية 1953 لأهميته المرجعية بخصوص الموقف الطالبي من مسألة التربية والتعليم. فقد خصص الطالب منصور معلى جانبا هاما من خطابه الافتتاحي للتعليم في تونس، وتشكلت لجنة لدراسة هذا الموضوع تقدمت بتقرير شامل وعدة مطالب.

لقد انتقد معلى وضعية التعليم في تونس آنذاك من حيث عدم كفايته مستدلا بذلك بالنسبة المتدنية للتمدرس في الابتدائي إذ لم تكن تتجاوز 12% سنة 1949، وقد انعكس ذلك على عدد التلاميذ بالتعليم الثانوي وعدد طلبة التعليم العالي حيث لم يكونوا يتجاوزون آنذاك الثمانمائة. كما انتقد عدم ملاءمة

24) نذكر هنا أن الكتاب العامين لاتحاد الطلبة إلى حدود سنة 1961 التحقوا مباشرة بعد تخرجهم بهياكل الدولة والحزب الحاكم.

التعليم مع الإطار الوطني حيث أن تعدد أصنافه يؤدي إلى تفتت المجتمع التونسي وتكوين نخب مختلفة. وفي نفس الإطار انتقد المكانة التي تحتلها اللغة الفرنسية في التعليم على حساب اللغة الأم، بينما "البيداغوجيا الحديثة تنص على أن اللغة الأم وحدها يجب أن تعلم في المرحلة الابتدائية" [25]. وبالتالي فقد اصطبغ خطاب منصور معلى بنزعة وطنية واضحة، وقد ذهبت في نفس الاتجاه اللجنة التي شكلها المؤتمر للنظر في مسألة التعليم. وجاء في مستهل تقريرها أن السياسة الاستعمارية أضرت بكل القطاعات التونسية وخاصة منها قطاع التعليم. ثم عرض التقرير حصيلة التعليم بتونس اعتمادا على جداول إحصائية عديدة، ويتلخص ما جاء فيه من انتقادات في أن التعليم غير كاف وبه تمييز وصبغته غير وطنية. وتبعا لذلك قدم المؤتمرون ما سموه "ميثاقا مطلبيا" ضمنوه عدة مطالب تندرج تحت عنوانين رئيسيين هما :

1 – **نشر التعليم** : بمختلف مراحله بما فيها مرحلة ما قبل الدراسة، وذلك بإقرار مبدإ مجانيته، وإجباريته بالنسبة للتعليم الابتدائي لكل الأطفال من كلا الجنسين، أما بالنسبة للتعليم العالي فقد وقعت المطالبة ببعث جامعة تونسية تتكون من كليات تدرس مختلف الاختصاصات.

2 – **توحيد التعليم** : وذلك طبقا لمبدأي التعريب وتكييف البرامج مع الواقع التونسي، ومن بين ما وقعت المطالبة به في هذا الإطار أن تكون العربية لغة التدريس الوحيدة في الابتدائي [26].

ولم تخرج المطالب المقدمة في المؤتمرات اللاحقة عما قدم في المؤتمر الأول. إلا أن ما نلاحظه بالنسبة للمؤتمرات التي انعقدت بعد الاستقلال هو أن بعض تلك المطالب قدم في صيغ جديدة، فبرزت المطالبة بتونسة التعليم وديمقراطيته إلى جانب ما رفع سابقا من إجبارية التعليم ومجانيته. والتونسة هنا ليست ضد التعريب وإنما تعني ملاءمة التعليم مع الواقع الوطني وهي في أحد أبعادها تتضمن التعريب، أما مطلب ديمقراطية التعليم فيمكن اعتباره تعميقا لمطلب "نشر التعليم" الذي رفع سنة 1953، أو "تعميم التعليم" كما ورد في المؤتمر الثاني المنعقد سنة 1954. وإلى جانب ذلك بقيت مطالب تعريب التعليم

25) **UGET, Congrès** , T.1, **pp. 5-6**

26) **Ibid,** pp. 26-30

وتوحيده ومجانيته وإجباريته على رأس المطالب الطالبية. وعلى ضوء ذلك، ما هي مساهمة الطلبة في النقاشات الدائرة حول ملف التعليم ؟ وما هو موقفهم إزاء ما قامت به وزارة المعارف آنذاك ؟ ثم ما هو موقفهم بعد تبني مشروع الإصلاح التربوي لسنة 1958 والذي يعتبر أحد الأسس التي قامت عليها الدولة الوطنية ؟

نلاحظ من خلال قراءة عدد من النصوص، أن التعاطي الطالبي مع مسألة إصلاح التعليم تغير بين فترتين وتعتبر المصادقة على الإصلاح التربوي لسنة 1958 حدا فاصلا بينهما :

1 – فترة ما قبل نوفمبر 1958 : مؤاخذات :

تميزت العلاقة بين المركزية الطالبية والسلطة خلال هذه الفترة بعدم الانسجام، بدأ مع تضامن عدد من القياديين الطلبة مع أحمد بن صالح بعد إزاحته عن قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، وبلغ مداه مع تبني المؤتمر الخامس المنعقد في صائفة 1957 لميثاق طالبي تبنوا فيه مبدأ الاستقلالية عن أي حزب سياسي، وهو ما يستهدف بالأساس الحزب الدستوري الحاكم. وبالفعل كانت مواقف الاتحاد خلال هذه الفترة تنحو نحو الاستقلالية، وفي هذا الإطار وجهت عدة هياكل طالبية مؤاخذات أو حتى انتقادات إلى سلطة الإشراف ممثلة في وزارة المعارف. وتتمثل هذه المؤاخذات فيما يلي :

– انفرادها بالعمل وعدم إشراكها لرجال التعليم في الاستشارة حول الإصلاح التربوي، ولذلك فقد خيبت آمال المربين بعد سنة واحدة من تشكيلها كما جاء في مقال ذي دلالات نشرته الصحيفة الطالبية في ماي 1957 [27].

– عدم كفاية ما أنجز في ميدان التعليم رغم بعض النتائج الإيجابية، وقد عبر المشاركون في مؤتمر فيدرالية فرنسا للاتحاد العام لطلبة تونس المنعقد في شهر أوت 1957 على ضرورة أن يندرج أي إصلاح للتعليم ضمن مخطط عام للنهوض الاقتصادي والاجتماعي [28].

27) **L'Etudiant de Tunisie**, Lundi 6 mai 1957, "Misère et grandeur de notre enseignement", p.1

28) Le long, Michel, "Une importante réalisation tunisienne, la réforme de l'enseignement", **IBLA**, 83, 3e trim. 1958, p. 299

–عدم تمكين اتحاد الطلبة "من إبداء رأيه في معالجة مشاكل التعليم عن طريق لجنة قومية"، وقد دعا المؤتمر السادس المنعقد سنة 1958 إلى تشكيل لجنة تضم المنظمات القومية "لتعمل على وضع برنامج لتحرير هيكل التعليم" يرتكز على الأسس التي طالما نادى بها الاتحاد سابقا والتي تتمثل في التعميم والتونسة والتعريب التدريجي والتشجيع على التعليم العالي عبر بعث الجامعة التونسية... [29].

وإلى جانب ذلك كانت المركزية الطالبية تذكر بعدد من المطالب التي أشرنا إليها سابقا، غير أنه لم يقع إشراكها مباشرة في أي لجنة للتفكير في ملف التعليم، فكيف كان استقبالها لبرنامج الإصلاح التربوي المصادق عليه في نوفمبر 1958 ؟

2 – فترة ما بعد صدور البرنامج التربوي : نعم ولكن :

يبدو أن برنامج 1958 لم يحظ بالقبول الحسن لدى الأوساط الطالبية، حتى أن الجريدة الطالبية لاحظت مباشرة بعد صدوره أنه يجب أن يبقى موضعا للدراسة النقدية طوال فترة تطبيقه، كما أعربت عن استعدادها لفتح صفحاتها أمام القراء لإبداء رأيهم حول الموضوع [30]، بما يدل على تبنيها لموقف سلبي منه. وقد اتجه نقدها إلى نقطتين :

أولاهما – تأثر التعليم التونسي بالتعليم الفرنسي الذي يركز على الجانب النظري والثقافة العامة، وهنا فإن الإصلاح مدعو إلى التخفيف من البرامج ودعم التخصص.

ثانيهما – عدم تعرض برنامج الإصلاح التربوي إلى كيفية تحقيق نشر التعليم الابتدائي، ذلك أن الإمكانيات لا تسمح بانتداب 1500 معلم سنويا.

وبالتالي فإن النقد لم يأت على أهم الأسس والمبادئ التي قام عليها ذلك البرنامج ولا خطوطه الكبرى، إذ أنها تنسجم في عمومها مع ما يتبناه اتحاد الطلبة. ومع ذلك فقد تقدمت الهيئة الإدارية لاتحاد الطلبة المنعقدة في مطلع سنة

29) الصباح، 20 أوت 1958، "توصيات ولوائح مؤتمر الاتحاد العام لطلبة تونس– لائحة حول التعليم"، ص 2.

30) **L'Etudiant Tunisien**, nlle. série, N° 3 (édité à Tunis), 1958, "En marge d'une rentrée scolaire", p. 8.

1959 بعشرة مطالب لتحسين البرنامج التربوي وتهم مختلف مراحل التعليم إلا أن الأهم من ذلك أن الطلبة اعتزموا رصد حالة التعليم، إذ دعوا الحكومة لبعث مجلس أعلى للتعليم يكون من بين أعضائه ممثلو الطلبة، وتكون من مهامه تجميع ودراسة المشاكل التي تعترض التعليم، وتقدموا بلائحة [31]. ولم تخل المؤتمرات الطالبية اللاحقة من تقديم "لائحة حول التعليم" تضم عددا من المطالب القديمة الجديدة، ورغم ما يسبقها من تزكية لاختيارات الدولة وابتهاج بإنجازاتها في جميع المجالات، فقد شكل اتحاد الطلبة عنصر ضغط على الحكومة كي تتبنى عددا من مطالبه خاصة ذات الصبغة المادية، إيمانا منها بأن ذلك يشكل استثمارا بعيد المدى.

ملاحظات ختامية :

– ساهم الطلبة التونسيون في بلورة العديد من المواقف والمطالب التي تتناول مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، وهو ما يعتبر مساهمة منهم في بناء الدولة الوطنية، غير أن ذلك بالذات قد جعلهم يتشرّبون أثناء نضالهم الثقافة السياسية التي تنطلق من التغيير الآتي من الجهاز، فكانوا أقرب إلى آليات المجتمع السياسي منهم إلى التعبير عن حراك المجتمع المدني.

– كانت الديمقراطية أحد الشعارات التي رفعها الطلبة التونسيون قبيل وبعيد الاستقلال، فعمقوا بذلك بعدا من أبعاد الحركة الوطنية إذ كادوا ينفردون في هذا الباب على الساحة الوطنية، ولعل هذا الجانب بالذات هو ما أضعف من إمكانيات التفاعل معهم خاصة فيما يتعلق بالجانب السياسي، ومع ذلك يجدر التساؤل عن مساهمتهم في تكريس الديمقراطية بعد أن تمكنوا من دوائر القرار في الدولة خلال العقود الموالية.

31) **L'Etudiant Tunisien**, nlle. série, N° 4 , 1959, "C.A. de l'U.G.E.T. : réunion trimestrielle", p. 3.

الاستقلال وتركيز النظام الجمهوري بتونس (1959-1956)

عبد الحميد الهلالي
المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية

لقد أفرزت موازين القوى الجديدة التي امتازت بصعود البورجوازية الصغيرة "الآفاقية" والمتعلّمة على حساب البورجوازية التقليدية رغبة ملحّة لدى قسم هام من النخب السياسية التي بدأت تكتسح سلطات القرار في صلب هياكل الدولة الفتيّة في الإسراع بالقضاء على أسس نظام البايات (الذي غدا جسما غريبا داخل المجتمع) خلال مراحل متسارعة كانت نهايتها الحتمية إعلان النظام الجمهوري.

ويهدف عملنا إلى محاولة فهم الظروف التاريخية التي أحاطت بإعلان الجمهورية الذي أعتبر "تدعيما لأركان استقلال الدولة" وكذلك الأجواء التي تمّ فيها إعداد دستور سنة 1959 دون الغوص في جزئيات القانون الدستوري المرتبط بهذه المسائل.

ويمتد الإطار التاريخي للدراسة من سنة 1956 التي تمّ خلالها إبرام بروتوكول الاستقلال (20 مارس) وانتخاب نواب المجلس القومي التأسيسي (25 مارس) الذي جسّد السيادة الشعبية بإعلانه إلغاء الملكية وتركيز النظام الجمهوري سنة 1957 إلى سنة 1959 التي تمّ فيها وضع دستور للبلاد (جوان) كان من نتائجه تنظيم أوّل انتخابات رئاسية وتشريعية بواسطة الاقتراع العام والسرّي والمباشر. إلاّ أنّنا سنعود إلى مرحلة التحرّر الوطني لمحاولة البحث

عن جذور محتملة للفكر الجمهوري في أوساط النخبة التونسية وعن الدوافع التي قد تكون جعلت النخب التونسية تتحاشى الخوض في مسألة أعتبرت سابقة لأوانها.

ويطرح الموضوع جملة من التساؤلات سنحاول الإجابة عنها :

– هل كان تركيز النظام الجمهوري استجابة لضرورة ملحّة داخلية تلازم ظهورها مع استقلال البلاد؟ أم أنّ ذلك جاء تجسيدا لانبهار النخب المثقفة خلال القرن التاسع عشر والنصف الأوّل من القرن العشرين بالأنظمة السياسية المعتمدة في العالم الغربي وخاصة بفرنسا فيصح فيها قول عبد الرّحمان بن خلدون: "المغلوب (الــ) مولع ... بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيّه... وسائر أحواله" ؟ [1]

– لماذا تمّ الإعلان بصفة فجئية عن تركيز النظام الجمهوري يوم 25 جويلية 1957 في الوقت الذي كان فيه نواب المجلس القومي التأسيسي بصدد إعداد دستور للملكية الدستورية التي دعا إلى تكوينها نواب الحزب الدستوري الجديد في مؤتمر صفاقس في نوفمبر من سنة 1955 والتي من أجلها دعي التونسيون منذ أواخر ديسمبر من نفس السنة إلى انتخاب ممثليهم في المجلس المذكور (رغم أنّ ذلك كان ظاهريّا متوقعا في أي وقت بعد حصول البلاد على استقلالها ومنذ أسندت وظيفة رئاسة الحكومة إلى بورقيبة في أفريل سنة 1956) ؟

– لماذا لم تحاول بعض الفئات الاجتماعية التي لها مصالح مرتبطة بالعائلة الحسينية الدفاع (ولو بصفة محتشمة) عن نظام البايات ؟

– ما هي الأسباب الكامنة وراء طول المدّة التي قضّاها نواب المجلس التأسيسي بعد إعلان الجمهورية في إعداد الدستور الجديد للبلاد ؟

I – "الرأي العام" والنخب التونسية زمن الاستعمار: ملكية أم جمهورية؟

لقد تعرّض بعض المصلحين التونسيين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي مقدّمتهم كل من خير الدّين باشا وأحمد بن أبي الضياف إلى الحكم الجمهوري ببعض بلدان أوروبا الغربية. وقد جاء هذا الحديث العرضي

1) ابن خلدون (عبد الرّحمان) : **المقدّمة**، طبعة دار الشعب، القاهرة، بدون تاريخ ص 133.

والمقتضب عن هذا الحكم ضمن نظرة الإعجاب بالمشروع الحضاري الغربي وكذلك في إطار الدعوة إلى ضرورة تركيز الحكم "المقيّد" ببلدان العالم الإسلامي.

ولئن أشارت أغلب المقالات الصحفية والدراسات التي أعدّتها بعض الرموز الوطنية خلال الحقبة الاستعمارية إلى ضرورة سنّ دستور للبلاد واحترام الحرّيات الخاصة والعامة وإقرار المساواة... فإنّها لم تتعرّض إلى ضرورة القضاء على النظام الملكي خلال فترة الحماية أو بعدها.

وقد كان العديد من زعماء الحركة الوطنية وخاصة منهم الّذين درسوا بالجامعات الفرنسية منبهرين بفلاسفة الأنوار وبمبادئ الثورة الفرنسية وبالقيم الجمهوريّة... لكنهم ذكروا ذلك أساسا بغية إبراز تضارب ممارسات السلط الاستعمارية بتونس مع تلك المبادئ.

كما تعاطف بعض المثقفين التونسيّين مع الحركة التي قادها مصطفى كمال في تركيا ومع النظام الذي نجح في تركيزه بها. إلاّ أنّ الدّافع الحقيقي الكامن وراء ذلك التعاطف يعود قبل كل شيء إلى نجاعة تلك الحركة في تصدّيها للأطماع الاستعمارية وإلى تركيزها سلطة وطنية ذات توجّهات حداثيّة وهو أمر لا يعزى بالتالي إلى إلغاء السلطنة (ثمّ الخلافة) وتركيز النظام الجمهوري بديلا عنها[2].

كما تعاطف قسم هام من "الرأي العام" والمثقفين الوطنيّين في تونس مع جمهورية الرّيف بالمغرب الأقصى (الدّعاء في الصلاة بانتصار الريفيّين – جمع التبرّعات – دعوة العساكر التونسيين المجنّدين من قبل فرنسا إلى عدم محاربة الريّفيين – كتابة المقالات وتعليق المناشير المساندة لحركة عبد الكريم الخطّابي...) لا على أساس أنّها ركّزت نظام حكم جديد في المنطقة[3] بل لأنّ

2) أنظر على سبيل المثال : اليعلاوي (عبد الرّحمان) حول مسألة الخلافة بجريدة **لسان الشعب** : 2 أفريل و9 أفريل من سنة 1924.

3) أنظر سعيد (فيس) فكرة الجمهورية في تونس ضمن كتاب : **الجمهوريّة** : أعمال الملتقى الذي نظّمته الجمعية التونسية للقانون الدستوري بتونس في ديسمبر 1994، مركز النشر الجامعي، تونس 1997 ص 17.

التونسيّين قد أعجبوا خاصة "بالأسلوب الثوري الأصيل والطريقة الجديدة لحرب العصابات التي اخترعها عبد الكريم"[4].

وفي نفس هذا السياق كانت جلّ التعابير المستعملة من قبل بعض المثقفين للإشارة إلى عبد الكريم الخطّابي لا تتضمّن كونه كان على رأس جمهورية وإنّما تنعته "بالأمير الذي كوّن مملكة ناشئة"[5] وكذلك بأنّه كان "أميرا وزعيم ثورة"[6].

ثمّ بدأ الحديث وعلى نطاق محدود عن إمكانية تركيز نظام جمهوري في تونس خاصة على لسان بعض أفراد الأسرة الحاكمة في تونس وكذلك عن طريق بعض الصحف والمسؤولين في السلطة بفرنسا :

– فقد عبّر المنصف باي لأكثر من شخص زاره في منفاه ببو (PAU) وفي أكثر من مناسبة عن تمنيهِ العمل على القضاء على نظام البايات وتركيز الحكم الجمهوري لو عاد إلى البلاد. وقد أورد هذا الكلام المفكّر الفرنسي جان روس (Jean Rous) الذي عرف بتعاطفه مع الحركة الوطنية التونسية وأشار إليه النائب عزوز الرباعي خلال مداولات المجلس القومي التأسيسي ليوم 25 جويلية 1957[7] كما تكرّر هذا الكلام على مسامع بعض الطلبة الدارسين بفرنسا الذين زاروا الباي في منفاه بمناسبة عيد الأضحى لسنة 1946 [8] وذكر أحمد بن صالح الذي لازم لمدة الباي في" بو" أنه استمع إليه يردد هذه الفكرة مرارا[9].

ولكن لئن كنّا لا نشكك في صحّة ما نسبه كل هؤلاء إلى المنصف باي من رغبة في تركيز نظام جمهوري في تونس فإنّنا أميل إلى الرأي القائل بأنّ

4) Témoignage de Youssef Rouissi in **Actes du Colloque international historique et sociologique sur Adelkarim et la République** du Rif, Maspero, France, 1976 p.510.
ذكرها الشيحي (مبروك) **حرب الريف وانعكاساتها بتونس (1921–1926)** شهادة الكفاءة في البحث، كلية الآداب، تونس 1982، ص 141.

5) مقال المدني (أحمد توفيق) جريدة "**إفريقيا**" **25 ماي 1925** أورده الشيحي (م) م.م. ص 229.

6) بن قفصية (عمر) ملف حول حياة الأمير محمّد عبد الكريم الخطّابي موجود بالمركز الوطني للتوثيق بتونس – ذكره الشيحي (م) م.م بالملاحق.

7) الرائد الرسمي التونسي – 10 أوت 1957.

8) الشهادة الشفوية لعبد الحميد الفقيه المسجّلة بتاريخ 25 أفريل 2001 والمحفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية في شريط عدد 219 .

9) Mestiri (Saïd) : **Moncef Bey, T2. chronique des années d'exil**. Tunis, 1990, p 301.

تلك التصريحات أتت في ظرف خاص كان يعيشه الباي المخلوع والمبعد آنذاك.

ولهذا يصعب اعتبار موقفه مدروسا بطريقة عقلانية ويعبّر صراحة عن قناعات جمهوريّة[10].

كما تعرّض الدكتور محمّد بن سالم[11] إلى الموضوع في أكثر من مناسبة ضمن مذكّراته التي جاء فيها أنّ : إثر تصريحات بورقيبة للصحافة الفرنسية والتي ندّد فيها بإصلاحات مارس من سنة 1954 ونعت خلالها محمّد صالح مزالي بأنّه "مغامر عديم الذمّة" والباي بأنّه "مسنّ عاجز"[12] ثمّ إثر التصريح الذي أدلى به منداس فرانس حول موقف فرنسا في حال إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية والذي اعتبر أنّ ذلك شأن داخلي يجب التعامل معه على ذلك الأساس[13].

وقد طلب الباي من صهره إبداء رأيه في المسألة فذكر هذا الأخير أنّه اقترح عليه حلّين :

– إمّا إعلان الملكية الدستورية فيصبح الباي رمزا للوحدة الوطنية.

– أو إعلان الباي نفسه رئيسا للجمهورية في مرحلة أولى ثمّ يسلّم مقاليد الحكم للذي له أكثر قدرة على قيادة البلاد أي بورقيبة.

كما يذكر بن سالم أنّه نصح الباي يوم 4 جانفي 1956 بالتنازل عن العرش قبل أن يرغم على ذلك وكرّر له النصيحة ذاتها غداة إبرام بورتوكول الاستقلال[14].

10) بن عاشور (رافع) : التقرير الختامي لأعمال الملتقى الذي نظّمته الجمعية التونسية للقانون الدستوري (تونس 1994) ضمن كتاب **الجمهورية** (م.م) ص 47.

11) هو صهر الأمين باي وزوج الأميرة زكية التي عرف عنها ولاءها للحركة الوطنية. تولى بن سالم وزارة الصحة في حكومة شنيق الثانية (1950–1952). عيّن وزيرا في حكومة محمّد صالح المزالي لكن سرعان ما استقال منها.

12) Interviews de Bourguiba à **L'Express** parues le 29 mai 1954 et à **Paris Match** du 4 juin reprises dans Bourguiba (Habib) : **La Tunisie et la France**, M.T.E, 2e édition, Tunis (sans date) pp. 422 -430.

13) **Paris Match,** n°280 du 7 au 14 août 1954 p. 9

14) Ben Salem (Mohamed) : **L'Antichambre de l'indépendance (1947-1957)**. Tunis, 1988, pp 163, 164, 193, 197

إلاّ أنّنا لا نجد ما يدعم ما ذكره بن سالم خارج ما أورده في مذكّراته ولا نعلم الدوافع الكامنة وراء إشارته إلى تلك المواقف في المذكّرات التي رأت النور سنة 1988 :

فهل كان الدكتور بن سالم يريد أن يبيّن أنّ ساسة النظام الجديد قد ظلموه بحشره ضمن رموز النظام القديم وتقديمه للمحاكمة رغم أنّه نصح الباي بالاستقالة وبإعلان النظام الجمهوري؟ أم أنّه أراد أن يبيّن أنّه كان ضمن "نفر قليلين (من أفراد الأسرة الحاكمة عجزوا عن تغيير) مجرى حياة ملئت بذخا وبطرا أملاهما عهد طويل من الأنانية والجهل والاستبداد" ؟ [15]

كما رصدت بعض التقارير الرسمية الفرنسية بعض التوجهات الجمهورية لدى بعض الزعماء الوطنيين التونسيين رغم أنّهم لم يعبّروا عنها صراحة في اجتماعات عامة أو نشروها للعموم بواسطة الصحافة: فقد قدّمت التقارير أحمد بن صالح الكاتب العام للاتّحاد العام التونسي للشغل كأحد أنصار النظام الجمهوري وأشارت إلى الهادي نويرة كمعاد للبلاط وذي ميولات جمهورية[16]. ويبدو أنّ نظرة التقارير لنويرة انبنت على موقفه من إصلاحات مارس 1954 الذي يتلخّص في اقتحام المجالس التي نصّت عليها تلك الإصلاحات قصد الإطاحة في الآن نفسه بحكومة مزالي وبالعرش الحسيني[17].

كما تذكر نفس التقارير أنّ بورقيبة لا يكنّ احتراما كبيرا للباي مضيفة أنّ بقاء الباي والحكومة الحالية لا يمثّل سوى مرحلة انتقالية وبيّنت أنّ زعيم الحزب الدستوري الجديد صرّح أنّ الحكم المناسب لتونس هو مملكة دستورية موضّحة أنّ بورقيبة يتحاشى دائما التعرّض إلى هذه المسألة[18].

ويبدو موقف بورقيبة من إصلاحات 1954 ومن الأمين باي متناقضًا مع مواقف صالح بن يوسف: ففي الوقت الذي ندد فيه بورقيبة بالإصلاحات على

15) الصحبي فرحات: إعلان الجمهورية بتونس – جريدة **الاستقلال**: الثاني من أوت 1957.
16) Archives du Quai d'Orsay (ISHMN): Bobine 639, Volume 299. Tunisie-Néo Destour : historique 1954. f 24, 26.
17) Hadria (Elie Cohen) : **Du protectorat français à l'indépendance tunisienne. Souvenir d'un témoin socialiste**. Nice, 1976, p 262.
18) Archives du Quai d'Orsay : Bobine 639. op.cit, f 35

أعمدة الصحافة أرسل بن يوسف التهاني إلى الباي بمناسبة عيد العرش[19]. ويبدو أنّ علاقات كل من صالح بن يوسف وفرحات حشاد كانت طيبة إلى أبعد الحدود مع الباي[20] فهل تدل تلك المواقف على أنّ بورقيبة كان معاديًا للنظام الملكي ومن أنصار الحكم الجمهوري وأنّ بن يوسف كان ملكيًا وهو الذي عاش تجربة القضاء على النظام الملكي من قبل ثورة الضباط الأحرار في مصر التي كان من المعجبين بها؟ أم أنّ علاقة بن يوسف الطيبة مع البايات كانت لاعتبارات تكتيكية سيعتمدها لتدعيم مكانته في البلاد وداخل صفوف الحركة الوطنية ؟

وهكذا يمكن القول أنّ النخب السياسية لم تكن تولى أهمية تذكر لقضية طبيعة الحكم (وخاصة منه السلطة التنفيذية) بعد الاستقلال في أدبياتها الموجّهة للتونسيّين وللفرنسيّين على حد سواء. كما لم تقع إثارة مسألة الجمهورية في حلقات النقاش الموسعة التي دارت بين العديد من المناضلين ذوي الاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة الذين أبعدتهم السلطات الاستعمارية إلى المحتشدات سنوات 1952-1954 ولا حتّى بعد عودة بورقيبة إلى تونس في جوان 1955 [21] وكانت تركّز على بعض القضايا مثل سنّ دستور للبلاد وتكوين مجلس نيابي منتخب وضمان الحرّيات وإقرار المساواة بين جميع السكّان ونشر التعليم... وفضّلت عدم الغوص في جزئيات طبيعة الحكم المراد تركيزه بعد حصول البلاد على استقلالها معتبرة ذلك قضية ثانوية قد تفرّق بين التونسيّين وتحدث شرخا في صلب "الوحدة القومية" التي كانت تمثل إحدى أهمّ الركائز التي انبنت عليها الحركة الوطنية التي سعت جاهدة لكسب تأييد الأسرة الحاكمة للمطالب الوطنية لتضفي عليها مزيدا من الشرعية في الداخل وفي الخارج[22].

ولئن كان "التيّار الجمهوري" أقليّا وغير معلن عنه صراحة في صفوف النخبة فالظّاهر أنّه كان غائبا تماما في صفوف "القواعد" ولدى "الرأي العام".

19) Hadria (E.C) : Du protectorat... op.cit p 261, 263.
20) شهادة الأمير الشاذلي باي المسجّلة بتاريخ 28 ديسمبر 1992 والمودعة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية في شريط عدد 9.
21) عدّة (جورج) دستور جديد لم لا؟ ضمن التأليف الجماعي: **الدستور التونسي في الذكرى الأربعين لإصداره (1959-1999)**. أعمال الملتقى الذي نظّمته الجمعية التونسية للقانون الدستوري (تونس 1999)، نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، سنة 2000 ص 207.
22) LADGHAM (Bahi): **correspondance 1952-1955. Les années décisives**. Tunis, 1990 pp 137 -140.

وبالتوازي مع ذلك فإنّ "الرأي العام" (وخاصة الموجود ببعض المدن مثل العاصمة) لم يكن ملكيًا إلاّ بصفة سطحية وظرفية ودون حماس كبير ولا نجد أنصارا لنظام البايات إلاّ في حلقة ضيّقة تضم بعض عائلات "البلدية" بالحاضرة (الزاوش – شنيق – الجلولي...)[23].

وقد عبّرت فئات عديدة في أكثر من مناسبة عن تعلقها بالبايات ولم تبق في الذاكرة الجماعية إلاّ مساندة الشعب لمحمّد الناصر باي حين هدّد بالتنازل عن العرش (أفريل 1922) وميلاد الحركة المنصفية التي كوّنتها العديد من الوجوه السياسية إثر نفي المنصف باي والتي تواصلت تحرّكاتها في صفوف التونسيّين إلى أن توفي "الملك الشهيد". ولكن بعض التونسيين عبّروا كذلك في العديد من المناسبات على مناهضتهم لنظام البايات.

وقد بقيت لنا أدبيات من الشعر الشعبي الذي أمكن جمعه وتدوينه تصوّر نقمة البعض على إمضاء محمّد الصادق باي معاهدة الحماية.

لعنـــة وغضـــب ... علّ باع الكرسي وهرب
يـــا باي تونس تعزّيـــك في دين بـــدر تمـــامـــه
وخطاك وعواج كرسيك ودخلت ديـــن الروامـــة [24]
البـــاشا علّـــق برطلـــه الله يخونه (الصادق) غدّار
يعطيـــه بحمّى معجولة... فـــي راســـه فلّس مسمار
الباي باع الوطن باعه بيع مـــاعـــاد لـــه تـــرجيـــع
الباي باع الوطن بالتصحيح مـــاعـــاد فيـــه ملـــيـــح

وجاء في قصيدة علي الشواشي الباجي الإمام الخاص للباي بمسجد باردو بالخصوص :

يا مدّعي الصدق بين العجم والعـــرب لقد تحوّلت من صدق إلى كـــذب
بعت الورى للعدى بيعًا بلا ثمـــن تبّت يد البائع الملعون في الكتـــب[25]

23)MEZGHANI (Abdelhamid) : **Les assemblées politiques tunisiennes.** Mémoire de diplôme de sciences po. Faculté de droit et des sciences économiques de Paris, 1965 p. 14.

24) بلحولة (محمّد علي) : **الجهاد التونسي في الشعر الشعبي 1855 – 1955 مائة عام من تاريخ تونس** – الجزء الأوّل. تونس، 1978 ص 57 – 58 – 60.

25) المرزوقي (محمد) : **صراع مع الحماية.** تونس، 1973 ص ص 86، 87، 88، 89.

كما أظهر قسم من "الرأي العام" امتعاضًا من العديد من مظاهر سياسة محمّد الحبيب باي التي تجسّمت خاصة في إمضائه قانون التجنيس سنة 1923 في الوقت الذي تجنّدت فيه هياكل الحزب الحر الدستوري والصحافة الوطنية وطلبة جامع الزيتونة للتصدي لهذا القانون. وقد عبّرت عن هذا الشعور البرقية التي أرسلها إلى الباي الدستوريان أحمد الدرعي والطيّب العمري إذ جاء فيها :

"سكّان السرس مجمعون على خطارة قرار التجنيس ويطلبون توقيفه لأنّه يجعل ملككم :

ألقـــاب سلطنـــة في غيـــر مملكـــة كالهرّ يحكي انتفاخًا صولـــة الأســـد"

كما تشير بعض الكتابات إلى المقاطعة الشعبية للأمين باي بالعاصمة وتمثّلت في غلق المتاجر يوم ذكرى تنصيبه على العرش وبصاق البعض عند مرور موكب الباي بالقرب منهم وقد تواصلت تلك المقاطعة إلى أن توفي المنصف باي[26].

وهكذا عبّر العديد من التونسيّين في بعض المحطات من تاريخ تونس عن معارضتهم لسياسة بعض البايات إلاّ أنّ هذه المعارضة لم يترتّب عنها ميلاد توجّه معادٍ للنظام الملكي بل بدت وكأنّها موجّهة ضد بعض البايات (الصادق باي – محمّد الحبيب باي والأمين باي) دون سواهم.

ولنا أن نتساءل عن مدلول طلب آخر بايات تونس من فرنسا تمكينه من لقب ملك ؟ [27] هل كان البايات يشعرون بالمهانة مما جعل آخرهم يطلب الحصول على لقب ملك تونس؟ أم أنّ لقب ملك كانت له دلالات وطنية بينما بقي لقب الباي ذي الأصول التركية يعني إليهم أنّ الأسرة الحسينية بقيت رغم كل ما قامت به أجنبيّة عن البلاد ؟

II – من مشروع الملكية الدستورية إلى إعلان الجمهورية :

بعد تكوين حكومة الطاهر بن عمّار التفاوضية وإبرام اتفاقيات الحكم الذاتي يوم 3 جوان 1955 وعودة بورقيبة قبيل ذلك إلى البلاد انعقد مؤتمر الحزب الدستوري الجديد بصفاقس في نوفمبر من سنة 1955. وكانت من أهم

26) Perillier (Louis) : **La conquête de l'indépendance tunisienne**. Paris, 1979, p. 269.

27) المصدر ذاته ص 270.

التحدّيات المطروحة على نواب هذا الحزب خلال المؤتمر حسم الخلاف الذي ظهر في صفوف قيادته حول الموقف من اتفاقيات جوان 1955. وقد أيّد المؤتمر قرار الديوان السياسي برفت صالح بن يوسف من هياكل الحزب كما دعا في اللائحة السياسية العامة إلى "إجراء انتخابات ديمقراطية عامة للبلديات ولإنشاء مجلس تأسيسي يضع دستورا يضبط الحكم في البلاد على أساس أنّه ملكية دستورية وأنّ الشعب وحده مصدر السيادة وينوبه فيها برلمان ذو مجلس منتخب انتخابا عامًا حرّا ومباشرا" [28].

ولكن لم تكن من أولويات مؤتمر صفاقس البتّ بصفة نهائية في شكل الحكم ودعا إلى تكوين مملكة نيابية والتي حصل حولها إجماع ولم يثر ذلك على ما يبدو نقاشات معمّقة داخل المؤتمر الذي عملت القيادة فيه على تسخير كل جهودها للبت في القضية الأساسية وهي الموقف من اتفاقيات الحكم الذاتي.

ويبدو أنّ الباي وبعض المقرّبين منه كانوا يخيّرون مثلما ذكر بورقيبة في خطابه بالمجلس التأسيسي يوم 25 جويلية 1957 تشكيل لجنة يوكل إليها إعداد الدستور[29] فتكون شرعيتها أقل من شرعية هيكل منتخب وقراراتها غير ملزمة بنفس كيفية قرارات المجلس التأسيسي. إلاّ أنّ الباي وجد نفسه مرغما تقريبا على إمضاء أمر 29 ديسمبر 1955[30] الذي دعا إلى إحداث المجلس القومي التأسيسي. ثمّ صدر القانون الانتخابي بقرار مؤرّخ في جانفي 1956 نصّ على طريقة إجراء الانتخابات بواسطة الاقتراع العام والسرّي والمباشر على أن يكون للذكور وحدهم حق الترشح والتصويت[31]. ونصّ كذلك على أن يتم التصويت حسب القائمات دون الخلط بينها والتشطيب على بعض أسماء القائمة الواحدة.

واستعدادا لتلك الانتخابات تكوّن ابتداء من 15 مارس ائتلاف انتخابي سمي "بالجبهة القومية" ضمّ إلى جانب نواب الحزب الدستوري الجديد، ممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل (عشرون مترشحا) والاتحاد القومي للفلاحين

28) **مؤتمر صفاقس** : وزارة الشؤون الثقافية والأخبار، تونس 1979 ص 79.

29) **الجمهورية التونسية** : نشر كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، تونس، الطبعة الثانية، 1963 ص 67.

30) يذكر الشاذلي باي أنّ الطاهر بن عمار قد دعاه ليقترح على والده الأمين باي عدم التوقيع على الأمر المذكور: شهادة الشاذلي باي ... (م.م).

31) ستتحصل المرأة على هذا الحق ابتداء من 14 مارس 1957.

(ثلاثة مترشحين) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة (مترشحان). وقد فازت هذه القائمات في الانتخابات التي جرت يوم 25 مارس 1956 بكل المقاعد وذلك على حساب القائمات الشيوعية والمستقلة مع الإشارة إلى أنّ نسبة المشاركة لم تكن قليلة نسبيّا إلاّ في كلّ من منطقتي العاصمة (59%) وجربة (29%)[32].

وقد تمّ انتخاب بورقيبة بالإجماع رئيسا للمجلس التأسيسي خلال افتتاح أشغاله يوم 8 أفريل 1956 وأصدر النواب لائحة أعربوا له فيها باسم الشعب عن "شكرهم وامتنانهم لكفاحه الطويل من أجل تونس". وقد شرع المجلس في أوّل جلسة عمل له بموافقة النواب على بعض الأحكام العامة والفصول الإطارية للدستور التي منها "إنّ تونس دولة حرّة مستقلّة... وإنّ الشعب هو صاحب السيادة ومصدرها".

ولمّا كانت طموحات بورقيبة السياسية تتجاوز تولّي خطّة رئاسة المجلس التأسيسي فقد تخلّى عنها بعد أيّام قليلة وقبل تشكيل أوّل حكومة لفترة ما بعد الاستقلال يوم 17 أفريل 1956 وذلك بعد أن قرّر الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد في الاجتماع الذي دعا إليه بورقيبة يوم 10 أفريل 1956 أنّ المجلس التأسيسي هو الذي يعيّن رئيس الحكومة[33] وليس الباي الذي سوف يقتصر دوره على تزكية قرار المجلس.

ويعطينا النص الذي عُيّن بمقتضاه بورقيبة في هذا المنصب فكرة عن علاقة هذا الأخير بالباي: فقد جاء بالنّصين الصادرين بالرائد الرسمي ليومي 11 و15 أفريل 1956 : "عُيّن منقذ الأمّة وقائد الشعب المجاهد الأكبر ... رئيسا للحكومة..." ويتّضح جليّا أنّ لصيغة التعيين أبعادا عديدة منها :

– أنّ بورقيبة هو الذي أملى هذه الصيغة التي تدل على أنّه أصبح الشخصية السياسية الأولى في البلاد لما كان له من شرعية جعلته يفرض نفسه دون منازع في الهياكل القيادية للحزب الدستوري الجديد وفي صلب المجلس التأسيسي.

32) DEBBASCH (Charles) : Les assemblées en Tunisie in **Annuaire de l'Afrique du Nord 1962**, CNRS, France, p. 88.

33) DEBBASCH (Ch) : **La République tunisienne**. Paris, 1962 p 50.

- إنّ مكانة الذي عيّن أي (الباي) تبدو أقلّ من منزلة الذي تمّ تعيينه إذ أنّ الذي عُيّن قد أنقذ الأمّة التي نجد ضمنها الباي[34].
- كما تعكس هذه الصيغة ظهور الملامح الكبرى لموازين القوى الجديدة في أعلى هرم الدولة والتي بدت منذ ذلك الحين توحي أنّها ستنتهي بالقضاء على نظام البايات وبانتصار بورقيبة بما أنّ الصيغة لا تسمح بتعايش (cohabitation) الطرفين.

وهكذا مثّلت موافقة الباي على الدعوة لانتخاب المجلس التأسيسي وكذلك موافقته على تعيين بورقيبة رئيسا للحكومة بداية نهاية نظام البايات.

ومنذ تولى بورقيبة رئاسة الحكومة اتّخذ في إطار وفائه لسياسة المراحل جملة من القرارات التي جعلت نفوذ الباي يصبح صوريا تاركا في ذات الوقت المجلس التأسيسي يناقش مشروع الملكية الدستورية ومتصرّفا خلال هذه المرحلة على أنّه المسؤول الأوّل في البلاد.

وتتمثل أهم هذه القرارات في :

- اعتبار أفراد العائلة المالكة أفرادا عاديين فتمّ بمقتضى ذلك حرمانهم من المنح والهبات والامتيازات.
- إدماج ممتلكات الباي ضمن أملاك الدولة.
- إبدال شعار الدولة بشعار جديد ليس فيه أي إشارة إلى المملكة.
- إلغاء عيد العرش (12 ماي) وتعويضه بعيد الاستقلال (20 مارس).
- تغيير النظام الإداري الجهوي بتعويض القيادات بالولايات.

وفي أوت من سنة 1956 أصبحت جميع مقاليد السلطة التنفيذية بيد رئيس الحكومة ولم يبق للباي سوى قبول أوراق اعتماد السفراء والجلوس على العرش دون مباشرة الحكم.

وبالإضافة إلى هذه الإجراءات الهامة عمل بورقيبة على غرس فكرة أنّه المسؤول الأوّل في ذهنية التونسيّين وتعويدهم على ذلك فأصبح منذ غرّة ماي 1956 يتوجّه أسبوعيا بخطب مباشرة إلى التونسيّين عبر أمواج الأثير ثمّ أصبح

34) سعيد (قيس) : فكرة الجمهورية ... (م.م) ص 18.

ابتداء من الشهر الموالي شارع جول فيري بالعاصمة يحمل اسم شارع بورقيبة[35].

وبالتوازي مع هذه الإجراءات التي حدّت تدريجيًّا وبشكل كبير من نفوذ الباي واصل المجلس القومي التأسيسي النظر في إعداد مشروع دستور للبلاد واطّلع على مسودة لدستور قدّم له في 20 نوفمبر 1956 تمخّض عنها مشروع أوّل في 9 جانفي 1957 يرتكز خاصة على :

- تكوين ملكية دستورية.
- بعث برلمان يضمّ غرفتين : مجلس وطني ومجلس للشورى ويكونان مجلس الأمّة.

ويهدف المشروع إلى تركيز ملكية تسود ولا تحكم وحصر السلطة الفعلية لدى الحكومة مع تمكين نواب المجلس الوطني من مراقبة أعمالها وفي المقابل منح صلاحيات محدودة إلى كل من الملك ونواب مجلس الشورى. ولكن المجلس لم ينظر في هذا المشروع في جلساته العامّة كما أنّه لم يقع نشره في الرائد الرسمي التونسي وسيتم التخلّي عنه إثر إلغاء النظام الملكي وتقديم مشروع بديل عنه في جانفي 1958[36].

بيد أنّ مهمّة إعداد الدستور بدت وكأنّها مهمّة ثانوية وغير مستعجلة بالنسبة لبورقيبة الذي كان أكثر حرصا على تدعيم نفوذه وعلى وضع أسس الدولة الحديثة. كما بدت هذه الفترة وكأنّها مرحلة استرداد الأنفاس أمام تسارع الأحداث واستعدادا للمراحل القادمة.

وقد برّر بورقيبة في خطابه في المجلس التأسيسي يوم 18 أفريل 1957 التباطؤ في إعداد الدستور بأنّ ذلك قد حدث في عديد من البلدان وأنّ "الدستور لا يقع إعداده كلّ سنة أو سنتين" لذا وجب "التأكّد والتحرّي والتروي بقطع النظر عن الحالة والأشخاص الموجودين[37].

35) BESSIS (Sophie). Belhassen (Souheyr) **Bourguiba T1 : 1901-1957, à la conquête du destin**, Editions Jeune Afrique. Paris, 1988 p. 171.

36) حول هذا الموضوع أنظر: المظفر (زهير) : وضع الدستور التونسي ضمن المؤلّف الجماعي: **الدستور التونسي في الذكرى الأربعين... (م.م)** ص- ص 44 – 58.

37) الرائد التونسي – المناقشات عدد 9 ص 182 ذكرهُ بوقرّة (عبد الجليل) **المجلس القومي التأسيسي (1956-1959)**. شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية، تونس، 1986، ص 35.

كما كان بورقيبة يريد طمأنة عدد من أعيان البلاد وبعض رفاقه في الحزب مثل المنجي سليم وأحمد المستيري وغيرهما الذين لا يرون ضرورة لإزالة النظام الملكي[38].

ولئن تواصل النظام الملكي بتونس بعد الاستقلال ولو بصفة شكليّة فإنّ جانبا من النخب التونسية أصبحت تفكّر في تركيز نظام جمهوري. وقد عبّر منصور معلّى بوضوح عن هذا التوجه معلّلا ذلك بأنّ المملكة لم تعد مؤهّلة للقيام بدور الحكم بسبب تراكم الأخطاء التي ارتكبتها في السنوات الأخيرة... وليس غريبا أنّ تتجه الأفكار تدريجيّا وبصفة واضحة إلى إلغاء النظام الملكي وتركيز الجمهورية[39].

وبالفعل بدأت الأحداث تتسارع مع نهاية ربيع 1957 وبدأت التحرّكات والتلميحات تشير إلى إلغاء النظام الملكي. ويبدو أنّ النيّة كانت متجهة لإعلان النظام الجمهوري في الذكرى الثانية لعودة بورقيبة من فرنسا في غرّة جوان ولكن تأزم العلاقات التونسية الفرنسية بعد أن قرّرت فرنسا قطع المساعدات المالية المقدّمة لتونس ابتداء من 20 ماي 1957 وما تلاها من مناوشات مع بعض وحدات الجيش الفرنسي ببعض المناطق الحدودية جعلت بورقيبة يرجئ إعلان الجمهورية إلى تاريخ لاحق[40]. وبالتوازي مع اجتماع الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد يوم 22 جويلية 1957 الذي نظر في كل الجزئيات ورتب كل الأمور المتعلقة بإلغاء النظام الملكي بدأ تسريب بعض الأخبار إلى بعض الصحف : فقد ذكرت جريدة **الصباح** الصادرة يوم 23 جويلية أنّ الديوان السياسي قد اجتمع "ليتّخذ مواقف إيجابية تخصّ مستقبل تونس الجديدة" وذكرت ذات الصحيفة "إنّ جريدة مانشستار غورديان نشرت فصلا تعبّر فيه أنّ الخلع المحتمل لسمو الباي نتيجة طبيعية لنمو السلطة السياسية التي تتمتّع بها

38) البكوش (الهادي) : المطالبة بدستور عبر تاريخ حركة التحرّر الوطني ضمن كتاب الدستور التونسي في الذكرى الأربعين لإصداره (م.م) ص 31.

39) Moalla (Mansour): **L'Etat tunisien et l'indépendance**. Tunis, 1992 p. 173. والكتاب بحث قدّمه صاحبه إلى كلية الحقوق بباريس غداة حصول البلاد على استقلالها وقبل إعلان النظام الجمهوري.

40) SILVERA (Victor) : **L'évolution du régime politique de la Tunisie** C.H.E.A.M, 1960, p.48.

البورجوازية في شمال إفريقيا... وهكذا فإنّ زعيما قوي الشكيمة ... يخلع مرّة أخرى في الدول الإسلامية عاهل البلاد"[41].

III – من إعلان الجمهورية إلى سَنّ دستورها :

عقد المجلس القومي التأسيسي يوم 25 جويلية 1957 بحضور نوّابه وأعضاء الحكومة والسلك الديبلوماسي اجتماعا تواصل زهاء تسع ساعات تناول خلاله ثلاثة عشر نائبا الكلمة وألقى خلاله رئيس الحكومة خطابا. وقد وقع إبلاغ النواب أنّ الجلسة لن ترفع إلاّ بعد أن يتم الاتّفاق على طريقة الحكم التي "سيختارونها" للبلاد.

ويمكن تصنيف تدخلات النواب إلى ثلاثة اتجاهات كبرى :

– تدخلات يمكن اعتبارها "معتدلة" :

وقد صدرت عن نواب ينتسبون إلى عائلات على صلة بنظام البايات أو تَوَلّى بعض أفرادها مناصب سياسية بارزة في عهدهم مثل الشاذلي النيفر الذي أكّد على ضرورة اعتماد الحكم الشوري ومحمّد بدرة الذي ركّز على ضرورة التنويه بالدور الإيجابي للمنصف باي في تاريخ تونس.

– تدخّلات أكثر المتحمّسين لتركيز النظام الجمهوري :

وقد جسّمها تدخل كلّ من رشيد إدريس الذي انتقد جل الأنظمة الملكية في العالم وتدخل أحمد بن صالح الذي ذكر بأنّ بورقيبة كان رئيسا "**لتونس الواقعية**" مبيّنا بأنّ دور النواب يتمثل في تقنين هذا الأمر الواقع وأنّ التونسيّين الذين رفضوا مبدأ السيادة المزدوجة سنة 1951 سيقاومون ازدواجية السيادة التي يجب أن تعود للشعب الذي يمثّله النواب.

وأشار النائب نصر المرزوقي إلى أنّ الشعب الذي تخلّص من "الاستعمار الصغير" سيتخلّص من "الاستعمار الكبير" ومن النظام الإقطاعي الذي يمثّله حكم البايات.

41) **الصباح** : 24 جويلية 1957.

- التوجّه الثالث :

وقد مثّله خطاب بورقيبة الذي يمكن اعتباره "مرافعة" ضد نظام البايات[42] وقد اعتمد فيه على المنطق والواقعية مبيّنا أنّ الخيار الوحيد لفائدة حاضر البلاد ومستقبلها يكمن في إقرار النظام الجمهوري وأنّه لا يمكن الإبقاء على الملكية الفردية ولا إقرار نظام ملكي برلماني لأنّ لا أحد يضمن أنّ البايات "سيحترمون السيادة الشعبية إذا ما تغيّرت الظروف". وقد كان هذا الكلام موجّهًا إلى بعض المترددين الذين بقوا يؤمنون بإمكانية إرساء نظام ملكي نيابي. كما بيّن أنّ إلغاء الملكية شأن داخلي ولا يجب أن يفهم أنّه مناهضة مبدئية للحكم الملكي[43].

وقد كان الهدف من الخطاب إقناع كلّ النواب بإلغاء النظام الملكي رغم أنّ ذلك كان منتظرا ومفروغًا منه لعدّة أسباب منها :

- تنظيم أشغال المجلس تنظيما محكما قبل انعقاده مثلما ذكرنا سابقا.
- إنّ نواب المجلس كانوا من مرشّحي "الجبهة القومية" وبالتالي كانوا مطالبين بالانضباط للقرار الذي اتخذته قيادة الحزب الدستوري الجديد رغم أنّ الجبهة قد ضمّت في صلبها بعض الوجوه المستقلة مثل محمود الماطري ومحمد بدرة والطاهر بن عمّار والشاذلي رحيّم.
- لم تكن باستطاعة النواب معارضة أفكار بورقيبة لأنّ ذلك يعتبر بمثابة تدنيس المقدّس[44] خاصة وأنّ العديد من هؤلاء مثلما ذكّر بذلك بورقيبة مازالوا في بداية مرحلة التكوين السياسي[45].

ولكن بالإضافة إلى ذلك واجتنابا لكل المفاجآت وحتّى يكون الإجماع شاملا فقد تقرّر :

- إذاعة تدخلات النواب عبر أمواج الأثير وبواسطة مضخّمات للصوت.

42) بوعوني (الأزهر): **الأنظمة السياسية والنظام السياسي التونسي**، مركز النشر الجامعي، تونس، سنة 2002، ص 204.
43) الرائد التونسي : جلسة يوم الخميس 25 جويلية 1957 – 10 أوت 1957.
44) DEBBASCH (ch.) : La République tunisienne... op. cit. p. 46.
45) Ibid. p. 53.

- إحضار المواطنين بجوار المجلس حاملين للافتات تعلن التأييد للنظام الجمهوري.
- جعل التصويت على إلغاء النظام الملكي وإقرار النظام الجمهوري علنيّا ورفض مبدأ الاحتفاظ بالأصوات.

وقد وقع تبرير "سرور الشعب بالعهد الجمهوري قبل النواب" والذي لم يظهر إلاّ صبيحة ذلك اليوم بأنّ هذا الشعب "له من النضج ما جعله يدرك أنّه مهما كانت فظاعة العائلة المالكة فإنّ وظيفة رئاسة الدولة يجب أن تكون محفوفة ... بالاحترام."[46]

أمّا طريقة الاقتراع فقد كان هدفها مثلما جاء في جريدة العمل ليوم 26 جويلية 1957 تمكين الشعب من معرفة النوّاب الذين انتخبهم لتبليغ إرادته ومحاسبتهم على ذلك إنْ اقتضى الأمر.

ونتيجة لكل ما ذكر فقد صوّت النواب بالإجماع على إلغاء الملكية وعلى إقرار النظام الجمهوري كما وافقوا بالإجماع (وبدون تصويت) على اقتراح تولية بورقيبة رئاسة الجمهورية إلى أن يتم إعداد دستورها.

ولكن لماذا تمّ الإسراع بالقضاء على نظام البايات؟ والحال أن بعض الدستوريّين كانوا ينوون انتظار رحيل الباي المسن وغير الفاعل الذي تجاوزته الأحداث ولم يكن يفكّر في مواجهة التيّار الجارف لإعلان الجمهورية[47].

لقد فسّر البعض ذلك بأنّ بقاء الباي على رأس الدولة ولو بصفة شكلية أصبح يمثّل خطرًا على "الوحدة القومية" التي تعتبر أحد ركائز نظرة بورقيبة للدولة[48]. لقد كان القضاء على النظام الملكي جزءًا من رؤية بورقيبة العصرية التي كانت متضاربة مع الرؤى المحافظة للباي ولعائلات "البلدية" ولأنصار صالح بن يوسف الذين كانوا ربّما يراهنون على شخص الباي لإزاحة بورقيبة كما أنّ تركيز الجمهورية قد أعطى للسلطة شرعية جديدة تمكّنها من الحصول على الدعم الشعبي وعلى تأييد العالم الغربي[49].

46) الجمهورية التونسية: كتابة الدولة للشؤون الثقافية... (م.م) ص 54.
47) **Le Monde** : 26 juillet 1957.
48) DEBBASCH (ch) cité par Kerrou (Mohamed) : **La fondation du nouvel Etat en Tunisie**. Thèse de Doctorat, Université des sciences sociales de Toulouse, 1987 p. 30.
49) Kerrou (Mohamed). Idem p. 306.

كما أعلن عن قيام الجمهورية في وقت عرفت فيه العلاقات التونسية الفرنسية توتّرا وكان فيه بورقيبة متخوّفا من قادة الجيش الفرنسي بالجزائر الذين اتهموا تونس بدعم الثورة الجزائرية وساهموا في تصاعد التوتر على الحدود باعتماد مبدإ حق ملاحقة الثوّار الجزائريّين بالتراب التونسي بل وخططوا لاحتمال إعادة احتلال البلاد التونسية.

ولكن لماذا لم يُثر إعلان الجمهورية جدلاً كبيرًا[50] وبدا وكأنّه حدث عادي[51] ؟

لقد بقي البعض من التونسيين متعاطفين مع نظام البايات وقد يقبلون بتركيز نظام ملكي دستوري. وقد كان هؤلاء خاصة من بين أفراد العائلات "البلدية" بل نجد البعض منهم داخل المجلس التأسيسي بل وأيضا داخل الهياكل القيادية للحزب الدستوري الجديد. لكن لم يكن باستطاعة هؤلاء معارضة قرار بورقيبة بصفة علنية لما كان يتمتّع به من هيبة.

فالحزب الدستوري "القديم" الذي لم يكن يتصوّر إقرار نظام آخر غير نظام البايات بعد حصول البلاد على استقلالها[52] قد لازم الصمت ولم يعارض إلغاء النظام الملكي رغم أنّه واصل نشاطه العلني وإصدار صحيفته (الاستقلال). ويمكن تفسير ذلك بأنّ قيادة الحزب الدستوري القديم التي عارضت اتفاقيات الحكم الذاتي كانت تخشى أن يقع حشرها ضمن المعارضة اليوسفية وفضّلت قبول الأمر الواقع خاصة وأنّها كانت تعرف أنّ قواها الذاتية لا تسمح لها بمواجهة التيار الجارف.

كما كانت بعض القوانين التي أصدرها النظام الجديد بغية التحقيق في مصدر ثروة بعض أفراد العائلات البورجوازية القديمة (17 أوت 1957) وفي تعامل البعض الآخر مع سلطات الحماية (19 نوفمبر 1957) وشروع المحكمة العليا في محاكمة البعض من هؤلاء وتوجيه تهديدات إلى البعض الآخر كافية

50) بن عاشور (رافع): التقرير الختامي... (م.م) ص 45.
51) شهادة أحمد المستيري الشفوية المسجّلة في نوفمبر 1992 والمودعة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية في شريط عدد 1.
52) CHERIF (Ezzeddine): **Mémoires d'un Beldi**. Tunis, 1990, p .117.

لإسكات بعض التونسيين الذين كانوا ربّما يفكّرون في الوقوف إلى جانب الباي بشكل علني[53].

ولكن ورغم أنّ إعلان الجمهورية مثّل حدثا بارزا في تاريخ تونس المعاصرة إلاّ أنّه لم يثر حماسا شعبيًا كبيرًا شبيها بالذي تجلّى بوضوح بمناسبة عودة بورقيبة من فرنسا في 1 جوان 1955. وقد برّرت السلطة ذلك بأنّ "كلّ مواطن كان يتوقع بل ينتظر حدوثه من يوم لآخر"[54].

وغداة إعلان الجمهورية شكّل بورقيبة حكومة تضم عددا من "كتاب الدولة" كانوا مسؤولين أمامه في حين شرع المجلس التأسيسي في النظر في مشروع الدستور الذي قدم له في جانفي 1958.

ولكن بورقيبة لم يكن على عجل لإصدار دستور الجمهورية. وقد أشارت صحيفة لاكسيون الصادرة يوم 18 نوفمبر 1957 إلى أنّ هذا التباطؤ قد يكون له ما يبرّره ولكنّها نبّهت إلى أنّ التمادي في ذلك قد يفقد المجلس التأسيسي مصداقيته ويجعل التّونسيّين يعتقدون أنّ إعداد دستور قد لا يكون مهمًّا مثلما كانوا يتصوّرون ذلك زمن الحماية. وقد يُفسّر موقف بورقيبة بأنّه:

– كان يحتاج إلى وقت لتجريب نظام رئاسي قوي قبل تقنينه.

– يريد حمل المناضلين والرأي العام على تقبّل مثل هذا النوع من الحكم[55]. وقد أرجع بورقيبة في حديث أدلى به إلى الإذاعة السويسرية بتاريخ 6 سبتمبر 1957 عدم استقرار الحياة السياسية في فرنسا إلى اعتماد دستور الجمهورية الرابعة النظام البرلماني وذكر أنّ تونس تتجه إلى إرساء نظام يوفر الاستقرار في أعلى هرم السلطة[56]. وفي نفس الاتجاه ذكّرت صحيفة لاكسيون في عددها الصادر يوم 4 نوفمبر 1957 بضرورة تنصيص الدستور على أن يكون للسلطة التنفيذية نفوذ قوي وناجع داعية تجنيب تونس الكوارث السياسية

53) **Le Monde** : 26 juillet 1957.
– حول استهداف هذه الإجراءات لبعض رموز نظام البايات أنظر مثلا :
- MZALI (M.S) : **Au fil de ma vie**, Tunis, 1972 p p 348 → 368.
54) الجمهورية التونسية. نشر كتابة الدولة للشؤون الثقافية (م.م) ص 6.
55) البكوش (الهادي) المطالبة بدستور ... (م.م) ص 36.
- Kerrou (M) : La fondation du nouvel Etat… op.cit p 314.
56) Cité par SILVERA (V) : L'évolution du régime… op. cit p. 70.

التي تعيشها فرنسا معتبرة أنّ لكل الأحزاب التي تعاقبت على السلطة بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قسط من المسؤولية في ذلك.

كما لعبت شخصيات عديدة إضافة إلى بورقيبة دورًا بارزًا في تركيز نظام جمهوري رئاسي :

فقد كان بورقيبة معجبا بدستور دولة الولايات المتحدة الذي يمنح صلاحيات ممتدة للرئيس كما كان يرغب في تركيز دولة عصرية وقوية شبيهة بالتي أسسها مصطفى كمال في تركيا وكان متأثرا بالحزب القومي الاشتراكي الألماني والأحزاب الشيوعية القائمة على المركزية في تنظيم أجهزة الحزب والدولة[57].

كما ساهمت قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل مجسمة في شخص أحمد بن صالح "في جعل تونس بلدا يسيّره نظام رئاسي ... وكانت نية النقابيين... تمكين بورقيبة من وراء الدستور الجديد من النفوذ اللازم لتحقيق مشروع الحركة العمالية[58]. ولئن أيّد النقابيون فكرة تركيز نظام جمهوري رئاسي فإنّهم أرادوا في المقابل إدراج بعض الحقوق الأساسية (حق العمل – حق الإضراب، التغطية الصحية، التعليم المجاني للجميع...) ضمن بنود مشروع الدستور وقد عبّر عن ذلك بوضوح مصطفى الفيلالي خلال مداولات المجلس التأسيسي[59].

أمّا الباهي الأدغم فقد تصدى (بمعية علي البلهوان) إلى بعض الأفكار التي عبّر عنها محمود الماطري بالمجلس التأسيسي ناعتًا إيّاها بأنّها ترمي إلى إفراغ النظام الرئاسي من محتواه [60].

وفي المقابل تولت صحيفة **لاكسيون** نشر بعض الأفكار والنقاشات حول طبيعة النظام الجمهوري المزمع بعثه في تونس :

57) MEZGHANI (A) : Les assemblées polit ... op.cit. p 25.
58) حوار بن صالح مع مارك نرفان ذكره المنجي واردة في **علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الجديد 1954-1957**. شهادة الكفاءة في البحث. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. تونس، 1987، ص 66.
59) **L'Action** : 3 février 1958 : clivage à la constituante.
60) MEZGHANI (A) : les assemblées... op. cit p 68.

فلئن أشارت في عددها الصادر يوم 21 أكتوبر 1957 إلى أنّ الشعب قد يقبل نظاما رئاسيّا لأنّه يعرف أنّه ما دام بورقيبة موجودًا في السلطة فإنّ المشاكل ستحل بطريقة عقلانية وسلميّة... ولكن لا أحد يمكن أن يتنبأ بالمستقبل وخلصت إلى أنّ النظام الرئاسي المطلق قد يؤدي إلى تركيز حكم فردي ورأت أنّ أفضل حكم هو الذي يجمع خلاصة مزايا النظامين الرئاسي والبرلماني.

ثمّ نظّمت ذات الصحيفة مائدة مستديرة حول الدستور[61]. وقد اقترح سليمان بن سليمان انتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان لتجنب حدوث خلافات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في حين رأى منصور معلى أنّه لا يمكن اعتماد النظام البرلماني ما دام بورقيبة موجودا وحذّر من اعتماد نظام رئاسي لأنّه قد يؤدي إلى بروز حكم فردي.

وقد أكّد المشاركون على ضرورة تجنّب النظامين الرئاسي والبرلماني في شكلهما المطلق. ولكن هذه النقاشات وغيرها التي سمحت السلطة بنشرها على أعمدة صحيفة **لاكسيون** رغم أهميتها تبدو محدودة الجدوى باعتبارها موجهة إلى نخبة تعرف اللغة الفرنسية وموجهة قبل كل شيء إلى الرأي العام الفرنسي كما أنّها لم تؤثر على أشغال المجلس التأسيسي (ومن ورائه الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد) لتركيز نظام جمهوري رئاسي. كما قام الديوان السياسي بإجهاض هذا التوجه بعد أن قرّر يوم 7 سبتمبر 1958 سحب ثقته من صحيفة **لاكسيون** التي كان يديرها البشير بن يحمد بسبب "الحط من سياسة الجمهورية والنيل من المؤسسات السامية"[62].

وانتهى المجلس التأسيسي من إعداد دستور للبلاد في غرّة جوان 1959 وقد نص على إقرار نظام جمهوري رئاسي يكون فيه للرئيس نفوذ كبير ويكون غير مسؤول أمام البرلمان وقد ذكر بورقيبة في خطابه بتاريخ 30 جويلية

61) في عدديها الصادرين يومي 27 جانفي و3 فيفري 1958 شارك فيها كل من منصور معلّى وسليمان بن سليمان ونوح لعذاري.
حول هذا الموضوع أنظر العلاني (علية) : تباين موقف النخبة التونسية من مسألة الدستور من خلال صحيفة لاكسيون – 1958 ضمن **كتاب السلطة وآليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربية**، منشورات مؤسسة التميمي، تونس، 2003.
62) **الصباح** : 9 سبتمبر 1958.

1957 بأنّه لا يصحّ الحديث عن اتّساع نفوذ الرئيس ما دام الشعب هو الذي يُدعى لاختياره[63].

الخـــاتمـــــة :

لقد أفرزت مرحلة الاستقلال بتونس واقعا جديدا امتاز بسيطرة الحزب الدستوري الجديد والمنظمات الوطنية المتحالفة معه على الواقع السياسي للبلاد. كما امتازت مرحلة ما بعد الاستقلال بهيمنة شخصية بورقيبة مما جعل إمكانية التعايش بينه وبين صالح بن يوسف الذي كان له دور بارز في تنظيم دواليب الحزب الدستوري الجديد وفي فرض زعامته على الساحة السياسية غير ممكنة. كما أنّ طموحات بورقيبة لم تعد تسمح بوجود سلطة للباي حتى وإن أصبحت شكلية.

وقد اعتمد بورقيبة المرحلية في تركيز جهاز حكم (مملكة نيابية – إعلان الجمهورية فتركيز نظام جمهوري رئاسي) عصري مكّن الدولة من الشروع في إنجاز إصلاحات حداثية هامة ومن مجابهة الأخطار الداخلية والخارجية.

ولكن رغم التوجه التحرّري لدولة الاستقلال فإنّ النخب الحاكمة لم تول الديمقراطية (بمعنى التداول على السلطة) الأهمية اللازمة واستغلت بعض الثغرات في فصول دستور 1959 [64] لإصدار قانون الجمعيات لسنة 1959 وحظر النشاط العلني للحزب الشيوعي التونسي بداية من سنة 1963.

وأصبح بورقيبة أشبه "بالحاكم الاستبدادي النيّر" وأقرب إلى "عاهل جمهوري"[65] وتوجهت البلاد إلى الحكم الفردي الذي نبّه من مخاطر الانزلاق فيه بعض الذين كانوا من المقرّبين من بورقيبة (مثل سليمان بن سليمان والبشير بن يحمد ومحمد المصمودي ومنصور معلّى وأحمد التليلي وأحمد المستيري) قبل أن تتحوّل تلك المعارضة للحكم الفردي إلى بعض المثقفين خارج هياكل الحزب الدستوري الجديد.

63) DEBBASCH (Ch) : La République tunisienne. Op. cit. p . 54.

64) Cf. l'avis de George LAVAU sur la constitution tunisienne in **L'Action** du 3 février 1958.

65) MOORE (Clément Henry) cité par Lacouture (J): **quatre hommes et leurs peuples : sur pouvoir et sous développement**. Paris, 1969 p158.

حكومة الاستقلال والاستقلال الاقتصادي

محمود فروة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
بتونس

لم يضع الاستقلال السياسي , الذي تحصلت عليه تونس سنة 1956، حدّا لتبعيتها الاقتصادية والمالية لفرنسا. فقد بقيت البلاد خاضعة اقتصاديا وماليا لبنود اتفاقيات الحكم الذاتي التي أبرمت بين البلدين بتاريخ 3 جوان 1955. كما واجهت حكومة الاستقلال مشاكل اقتصادية واجتماعية ناجمة عن 75 سنة من الاستغلال الاستعماري.

سنحاول، خلال هذه الدراسة، الإجابة عن التساؤلات التالية : ما هي المشاكل والصعوبات الاقتصادية والمالية التي واجهت حكومة الاستقلال ؟ ما هي العوامل التي أثرت على سياسة الحكومة ؟ ما هي الأسباب التي عجّلت باستعادة تونس لقرارها المستقل في المجالين الاقتصادي والمالي ووضع حد لتبعيتها لفرنسا ؟ ما هي أهم القرارات التي اتخذتها حكومة الاستقلال والتي أعادت بموجبها لتونس سيادتها الكاملة في الميدانين الاقتصادي والمالي ؟

I – أوضاع تونس الاقتصادية بعد 75 سنة من الحماية الفرنسية : تركة الاستعمار

1 – اتفاقيات "الحكم الذاتي" كرّست تبعية تونس الاقتصادية والمالية لفرنسا

رغم حصول تونس على الاستقلال السياسي، بقيت البلاد خاضعة لبنود اتفاقيات 3 جوان 1955 التي كرّست تبعية البلاد التونسية الاقتصادية والمالية

لفرنسا. فقد نصت ديباجة الاتفاقية العامة على التزام باي تونس ورئيس الجمهورية الفرنسية " بضمان حقوق الفرنسيين بتونس ومصالحهم ". كما أقرّت المادة الأولى من الباب الأول من الاتفاقية الاقتصادية والمالية انتماء تونس إلى منطقة الفرنك. ونصّت الاتفاقية ذاتها على أن بنك الجزائر، وهو بنك فرنسي، يحافظ على امتياز إصدار الأوراق المالية التونسية[1]. ونصّت المادة الثالثة من الباب الأول على " استمرار مراقبة السلطة النقدية المركزية لمنطقة الفرنك على الإصدار النقدي بتونس ".

أما بخصوص علاقات تونس المالية مع البلدان التي لا تنتمي لمنطقة الفرنك " فإن مدفوعات تونس الخارجية تسدّد طبقا لتراتيب الصرف المعمول بها في فرنسا " (المادة السادسة) كما أن ديوان الصرف لمنطقة الفرنك، الخاضع للسلطة الإدارية لمحافظ بنك فرنسا رئيس المجلس النقدي، مكلف بتطبيق تراتيب الصرف بتونس" (المادة السابعة). كما " تؤشر نيابة ديوان الصرف لمنطقة الفرنك بعاصمة تونس على رخص التوريد والتصدير التي تسلّمها مصلحة التجارة الخارجية للحكومة التونسية بما فيها المسلمة بإذن من الوزير التونسي المختص (...) وتمنح رخص نقل الأموال من تونس وإليها (المادة التاسعة). وتنصص المادة العاشرة على " أن موارد تونس من العملات الأجنبية تصب في صندوق منطقة الفرنك لإقرار الصرف ومنه ترفع العملات الأجنبية اللازمة لمدفوعات تونس الخارجية "

وفي مجال العلاقات التجارية، أقرت المادة الحادية عشرة من الباب الثاني الاتحاد القمرقي بين البلدين. وتبعا لذلك لا يجوز أن توظف تونس أو فرنسا ضريبة أو أداء على المنتجات المستوردة من البلد الآخر مُغايرين لما هو موظف على المنتجات الوطنية المماثلة (المادة الرابعة عشرة).

إن حرية الاختيار غير موجودة بالنسبة لتونس في الاتفاقية الاقتصادية التي تربطها بفرنسا. ومن ذلك أن الاتحاد القمرقي الذي نصت عليه الاتفاقية يفرض على البلاد التونسية إعفاء البضائع الفرنسية من كل ضريبة عند دخولها

1) حصل بنك الجزائر، وهو بنك فرنسي خاص وقع تأميمه سنة 1946، بموجب أمر 8 جانفي 1904، على الإذن بممارسة نشاطه بالإيالة التونسية وامتياز إصدار الأوراق المالية المتداولة في تونس حتى 31 ديسمبر 1920. ووقع تمديد الامتياز مرتين لمدة 25 سنة : من جانفي 1921 إلى ديسمبر 1945 ومن أفريل 1946 إلى ديسمبر 1970.
الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 102، ملف 8 ص. 12.

التراب التونسي، وتوظيف الضرائب ذاتها التي تفرضها فرنسا على البضائع الأجنبية المستوردة من بريطانيا أو ايطاليا أو من غيرها من بلدان العالم. كما أن فرنسا هي التي تتولى إبرام الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى نيابة عن تونس.

وفي ما يخص العلاقات المالية بين البلدين، " تضمن الخزينة الفرنسية القروض التي تقترضها الحكومة التونسية بفرنسا أو بالبلاد الأجنبية (...) كل قرض تقترضه الدولة التونسية يجب أن يقرّر باتفاق بين الحكومتين. ويكون الشأن كذلك في كل قرض تضمنه الدولة التونسية (المادة الواحدة والعشرون من الباب الثالث). يقوم خازن عام لفرنسا بتونس، تسميه وتجري عليه مرتبا وتراقبه الحكومة الفرنسية، بمهام عون محتسب مركزي للحكومة التونسية يكون خاضعا للقوانين الفرنسية (المادة الخامسة والعشرون). تسند الحكومة التونسية لمدة انتقالية تدوم سبع سنوات خطة مدير الجمارك التونسية إلى موظف سام من إدارة الجمارك الفرنسية (المادة السادسة والعشرون).

وفي مجال التعاون الاقتصادي وتشغيل رؤوس الأموال الخاصة، تضمن الحكومة التونسية للمالكين الفرنسيين بقاء أملاكهم ومشاريعهم الخاصة وبقاء مؤسّسات التعاضد والتعاون (المادة التاسعة والعشرون، الباب الرابع). كما تلتزم الحكومة التونسية بأن لا تتدخل السلطة العامة (...) لا في الوضع القانوني للأراضي التي يتصرّف فيها على وجه الملكية الكاملة ولا في ملكية المشاريع التي يستثمرها في تاريخ غرة أوت 1954 أشخاص وذوات معنوية فرنسية (المادة الثلاثون) ..."[2]. وبالنظر إلى مضمون هذه البنود التي أفرغت مفهوم الاستقلال الداخلي من محتواه وكرّست تبعية تونس الاقتصادية والمالية فهل يمكن اعتبار اتفاقيات جوان 1955 "خطوة إلى الأمام أم إلى الوراء" ؟

2 - المشاكل والصعوبات الاقتصادية والمالية التي اعترضت حكومة الاستقلال

اعترضت تونس، بعد حصولها على الاستقلال السياسي، مشاكل وصعوبات جمة بلغت أوجها سنة 1957 وأفضت إلى حدوث أزمة خانقة. وقد تضافرت عوامل ظرفية وهيكلية لتزيد في تعقيد الأوضاع الاقتصادية

2) الرائد الرسمي التونسي، عدد 6،71 سبتمبر 1955.

والاجتماعية. من بين عوامل الأزمة الانخفاض الكبير للودائع البنكية والموجودات النقدية، والهجرة المكثفة والسريعة للفرنسيين والأوروبيين عموما، وهروب رؤوس الأموال، والتحويلات المالية الضخمة نحو البنوك الفرنسية، وانخفاض حجم الاستثمارات العمومية والخاصة، وتحمّل البلاد لتبعات حرب التحرير الجزائرية ومن بينها إلغاء فرنسا للمساعدات والقروض التي كانت تقدّمها لتونس، ومخلفات الاستغلال الاستعماري من بطالة وفقر شمل أغلب فئات المجتمع، وعجز مزمن للميزان التجاري، وتبعية اقتصادية ومالية في وقت كانت فيه حكومة الاستقلال بحاجة إلى موارد مالية ضخمة لبناء هياكل الدولة ومؤسساتها والاستجابة لحاجيات السكان الأكيدة.

أ ــ **انخفاض الودائع البنكية** : شهدت الودائع البنكية والحسابات الجارية البريدية والنقود والقروض المصرفية تزايدا مطردا خلال الفترة 1945- 1955، وسجّلت انخفاضا كبيرا في الفترة 1955- 1958. فقد انخفضت السيولة النقدية بشكل كبير في وقت كانت فيه الحكومة في أشد الحاجة لها لمواجهة مهامها المتعددة.

الوضع النقدي (1954- 1958) [3]

(الوحدة : مليون دينار)

	1954	1955	1956	1957	1958
الودائع البنكية	32.263	32.703	27.742	25.095	33.476
بنك الادخار	4.897	5.197	2.026	1.778	2.272
الحسابات البريدية	4.700	6.758	6.063	4.485	8.125
النقـــود	68.355	72.618	67.940	58.594	70.300

يعود الانخفاض الكبير للودائع البنكية والسيولة النقدية إلى تحويل مبالغ مالية من تونس إلى فرنسا. شرع أصحاب رؤوس الأموال، قبل رحيل الفرنسيين، في تحويل أموالهم إلى البنوك الفرنسية. فقد بلغ حجم التحويلات المالية التي قام بها خواص نحو البنوك الفرنسية دون سبب تجاري خلال الفترة 1952- 1957 : مائة مليون فرنك تقريبا.

3) Pierre Préjean, « L'économie tunisienne depuis l'indépendance », ***Economie et Politique***, juin 1959,C.D.N., p.53.

تحويل الأموال الخاصة من تونس إلى فرنسا دون سبب تجاري (1952 -1957) [4]

(الوحدة : مليون فرنك)

1952	1953	1954	1955	1956	1957
5,9-	4,8-	9,3-	-	29,5-	33,1-

قام بالتحويلات المالية الفرنسيون الذين غادروا تونس. كما حرص الذين بقوا منهم في البلاد على وضع أموالهم في مأمن بالبنوك الفرنسية من باب الاحتياط. وقد اقتدى عدد من التونسيين بالفرنسيين وحوّلوا أموالهم إلى البنوك الفرنسية. وهو موقف يصعب تبريره. ويبدو أن الذين قاموا بالتحويلات المالية ليسوا أنصار النظام القديم فقط بل كذلك بعض ممن يشغلون وظائف سامية في صلب النظام الجديد[5].

ويبدو أن بعض المؤسّسات الفرنسية الكبرى أرادت استغلال الظرفية لخدمة مصالحها. فقد حصلت عدّة مؤسّسات على قروض من بنك الجزائر وتونس سنة 1956 وعوض أن تستثمرها بتونس فقد قامت بتحويل الأموال المقترضة مباشرة إلى البنوك الفرنسية بباريس.

ب - **تراجع الاستثمار** : تميزت سنوات ما بعد الاستقلال بانخفاض حجم الاستثمارات العمومية والخاصة[6]. وسجّل تأسيس الشركات تقهقرا. فقد توقفت المؤسّسات الرأسمالية الفرنسية عن الاستثمار في تونس بسبب الغموض الذي يكتنف مستقبلها بعد نيل البلاد استقلالها السياسي. وقد تجلّى تراجع ركود

4) Robert Bistolfi , **Structure économique et indépendance monétaire , L'expérience monétaire de la Tunisie et ses enseignements** , Ed.Cujas, Paris, 1967,p.120.

- Abdesslem Ben Hamida, ***Capitalisme et syndicalisme en Tunisie de 1924 à 1956***, pub. Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, 2003, p. 362.

- M.L.Gharbi, « Une volonté de décolonisation financière : la création de la Banque centrale de Tunisie (1955- 1958) ,***Ibla***, 192,février 2002, p. 168.

5) Note de G.Destanne de Bernis , « L'économie tunisienne a-t-il un avenir » ,août 1957 , C.D.N. -

6) Moncef GUEN , ***La Tunisie indépendante face à son économie***, P.U.F., Paris, 1961, cité par A.Ben Hamida,***Capitalisme et syndicalisme…op.cit.****p.361*

الاستثمار في انهيار واردات التجهيزات واللوازم المخصصة للاستعمال بالضيعات الفلاحية الأوروبية كما تراجع استهلاك الأسمدة الفسفاطية وانخفض عدد الجرارت المستوردة [7].

ت – المديونية وعجز الميزانية : لم تستطع حكومة الاستقلال التخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية الخانقة بما أن ميزانية الدولة تكفي بالكاد لتلبية الحاجيات الأكيدة للسكان وتركيز مؤسسات الدولة الفتية : مصاريف السيادة والسلطة : وزارات، قوات مسلحة... ولتحقيق توازن الميزانية، كانت الحكومة التونسية تعول على القروض التي تمنحها الحكومة الفرنسية. وقد بلغت الديون العمومية 72,4 مليون فرنك عشية توقيع اتفاقيات جوان 1955 وتجاوزت 95 مليون فرنك في بداية 1957 [8]. وزادت الأوضاع تعقيدا بعد أن قرّرت فرنسا وقف القروض والمساعدات التي نصت عليها اتفاقيات 1955 والتي كان من المفروض أن تبلغ 12مليون فرنك سنة 1957. ولئن عوضت المساعدات الأمريكية جزئيا ما كانت تقدّمه فرنسا (6 ملايين دينار سنة 1956–1957 و8 ملايين دينار سنة 1958–1959)، فقد تجاوز حجم الديون بكثير قدرات البلاد المالية فضلا عن حاجة البلاد للموارد المالية لمواجهة متطلبات التنمية.

ث – هجرة المقيمين الفرنسيين والأوروبيين : ساهمت هجرة عدد كبير من الفرنسيين والأوروبيين في حرمان تونس من الأخصّائيين والموظفين. فقد انخفض عدد الفرنسيين من 180 ألف سنة 1955 إلى 95 ألف سنة 1958. وتراجع عددهم إلى 60 ألف سنة 1961. وانخفض عدد الأوروبيين من 255 ألف سنة 1955 إلى 110 آلاف سنة 1961. وبالنظر إلى الدور الذي كان يقوم به الأوروبيون عموما والفرنسيون خاصة كتقنيين وموظفين ساميين ورؤساء مصالح ومديري مؤسسات، فقد أدّى رحيلهم إلى تراجع النشاط الاقتصادي.

ج – كما واجهت حكومة الاستقلال تحدّيات كبيرة تمثلت خاصة في توفير الحاجيات الغذائية للسكان الذين يتهدّدهم خطر المجاعة، والتصدي لآفة البطالة الكاملة أو الجزئية التي يعاني منها مئات الآلاف من التونسيين. فقد تجاوز عدد العاطلين عن العمل المسجّلين بحضائر الشغل سنة 1956 أكثر من

7) P. Préjean , « *L'économie tunisienne*…op.cit.,p.57.

8) Noureddine Dougui, « Le financement des investissements en Tunisie (1945-1955) », **Actes *du IX colloque international*** ,pub.de l'I.S.H.M.N. , Tunis,1999,p.248.

335 ألف مواطن أي ما يعادل نسبة 38% من اليد العاملة الذكرية النشيطة التي يناهز عددها مليون نسمة[9] وبالنظر إلى أن عدد سكان تونس زاد من 3.800.000 نسمة سنة 1956 إلى 4.400.000 نسمة تقريبا سنة 1960، (تقدّر الزيادة السنوية بنسبة 2%)، فقد تجاوز هذا التطور السريع نسق نمو الإنتاج وحجم الخيرات المتاحة وهو ما يعني أن مستوى عيش أغلبية التونسيين سائر إلى التراجع والتدهور.

ح – اختلال التوازن الاقتصادي بين الجهات : الاختلال بين الشمال والجنوب وبين المناطق الساحلية والجهات الداخلية. فالمناطق الشمالية والساحلية مجهزة نسبيا في حين أن جهات الوسط والجنوب التي تغطّي نسبة 69% من مساحة البلاد تشكو من نقص في التجهيزات من طرقات وسكك حديدية...

خ – تعايش قطاع اقتصادي رأسمالي عصري ذي مردودية عالية مثل الفلاحة الأوروبية التي توفر ثلث الإنتاج أو القطاع المنجمي الذي تسيطر عليه الشركات الرأسمالية الفرنسية : شركة صفاقس – قفصة التي توفر 60% من إنتاج الفسفاط، وشركة الجريصة التي تنتج 85% من خامات الحديد التونسية، وقطاع اقتصادي أهلي " تقليدي" يعتمد وسائل إنتاج عتيقة ويتميز بمردود متدني : الفلاحة والصناعات الحرفية الأهلية.

د – ضعف الأنشطة الصناعية وهيمنة الأنشطة الفلاحية التي تشغل 68% من اليد العاملة النشيطة ولا توفر إلا 39% من الدخل الوطني.

ذ – **ضعف مستوى المعيشة** : لا يتجاوز متوسط الدخل السنوي للفرد 46.000 فرنك سنة 1956 مقابل أكثر من 300.000 فرنك للمواطن الفرنسي.

حافظ اقتصاد تونس المستقلة على خصائصه الرئيسية الموروثة عن الفترة الاستعمارية.

9) البطالة في تونس سنة 1956: عدد المرسّمين في حظائر الشغل :
الشمال = 132.091 الساحل = 84.813 الوسط والجنوب = 188.666.
المجموع = 335.570 مواطن. المصدر :
J.Lepidi, « L'évolution de la population et le problème démographique enTunisie » , ***La Documentation française*** , juin 1957 .

فلم تحصل قطيعة مع الماضي عندما نالت البلاد استقلالها السياسي. وتتجلى تبعية الاقتصاد التونسي في ارتفاع حصة فرنسا في تجارة تونس الخارجية. ففي سنة 1958 لا زالت نسبة 71% من الواردات التونسية تأتي من فرنسا التي تستقطب سوقها 62 % من الصادرات التونسية. كما أن تونس تصدر لفرنسا خامات فلاحيه ومنجميه ثقيلة أسعارها منخفضة وتستورد منتجات مصنعة أسعارها مرتفعة (أسعار الواردات تفوق سبع مرات أسعار الصادرات للوزن ذاته). وتبعا لذلك كان الميزان التجاري التونسي مع فرنسا يشكو عجزا مزمنا[10] أثر تأثيرا بالغا على ميزان المدفوعات الذي يمثل الميزان التجاري عنصره الأساسي[11].

II – سياسة حكومة الاستقلال في المجال الاقتصادي

كانت الحكومة التونسية مدركة بأن الاستقلال السياسي لا يمنحها الوسائل الكفيلة بالتغلب على المشاكل والصعوبات الاقتصادية الموروثة عن الفترة الاستعمارية. وهي شاعرة أن " استكمال مقومات السيادة الوطنية " في الميدان الاقتصادي ضروري للقضاء على البطالة والفقر وضمان توازنات البلاد الاقتصادية. وقد دأب الزعيم الحبيب بورقيبة خلال جولاته داخل البلاد وخطبه الأسبوعية إثارة هذه القضايا " إن الكفاح في الميدان الاقتصادي ضرورة إذ لا يمكن للسيادة السياسية أن تزدهر ويكون لها معنى حقيقي إلا إذا ارتكزت على نظام اقتصادي يحتفظ بثروة الأمة ويجعلها لا تتسرّب إلى الخارج" [12].

كانت حكومة الاستقلال تدرك أن علاقات التبعية الاقتصادية والمالية التي أفرزتها الفترة الاستعمارية لا يمكن قطعها بين عشية وضحاها دون دفع البلاد نحو مأزق وصعوبات كبيرة. كما أن الامبريالية الفرنسية تأمل في الحفاظ على هيمنتها الاقتصادية لوقت طويل. وبالتالي كانت السلطات التونسية أمام

10) بلغ متوسط العجز السنوي 20 مليار فرنك أي ما يساوي ثلث قيمة الواردات
Notes et Etudes documentaires , 8 décembre 1961, 2840, **La documentation française** , série économique et financière, DCC

11) M.Guen, « De quelques déséquilibres externes de l'économie tunisienne , déficit de la balance commerciale et effet de domination », ***Aspects et perspectives de l'économie tunisienne*** , janv.1961,nouvelle série,4, p. 53.

12) *خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة*، زغوان، 6 جويلية 1955، ***خطب الرئيس الحبيب بورقيبة***، نشر كتابة الدولة للأخبار، تونس، 1974، مركز التوثيق الوطني، جزء1، ص.40

اختيار صعب : إما أن تكتفي بسيادة شكلية وتبقي على تبعية البلاد الاقتصادية والمالية، ولو لفترة محدّدة، مقابل حصولها على المساعدات المالية الفرنسية الضرورية لتغطية عجز ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وإنجاز الاستثمارات الضرورية لتنمية البلاد...، أو أن تتحرّر من كل القيود المجحفة وتستعيد حريتها في المجالين الاقتصادي والمالي وتستغني، تبعا لذلك، عن المساعدات المالية الفرنسية وتتحمل نتائج هذا الاختيار الجريء.

لم تتسرّع الحكومة التونسية في اتخاذ قرارات لإزالة مخلفات الاستعمار في الميدان الاقتصادي لحاجة البلاد للمساعدات الفرنسية، ولغياب سياسة واضحة المعالم في هذا المجال. إلا أن تطورات داخلية وخارجية حتمت على القيادة الوطنية حسم الموقف. لم نتبيّن من خلال الوثائق التي أمكن الاطّلاع عليها، انتهاج حكومة الاستقلال لسياسة اقتصادية ذات أهداف محددة. فقد اكتفى الحزب الحر الدستوري التونسي، في مؤتمره الخامس الذي التأم بصفاقس أيام 15-19 نوفمبر1955، في لائحته السياسية العامة بالإعلان " بأن الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا خطوة إلى الأمام نحو هدف الأمة الأسمى : الاستقلال التام" [13]. ويبدوأن تدهور الأوضاع الاقتصادية لم يسترع بما فيه الكفاية انتباه القيادة السياسية التي اكتفت بالتقليل من خطورة الأزمة وإظهار تفاؤل لا ينزعزع [14]. هل يعود عدم إدراك حقيقة حجم المشاكل الاقتصادية إلى اهتمام المسؤولين الحكوميين بالمشاكل اليومية الأكيدة التي لا تنتظر الحل ؟

1) دور الاتحاد العام التونسي للشغل وأمينه العام أحمد بن صالح

كان الاتحاد العام التونسي للشغل سبّاقا في التنديد بالاستعمار الاقتصادي الذي لازالت تونس ترزح تحته بعد نيلها الاستقلال السياسي. وقد أعدت المنظمة العمالية للغرض برنامجا لسياسة متكاملة تهدف إلى القضاء على رواسب الاستعمار الاقتصادي. فقد أثار أحمد بن صالح منذ سنة 1955 ضرورة تحرّر البلاد في المجال الاقتصادي، واقترح باسم المنظمة الشغيلة برنامجا اقتصاديا ومخطط تنمية. فقد أكد الأمين العام للاتحاد، في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر صفاقس للحزب الحر الدستوري، " (...) الواجب أن تكون لنا

13) ***مؤتمرات الحزب (1934- 1974)***، نشرية مركز التوثيق الوطني،تونس, 1979.

14) Note de G. Destanne de Bernis , « L'économie tunisienne..., **Op.cit.**,p. 3

حكومة جريئة تستطيع بالخصوص أن تفتك من اليوم مقاليد الأمور في أهم ميدان بقي علينا أن نحتله : وهو الميدان الاقتصادي والمالي حتى نستطيع بوحدتنا الكاملة أن نبني في البلاد نظاما اقتصاديا ديمقراطيا عادلا قادرا على تكسير ما بقي من نظام اقتصادي أجنبي يسيطر على البلاد (...)"

وقد أعد الاتحاد العام التونسي للشغل برنامجا اقتصاديا متكاملا مدعما بإحصائيات دقيقة وعرّف أسسه المذهبية كما يلي : " إن مجتمعنا تخلص من نظام استعماري سياسي لا يصلح ما لم يتحرّر من الجهاز الاقتصادي والاجتماعي الذي غرسه الاستعمار". وقد أدان البرنامج الاقتصادي الممارسات الاستعمارية التي تتنافى مع مصالح تونس. وأكد أحمد بن صالح، أمين عام الاتحاد، في خصوص تهريب الأموال خارج البلاد " نشاهد منذ أشهر قلائل مناورة واسعة النطاق لتهريب رؤوس الأموال. وهذه العملية تجري بدون أي تحديد إما بواسطة الصكوك البريدية أو بواسطة بنك الجزائر وتونس (...) يجب أن يقع التأكيد على خطورة الحالة.فحركة التحويل تجر خارج البلاد شهريا مليارات من الفرنكات. لسنا أمام حركة إرجاع الأرباح إلى أوطانهم ولكن أمام عملية كبرى ترمي إلى ترحيل ضخم لرؤوس الأموال لاستنزاف البلاد. فيمكن أن نقول بدون مبالغة أن الحالة تنبئ بالخطر الجلل. ينبغي أن نشهّر بأولائك المواطنين الذين يساهمون بهذه الصورة في تحطيم رأس المال واقتصاد الأمة (...) لا نستطيع أن نقبل دون تخوف أن تفر رؤوس الأموال هذه إلى الخارج أو ترجع هذه الأرباح إلى أوطانهم وتثمر في أمكنة أخرى والحال أنها نتجت في تونس ويرجع الفضل في ذلك إلى الثروات التونسية ".

وفي ما يخص نظام البنوك والتمويل، جاء في البرنامج الاقتصادي " ينبغي أن تسيطر الحكومة على معهد بث النقود ومشمولا ته وخاصة مراقبة القرض. إذ أن من مشمولا ته مراقبة مجموع نشاط البنوك وتوجيه توزيع القروض وضبط طرق تبادل رؤوس الأموال مع الخارج (...) كما يجب أن تتحصل تونس على ضمانات تقيها من عواقب سقوط الفرنك إذا طرأ ذلك في فرنسا "[15]. وحدد البرنامج الاقتصادي الذي أعده الاتحاد العام التونسي للشغل أهدافا طموحة تتمثل في مضاعفة الدخل الوطني خلال عشر سنوات من 165

15) *الاتحاد العام التونسي للشغل، المؤتمر القومي السادس*، تونس، 20-23 سبتمبر 1956، **التقرير الأدبي، مشروع البرنامج الاقتصادي**، تونس،مطبعة التليلي، مركز التوثيق الوطني.

مليار فرنك إلى 330 مليار، وزيادة متوسط الدخل من 45.000 إلى 75.000 فرنك خلال الفترة ذاتها مع ضمان دخل أدنى للتونسي يناهز 50.000 فرنك. ويدعو البرنامج إلى إرساء سياسة اشتراكية تعتمد الاقتصاد الموجّه ومخططات التنمية وتشجيع التعاضديات (التعاونيات) الفلاحية، وتوجيه الاستثمارات والتصنيع وتأميم الموارد المنجمية والصناعات الكبرى والرفع من جدوى النظام الجبائي لضمان العدالة الاجتماعية...[16]

بعد رحيل أحمد بن صالح، تم التخلي عن البرنامج الاقتصادي الذي أعده الاتحاد العام التونسي للشغل. والتزمت الحكومة التونسية بتحقيق التنمية في نطاق الاقتصاد التحرري الليبرالي : الاعتماد على الرأسمالية الوطنية ودعمها من طرف الدولة، والقيام بجهود لجلب الاستثمارات الأجنبية. تخلت الحكومة سنة 1960 عن التوجهات الاقتصادية الليبرالية التي كانت متبعة خلال الفترة 1956 – 1960 وعادت إلى تصورات اقتصادية قريبة من مخطط التنمية التقشفي الذي اقترحه الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل سنة 1956. وقد تجسّد هذا التوجه في تعيين أحمد بن صالح كاتب دولة للتخطيط في جانفي 1961.

2) الإجراءات الحاسمة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي

لم تتسرع حكومة الاستقلال في اتخاذ القرارات الرامية إلى الانفصال عن فرنسا في الميدان الاقتصادي لحاجة تونس للمساعدات الفرنسية، وإعطاء الحكومة الأولوية للمسائل السياسية ومواجهة المشاكل التي لا يمكن تأجيل حلها " ولا يخفى عليكم ما نحن بصدد مواجهته من مشاكل يلهينا تراكمها يوميا عن الاتفاقية الاقتصادية نظرا لما لها من أولوية ومن صبغة حيوية بالنسبة لتونس"[17]. دفعت عوامل داخلية وخارجية السلطات التونسية إلى حسم الموقف. ومن بين هذه العوامل :

- إقدام فرنسا على إلغاء المساعدات المالية لتونس سنة 1957 لمعاقبتها على مساندتها لكفاح الشعب الجزائري

16) Notes et Etudes documentaires...**op. cit.**, p 5

17) *خطاب الرئيس بورقيبة أمام المجلس التأسيسي* 27 ماي 1957، ج.4، ص. 180.

- قيام الفرنسيين بتحويل مبالغ مالية طائلة إلى فرنسا في عملية تهريب واسعة النطاق تهدد بإلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد التونسي
- قيام الحكومة الفرنسية بالتخفيض من قيمة الفرنك في مناسبتين (أوت 1957 وديسمبر 1958) دون أن تكلف نفسها عناء إعلام السلطات التونسية رغم انتماء العملة المتداولة في تونس لمنطقة الفرنك
- رغبة التونسيين في أن يكون لهم بنك إصدار وعملة وطنية لاستكمال مقومات السيادة الوطنية

أ – تونس تلغي اتفاقية جوان 1955 ردا على وقف القروض الفرنسية :

روى الرئيس الحبيب بورقيبة في إحدى خطبه ملابسات إقدام السلطات الفرنسية على وقف القرض الذي تقدمه لتونس تنفيذا لما جاء في الاتفاقية الاقتصادية والمالية المبرمة بين البلدين بتاريخ 3 جوان 1955، ورد فعل الحكومة التونسية على القرار الفرنسي. وحسب رواية الزعيم الوطني فقد أعلم الوزير الفرنسي موريس فور محمد المصمودي السفير التونسي في باريس أن الحكومة الفرنسية قررت، منذ 23 أفريل 1957، وقف العمل فيما يخص القرض المالي ذا الإثني عشر مليارا من الفرنكات. وذكر سفير فرنسا بتونس أن قرار بلاده بوقف منح القرض يعود " لموقف تونس العدائي نحو فرنسا بسبب مؤازرتها للمجاهدين الجزائريين وخطب رئيس الحكومة التونسية في ليبيا وتونس والتي اعتبرتها فرنسا عدائية " وأضاف " إن ثمة أسلحة يتصل بها المجاهدون الجزائريون عن طريق تونس وأحيانا تنقل في شاحنات تابعة للحرس الوطني".

كان رد الحكومة التونسية على تجميد القرض الفرنسي حاسما. فقد قرر الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري ومجلس الوزراء " أن الحكومة التونسية تعتبر فرنسا قد ألغت لا اتفاقية القروض والإعانة المالية فحسب بل تعتبر فرنسا قد أوقفت العمل بالاتفاقية الاقتصادية المبرمة بين البلدين في 3 جوان 1955 لأن القروض ما هي إلا إحدى النتائج الحتمية لتلك الاتفاقية ". فقد تعهدت فرنسا، بموجب الاتفاقية بمد تونس بالقروض وبالأخصائيين وتعهدت تونس من جهتها بمنح فرنسا امتيازات دون غيرها من الدول فيما يخص تصدير بضائعها للسوق التونسية والأداءات القمرقية وغيرها...

وقد استغل رئيس الحكومة التونسية الفرصة للتنديد بمضمون الاتفاقية الاقتصادية والمالية الممضاة مع فرنسا في 3 جوان 1955 وأكد بالخصوص " إن الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا لفائدة فرنسا وتضمنتها الاتفاقية هي التزامات مجحفة ومن شأنها التضييق من حريتنا ومن سيادتنا لأنها سدت في وجوهنا إمكانية إبرام اتفاقيات مع دول أخرى وضيقت حركة المبادلات التجارية مع غير فرنسا من الدول، بحيث أن الاقتصاد التونسي أصبح مرتبطا بصورة متينة باقتصاد فرنسا. وهذا ما يجرنا إلى التأكيد بأن اتفاقية 3 جوان 1955 المترتب عليها الاتفاق المالي أصبحت في نظرنا ملغاة. وأن الحكومة التونسية أمست في حل من التزاماتها لفرنسا. تلك الالتزامات التي تحد من سيادة تونس"[18].

وأضاف الزعيم التونسي " إن الشيء الذي لا قبل لنا باحتماله هو أن تصبح هذه الروابط الاقتصادية وسيلة ضغط علينا فتفرض علينا بواسطتها اليوم أن نتخلى عن الجزائر وتدعونا غدا لأن نحارب معها شعبا آخر وبعد غد تفرض علينا أمورا أخرى. وهذا ما لا سبيل إليه.

وما دامت لفرنسا القدرة على أن تفرض علينا سياسة معينة وترغمنا على اتباعها بعلة أن بيدها مزايا اقتصادية بوسعها أن تستند عليها لتشد بها وثاقنا، فما دامت الحال هكذا فإن سيادتنا السياسية تكون لا معنى لها " وأفاد الرئيس بورقيبة أن الحكومة التونسية أحاطت ممثلي الدول المعتمدين لديها[19] علما بأنها عازمة " مهما كانت التكاليف" على التحرر شيئا فشيئا من الاتفاقية الاقتصادية المبرمة بين تونس وفرنسا " إننا نريد التحرر من القيود المجحفة التي حاولت فرنسا فرضها على تونس للتحكم في اتجاهاتها السياسية " وأكد أن الشعب التونسي ونواب المجلس التأسيسي على استعداد " لخوض معركة التحرير من القيود الاقتصادية المجحفة " وأضاف " إن الحكومة عقدت العزم على التخلص من القيود المجحفة ولا يمكن لها أن ترضخ للتهديد، كما أنه من المستحيل التخلي عن مساندة إخواننا الجزائريين"[20].

---

18) **المصدر ذاته**، 23 ماي 1957، ج. 4، ص. 162

19) استقبل الرئيس الحبيب بورقيبة سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وبلجيكا وإسبانيا ومصر والعراق وتركيا وليبيا والمغرب والبرتغال وأطلعهم على موقف فرنسا غير الودّي تجاه تونس.

20) *خطاب الرئيس بورقيبة*، 27 ماي 1957.

وقال الرئيس بورقيبة في خطاب آخر إن وقف القروض التي كانت فرنسا ملتزمة بها كان فيه فائدة لتونس "لأننا انتهزنا تلك الفرصة فتخلصنا من الاتفاقية الاقتصادية التي بيننا وبين فرنسا وتحرّرنا من قيودها المجحفة" [21].

ب – تأسيس بنك إصدار العملة : البنك المركزي التونسي

بعد أن تخلصت البلاد من القيود المجحفة التي تضمنتها الاتفاقية الاقتصادية والمالية، أكد الرئيس الحبيب بورقيبة " إن الوقت قد حان لتسترجع تونس حق إصدار العملة التونسية الذي يتصرف فيه بنك الجزائر وتنشئ لنفسها بنكا مستقلا ". قامت حكومة التونسية بخطوة ثانية على طريق تجسيم الاستقلال النقدي والمالي. ففي يوم 19 سبتمبر 1958 أصبح لتونس بنك لإصدار العملة. وعيّن الهادي نويرة، الذي كان يشغل خطة وزير للمالية، محافظا للبنك المركزي التونسي برتبة وزير، وعيّن منصور معلى مديرا عاما للبنك وأسندت المناصب العليا لتونسيين[22]. من مهام البنك المركزي إصدار النقود والأوراق المالية ومراقبة تداول العملة والمتاجرة في العملات الأجنبية وإجراء عمليات الحسم وإعادة الحسم واحتكار عمليات الصرف مع الخارج. وهو بالتالي الأداة الموجهة لسياسة الحكومة النقدية والمالية ورمز للسيادة واستقلالية البلاد[23]. ولم تغب هذه الأبعاد عن الرئيس الحبيب بورقيبة عند تدشينه للبنك المركزي، يوم 3 نوفمبر 1958. فقد اعتبر أن تسلم بنك إصدار العملة التونسية هو يوم عظيم في حياة الشعب التونسي " اليوم نتسلم شيئا من الأمور العظيمة التي لا تقل أهمية عن تسلم مصالح الأمن والجيش والدرك والتمثيل الدبلوماسي وتحقيق الجلاء وهو وسيلة التحكم في الحياة الاقتصادية (...) هذا حدث عظيم نحتفل به اليوم ونتجسّم فيه إلى حد بعيد السيادة التونسية "[24]. وبيّن الرئيس بورقيبة ملابسات تأسيس البنك المركزي وقال بالخصوص : عندما عزمت الحكومة على تأسيس بنك تونسي لإصدار العملة فور نيل تونس استقلالها، وجدت أن امتياز بنك الجزائر يمتد إلى عام 1971 فأرادت إنهاء مدّته " وبعد مجادلات

21) **المصدر ذاته**، 18 جانفي 1958، ج. 6 ص.62 .

22) محمد لطفي الشابيي، ***الهادي نويرة(1911- 1993)***، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ن تونس، 2005.

23) M.L.Gharbi, « Une volonté de décolonisation, **op.cit.**, p.161

24) ***خطاب الرئيس بورقيبة***، 3 نوفمبر 1958، ج 7 ص. 169.

ومشادات وخلافات تمسك أثناءها البنك بطلب الغرامات وقيمة الخسائر وأثمان البناءات، توصلنا إلى تسوية المشاكل بالحسنى ". وشكر الزعيم التونسي جورج قورس سفير فرنسا بتونس وفيلفريد بومقارتنر محافظ البنك المركزي الفرنسي وجان فاتو مدير بنك الجزائر "لما قاموا به خلال المفاوضات من تقريب لمسافات الخلاف والإعانة على إيجاد الحلول ".

ت – إنشاء عملة تونسية : الـــــدينـــار

فقدت الإيالة التونسية استقلالها النقدي والمالي، منذ سنة 1891، إثر تعويض السلطات الاستعمارية الفرنسية الريال بالفرنك. ومنذ ذلك التاريخ كانت كل القرارات التي تخص النظام النقدي التونسي تتخذ في باريس. وكان الفرنك التونسي عملة تابعة بما أن قيمته مرتبطة بقيمة الفرنك المتداول في فرنسا. ولا تملك الحكومة التونسية أية سلطة أو نظر على النقود التي تصدر باسمها. وينطوي انتماء تونس إلى منطقة الفرنك على خضوعها لنظام دقيق للصرف والتجارة الخارجية. ويعتبر هذا الانتماء عاملا مساعدا على إذعان البلاد التونسية للسياسة الفرنسية بما أن النظام النقدي التونسي أصبح مجرد امتداد للنظام النقدي الفرنسي.

كرّس توحيد النظام النقدي تبعية الاقتصاد التونسي للاقتصاد الرأسمالي الفرنسي. وبات تحت تأثير الأزمات والتقلبات التي يتعرض لها اقتصاد الدولة الحامية من تخفيض لقيمة الفرنك أو زيادة للمعاليم القمرقية... [25]

بعد سنة ونصف تقريبا من حصول تونس على استقلالها السياسي، قامت السلطات الفرنسية، خلال شهر أوت 1957، بتخفيض قيمة الفرنك. وقد روى الرئيس بورقيبة ملابسات هذه القضية وقال بالخصوص. إن فرنسا باغتت تونس بهذا القرار إذ لم تعلمها به إلا في آخر وقت. كان الرئيس بورقيبة في زيارة إلى منطقة سليانة فالتحق به الباهي الأدغم والهادي نويرة لإعلامه بما اعتزمت فرنسا القيام به في حين كان وزير المالية التونسي في زيارة لفرنسا منذ ثلاثة أيام ولم تحطه السلطات الفرنسية علما بشيء في الموضوع " وهذا أمر لا يليق صدوره من دولة تعلم أننا متعاونون ومشتركون معها داخل منطقة

25) محمود فروه، التجارة والتجار في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية(1881-1956) كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 390-39

الفرنك ". وتساءل الرئيس بورقيبة " هل تبقى تونس مرتبطة بالفرنك الفرنسي وتتحمل أعباء تدهوره الذي يوشك أن يتكرر ؟ وهل من مصلحة تونس أن تتحمل أوزار سياسة اقتصادية معينة لم يكن لها ضلع فيها ولا فائدة تجنيها منها ؟ [26]

قامت الحكومة التونسية بخطوة ثالثة على طريق الاستقلال الاقتصادي بإحداث عملة وطنية وهي الدينار بموجب قانون 18 أكتوبر 1958. وهو يساوي 1000 فرنك. إن امتلاك عملة وطنية له مدلول سيادي فضلا عن فوائده الاقتصادية والتجارية.

ث – فك ارتباط الدينار بالعملة الفرنسية وخروج تونس من منطقة الفرنك

قررت فرنسا يوم 28 ديسمبر 1958 تخفيض قيمة الفرنك مرة أخرى بنسبة 17,5 % ورغم أن هذا القرار يؤثر مباشرة على العملة التونسية وبالتالي على اقتصاد البلاد[27]، فإن السلطات المالية الفرنسية لم تكلف نفسها عناء إعلام الحكومة التونسية بذلك " بينما نحن في فرحة هذه الأحداث وابتهاج بهذه الخطوة (إصدار الدينار) باغتتنا فرنسا بقرارها تخفيض قيمة الفرنك دون أن تستشيرنا في ذلك. وقد قررت الحكومة التونسية بعد إمعان النظر أن لا تغير قيمة الدينار وأن تفصل الدينار عن الفرنك وأن تربطه ربطا قارا بالذهب الخالص والدولار. ولقد قلنا إن الدولة التونسية الفتية لما أحدثت عملة وطنية ولم يمض على ذلك شهران، لا يمكن أن تتحمل هذا التخفيض المفاجئ وليست مستعدة لأن تكون ذيلا وراء فرنسا التي قامت بعملية التخفيض لأسباب تخصها "[28].

قررت الحكومة التونسية، يوم 5 جانفي 1959، عدم تخفيض قيمة الدينار. وفرضت يوم 13 من الشهر ذاته رقابة على التحويلات المالية بين تونس وفرنسا. ويعتبر هذا الإجراء في قانون منطقة الفرنك خروجا منها بينما اعتبره الرئيس بورقيبة " تحرّرا من القيود المجحفة" وعبرت حكومة الاستقلال من خلال رفضها تخفيض قيمة الدينار، وفصل العملة التونسية عن الفرنك،

26) *خطاب الرئيس بورقيبة*، 15 أوت 1957، ج 5 ص 58.

27) إثر تخفيض قيمة الفرنك يوم 28 ديسمبر 1958،ارتفعت قيمة الدينار من 1000 إلى 1175 فرنك مما تسبب في ارتفاع أ سعار الصادرات التونسية بالسوق الفرنسية وزاد في صعوبة ترويجها.

28) ***خطاب الرئيس بورقيبة***، 15 جانفي 1959، ج 8، ص 87.

والخروج من منطقة الفرنك، عن رفضها لكل أشكال التبعية " كنا نتمتع باستقلال سياسي من ناحية ونخضع لتبعية في النواحي الاقتصادية والنقدية والقمرقية بصورة تجعلنا لا نختلف في وضعنا عن ولاية تابعة لفرنسا. إن نظام منطقة الفرنك جعل فرنسا مهيمنة ومتصرفة وحدها في المسائل النقدية وجل بقية الأقطار الأخرى تابعة لا يؤخذ رأيها في شيء ولا تعتبر إلا مصالح فرنسا وحدها " [29].

ج– إلغاء الاتحاد القمرقي بين تونس وفرنسا

واصلت حكومة الاستقلال اتخاذ الإجراءات الرامية لوضع حد لكل أشكال التبعية الاقتصادية. ولبلوغ هذا الهدف، قرّرت إلغاء الاتحاد القمرقي القائم بين تونس وفرنسا منذ 1928. نصت اتفاقية 5 سبتمبر 1959 على استعادة تونس لحريتها في مجال التعريفات القمرقية وأرست نظام تبادل تفاضلي مع فرنسا. أصبح لتونس الحرية المطلقة لعقد الصفقات التجارية مباشرة مع كل الدول وتحديد التعريفة القمرقية التي تخدم مصالحها. طبقت الحكومة التونسية، منذ فاتح أكتوبر 1959، تعريفة قمرقية مستقلة بعد أن صارت في حل من " القيد المجحف بحريتها في ميدان الاتجار".

تهدف التعريفة لحماية المنتجات الفلاحية التونسية من المنافسة الأجنبية. من ذلك توظيف معاليم قمرقية مرتفعة على واردات الحبوب (30%) وزيت الزيتون (50%) ومنتجات الصيد البحري (60 %). وحرصت الحكومة على حماية الصناعات الموجودة أو المقرر إقامتها في المستقبل من خلال فرض تعريفة مرتفعة على واردات المنتجات الصناعية. وفرضت في بعض الحالات حظرا شاملا على واردات الأحذية والأثاث والمنتجات الزجاجية والبطاريات...

وفرضت في المقابل معاليم قمرقية منخفضة على المواد الأولية المستعملة في الصناعة ومواد التجهيز والأسمدة والتجهيزات الضرورية للفلاحة لا تتجاوز 5 %. وأبرمت الحكومة التونسية اتفاقيات تجارية مع عدد كبير من الدول من بينها الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وألمانيا وبلغاريا ومصر والسويد... مكنت تونس من أن تتحرّر تدريجيا من القيود التي تربطها بفرنسا

29) **المصدر ذاته**، ج 8، ص. 100.

ومنطقة الفرنك وتكتسح أسواقا جديدة لمنتجاتها والحصول على شروط أفضل لشراء المنتجات التي تحتاجها.

ح- تصفية الاستعمار الزراعي واستعادة الأراضي الفلاحية

استطاعت السلطات الاستعمارية على مدى 75 سنة الاستحواذ على ما يقارب 850.000 هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة. ونقلت ملكيتها إلى المستوطنين (المعمرين) الفرنسيين الذين استفادوا من القوانين والدعم المالي السخي الذي جادت به عليهم سلطات الحماية الفرنسية. وقد أولت الحكومة التونسية، منذ السنوات الأولى من الاستقلال، قضية استرجاع الأراضي الفلاحية التي يملكها الأجانب عناية كبيرة. فهي تعتبر أن عودة الأراضي إلى أهلها حق لا يمكن التهاون بشأنه لأنه من مقومات السيادة التونسية " قررت الحكومة أنها لا تطمئن على سيادتها وعلى سيادة التونسيين إلا بعد أن تسترجع الأراضي التي بأيدي الفرنسيين وتحيلها إلى أيدي تونسية. وقد شرعنا فعلا في تنفيذ هذه الخطة. وقد أقنعنا فرنسا بأن الاستقلال يستلزم استرجاع الأراضي ونحن على استعداد للتعويض "[30]. وقال الرئيس بورقيبة أيضا إن استعادة جميع الأراضي الزراعية " حق من حقوقنا تدعو إلى التمسك به أسباب تتصل بالأمن والسيادة التونسية " [31].

وجاء في التوصيات العامة للمؤتمر السادس للحزب الحر الدستوري التونسي، الذي التأم بسوسة في مارس 1959، أن المؤتمر يرى ضرورة تخليص البلاد من بقية القيود ومخلفات الاستعمار وذلك بإلغاء الارتباطات المجحفة واسترجاع الأراضي الخارجة عن الأيدي الوطنية "[32]. اتخذت الحكومة التونسية إجراءات تحفظية للتصدي لعمليات بيع مشبوهة للأراضي أو المضاربة فيها " لن يكون بيع الأراضي الفلاحية صحيحا إلا بعد أن توافق عليه السلطة التونسية "[33].

30) **المصدر ذاته**، 29 نوفمبر 1958، ج 6 ص 281.
31) **المصدر ذاته**، 11 ديسمبر 1958، ج 8 ص 77.
32) ***مؤتمرات الحزب (1934- 1974)***، نشرية مركز التوثيق الوطني، تونس، 1979.
33) ***خطاب الرئيس بورقيبة***، 6 جوان 1957، ج 4، ص 221

شرعت الحكومة التونسية في استرجاع الأراضي الفلاحية التي كانت على ملك الأوروبيين أفرادا وشركات عن طريق الشراء أو التعويضات المالية. وتمكنت من استعادة 250.000 هكتار تقريبا في نهاية 1960 من بينها 100.000 هك بموجب اتفاق أبرم مع فرنسا نص على تصفية هذه الأراضي بمساعدة فرنسية. وأعلن الرئيس بورقيبة، يوم 8 ماي 1959، أن الحكومة التونسية لا تنوي بيع الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة بالمزاد العلني بل ستكلف لجانا خاصة بالتعاون مع الشعب التابعة للحزب الحر الدستوري، للحيلولة دون استحواذ الأغنياء على الأراضي الخصبة.

كانت الحكومة تريد مضاعفة عدد المستغلين الفلاحين لذلك اشترطت أن لا يكون للراغب في الحصول على قطعة أرض مالكا لعقار ريفي يضمن له دخلا مساويا لمتوسط دخل التونسي. وعارض الرئيس التونسي بعض المطالب " التي وردت في لوائح المؤتمرات" والتي اعتبرها " ديماغوجية " بما أنها تنادي بوجوب توزيع كل الأراضي الزراعية على صغار الفلاحين. فهو يعتبر أن تقسيم الضيعات الكبرى التي كان يديرها فرنسيون بطرق استغلال عصرية يعني تقويض مردود الأراضي الأكثر إنتاجية[34].

نص قانون " الجلاء الزراعي"، الذي أصدرته الحكومة التونسية يوم 12 ماي 1964، على أن ملكية الأرض لا تكون إلا للتونسيين. وقد سمح هذا القانون باسترجاع 465.000 هكتار من الأراضي الفلاحية التي كانت على ملك الأجانب. كما أجرت الحكومة مفاوضات مع " الفاتيكان" توجت بإبرام اتفاقية 27 جوان 1964 تمكنت بموجبها الدولة التونسية من استعادة أكبر قسط من الأراضي التي كانت على ملك الكنيسة الكاثوليكية. وكانت الحكومة حققت جلاء آخر جندي فرنسي عن قاعدة بنزرت في 15 أوت 1963.

خ - تأميم المؤسسات الاقتصادية ذات المصلحة العامة

قامت حكومة الاستقلال باسترجاع وسائل الإنتاج من أيدي الأجانب. وأمّمت المؤسسات الصناعية والتجارية ذات المصلحة العامة بالاتفاق مع فرنسا والشركات الفرنسية صاحبة الامتياز : شركة الغاز والماء، شركة الموانئ، الشركة التونسية للكهرباء، شركات النقل البري والبحري والجوي، شركة

34) P.Préjean, « *L'économie tunisienne* …**op.cit.**, p. 64

السكك الحديدية. وأصدرت في أوت 1961 قانونا يعيد تنظيم التجارة والصناعة. وتبعا لذلك لم تعد تتمتع بالجنسية التونسية إلا المؤسسات التي يكون نصف رأسمالها على الأقل تونسيا.

III – نتائج السياسة الاقتصادية لحكومة الاستقلال (1955– 1960)

استطاعت الحكومة التونسية تجاوز الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد خلال السنوات الأولى من الاستقلال والتي بلغت ذروتها سنة 1957. فقد شهدت الأوضاع الاقتصادية انفراجا نسبيا، وسجل الميزان التجاري فائضا طفيفا لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية بفضل المحاصيل القياسية لسنة 1958.

قامت الحكومة بجهود كبيرة في مجال الاستثمار لاستقطاب الادخار الوطني وتوجيهه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولتحقيق هذه الأهداف، تم تأسيس عدد من مؤسسات التمويل من بينها الشركة الوطنية للتمويل والشركة التونسية للبنك [35] والبنك الوطني الفلاحي. رغم هذا المجهود، بقيت موارد رأس المال الوطنية دون المأمول. لم تتجاوز إيرادات القرض العمومي للتجهيز، الذي طرح سنة 1957، مبلغ 1,2 مليون دينار. ولم تتعد المساهمة الخاصة في الاستثمار 3 ملايين دينار سنة 1957 و5,4 عام 1958 و8,6 سنة 1959 و8,1 عام 1960.

شجعت الحكومة التونسية الاستثمارات الأجنبية. وأنشأت للغرض في 4 جوان 1957 " صندوق ضمان الاستثمارات الأجنبية ". ومنحت المستثمرين الأجانب امتيازات وإعفاءات مالية وقمرقية وجبائية وضمانات لتصدير أرباحهم " أعطينا أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية كل التطمينات والضمانات بشأن دخول رؤوس أموالهم وخروجها من تونس متى أرادوا ذلك، وكذلك بالنسبة لما ينجر له من أرباح من جراء استخدام هذه الأموال بتونس " [36]. كما حرصت حكومة الاستقلال على التأكيد بأن وضع حد لعلاقات التبعية الاقتصادية والمالية

35) تأسست الشركة التونسية للبنك في 18 جانفي 1957 برأسمال قدره 10.000.000 فرنك، وتملك الدولة التونسية أغلبية أسهمها. أسس البنك من أجل الاستجابة لحاجيات القطاع الخاص بعد توقف المؤسسات المالية الفرنسية عن منحه قروضا. كما نشير إلى انخراط تونس في صندوق النقد الدولي وفي البنك العالمي سنة 1958.

36) *خطاب الرئيس بورقيبة*، 6 جوان 1957، ج 4 ص 220.

مع فرنسا لا يعني البتة قطيعة مع الدول الرأسمالية. وأكدت أن السياسة التونسية تهدف، عكس ذلك، إلى إزالة كل العراقيل التي تحول دون دخول المنتجات ورؤوس الأموال والتقنيين الأجانب مهما كانت جنسيتهم بكل حرية.

بقي حجم الاستثمارات الأجنبية في تونس محدودا رغم التشجيعات والضمانات التي وفرتها السلطات التونسية باستثناء المساعدات والقروض الأمريكية التي بلغت 6,7 ملايين دينار سنة 1957 و9,2 عام 1958 و14 مليون دينار سنة 1959. وظلّ الاستثمار من أجل التنمية ضعيفا بصفة عامة. فقد انخفض من متوسط 40 مليون دينار خلال الفترة 1950– 1953 إلى 23 مليون دينار سنة 1957. وبلغت نسبة الانخفاض 43%. كان الاستثمار يمثل نسبة 20% من إجمالي الناتج الداخلي في الفترة 1950–1954. وانخفضت النسبة إلى 10 % في سنة 1957 وهي نسبة ضعيفة إذا ما قارناها بنسب الاستثمار في البلدان السائرة في طريق النمو والتي تتراوح بين 20 و30 %.

إن توازن الميزانية، واستعادة الميزان التجاري لتوازنه مؤقتا هي مظاهر إيجابية لحصيلة عامة تبعث على القلق. فإذا اعتمدنا أفضل الفرضيات، فإن الدخل الوطني تطوّر بين 1955 و1960 بنفس وتيرة زيادة السكان[37].

استطاعت الحكومة أن تعيد، خلال السنوات الأولى من الاستقلال، توازن الميزان التجاري وتزيد نسبة تغطية الواردات بالصادرات (84 % سنة 1957 و99 % عام 1958 و93 % سنة 1959 مقابل 58 % سنة 1956). تم تحقيق التقدم بفضل السياسة القمرقية التي راعت المصالح الوطنية في المقام الأول، والزيادة الكبيرة في مبيعات المنتجات الفلاحية الناجمة عن المحاصيل الاستثنائية لسنة 1958 في وقت حافظت فيه الواردات على مستواها لفترة ما قبل الاستقلال.

اكتسى تحسن الميزان التجاري، رغم إيجابيته طابعا ظرفيا وليس هيكليا. فقد سجلت سنة 1960 انخفاضا كبيرا للصادرات (50,2 مليون دينار مقابل 59,6 عام 1959) بسبب ضعف المحاصيل الفلاحية. وسجلت الواردات في الوقت ذاته زيادة كبيرة (80,4 مليون دينار سنة 1960 مقابل 64,2 عام 1959). وتعود زيادة الواردات إلى تطور حجم شراءات مواد التجهيز

37) *Notes et Etudes documentaires* … op.cit. , p.6

المصنعة. وزاد تبعا لذلك عجز الميزان التجاري من 4,6 مليون دينار سنة 1959 إلى 30 مليون دينار عام 1960. وانخفضت نسبة تغطية الواردات بالصادرات إلى 63 %.

تطور تجارة تونس الخارجية (1953- 1960)

(الوحدة : مليون دينار)

	الـــــواردات	الصادرات	نسبة التغطية %
1953	60,1	39,1	65
1954	59,3	44,5	75
1955	63,2	37,1	59
1956	68	39,3	58
1957	63,4	53,2	84
1958	64,9	64,4	99
1959	64,2	59,6	93
1960	80,4	50,2	63,1

المصدر : Notes et Etudes documentaires ...p. 24

حافظت فرنسا على حصتها في تجارة تونس الخارجية. وزادت هذه الحصة خلال السنوات الأولى من الاستقلال بفعل الاتحاد القمرقي الذي نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية والمالية المبرمة بين البلدين في 3 جوان 1955. في سنة 1958، لا زالت نسبة 71 % من الواردات التونسية تأتي من فرنسا التي تستوعب سوقها 62 % من الصادرات التونسية.

أدّى فصل الدينار عن الفرنك، وإلغاء الاتحاد القمرقي، وإبرام اتفاقات تجارية مع عدد من الدول إلى تخفيض تدريجي لحصة فرنسا في تجارة تونس الخارجية. وفي المقابل تطوّر حجم التبادل التجاري بين تونس وبلدان منطقة الدولار والجنيه الإسترليني والاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية رافقه انخفاض تدريجي لمبادلات تونس مع بلدان منطقة الفرنك.

تميزت السنوات الأولى من الاستقلال بزيادة مطردة لنفقات الميزانية. فقد زاد الإنفاق العمومي من 40 مليون دينار سنة 1955 إلى أكثر من

50 مليون دينار (53,8 للسنة الجبائية 1959-1960). وتعود زيادة النفقات العمومية إلى نشأة حاجيات جديدة : مصاريف السيادة والسلطة، إنشاء وزارات ومؤسسات إدارية حكومية، بعث جيش وطني، إرساء بعثات دبلوماسية...فضلا عن جهود الحكومة في الميدانين الاجتماعي والثقافي.

سجل الوضع المالي للبلاد تحسنا. فقد بلغت المدخرات النقدية 70,3 مليون دينار سنة 1958 وارتفعت إلى 81,5 عام 1959. وزادت الودائع البنكية بنسبة 36 % سنة 1959 على ما كانت عليه في السنة السابقة وبلغت 8,8 ملايين دينار. وقد سمحت الزيادة المعتبرة في موارد البنوك لمؤسسات القرض بأن تستجيب لمجمل مطالب القروض. كما ارتفع رصيد البلاد من العملات الأجنبية والذهب بعد أن شهد أدنى مستوياته سنة 1957.

رصيد تونس من العملات الأجنبية والذهب (1956- 1960)

(الوحدة : مليون دينار)

1956	1957	1958	1959	1960
19,9	13,7	21,5	38,7	39

المصدر : Notes et Etudes documentaires..., p. 27

سمح رصيد البلاد من العملات الأجنبية لتونس بأن تضمن تغطية العملة الوطنية/ الدينار/، وتحافظ على توازناتها المالية إلى حدود سنة 1960. وانطلاقا من ذلك التاريخ، شهدت البلاد سنوات عجاف تميزت بانحباس الأمطار لسنتين متتاليتين وضعف المحاصيل الزراعية ونفوق الماشية. وكانت النتيجة الحتمية للظروف المناخية غير الملائمة دخول الاقتصاد التونسي في مرحلة ركود استمرت قرابة عقد من الزمن وكان للأزمة الاقتصادية الخانقة عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة.

الخاتمـــــة :

نالت تونس استقلالها السياسي سنة 1956، إلا أن تبعية البلاد الاقتصادية والمالية لفرنسا استمرت لعدة أسباب من بينها مخلفات الاستغلال الاستعماري لفترة ثلاثة أرباع قرن، وتمسك الحكومة الفرنسية بالامتيازات الاقتصادية

والمالية التي حصلت عليها بموجب اتفاقيات الحكم الذاتي. وقد واجهت حكومة الاستقلال صعوبات اقتصادية ومالية من أهمها انخفاض الودائع البنكية، وتراجع الاستثمار، وهجرة الأوروبيين، وتفشي الفقر والبطالة...

لم تتسرّع حكومة الاستقلال في قطع الصلات المالية والاقتصادية مع فرنسا لحاجات البلاد الأكيدة للمساعدات الفرنسية. إلا أن إقدام باريس على وقف القروض التي كانت تقدمها لتونس لمعاقبتها على مساندتها لكفاح الشعب الجزائري، وقيام الفرنسيين بتحويل مبالغ مالية طائلة إلى بنوك باريس، وتخفيض قيمة الفرنك المتداول في البلاد دون استشارة الحكومة التونسية، منح الفرصة الملائمة لحكومة الاستقلال لاستكمال مقومات السيادة الوطنية بوضع حدّ لتبعية تونس المالية والاقتصادية لفرنسا.

الإستراتيجية العسكريّة الفرنسية في تونس المستقلّة وأوهام الدّفاع المشترك (1955-1963)

حفيـّظ طبـّابـي
المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية

مقدّمـــــة :

شكّلت المعارضة اليوسفيّة لاتفاقيات الاستقلال الداخلي وكذلك مقرّرات مؤتمر صفاقس المتعلقة بالأمن والدفاع علاوة على سياسة التعنّت الفرنسية التي لم تكن تتّجه نحو فك الارتباط وإنّما المحافظة على المواقع التي تحتلّها في تونس لتعويض السلطات التي تسلّمتها حكومة الاستقلال، عوامل مهمّة ساهمت في دفع مسار تجسيم السيادتين الأمنية والدّفاعية، يضاف إلى ذلك تغيّر المعطيات الدولية بانطلاق مسار تصفية الاستعمار بعد هزيمة فرنسا المدوية في ديان بيان فو واندلاع الثورة الجزائرية وانعقاد مؤتمر باندونغ وكان ذلك بمثابة نهاية عهد وبداية عهد جديد. فلم يعد أمام الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة غير الإقرار بالأمر الواقع إمّا بتأخير الحلول أو البحث عن أفضل الشروط للمفاوضات. وتوجّب على السّلطة الوطنية الفتيّة تكريس هذا الواقع الجديد ببعث نواة الجيش الوطني باعتباره أحد أركان مقومات السيادة وتصفية القواعد العسكرية تدريجيّا ابتداء بالجنوب وانتهاء ببنزرت وتنويع التعاون العسكري خشية رهن السيادة الوطنية أو التّفريط فيها لصالح حليف واحد.

I – "المناعة" : الهاجس الدائم

1) القدرات العسكرية الفرنسية في تونس وشمال إفريقيا في أوت 1954 :

يقدّر عدد الجنود الفرنسيّين في شمال إفريقيا بعد زيارة منداس فرانس إلى تونس يوم 31 جويلية 1954 وإعلانه منح تونس استقلالها الدّاخلي، بنحو أكثر من 95.000 (جنود وضباط). وهذا العدد يعكس أهمية الحضور العسكري الفرنسي في المنطقة ممّا يجعل فرنسا في موقع قوّة زمن الإعلان عن استقلال تونس والمغرب الأقصى واندلاع الثورة الجزائرية.

وبداية من أوت 1954 سارعت فرنسا إلى تدعيم منظومتها العسكرية الاستخبارتية (شبكة استعلامات) لتتلاءم مع الوضعية الجديدة[1]. ولما كانت البلاد التونسية تحد الجزائر فهي تهمّ أمن فرنسا مباشرة .ويعد إنشاء شبكة استعلامات أمرا خاضعا لمنطق استراتيجي يهدف إلى تعويض خدمات موظفي المراقبات المدنية. وكان هدف *دولاتور* يرمي إلى تعزيز القدرات العسكرية لمواجهة احتمالات توسيع نطاق الحرب في البلدان الثلاثة. ومنذ جويلية 1956 اتّخذت الحكومة الفرنسية سلسلة إجراءات تستجيب لمشاغلها. وتم تحويل مصلحة الاستعلامات التي تمّ تركيزها سنة 1955 إلى مصلحة التوثيق التونسية S.D.T وتمثّلت مهمّتها في مراقبة كامل التراب التونسي بهدف جمع المعلومات الاستخبارتية ذات الطابع العسكري لفائدة الجيش الفرنسي[2].

وقدّر (عديد effectif) حجم القوّات الفرنسية المسموح بها بالتواجد والتمركز بالبلاد التونسية بنحو 40.000 وكان موزّعا كالتالي[3].

---

1) Machat (Samia) : **Les relations Franco-Tunisiennes : Histoire d'une souveraineté arrachée (1954-1964)**. L'Harmattan, Paris, 2005- p 79.

2) Idem.

3) **الفرقة الفرعية ببنزرت–Subdivision de Bizerte** : بنزرت – الماتلين

الفرقة الشمالية – Division Nord :

أ) مدينة تونس وأحوازها

ب) الوديان، أم دويل، Cap Serrière ، بوفيشة، زغوان، الحمّامات، قليبية، طبربة، مجاز الباب.

ج) الكاف، سوق الجمعة، تبرسق، عين دراهم، طبرقة، سوق الاربعاء.

د) سوسة.

الفرقة الجنوبية – Division Sud :

1) صفاقس

2) قفصة

وقد خضع اختيار هذه المناطق لاعتبارات ومتطلبات الدفاع التالية: حماية قاعدة بنزرت، الحفاظ على خطوط الاتصالات مع الجزائر ومراقبة الحدود مع ليبيا. وهذا ما كان يستدعي تكفّل جيش البرّ بالسيطرة الدّائمة على المناطق في الجهات التالية (بنزرت، الكاف، القصرين، قفصة، الحدود التونسية الليبية). وهذا الاحتلال يجب أن يكون مدعوما بنقاط ضروريّة على الساحل الشرقي لتغطية المجال الجوّي التّونسي يضاف إلى ذلك حرية الحركة على مسالك المدخلين الكبيرين les 2 pénétrants : بنزرت – سوق هراس وبنقردان – قابس – تبسّة والسلسلة الصحراوية طبرقة – قفصة علاوة على الحصول على تسهيلات عبور على كلّ المسالك الأخرى للبلاد التونسية وتغيير النظام اللوجستي الحالي بالكامل والمتمركز حول مدينة تونس والذي يجب أن يصبح قطباه بنزرت وقابس[4].

وهكذا تبدو تونس المستقلّة للوهلة الأولى وكأنّها دولة محتلّة. وكان على السلطة الوطنية التونسية أن ترفع هذا التحدّي ببعث النواة الأولى للجيش الوطني وتوسيعها والدخول في مفاوضات عسيرة وشاقة، تتخلّلها أزمات وهزّات، لتنظيم بقاء محدود للقوات الفرنسية تمهيدا لإجلائها لاستكمال أحد أهم مقوّمات سيادتها دون القطع مع توجّهاتها المراهنة على العالم الغربي.

وظلّ هاجس تكريس السيادة في المجالين الأمني والدفاع يؤرقان حكومة الاستقلال وشكل أهم طرفي المعادلة التي هي في الغالب نتاج توازن/ معادلة

---

3) قابس، مارث، مدنين، تطاوين، جرجيس، بنقردان.

4) وحدات صحراوية.

وإجمالا فإنّ أهم نقاط تمركز القوات الفرنسية:

نقاط اسناد – Points d'appui:

- مدينة تونس (العوينة، صلامبو، أميلكار)
- صفاقس، قابس، رمادة، قفصة.
- بنزرت، قليبية (بئر دراسن)

مراكز – Postes :

مجاز الباب، مارث، برج البوف، مشيشيق، جناين، فور سان (برج الخضراء).

أنظر :

Archives de Vincennes- Sérvice historique de l'armée de Terre (S.H.A.T.)

Serie 2H – Bobine S485 Carton 2H 292 Dossier1 non folitée (Annexe n°III – fiche juin : 1956).

4) **Idem**.

بين المورد الطبيعية المتاحة وتوفير الأمن الداخلي والخارجي والتأييد الدبلوماسي لمواجهة أي تهديد.

2) هاجس المناعة :

دفعت محدودية الموارد بالبلاد التونسية إلى المراهنة على التّنمية البشرية والاقتصادية مقارنة بمصاريف التسلّح المكلفة وغير المنتجة. ولتحقيق هذه المعادلة تم البحث عن دعم استراتيجي خارجي يقوم به العمل الدبلوماسي بالمراهنة على المعسكر الغربي. وقد حدّد تشبث سلطة الاستقلال بالقيم الغربية، خياراتها في ميدان الأمن والدّفاع وتنويع الشراكة مع العالم "الحرّ" مثلا وعدم الالتجاء للمعسكر الشرقي وإقامة علاقات حُسْنِ جوار مع دول المغرب والمشرق العربيين ورفض نزعات الهيمنة ذلك أنّ بناء مغرب عربي هو دعم لأمن تونس وعامل إيجابي في التّنمية الاقتصادية. فبناء دوله عصرية سيمكّن تونس – في نظر القيادة السياسية – من كسب احترام القوى الكبرى وتحديدا الولايات المتّحدة التي ستكون خير سند لمنع التهديدات الخارجية.

لقد اعتبرت مسألة تركيز الأمن الدّاخلي وضمان الأمن الخارجي من أوكد مهمّات سلطة الاستقلال وظلّت هاجسا يؤرّقها على الدّوام إذ كان يجب على أية دولة تحترم نفسها، في نظر الماسكين بالسلطة، أن توفّر الحدّ الأدنى من القوّة، والحدّ الأدنى من المصداقية على الصّعيد العسكري لردع كل محاولة من شأنها أن تعرض أمن البلاد إلى الخطر. فقد كانت تونس، تبدى نفس الهشاشة ونفس الشروخ وشواهد التاريخ كثيرة منذ الحروب البونيقية وحتى زمن غير بعيد.

وفي هذا الاتّجاه كان أمام السلطة الوطنية التونسية خياران :

– فضّل الخيار الأول إبرام اتفاقية تحالف مع فرنسا غير أنّه تبيّنت استحالة ذلك لاستمرار فرنسا في حربها ضد الجزائر. فما كانت ترغب فيه فرنسا آنذاك هو حصولها على قواعد عسكرية وهو أمر ليس من الجائز قبوله إلاّ في نطاق اتفاقية دفاع متوسطي تم عرضها على كل من إسبانيا وإيطاليا غير أنّها لم تفض إلى نتيجة بسبب استمرار الحرب في الجزائر.

– اتّجه الثاني نحو الولايات المتّحدة، غير أن العقيدة التي حدّدها كل من الرئيسين إيزنهاور وكنّيدي كانت ترمي إلى عدم إبرام اتفاق عسكري في منطقة

شمال إفريقيا خصوصا وأنّ الحرب الجزائرية لم تنته بعد، والأمريكون ما زالوا بَعْدُ في بداية مغامرتهم في الهند الصينية[5].

إن موقف السلطة الوطنية التونسية الفتية يفسّر بـــ "فراغ القوّة" كما جاء على لسان الباهي الأدغم. وهذه القناعة تنبع من هذا التصوّر الذي يقدّم تونس بأنّها بلد لا يمتلك مقوّمات المناعة والتي تعود في نظرها إلى الموقع الجيو سياسي الذي كان يعرّض البلد، على مرّ الزّمن، إلى ضغوطات لا حصر لها. وهي حقيقة تاريخية يجب أخذها بعين الاعتبار. وهذا لم يمنع، رغم قلة الإمكانيات، أن تحافظ تونس نسبيّا على استقلال قرارها[6].

وكان على الحكومة التونسية أن تناور لتثبيت الاستقلال وتدعيم أركان السيادة دون القطع مع فرنسا التي ظلّت مترددة في تكريس هذا المطلب.

II – الاستقلال في كنف التعاون :

1) بورتوكول 20 مارس 1956 :

بإمضاء بروتوكول 20 مارس 1956 اعترفت فرنسا باستقلال تونس وبحقّها في ممارسة مسؤولياتها في ميدان الشؤون الخارجية والأمن والدّفاع وكذلك إمكانية إنشاء جيش وطني. وإذا ما أشار البروتوكول إلى علاقات بين الدولتين في نطاق التكافل وخصوصا في ميدان الدفاع والسياسة الخارجية فإنّه مكّن، على أيّة حال، من تحرير الدّولة التونسية من جميع القيود. وقد أثار حرص الدولة الناشئة على ممارسة سيادتها كاملة، معارضة الحكومة الفرنسية التي رغبت في تنقيح بروتوكول 20 مارس من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية بل أكثر من ذلك فقد تدخّلت لدى بعض الدول لمطالبتها بعدم الاعتراف باستقلال تونس إلا بعد إجراء التعديل[7]. وهكذا واجهت البلاد التونسية منذ البداية عقبات جمّة، لأنّ اعتراف فرنسا باستقلال تونس، كان مرتبطا في ذهنية الفرنسيّين بعديد التحفّظات وقد كانوا يعتقدون أنّ الاستقلال سوف لن يكون نافذ المفعول إلاّ بعد مراجعة اتفاقيات الحكم الذّاتي بينما كان التونسيون يعتقدون أن

5) Ladgham (Béhi) : Le sens de la politique des étapes in **Etudes Internationales** *n°31*, 1989, p p 185-186
6) Idem P 187.
7) Driss (Rachid) : les débuts de la politique étrangère. In **Etudes Internationales** *n°31*, février 1989, pp 172- 174.-173.

الاستقلال أصبح ساري المفعول منذ 20 مارس 1956. وهدّد الجانب التونسي أثناء المفاوضات بدعوة المجلس القومي التأسيسي إلى إعلان الاستقلال إذا لم تقبل فرنسا الاعتراف بذلك.

وبإعلان المجلس القومي التأسيسي في جلسة 8 أفريل 1956 "أنّ تونس دولة حرّة ومستقلّة..." تخلّصت تونس من جميع القيود بما فيها الاستقلال في كنف التّكافل وهو ما اضطرّ فرنسا إلى قبول الأمر الواقع غير أنّها ظلّت تثير العراقيل أمام وزارتي الشؤون الخارجية والدّفاع إلاّ أنّها لم تفلح في ذلك[8].

2) تذكير بالاتفاقيات :

لقد تضمنت معاهدة باردو (12 ماي 1881) غموضا فيما يتعلّق بمسألتيْ الأمن والدفاع. وتشير المادة الثانية إلى السلطتين العسكريتين الفرنسية والتونسية على أن يزول احتلال القوّات العسكرية الفرنسية للمراكز التي تراها صالحة لاستتباب النّظام والأمن على الحدود والسّواحل عند ما تتفق السلطتان الحربيّتان الفرنسيّة والتونسية وتقرّران معا بأنّ الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

وتأتي بعد هذه المادة، التي يمكن لكلّ طرف أن يؤوّلها وفق مآربه، المادة الثالثة لتعطي فرنسا حق التدخّل المستمر لحماية الباي من كلّ خطر يتهدّد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته خارج المناطق المشار إليها في المادة الثانية.

وجاءت اتفاقية المرسى (8 جوان 1883) لتؤكّد بوجه عام ما جاء في معاهدة باردو وخصوصا في مادتها الرابعة المتعلّقة بالدّفاع التي أكّدت الوضع الفعلي وليس الوضع القانوني القائم أثناء إمضاء الاتّفاقيات...

من هذا المنطلق بحثت المفاوضات أثناء الإعداد لاتّفاقيات الحكم الذّاتي في جوان 1955 تثبيت الوضع القائم منذ سبعين سنة من الحماية بعدم إثارة موضوع إنشاء جيش وطني تونسي. غير أن البند العاشر من اتفاقيات 3 جوان 1955 قد أقرّ إدخال تعديلات في النصوص المتعلّقة بالدّفاع والآليات التي

8) Ladgham (Behi), déclaration du 14/5/1957 in **Etudes internationales n° 31**, février 1989, pp 175-176.

بإمكان تونس اتخاذها في مجاليْ الدّفاع والأمن على شرط اتخاذها باتفاق مشترك بين الجانبين.

وتضمّن البند العاشر كذلك تأكيد تعاون تونس مع فرنسا وتعهّدها باتخاذ الإجراءات المطلوبة من أجل ملاءمة نظامها الدّفاعي والأمني العام الذي أعدّته فرنسا لتحمّل مسؤولياتها بمعنى انخراط تونس في التّنظيم الدّفاعي للعالم "الحرّ".

وتؤكّد الاتفاقيات أنّ قائد الجيوش الثلاثة يؤدي مهمّة وزير الدفاع وهو ما يعني أنّها حفظت لفرنسا مسؤوليات مراقبة الحدود والمياه الساحلية والموانئ والمطارات ومراقبة الأسلحة والمتفجّرات وأجهزة البث الإذاعي. وباختصار، فإنّه من الواضح أنّ الاتفاقيات أكّدت لفرنسا وحدها السلطة الحصرية في مجال الدّفاع الخارجي لتونس وتتوقّع تدخّلها في حال وجود تهديد خطير للأمن الدّاخلي للمملكة.

إلا أن السؤال الذي يطرح، هل أنّ الاتفاقيات متلائمة مع تكوين جيش وطني تونسي؟ من الصّعب الإجابة على هذا السّؤال. وما من شك أنّ معاهدة باردو لا تتعارض مع تكوين جيش وطني إلاّ أنّ البند الرابع من اتفاقيات المرسى يحول دون ذلك. وأكثر من هذا فإنّ روح اتفاقيات جوان 1955 التي أقرّت الاستقلال الدّاخلي ومجموع النّصوص المتعلّقة بمسألة الدّفاع لا تتوافق مع ممارسة تونس لسيادة تشتمل على حرّية إنشاء قوّات مسلحّة أو حرّية استخدام تلك القوّات.

وقد كانت السلطات العسكرية والسياسية الفرنسية حذرة إزاء تكوين جيش وطني تونسي. فكامل المنظومة التي تعطي فرنسا مسؤولية الدفاع عن البلاد التّونسية، هي في نظرهم كل لا يتجزّأ. وإنّ عزل مفهوم الجيش عن مرتكزه الوطني خطير. فهو يعني، في نظر الفرنسيّين تهديدا لصرح المنظومة الدفاعية التي أقامتها فرنسا، لأنّ التشريع والتنظيم الإداريين ونظام الحكم الذّاتي يرتكز على مبادئ أنّ الجيوش الفرنسية مكلّفة بأعباء الأمن، وتشكّل، باستثناء الحرس الملكي، القوّات العسكريّة الوحيدة في البلاد التونسية[9].

9) **S486 2H293** D1 non foliotée (mémorandum : 27/12/1955)

III – البحث عن حلّ خارج إطار الاتّفاقيات: الدّفاع المشترك

1) مبرّرات الدّفاع المشترك :

لقد تمّ التأكيد، في كلّ التقارير والمذكّرات التي تولّت تحريرها مكاتب الدّراسات الاستراتيجية العسكرية في تونس أو فرنسا على، أنّه لا بدّ أن لا يغيب عن أذهان المسؤولين الفرنسيّين أثناء مفاوضاتهم لضبط وتحديد علاقات التكافل بين تونس وفرنسا، الأهمية البالغة للبلاد التونسية "للدفاع عن إفريقيا الشمالية" زمن الحرب. على أنّه يجب أن تتخذ الإجراءات الضروريّة، زمن السلم، لتأمين حريّة ممارسة مسؤولية فرنسا في الوقت المناسب. وهو ما يبرّر، في اعتقاد الاستراتجيّين العسكريين الفرنسيين، الإبقاء الدّائم على عدد هام من الجنود في البلاد التونسية.

يبرّر، واضعو الاستراتيجية العسكرية الفرنسية، ذلك بأهميّة الموقع الاستراتيجي لتونس الواقعة في الطرف الشرقي لشمال إفريقيا، وفي الزّاوية الجنوبية الشرقيّة للحوض الغربي للمتوسّط وهو ما لا يسمح لفرنسا بأيّ حال من الأحوال، أن تترك مسؤولية الدّفاع عنها في زمن الحرب. ومن جانب آخر، على فرنسا أن تضمن كلّ التسهيلات لقمع الثورة الجزائرية[10].

ويعتبر موقع البلاد التونسية ذا أهميّة: فتراجع البريطانيّين في شرق المتوسط والتوسّع السوفياتي في البلاد العربية، جعل من البلاد التونسية موقعا متقدّما للدفاع عن الحوض الغربي للمتوسط. "فالخطر" القريب يمنع من التفكير، بالنّسبة للسّاسة والعسكريّين الفرنسيّين، من التخلّي، لأي طرف كان، عن مسؤولية الدفاع عن تونس. فتونس، مع بنزرت، التي تتحكّم في الطريق الرابط بين ضفّتي المتوسط واتّساع واجهتها المتوسطية الشرقية، واتصالها البرّي مع ليبيا، تمثّل القلعة الجنوبية الشرقية للدفاع عن العالم "الحرّ" [11].

ويوفر التمركز الحالي للقوات الفرنسية في البلاد التونسية دعما من الأهمية بمكان في البحث عن المعلومات الاستخبارتية من جهة، ويمكن من مراقبة وتغطية الصحراء التي ييسّرها العرق الكبير، من جهة ثانية. لكن الأمرالأساسي هو أنّ القوات الفرنسية المتمركزة في الجنوب تقف حائلا دون

10) **S485 2H292** D1 non foliotée (projet d'assistance militaire entre la France et La Tunisie en date du 3/4/1956).
11) **S 485 2H292** D1 – non foliotée (fiche 20/6/56 et note du 22/6/56).

السيطرة المفاجئة لأيّة قوّة أجنبية (مصرية، سوفياتية أو غيرها...) على مناطق هبوط الطائرات بالجهة وتوفر خطّا أوّليا لمقاومة قوّات برية قادمة من ليبيا وقادرة كذلك على إحباط العناصر "المتمرّدة" العاملة على الحدود التونسية الجزائرية.

وإنّ عودة التوتّر وتصاعد المعارضة اليوسفية في الجنوب (مدنين، قابس، قفصة، توزر) يمكن أن يوفّرا المساعدة للثوّار الجزائريّين إذ هناك تواجد مكثّف لعناصر جيش التحرير الوطني الجزائري (في الجنوب الغربي لقفصة) تتحرّك بكامل الحرّية ليس للسلطات التونسيّة عليهم رقابة وبإمكانهم التّواصل مع الجهة الجنوبية الشرقية. وأصبح الجنوب التونسي الجهة المفضّلة لنشاط الثوّار الجزائريّين وهو ما يشكّل تهديدا خطيرا "للأراضي الفرنسية" في الجزائر وحقول البترول الواقعة جنوب خط موريس.

وتستوجب الأهمية الإستراتيجية لتونس عموما والجنوب على وجه الخصوص في نظر الاستراتجيين الفرنسيين، المحافظة على القواعد الجوّية في كلّ من قفصة وقابس ورمادة لمواجهة "الأخطار" القادمة من الشرق والثوّار الجزائريّين وتأمين حقول البترول[12].

إنّ التجهيز الدّفاعي يتجاوز بكثير الإمكانيات التونسية وخصوصا في المجالين البحري والجوّي. إنّه يتجسّم أساسا في هذه الميادين : الانتهاء من تهيئة القاعدة البحرية في بنزرت ووضع شبكة واسعة للاستشعار الكهرومغناطيسي على الواجهة الشرقية المتوسطية والصحراء الليبية. ويرى واضعو الاستراتيجية العسكرية الفرنسية أنّه إذا تمّ القبول بالتدخل العسكري الفرنسي، فأنّه يجب الإعداد لذلك ومن ثمّة فإنّه يبرّر الحضور الدّائم في تونس لقوّات برّية فرنسية لتأمين التجهيزات الجوّية والبحرية والإعداد لتدخّل القوّات لمواجهة خطر قادم من الشرق[13].

ومن ناحية أخرى، فإنّه من الأهمية بمكان إنشاء مجلس دفاع مشترك يجسّم التعاون بين فرنسا وتونس في ميدان الدّفاع ووضع القوّات العسكريّة التونسية تحت إمرة جنرال مختلف الجيوش زمن الحرب، وتحت إمرة وزير

12) **S443, 2H292 D3** non foliotée (fiche :20/6/1956 et note du 22/6/1956).
13) **Idem**.

الدّفاع، ماعدا بنزرت ومناطق الحدود زمن السلم. وهكذا فإنّ حق الإبقاء على القوّات الفرنسية في تونس ينبع من ضرورات الدفاع وعددها لا يمكن أن يقلّ عن 30.000 إلى 35.000 رجل[14].

ويستوجب ذلك أن تتمركز القوّات الفرنسية في كامل أنحاء البلاد. ويجب أن تتطابق مناطق التمركز هذه مع حاجيات الدفاع كضمان الدّفاع عن قاعدة بنزرت والقواعد الجوّية وتجهيزات الرّادار ومراقبة المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالإضافة إلى خطوط الاتّصالات : قاعدة بنزرت، الحدود الليبيّة، بنزرت، سوق هراس، بنقردان، قابس، تبسّة. ويجب على جيش البرّ أن يتمركز في أربع مناطق تتمدّد لتأخذ شكل قوس : من بنزرت إلى قابس وبنقردان[15]. وتمكين بنزرت من نظام استثنائي لا يخضع للتشريع التونسي extraterritorialité وضمان استخدام التّجهيزات الموجودة مع إمكانية توسيعها [16].

2) رؤيتان مختلفتان :

لقد طرحت مسألة الدفاع المشترك عندما طالبت تونس بتنقيح اتفاقيات 3 جوان 1955 بعد انعقاد مؤتمر صفاقس (15-18 نوفمبر 1955) الذي طالب فيه المؤتمرون "بتكوين قوّة عمومية تكون نواة (لجيش وطني) تساعد على تحقيق الهدوء واستتباب الأمن والسلام بأرض الوطن..." وجاء بروتوكول الاستقلال ليكرّس هذا المسار إذ اعترفت فرنسا" أنّ أحكام اتفاقيات 3 جوان 1955 التي قد تكون متعارضة مع وضع تونس الجديد وهي دولة مستقلّة ذات سيادة سيقع تعديلها أو إلغاؤها وينجم عن ذلك مُبَاشَرَةُ تونس لمسؤولياتها في ميدان الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وكذلك تكوين جيش وطني تونسي. وفي نطاق احترام سيادتهما تتّفق فرنسا وتونس بحريّة على تحديد أو إكمال صيغ تكافل لتنظيم تعاونهما في الميادين التي تكون مصالحهما فيها مشتركة خاصة في ميداني الدفاع والعلاقات الخارجية.

14) **Idem.**

15) يمتد هذا القوس من قاعدة بنزرت إلى جهة الكاف – غار الدماء فجهة القصرين – قفصة، انتهاء بجهة قابس بنقردان.

16) **idem.**

أ) الرؤية الفرنسية :

لقد نصّ البلاغ المشترك الصادر يوم 15 جوان 1956 بمناسبة إبرام الاتفاق حول التمثيل الديبلوماسي (13 جوان) أنّ المفاوضات التونسية الفرنسية تهدف إلى إبرام معاهدة تحالف وصداقة. وقد بينّ آلان سافاري Alain Savary في لقاء جمعه ببورقيبة بباريس في 25 جوان 1956، موقف الحكومة الفرنسية وصرّح للصحافة : "إنّ المفاوضات التي ستفتح غدا مع الرئيس الحبيب بورقيبة وحكومته لها هدف رئيسي هو إعداد معاهدة تحالف وصداقة تمّ وضع مبدئها في ميداني الشؤون الخارجية والدّفاع. وفي الميدان الدبلوماسي ستحدّد المعاهدة صيغ عملنا المشترك وعلى الصعيد العسكري ستقيم المعاهدة الفرنسية التونسية قواعد الدّفاع المشترك بين فرنسا والبلاد التونسية. و في هذا المجال تضطلع فرنسا بمسؤوليات جسام مصمّمة على مجابهتها. ففي الإطار الإستراتيجي الغربي، لفرنسا دور يتعيّن القيام به وهو دور يقتضي أنّ المواقع التي لها من الأهمية في الدّفاع عن العالم الحرّ ما لقاعدة بنزرت يجب الاحتفاظ بها. كما أنّ ذلك الدور يقتضي إبقاء قوّة عسكرية عصرية في القطاعات الأساسية والبلاد التونسية محسوبة في تلك القطاعات. ولذلك فإنّه لا يمكن وجود دفاع عن فرنسا ولا دفاع مشترك عن فرنسا والبلاد التونسية بدون حضور القوّات الفرنسية في البلاد التونسية. وسيقع تدقيق ضبط صيغ مرابطة تلك القوّات الفرنسية وإبقاء المطارات وشبكة الرّادار والقواعد اللاّزمة ضمن إطار المعاهدة المقبلة، معاهدة التحالف والصّداقة بين البلدين[17].

وأثناء افتتاح المفاوضات (26 جوان 1956) أكّد كريستيان بينو Chritian Pinau أمام مجلس الجمهورية الموقف الفرنسي وصرّح بقوله : "إنّه ليس من الممكن تصوّر رحيل الجيش الفرنسي من المغرب الأقصى ومن البلاد التونسية"[18].

لقد اعتبرت فرنسا إمضاء اتفاقية الدّفاع المشترك شرطا مسبقا لكلّ مساعدة عسكرية. فالاتفاقيات المبرمة بين تونس وفرنسا في 20 مارس 1956 وتبادل الرسائل في 21 جوان 1956 بين السفارة الفرنسية والحكومة التونسية

17) **Le Nouvel Etat** (1956-1958), Tome I, Dar El Amal, Tunis, juin 1982, pp 391-392.

18) **Ibid.**

وضعت كمبدأ أنّ كل مساعدة عسكرية لاحقة ستكون مرتبطة بالمفاوضات حول اتفاقية دفاع مشترك[19]. كلّ ذلك بهدف المحافظة على الوحدة الدّفاعية لشمال إفريقيا وتنظيم مشاركة هذه البلدان في الدفاع العام عن العالم الغربي وعدم التّخلّي عن مسؤوليات فرنسا في إنجاز هذه المهمّات[20].

وقد توخّى واضعو الاستراتيجية العسكرية الفرنسية صيغة "الدّفاع المشترك". فماذا كان يعني لهم ؟ إنّ الدّفاع المشترك هو في نظرهم إطار للدفاع عن العالم "الحرّ" وتشارك بين دولتين ذاتيْ سيادة ويستوجب من فرنسا الاعتراف بأنّ الأمن الخارجي لتونس هو بمثابة أمنها في حال نشوب نزاع شامل أو محدود، أمّا من جانب تونس فيتطلّب في المقابل تمكين فرنسا الإيفاء بتعهّداتها بالقبول بأن تكون مسؤولية إدارة جهاز الدّفاع فرنسية أضف إلى ذلك الوجود الدائم على التّراب التونسي للتجهيزات والوسائل الضرورية لتنفيذ بعض مهمّات الدّفاع الخارجي[21] ويلحّ واضعو هذه الإستراتيجية على ضرورة الدفاع المشترك بتقديم شتّى التبريرات ذلك أنّ المزايا التي يوفرها ضرورية للجانبين : فبالنسبة لفرنسا، تشكّل إفريقيا الشمالية، جنوب منطقة حلف شمال الأطلسي، وفي مواجهة تهديد يستهدف المعابر بين ضفتي المتوسّط، الرّكيزة البرّية والجوية والبحرية الأساسية لدعم القواطع العملياتية لأروبا الوسطى والجنوبية والمتوسّط والشرق الأوسط. كما تمثّل، علاوة على الدّفاع عن شبه الجزيرة الأروبية، عمقا يستجيب لمتطلّبات الحرب العصرية. أمّا بالنسبة لتونس، فإنّها ستبقى في هذا الإطار العام، القاعدة الدّفاعية المتقدّمة في اتجاه المشرق وتمكّن من تأمين المراقبة والاستشعار عن بعد إضافة إلى السّماح بالتدخّلات البحرية والبريّة [22].

ودائما ووفق التصوّر والطرح الفرنسيّين، ليس هناك أيّ حياد ضدّ الجغرافيا إذ تشكّل تونس هدفا إستراتيجيا : ففي صورة نشوب نزاع سيتم مهاجمتها بكلّ تأكيد وبما أنّه ليس باستطاعتها صدّ هذا الاعتداء فإنّه عليها الاندماج في الدفاع الغربي. وفي زمن الحرب، ستكون الحياة الاقتصادية لتونس، المعزولة، مستحيلة لأنّها مرتبطة بحرّية المواصلات البحرية والجوية

19) **S 486 2H293 D1 folio 23.**
20) **Idem folio 130.**
21) **S443-2H247 – D2** non foliotée/ (note sur la défense Commune : 5/4/1957).
22) **Ibid.**

في المتوسط ذلك أنّ حرّية المواصلات هي من بين أهداف استراتيجية الدّفاع الغربي. فليس بإمكان تونس، زمن الحرب، العيش والدفاع عن نفسها إلاّ في الإطار الغربي. وهذا الإطار يستوجب منها التعاون مع فرنسا في الدفاع المشترك[23].

أمّا مضمون الدّفاع المشترك فيتمثّل في تعهّد مختلف الدول في المشاركة في الميادين الأكثر ملاءمة لإمكانياتها العسكرية والجغرافية والتّقنية. ويتمثّل دور فرنسا في امتلاكها شروط التفوّق في الميدانين البحري والجوّي ولذلك عليها أن تتعهّد بإعداد وبناء التّجهيزات العسكرية والتّقنية الضروريّة، زمن السلم. أمّا تونس، فتساهم، داخل هذه المنظومة، بمواردها وقوّاتها العسكرية بالتّناسق مع فرنسا بهذه النّجاعة. وعلى تونس وفرنسا التعاون، زمن السلم، ضمن هيئات مختلطة وخصوصية لإعداد الهياكل والمخطّطات الضرورية لهذا الدّفاع. وعلى الجانبين أن يحدّدا بالاتفاق المشترك، المهمّات الملقاة على عاتق كلّ منهما. ومهما يكن من أمر، فإنّ الإشراف العسكري للدّفاع المشترك ومسؤولية وإدارة الدّفاع الجوّي والبحري لتونس "يجب" أن يعود لفرنسا.

أمّا البنية الأساسية للدّفاع المشترك فمتكوّنة من مجموع القواعد والتّجهيزات البرّية والبحريّة والجوّية التي تتوفر على نظام مستقل للاتّصالات، يكون تعهّدها وتشغيلها من مشمولات القوات العسكرية الفرنسية وحدها.

وبخصوص القوّات المشاركة فإنّها تضبط بالنّسبة للجانب التّونسي حسب طرق وصيغ تضعها الحكومة التونسية. وهذه المشاركة يمكن أن تتجاوز التراب الوطني في إطار الدفاع عن العالم "الحر"، وتوفّر فرنسا كلّ الدّعم لهذه القوّات. أمّا القوّات الفرنسية فتتمتّع داخل التراب التونسي بكامل حركة التنقل وبوضع خاص على المستوى التّشريعي أو الجبائي أو القمرقي، وبإمكان فرنسا، في إطار مهمّتها في الدّفاع عن العالم "الحرّ"، أن تطلب من تونس القبول بوجود قوّات حليفة على أرضها.

واصطدمت المفاوضات التونسية الفرنسية حول إمكانية تقديم تسهيلات أو إبرام تحالف أو شراكة عسكرية بالعقبة الجزائرية. فهذه المفاوضات لم تنطلق بعد ويمكن للوضع أن يستمر على حاله في نظر واضعي الإستراتيجية العسكرية الفرنسية طالما استمرّت الحرب في الجزائر وتوصلوا إلى استنتاج

23) **Ibid** .

مفاده أنّه يستحيل على فرنسا توقيع اتّفاقيات دفاع مشترك مع هذا البلد. وفي انتظار ذلك وجب البحث عن اتفاقية جزئية، وهذه الاتفاقيات يجب أن توضع على أساس الدفاع المشترك دون الإشارة إلى ذلك ودون التصريح بكلمة "تكافل". وضمن هذا التكتيك الجديد قدم الخبراء العسكريون الفرنسيون مجموعة من المقترحات لعلّ أهمّها جلاء القوّات الفرنسية من الحاميات جنوب البلاد في أجل معقول وتحديد وضع قاعدة بنزرت والحصول على التسهيلات لتشغيل وإتمام توسعة تجهيزات الجيوش الثلاثة في قيادة بنزرت والنصف الشرقي لماطر[24].

ومن جانب آخر، تعتقد فرنسا أنّ جلاء القوّات الفرنسية عن التّراب التونسي قبل أن ينظّم ويستكمل الدّفاع المشترك، سيخلق حالة خطيرة لأمن مجموع العالم "الحرّ". وأكّدت بانّ وضع مخطّط لتخفيض عدد قوّاتها أو تجميعها لا يمكن أن يطبّق فعليا إلاّ بعد إبرام معاهدة دفاع مشترك وعلى أنّ منظومتها العسكرية في تونس لا تشكّل إطلاقا جهاز احتلال. وقد أوضحت الحكومة الفرنسية في هذا الصدد في مذكّرتها بتاريخ 1957/4/8 بأنّ النشاط العسكري الممارس في ذلك الوقت بمحاذاة الحدود الجزائرية لم يكن إلا بسبب تواجد مجموعات مسلّحة هامة على طرفي الحدود، كما أضافت "أنّها مستعدة لدراسة الحلول التي تسمح بتأمين احترام حيادية التراب التونسي طبقا للقانون الدّولي، إزاء تدخّلات مصدرها الأراضي المحاذية، في أحسن الظروف وبكلّ الضمانات".

ويستشف من كل هذه المواقف التي عبّرت عنها فرنسا، فكرتان رئيسيتان :

أوّلها : عدم قبول أي شرط مسبق قبل فتح مفاوضات الدّفاع المشترك، الهدف منها، على ما يبدو، الاحتفاظ بضمانات.

ثانيا : العمل على الحفاظ على بعض الوسائل بهدف مضايقة نشاط المسلّحين الجزائريّين في تونس ذلك أنّ تونس وطبقا للقانون الدولي وكما يرى الفرنسيّون، لا تؤمّن احترام حيادها[25].

24) **Op.cit** : défense Commune (aide mémoire sur les négociations Franco- Tunisiennes: 27/11/1957).

25) **S443 2H247 D2 non foliotée** (note a/s des problèmes militaires : 2 /12/1957).

ب) الرؤية التونسية :

اعتبرت الحكومة التونسية من جانبها، أنّ الجلاء التدريجي للقوّات الفرنسية عن التّراب الوطني نتيجة حتمية لبروتوكول الاستقلال. وانطلق مسار التصفية بتونسة جهاز الأمن (أفريل 1956) وبعث نواة الجيش الوطني في جوان 1956 ووضع حدّ للدور الذي كان يتحمّله الجيش الفرنسي في ميدان الأمن والدّفاع.

ولقد أعلنت تونس مرارا أنّها مستعدّة للتفاوض حول طرق وأساليب التعاون مع فرنسا في ميدان الدفاع شرط أن ينجز بكلّ حريّة وفي نطاق احترام السيادتين. وبما أنّها تعتبر التّمركز العسكري الحالي لا يستجيب لمتطلّبات أمن العالم "الحرّ" وإنّما لحاجيات جهاز احتلال، فقد جعلت من تجميع القوّات الفرنسية في بنزرت شرطا مسبقا لفتح مفاوضات الدّفاع المشترك. وتعتقد الحكومة التونسية أنّ القوّات المسلّحة الفرنسية المتمركزة حاليا في البلاد تمّ الاحتفاظ بها دون موافقتها وأنّ وجودها يعتبر من مخلّفات الاستعمار الذي لا يتطابق مع السيادة وحق تونس في التفاوض بكلّ حرّية[26].

جاء ذلك في ردّ بورقيبة على كريستيان بينو وآلان سافاري في جريدة *لوموند* إثر انطلاق المفاوضات التونسية الفرنسية يوم 26 جوان 1956 بقوله: "إنّ ما أدلى به مؤخّرا بعض شخصيات الحكومة الفرنسية من تصريحات وما نشره قسم من الصحافة من التعاليق يفسح المجال لتوقّع تباينات عميقة في وجهات النّظر بخصوص المشاكل ذات الصّبغة العسكرية من تنظيم للدفاع التونسي ومن مرابطة الجنود الفرنسيّين بالبلاد التونسية. وتلك التّباينات ستظهر أثناء المفاوضات التي بدأت الآن تاركة الفرصة سانحة لتوقع حدوث تصلّب في الموقف الفرنسي ولربّما حدوث حوار من نوع حوار الصّم. نحن نسلّم بأنّ القوّات التونسية لا تستطيع في اللّحظة الرّاهنة الاضطلاع وحدها بالدّفاع عن البلاد التونسية ولذا يمكن للجنود الفرنسيّين أن يقوموا بهذا الدّور لفترة انتقالية. ولكنّنا لن نسمح أبدا أن يكتسي حضور القوات الفرنسية في بلادنا وخاصّة في بنزرت صبغة دائمة بدعوى الإستراتيجية الغربية أو الدفاع عن العالم الحرّ لأنّ كلّ احتلال تقوم به قوّات مسلّحة أجنبيّة لبلد من البلدان بدون رضى من ذلك البلد هو اعتداء على سيادته ويشكّل نوعا من الاستعباد. وإنّه لمن الغريب حقا

26) **Ibid**.

أنّه في عالم ينتسب إلى الحرّية وإليها تنتسب كذلك البلاد التونسية يحدث أن تتحوّل تلك المطالبة بالحرّية بالنّسبة إلى بلدنا فتصبح استعبادا له مستمرّا وانتهاكا لحريّته بالذّات. فالمسألة التي ستوضع على بساط البحث في المفاوضات هي بالنّسبة للحكومة التونسية ليست ضبط كيفيّات استقرار القوّات الفرنسية بالبلاد التونسية بل هي على العكس من ذلك ضبط كيفيات مغادرة تلك القوّات عنها كلّما صارت القوّات التونسيّة قادرة على القيام بالحلول محلّها" [27].

إنّ الهاجس الذي ظلّ يسيطر على تفكير مسؤولي الحكومة التونسية هو وجوب إزالة كلّ ما من شأنه أن يجعل من القوّات الفرنسية المتمركزة في تونس "قوّات احتلال محتملة" فضلا عن كونها عنصر ضغط في المفاوضات بين الطّرفين. وهنا يجب الإشارة إلى الفرق الشّاسع بين القوّات الفرنسية والتونسية عددا وعتادا (40.000 جندي مقابل 2.300 سنة 1956، 17.000 مقابل 6.500 سنة 1957).

وانطلاقا من هذه المعطيات لم تبد الحكومة التونسية أيّ استعداد في الدخول في مفاوضات لإمضاء اتّفاقية دفاع مشترك.

وإذا ما عبّرت الحكومة التونسية عن ولائها للعالم "الحرّ" وتعلّقها بقيمه فلم يكن بإمكانها أخلاقيا أن تمضي اتّفاقية الدّفاع المشترك مع بلد في مواجهة دائمة مع "إخوان" لها في الجزائر أو إذا ما دخلت فرنسا في نزاع مع إحدى الدول العربية (وهو ما حدث أثناء العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956) غير أنّها مستعدّة لمنح فرنسا تسهيلات في إطار حلف شمال الأطلسي. والحال هذه، فإنّ تونس لا ترى مانعا من إمضاء اتّفاقيات جزئيّة[28].

وتضمّنت المذكّرة الفرنسية بتاريخ 25 فيفري 1957 استعداد الحكومة الفرنسية أن تناقش بالتوازي التّخفيض في عدد القوّات الفرنسية وصيغ تحالف فرنسي تونسي. وفي ردّها على هذه المذكّرة بتاريخ 11 مارس 1957 رفضت الحكومة التونسية هذا العرض وأوضحت أنّ مبدأ جلاء القوّات الفرنسية التدريجي من التراب التونسي مطروح في بورتوكول الاستقلال[29].

27) **Le Monde** : 27/6/1956.
28) Bourguiba (H), discours…
29) **S375 2H 136 D2 folio 320.**

لقد كان الغرض من بعث الجيش الوطني التونسي تركيزا لأحد أهم مقوّمات السّيادة. فمنذ إنشائه عبّرت السلطة التونسية عن رغبتها في التخلّص من الوصاية الممكنة للجيش الفرنسي بإرسال وحدات للوسط والجنوب بالإضافة إلى مشاركة الجيش التونسي في أحداث أكتوبر ونوفمبر، إثر اختطاف الطائرة المقلة لقادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية الخمسة (1956/10/22)، في كلّ من قابس ومارث وبير دراسن... كما تمّ استخدامه لشلّ حركة الجيش الفرنسي الأمر الذي اعتبره القادة العسكريون موقفا "غير وديّ" للجيش التونسي.

وظلّ التونسيّون يرون في توقيع اتّفاقية الدّفاع المشترك من مخلّفات الاستعمار وطريقة مبطّنة لإدامة الاحتلال العسكري ووسيلة غير معلنة لدعم المجهود الحربي في الجزائر.

وشكّل موضوع الانسحاب المسبق من بنزرت أحد مرتكزات الدّعاية التونسية وما فتئ استمرار الحرب ضدّ الجزائر يخيّم على كلّ محاولة للتّعاون. فمواقف الحكومة التونسية الدّاعمة للحق الجزائري ظلّ يمنعها من التحالف العسكري مع فرنسا لأن هذا التحالف يعني في نظر الرأي العام التونسي تحالفا ضدّ الثورة الجزائرية[30].

ويرى الجانب التونسي أنّ فرنسا تبحث في جميع المناسبات وخصوصا تلك المتعلّقة بتجهيز الجيش، على إبقاء تونس من الناحية العملية في وضع تبعية. ولذلك عملت الحكومة التونسية كلّ ما في وسعها للقطع مع هذا الانفراد الفرنسي. وقد استعرض الحبيب بورقيبة في خطابه يوم 1957/11/28 حجم الأسلحة الرّمزية من الولايات المتّحدة وبريطانيا التي بلغت أهميّة كبرى[31].

وعلاوة على ذلك يجب إضافة سببين آخرين هما خشية التونسيّين من إعادة احتلال تونس الذي يعتبرونه احتمالا قائما ما دامت القضيّة الجزائريّة لم تجد حلاّ فضلا عن كون وجود قوّات أجنبية هو انتهاك صارخ للسيادة والاستقلال[32].

30) Bourguiba (H), **discours** (5/12/1957).
31) **S443 2H247 D3** : (note relative aux perspectives d'avenir de la présence militaire française en Tunisie : 10/12/1957).
32) **Ibid** .

IV – التلاؤم مع تغيّر الأوضاع :

تشير تقارير سنة 1957 الصادرة عن مكتب الدّراسات الإستراتيجية العسكرية إلى ضرورة التأقلم مع الواقع الجديد بالتخلّي عن الأساليب القديمة (الوصاية والاستشارة) واعتماد سياسة المشاركة وتقديم المساعدة الفنّية.

وإلى أواخر سنة 1956 وبداية سنة 1957 لا تزال القوّات الفرنسية التي بلغ تعدادها زهاء أربعين ألفا متمركزة في كامل أرجاء البلاد إلاّ أنّ التحرّكات الشعبية في صائفة وخريف 1956 (بعد اختطاف الطائرة المُقِلّةِ لخمسة من قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية يوم 22 أكتوبر 1956) دفع بالحكومة التونسية إلى المطالبة بجلائها. فقد أصبحت القوّات الفرنسية بعد الأحداث الأخيرة محاصرة في ثكناتها ولم تعد تتمتّع بحريّة الحركة. وأشارت تقارير القيادة العسكرية إلى الأثر السلبي لهذه الإجراءات من ذلك الشعور بعقدة الإبعاد والفقدان التّدريجي للثقة في القيادة والشك في جدوى الحضور في البلاد التونسية وفقدان الرّوح القتالية[33].

وربطت الحكومة الفرنسية الجلاء عن الجنوب التّونسي بتمكينها من وضع خاص في بنزرت وأن تكون مهابط الطّائرات في الجنوب تحت مراقبة محايدين كما طالبت بمراقبة الحدود التونسية الجزائريّة. أمّا الحكومة التونسية فجعلت من جلاء القوّات الفرنسية شرطا مسْبقا لكلّ تفاوض حول بنزرت رافضة في الوقت ذاته أيّ مراقبة لحدودها مع الجزائر.

وقد أشار السّفير الفرنسي جورج قورس Georges Gorse في برقية إلى وزير الخارجية الفرنسي موريس فور Maurice Faure بتاريخ 1957/2/19 إلى تناقض الموقف التّونسي بقوله : تصرّح الحكومة التّونسية أنّها اختارت المعسكر الغربي دون لبس غير أنّ الإجراء الذي تقترحه في والواقع ينتهي إلى تحييد وإبطال منظومة الدّفاع الإستراتيجي التي تمّت إقامتها في تونس. والسلطات التونسية عاجزة على تأمينه في الوقت الحاضر[34]. وكان السّفير الفرنسي واعيا بأنّ كلّ تأخير في المفاوضات سيجرّ فرنسا إلى تخفيف

33) **Op.cit** (Salambô : sans date. Fiche a/s des Conditions d'existence des troupes françaises en Tunisie dans un futur immédiat).
تجب الإشارة إلى أنّ هذا الوضع لا ينطبق إلاّ على القوّات البرّية أمّا القوّات الجوّية فلا زالت تتمتع بحرّية الحركة والمناورة في العوينة وسيدي أحمد وقفصة وقابس ورمادة.
34) Machat (Samia) **: op.cit** p 90.

منظومتها دون مقابل في مواجهة متطلّبات الحرب في الجزائر وأنّها ستجد نفسها دون أيّة ضمانات في المستقبل[35].

ويرمي موقف فرنسا إلى توفير ضمانات تكون وسيلة ضغط في المفاوضات والاحتفاظ بوسائل بإمكانها أن تضايق وتحدّ نسبيّا من نشاط الثوّار الجزائريّين في تونس.

وإذا ما اعتبرنا تطوّر الأحداث منذ 1957 يمكن أن نلاحظ أوّلا أنّ فرنسا خسرت الكثير من الضمانات[36]. كما أنّ قرار 25 جوان 1957 الذي وضع حدّا لكلّ نشاط عملياتي للقوّات الفرنسية بالبلاد التّونسية لم يعد يسمح لها بأن توجه بفاعلية نشاط جيش التحرير الوطني الجزائري على الأراضي التونسية. واعتبر برنامج التّخفيض في عدد القوّات الفرنسية (من 40.000 إلى 17.000) وتجميعها في بنزرت، أحادي الجانب وأنّه لا يشكّل في نظر الحكومة التونسية سوى مرحلة كما جاء في تقارير القيادة العسكرية الفرنسية. وأنّه إذا لم تتوصّل فرنسا بسرعة إلى عقد اتفاق فإنّها ستكون معرّضة من هنا إلى أواخر 1957 ووفقا لخطّة المراحل المنتهجة من قبل القيادة التونسية إلى مزيد من الضّغوط التي سوف تؤدّي إلى مزيد من التّنازلات دون مقابل إلاّ في صورة اتّخاذ الإجراءات اللاّزمة الضرورية أي اعتماد خيار القوّة إذا لزم الأمر.

خلصت التقارير الصادرة عن القيادة العسكرية الفرنسية في تونس إلى الاعتراف بأنّ القوّات العسكرية الفرنسية المتواجدة في البلاد التونسية لم تعد تلعب أي دور سواء تعلّق الأمر بحماية الأشخاص والممتلكات الفرنسية أو مضايقة نشاط الثوّار الجزائريّين وبذلك لم يعد لها جدوى ومن الأفضل نقلها إلى الجزائر. كما لاحظت التأثير المعنوي السّيئ الذي يحدثه هذا الوضع وعواقبه الوخيمة على معنويات الجنود[37].

1) البدائل والحلول الممكنة في تصوّر القيادة العسكرية الفرنسية في تونس :

ليس للجيش الفرنسي وضع قانوني واستمراره في البقاء في البلاد التّونسية ليس إلاّ من باب ما جرت عليه العادة ولا يكتسب قاعدة قانونية، وهو

35) **Idem**
36) **S443 2H247 D2 non foliotée** (note a/s des problèmes militaires franco-Tunisiens : 2/12/1957).
37) **Idem**

بذلك عرضة، في كلّ الأوقات وحسب مشيئة التونسيّين، لمشاكل ظلّت حلولها النّهائية موضع تأجيل دائم. والنتيجة هو انهيار بطيء ومتواصل للمواقع الفرنسية في البلاد التونسية. وهذا الوضع الانتظاري لا يمكن في نظر القيادة العسكرية الفرنسية في تونس، أن يأخذ صبغة دائمة دون أخطار جسام لمستقبل الوجود العسكري في هذا البلد. فأمام الأزمة المفتوحة، نتيجة تعليق المفاوضات التونسية الفرنسية، طرحت القيادة العسكرية الفرنسية خيارين للخروج من هذا المأزق.

أ) خيار القوّة :

تمثّل هذا الخيار في إعداد خطّة لإعادة احتلال البلاد (أطلق على هذه الخطة *"المخشب والمعول"* "serpe et pioche"). وقد تم التطرّق إلى هذا الخيار في أكثر من مناسبة. ويبدو أنّه كان سهل التنفيذ نسبيا من الناحية العملياتية غير أنّ نتائجه السياسية هي من التعقيد والصعوبة بمكان وبالتالي لا تسمح باعتماده إلاّ في صورة غياب الحلول الأخرى – إذ هنا يجب توقع كلّ النتائج. فهو لا يعني فقط أن تقوم القوّات الفرنسية بتدخّل عسكري وما يمكن أن تلجأ إليه الحكومة التونسية من إعلانها حرب المدن أو المقاومة الريفية "الفلاّقة" من جديد أو باغتنامها لحوادث جدّية لأخذ المبادرة. إنّ هذا الخيار يطرح السيطرة على الحكومة التونسية وتحطيم كلّ مفاصل الحزب الدستوري (شعب – منظّمات...) وأخيرا معرفة أي نظام بديل يجب أن يقام...[38].

ويحذّر السفير الفرنسي في تونس – جورج قورس – من اعتماد خيار القوّة لأنّه سيسرّع مسار فقدان فرنسا لتأثيرها في المنطقة. كما أنّ خيار القوّة لا يضمن – في تقديره – تغييرا في السّياسة التونسية إزاء فرنسا. "فبورقيبة – بجميع عيوبه (الخبث – الغرور – الادّعاء) حسب رأيه – هو الأقرب إلى فرنسا بحكم ثقافته الفرنسية ودوره في جعل المغرب العربي مقطوعا نسبيّا عن المشرق لارتباطه بالثقافة الغربيّة"[39].

38) **S443 2H247 – D2 non Foliotée** (note sur les négociations Franco-Tunisiennes 23/7/1956) .

39) Cité par Machat (Samia) **op.cit** p 97.

ب) الخيار الدبلوماسي :

يرمي هذا الحل إلى تحقيق الهدف البعيد المندرج ضمن السياسة العامّة للحكومة الفرنسية، أيّ تنظيم جهاز الدفاع المشترك. وأمام صعوبة تصور اتفاق حول قضايا الدّفاع المشترك نظرا لاستمرارية القضية الجزائريّة، فإنّ الهدف الآني تمّ حصره في تحديد الوضع القانوني للجيش الفرنسي في تونس[40]. ويعني التفاوض والتخلّي عن بعض المواقع على أن يقترن بضمانات صريحه بخصوص وضع القوّات الفرنسية من جهة، ومن جهة أخرى تأمين المواقع الأساسية في مجال الدّفاع المشترك وخصوصا في بنزرت.

واتجهت الاستراتيجية العسكرية الفرنسية، بعد أن استنفذت كلّ محاولاتها من أجل وضع شروط الدفاع المشترك وفق رؤيتها، إلى تدعيم الحضور العسكري الفرنسي عبر آلية التكوين والتجهيز بتدعيم الروابط بين الجيشين التونسي والفرنسي.... للحيلولة دون تراجع التأثير الفرنسي لصالح التأثير الانقلوسكسوني. فممثل الولايات المتّحدة لا يخفي موافقة بلاده أن تحلّ محلّ فرنسا في تونس لو طلب منها ذلك في صورة إصرار فرنسي على ممارسة استعمار مبطّنً جنوب المتوسط تحت غطاء وذريعة الدفاع المشترك"[41].

يضاف إلى ذلك محاولة انتزاع اعتراف من تونس "بحقوقها" في بنزرت وهو ما يعني أنّ تكون التّجهيزات والمعدّات العسكرية على ذمّة القوّات الفرنسية والإبقاء على بعض القواعد الدائرة في فلك قاعدة بنزرت في كلّ من قفصة ورمادة والعوينة وصفاقس، واحتفاظ فرنسا بمسؤولية الدّفاع الجوّي ومراقبة المياه الساحلية وبالتالي الحفاظ على التجهيزات الأساسية الضرورية: رادارات، اتّصالات لاسلكية، مساعدات للملاحة... ما لم تتمكّن تونس من تأمينها وحتى، بعد الانتقال المحتمل والتدريجي لهذه المسؤوليات لتونس، فإنّ جهة بنزرت سيكون لها وضع خصوصي.

وعلى القوّات الفرنسية أن لا تتجاوز الـ 10.000 أو 15.000 جنديّ في رأيهم حتّى تبدو للتونسيّين مقبولة بالمقارنة مع عديد قواتهم المسلّحة وأنّ مثل هذا التّخفيف يمكن أن يجلب ارتياحا للتونسيّين على عديد المستويات

40) **S443 2H247 D3 non foliotée** (note relative aux perspectives d'avenir de la présence française en Tunisie. Salambô : 10/12/1957).

41) **Idem**.

النّفسية والذهنية والمادّية بالجلاء عن المراكز الحضرية واختفاء القيادة الجنوبية وزوال كل بعد استعماري للتواجد العسكري الفرنسي وتسليم الثكنات والتّجهيزات العسكرية الهامة للسلطة التونسية.

وهذا التّخفيف، لا بدّ وأن يكون مقابل امتيازات مماثلة ذلك أنّ على التونسيّين أن يعترفوا للقوّات الفرنسية بنظام أساسي Statut يمكن أن يكون مشابها بما قبلت به ألمانيا في اتّفاقيات باريس. فمسائل حرّية الحركة الجوّية والبرّية والبحرية إضافة إلى التّسهيلات لتدريب القوّات ضرورية لإعادة تنظيم المنظومة العسكرية الفرنسية في تونس[42].

2) أوهام الدّفاع المشترك:

لئن مرّ مسار العلاقات التونسيّة الفرنسية في المجال العسكري بعدّة تطوّرات تراوحت بين التوتّر والانفراج،فقد اعترفت فرنسا بحق تونس في إنشاء جيش وطني وفشلت في عرقلة تجهيز وتطوير هذه المؤسّسة السيادية الناشئة وماطلت الحكومة التونسية في إبرام معاهدة دفاع مشترك بل والدخول في مواجهات دامية مع القوّات الفرنسية المرابطة بتونس (الساقية، رمادة، بنزرت...) انتهت بجلاء آخر جندي فرنسي من على أرض الوطن بمغادرته لقاعدة بنزرت يوم 15 أكتوبر 1963 وكان ذلك إشارة إلى فشل الدّفاع المشترك. وقد استخلص جورج *قورس* في مذكّرة للخارجية الفرنسية بتاريخ 1957/7/3 أن الدفاع المشترك ضرب من الوهم قائلا : "أن نحدّد سياستنا إلاّ على ضوء الحقائق مهما كانت مزعجة وغير مريحة وليس على مجموعة أوهام منها : الاعتقاد بإمكانية إبرام اتفاق للدفاع المشترك مع الحكومة التونسية في مستقبل قريب جدّا وأنّه يستحيل على الحكومة التونسية المرتبطة بمجموعة من الضغوطات البسيكولوجية والسياسية أن توقّع تحالفا مع فرنسا بسبب استمرار حرب الجزائر والاعتقاد بأنّه بالإمكان منع بورقيبة من الحديث عن القضية الجزائرية واتّخاذ مواقف معلنة في هذا الصّدد، وأيضا الاعتقاد بأنّ تعاونا دائما يرتكز على معطيات ثابتة ممكن مع نظام حزب الدستور في وقت لم تتحقق فيه قواعده أنّه أنجز الاستقلال في جميع الميادين"[43].

تمثّلت القيادة التونسية، بعد الهزّات التي اعترت العلاقات التونسية الفرنسية والمآسي التي صاحبتها، أن يفتح الباب بين الطرفين لقيام تعاون مثمر

42) **S443 2H247 D2 non foliotée** (note a/s des problèmes militaires : 2/12/1957).
43) Cité pa Machat (Samia), **op.cit** pp 94-95.

نزيه وخال من أي مركّب كما جاء على لسان بورقيبة – يكون على قدم المساواة بين دولتين تعرف فيه لا محالة أنّ بينهما فارقا كبيرا من حيث الثراء وسعة اليد بيد أن أضعفهما شأنا لا تقلّ عن أقواهما سلطانا وشعورا بالكرامة والعزّة ولها ما لسائر شعوب الدّنيا وما لشعب فرنسا من حنين للحرّية وتعلّق متين بالمساواة" [44].

خـــاتمـــــة :

يعد تجسيم السيادة التونسية في ميداني الأمن والدفاع صعب المنال مقارنة بالميادين الأخرى. وإذا ما استرجعت تونس سنة 1956 كامل سيادتها في ميداني الأمن الدّاخلي والتمثيل الخارجي (الدبلوماسي) فإنّها بالمقابل كان عليها انتظار سنوات أخرى، تخلّلتها توتّرات ومواجهات، حتى تستعيد كامل سيادتها في ميدان الدفاع الوطني.

وقد كان للطّرفين التونسي والفرنسي فهمان مختلفان للدفاع المشترك. فبينما ترمي فرنسا إلى ضبط الإجراءات العملية لتمركز قواتها التي اعتبر وجودها ضرورة ملحة لكل دفاع مشترك كانت تونس تحرص على مغادرة هذه القوات كلّما تهيّأت الظروف لتحمّل الجيش التونسي مسؤولية الدفاع. فما الذي يدفع فرنسا إلى الإصرار على هذا النّهج؟ إنّها ضرورة الدّفاع عن مصالحها الحيوية جنوب وغرب المتوسط ومواجهة متطلّبات الثورة الجزائرية ومراقبة الحدود التي تتسرّب منها الأسلحة للثوّار الجزائريّين... وإذا ما كان الطرف التونسي لا يمانع في إبرام اتفاقية دفاع مشترك، فإنّه يشترط أن تتخلّى فرنسا عن عقدة الاستعلاء والهيمنة والتفاوض، في هذا المجال، من موقع النّدية والمساواة.

وقد فرض الإصرار الفرنسي على إبرام اتّفاقية دفاع مشترك، على تونس، الدخول في عديد المواجهات المسلّحة أجبرت فرنسا على الاعتراف لتونس بكامل سيادتها في هذا المجال. فالاستقلال – في نظر بورقيبة – يتضمّن إجلاء القوّات الأجنبيّة كما هو الحال بالنّسبة للحكم الذّاتي الذي يتضمّن الاستقلال (خطاب 18 جوان 1956 بتطاوين).

44) **خطاب بورقيبة في مؤتمر المصير المنعقد في بنزرت في أكتوبر 1964**، منشورات كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، تونس 1965، ص ص 32-33.

الجيش وهياكله : من مواقف الحركة الوطنية أثناء الفترة الاستعمارية إلى تصورات دولة الاستقلال

فتحي العايدي
المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية

لقد ركزت أغلب الدراسات المتخصّصة في تاريخ تونس المعاصر على الجوانب السياسية والاقتصادية ممثّلة في المؤسسات والأطراف الفاعلة في التحوّلات التي شهدتها. ولم يقتصر هذا الاهتمام بالتاريخ السياسي والاقتصادي على الفترة الاستعمارية، بل تعدّى كذلك إلى مرحلة ما بعد الاستقلال أو ما يسمّى بمرحلة "تصفية الاستعمار" وبناء الدولة "الحديثة". ولم تتخلص جلّ البحوث التي تناولت هذه الفترة من المحاور "الكلاسيكية" التي شغلت المؤرّخين المهتمّين بتاريخ تونس أثناء الفترة الاستعمارية (1881-1956). ويعدّ الجيش من المؤسسات التي – رغم أهمّيتها – لم تعن بها الدراسات التاريخية طيلة المرحلتين المذكورتين ويعود ذلك في نظرنا إلى عدّة أسباب :

– تأثيرات القراءة الوطنية الضيقة لتاريخ تونس المعاصر حيث سادت كتابات ركّزت على مساوئ الاستعمار وتحميله "مأساة" الشعوب المستعمرة و"تخلّفها"، مقابل ذلك نوّهت هذه الكتابات بكلّ نشاط سياسي واعتبرت الاستقلال ثمرة هذا الفعل لا غير.

– في إطار بناء الدولة والقطع مع رواسب الاستعمار انشغلت الكتابات المذكورة بكلّ ما يتعلّق بـــ"الهوية" و"الذاتية" التونسية واعتبرت حضور الجيش

الفرنسي بالبلاد التونسية طمسا "للسيادة الوطنية". وفي إطار بناء "شخصية محلّية" رأت أنه غير مجد كتابة تاريخ مثل هذه المؤسسات الاستعمارية.

– اعتبر المؤرّخون التطرّق إلى مثل هذه الأجهزة خلال مرحلة ما بعد الاستقلال من قبيل المجازفة أو "المغامرة" العلمية وبرّروا ذلك بانخراطه فيما اصطلح عليه "بتاريخ الزّمن الحاضر" وما يكتنفه من ملابسات وصعوبات ، فبالإضافة إلى ندرة الوثائق المتعلّقة بالجيش الوطني[1] فإنّ عديد العناصر التي ساهمت في تكوين هذا الجيش لا تزال على قيد الحياة وهو ما يجعل كتابة تاريخ هذا الجهاز أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا.

وبالرغم من مرور خمسين سنة على استقلال البلاد التونسية فإنه يعسر رصد مواقف الحركة الوطنية ثم من بعدها النظام السياسي الحاكم من مؤسّسة الجيش. ولتذليل هذه الصّعوبات فقد عدنا إلى ما تضمّنته بعض الصّحف الوطنية من مقالات عكست نسبيّا تمثّلات النخب الوطنية تجاه الجيش الفرنسي. أمّا بخصوص المرحلة الثانية فقد احتوى الأرشيف الفرنسي لا سيّما أرشيف المصلحة التاريخية لجيش البرّ بعد سنة 1956 على معلومات هامّة حول ظروف تكوين الجيش الوطني ومواقف القيادة السياسية من طبيعة هذا الجيش ووظائفه.

وفي إطار تنويع مصادرنا فقد عدنا إلى بعض المذكرات المنشورة لشخصيات كان لها إسهام من قريب أو بعيد فيما يخصّ تكوين الجيش التونسي وتطوّر هياكله إلى حدود الستينيات. هذا بالإضافة إلى ما ورد في بعض الشهادات الشفوية المسجّلة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

ومهما يكن من أمر يطرح تناول هذه المسألة الإشكالية التالية : هل كان لطبيعة النضال الذي ميّز الحركة الوطنية طيلة الفترة الاستعمارية تأثير على تصوّراتها للجيش الوطني الذي تكوّن في جوان 1956، أم أنّ مواقف هذه النّخب السياسية قد تغيّرت من طرف في حركة وطنية إلى حزب حاكم ؟

1) اذا ما استثنينا الأرشيف الفرنسي المصور والمودع بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، فإنه إلى حدود هذه الفترة لم يتم تبويب وتنظيم الأرشيف المحلي المتعلق بالجيش الوطني وجعله على ذمة الباحثين .

الملاحظ أنّ أغلب الأطراف السياسية الممثّلة للحركة الوطنية – خاصة عناصر الحزب الدستوري الجديد – هي من أوساط وأصول حضرية لا تميل في طرق عملها وآليات نضالها إلى الحلول العنيفة، حيث كانت تجنح إلى التفاوض السّلمي، ولا شكّ أنّ لهذه الخاصّية انعكاس بعد الاستقلال على طبيعة مؤسّسات الدولة لا سيّما منها الجيش.

I – مواقف النخب السياسية تجاه "الجيش الفرنسي" في تونس طيلة الفترة الاستعمارية :

كانت المؤسّسة العسكرية على امتداد الفترة الاستعمارية تميل إلى الحلول الرّدعية والقمعية لفرض الأمن و"السّلم الاستعماري" وهو ما جعل النخب السياسية الممثلة للحركة الوطنية بمختلف حساسيّاتها تحمل مواقف وتمثّلات سلبية تجاهها. ولئن لم نلمس إلى حدود بداية الحرب العالمية الأولى مواقف واضحة لهذه النّخب تجاه الجيش، فإنّ ذلك يعزى على الأقلّ إلى سببين ؛ أوّلها تجنب النّخب مواجهة هذا الجهاز ونقد ممارساته لأنه يمثّل "خصما وحكما في الوقت نفسه" خاصّة بعد إنشاء المحاكم العسكرية[2] وما أصدرته من أحكام قاسية ضدّ من اتّهمتهم بالعصيان والتمرّد. ثانيا ترتبط هذه الوضعية بانعكاسات حالة الحصار وما فرضته من تضييق على الوطنيين، ولعلّ ما أورده أحمد توفيق المدني يفسّر هذا الصّمت من خلال قوله : "*...الطّليعة والقادة... مكتومي الأنفاس، مكبّلين بقيود حالة الحصار... وانكمشوا كالحلزون في القوقعة...*"[3].

بيد أنّ هذا التضييق الذي كرّسته السّلطات الاستعمارية بالداخل لم يمنع بعض العناصر من إبراز مواقفهم تجاه "الجيش الاستعماري"، خاصّة بعد مغادرتهم البلاد التونسية وتكثيف نشاطاتهم في الخارج. ومنذ بداية الحرب العالمية الأولى ظهرت أدبيّات مناهضة للسياسة الاستعمارية، وقد كان لإرسال وحدات عسكرية أهلية إلى المغرب الأقصى تأثير على النّخب المثقفة، مثال ذلك أصدر الشيخ صالح الشريف – الذي هاجر إلى تركيا منذ 1906 – نشرية بعنوان : "**بيان توحّش فرنسا في القطر التونسي والجزائري والاستجابة إليه**"

2) العرفاوي (خميس)؛ **السياسة العقابية المسلطة على الوطنيين في عهد الاستعمار الفرنسي (1881-1956)**. أطروحة دكتوراه. ك.ع.إ.إ. تونس 2001. ص.ص77-81.

3) المدني (أحمد توفيق) ؛ **حياة كفاح. (مذكّرات) في تونس 1905-1925**. الشركة التونسية للنشر والتوزيع. الجزائر، 1973، ص. 73-74.

منتقدا عمليات التجنيد الإجباري التي اعتبرها مسّا بحقوق الأهالي[4]. كما ألّف سنة 1915 كتيّبا بعنوان "***حقيقة الحرب المقدّسة***" بين فيه مواقفه المناهضة للجيش الفرنسي ولمسألة تجنيد المسلمين على الجبهات. أمّا في داخل الإيالة فقد تجلّت مواقف النخب من الجيش أثناء الاجتماعات التي كانت تعقد في "النادي التونسي" (أسّسه عبد الجليل الزاوش وعلى باش حامبة) وكان يحضرها كلّ من محمّد نعمان ومحمّد الجعايبي وعبد العزيز الثعالبي. وكانت أغلب النقاشات تدور حول نقد آليات التجنيد وتعبئة العمّال ومساهمة تونس في المجهود الحربي[5]. وقد بيّن محمّد بـــاش حامبة في مقـــال له بعنوان : « Le sang tunisien » ورد بمجلّة "المغرب" « **Maghreb** » (أسّسها هو ذاته بجينيف في ماي 1916) أنّ الجنود التونسيين قد رفضوا مغادرة بلادهم منذ إعلان التعبئة لكنّهم أجبروا على ذلك[6].

ومهما يكن من أمر فإنّ هذه المواقف المناهضة للتّجنيد ولئن لم تصدر عن أحزاب سياسية منظمة وممثلة للحركة الوطنية، فإنها عكست تصوّرات بعض النخب إزاء الجيش الفرنسي الذي رأت فيه تشخيصا لصورة الاستعمار.

لكن ماهي مواقف الأحزاب السياسية التي تشكّلت في بداية العشرينيات ؟ منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بادر الحزب الاشتراكي بتونس بإصدار بيان أثناء انعقاد مؤتمره الفيدرالي (1919/11/30) أكّد فيه أنّ نظام الاحتلال الفرنسي لم يوفّر لأهالي البلاد التونسية أيّة حقوق، بل فرض عليهم عديد الواجبات لعلّ أهمّها واجب الخدمة العسكرية[7]. وفي بداية العشرينيات اهتم الحزب الحرّ الدستوري في برنامجه الإصلاحي (ضم 18 نقطة) بمسألة المجندين واشترط ألا يحملوا العلم الفرنسي[8] ؛ كما انتقدت بعض العناصر الدستورية طبيعة المؤسّسة العسكرية وبيّنت غياب المساواة بين الضباط

4) مركز التوثيق الوطني. ملف : تونس وحرب 1914-1918، ص 3-14.

5) Goldestein (D.) ; **Libération ou annexion aux chemins croisés de l'histoire tunisienne : 1914-1922**, M.T.E. 1978, p. 140.

6) مجلة ***المغرب*** عدد 5، 6 ماي /جوان 1918 أوردها عمايرية (حفناوي)، *صالح الشريف (1869-1920) نضاله ومواقفه أثناء الحرب العالمية الأولى*. **روافد**.عدد 4، 1998، ص 75.

7) Durel (J.), **La politique coloniale du parti socialiste**, Ed. Tunis-socialiste, 1929, p. 10.

8) Lejri (M.S), **Evolution du mouvement national .Des origines à la deuxieme guerre mondiale**. V1 .Ed .M.T.E .1974.PP.200-201(voir note infrapaginale).

المساعدين المحليين ونظرائهم من الفرنسيين على مستوى الرواتب والامتيازات بالرغم من اضطلاعهم بنفس الوظائف. وقد رأت السلطات الاستعمارية أنّ هذه الأطراف تهدف الى إضعاف ولاء الأهالي تجاه الجيش الفرنسي وإيجاد قطيعة بينهم وبين هذا الجهاز الذي اعتبر دخيلا على الواقع المحلّي ولا تمتّ وظائفه إلى مصلحة البلاد بأيّ صلة[9]. وقد تجلّت هذه المواقف المعادية للجيش من خلال تحريض المجنّدين على العصيان ورفض تعبئتهم إلى المغرب الأقصى وذلك لإفشال مخططات السّلطات الاستعمارية لقمع ثورة عبد الكريم الخطابي[10].

وفي فتـــرة ما بين الحـــربين لاحظ "جيراردي" (Girardet) انتشار نزعة إيديولوجيـــة معادية للأنظمة العسكرية وقد عبّرت عنها بعض الصحف ذات الميـــولات اليسارية (الشيوعية والاشتراكية) مثل : « L'œuvre » و« Le Canard enchaîné » ولعلّ أهمّها « L'Humanité » التي احتجّت ضدّ نظام الثكنات وحرّضت المجنّدين على الفرار والعصيان وشنّ "الإضرابات العسكرية"[11]. ولاشكّ أنّ لمحاور هذه الصحافة تأثير على مواقف النّخب من الجيش الذي اعتبر "مؤسّسة برجوازية" ووسيلة للدّفاع والمحافظة على المصالح الاستعمارية.

وعلى الرّغم من أهمية هذه المواقف فإنّنا سنركّز على تصوّرات الحزب الدستوري الجديد نظرا لاحتكاره نسبيّا تمثيل الحركة الوطنية مقارنة ببقيّة الأحزاب السّياسية. ثم إنّ هذا الحزب تحوّل بعد الاستقلال إلى حزب حاكم له تصوّرات لمؤسسات الدولة التي ربّما رسم ملامحها نسبيّا منذ الفترة الاستعمارية.

9) أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية (تكتب لاحقا أ.و.ش.خ.ف)./ المحفوظ بأرشيف المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية (تكتب لاحقا أ.م.أ.ت.ح.و) بكرة R125، ص 1760، م 1. و239 (1926/12/7).

10) لقد عرض محي الدين القليبي (عضو اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري) بمناسبة الاجتماع المنعقد يوم 7 ماي 1925 رجاء عبر فيه الطاهر الحداد عن رفض الحزب الخدمة في صفوف الجيش الفرنسي المتواجد بالمغرب .أنظر، المحجوبي (علي) ،**جذور الحركة الوطنية التونسية (1904- 1934)** .منشورات بيت الحكمة .تونس .1999 ،ص.428.

11) Girardet (R.), **La société militaire dans la France contemporaine 1815-1939**, Librairie plon, Paris, 1953, p. 214.

لقد تجلّت مواقف الحزب الدستوري الجديد من الجيش والإدارة العسكرية الاستعمارية عموما أثناء عمليات الإبعاد التي تعرّض لها بعض عناصره (سبتمبر 1934) بأقصى الجنوب التونسي. ويبدو أنّ هذا الإجراء قد مثّل مناسبة لاكتشاف عالم مغاير لما هو سائد بالمنطقة المدنية وبالتالي تشكّلت صورة سلبية للجيش بفعل التجاوزات التي يمارسها. وقد طالبت هذه العناصر – خاصة بعد الدّعم الذي وجدته من طرف الحزب الشيوعي التونسي ونظيره الفرنسي – بإلغاء منطقة التراب العسكري وتحريض الأهالي بمنطقة الحكم المدني على عدم الالتحاق بالجنديّة.

وقبل التطرق إلى الانتقادات التي وجّهها هذا الحزب للجيش الفرنسي نشير إلى أنّ عديد الأطراف المنخرطة في هذا الحزب قد نشطت في صلب حزب "**نجم شمال إفريقيا**" وطالبت منذ سنوات 1927–1928 بالتخلي عن وحدات الاحتلال الفرنسي وتكوين جيوش وطنية للبلدان المغاربية[12].

ومع صعود حكومة الجبهة الشعبية إلى السلطة بفرنسا (ماي 1936) وما تولّد عن ذلك من انفراج في المناخ السياسي، عملت الصحافة الدستورية على شنّ حملة ضدّ الإدارة العسكرية وممثّليها امتدّت إلى أواخر 1937[13]. ويبدو أن بعض أعضاء الحزب الدستوري الجديد كانوا متفطّنين إلى أبعاد التحالف القائم بين الأوساط الاستعمارية المتصلّبة أو ما سمّوا "بالمتفوّقين" مع القيادة العسكرية من ذلك أنّ محمود الماطري كتب مقالا ورد بجريدة « L'Action Tunisienne » "**العمل التونسي**"[14] انتقد فيه التجاوزات التي يقوم بها الجيش الفرنسي ضدّ الأهالي.

وأوردت نفس الصحيفة مقالا تحت عنوان : "***النتائج المحزنة أو قانون الزّي العسكري***"[15] وقد ناهض صاحبه (بإمضاء Néo) ممارسات الجندرمة بالبلاد التونسية. كما نشرت ذات الجريدة مقالا بعنوان : "**حزب الدستور**

12) Ageron (Ch. R.), *L'Etoile Nord-Africaine et le modèle communiste. Eléments d'une enquête comparative, in* **Les Cahiers de Tunisie,** n° 117-118, 1981, p. 214.

13) لقد شهد العمل الصحفي عديد التطوّرات من خلال نشر مقالات تشهّر بالإدارة العسكرية ورموزها وهو أمر غير مألوف خاصة أنّ النخب مثلما رأينا تتجنّب مواجهة هذه الادارة.

14) **L'Action Tunisienne,** 28/01/1937.

15) **Idem.** 29/05/1937.

والجيش"[16]. في نفس السياق أصدر يوسف الرويسي مقالا بجريدة "**العمل**" بعنوان : "***أو نحن في دار حرب***" ؟[17] بيّن فيه أنّ الحضور العسكري بتونس يعني طمسا وتغييبا للسيادة المحلية. وحول الجندرمة كأحد الأجهزة العسكرية التي تركّزت بمنطقة الحكم المدني كتب الدكتور سليمان بن سليمان سلسلة من المقالات وردت بجريدة "**L'Action Tunisienne**" [18] انتقد خلالها هذا الجهاز ودوره في قمع تحرّكات العمّال ونشاطات العناصر الدستورية بالجهات. ومواصلة لذلك كتب الهادي شاكر مقالا بجريدة "**العمل**" بعنوان : "**هل الجندرمة وسيلة من وسائل تفقير وإرهاق الشعب التونسي؟**" [19] وقد جاء هذا المقال نتيجة ردود الأفعال الاستعمارية بعد أحداث المتلوي والمضيلة (4–5 مارس1937) والتي أفضت إلى مواجهات بين الجندرمة والعمّال وانتهت بمقتل العديد منهم.

وإضافة إلى الصحافة الدستورية فقد انتقدت بعض الصّحف الأخرى طبيعة الجيش الفرنسي بتونس وممارساته من ذلك أنّ البشير الخنقي كتب مقالا بجريدة "**لسان الشعب**" بعنوان : "**الآمال الضائعة : نفقات جيش الاحتلال – الزيادة في الضرائب**"[20]، انتقد فيه التخفيض في أجور الموظفين لصالح نفقات الجيش وذلك للتخفيف من مصاريف الميزانية الفرنسية لهذا الجهاز. كما أوردت جريدة "**النهضة**" مقالا بعنوان : "**معلوم خدمة الصبايحية**"[21] بين خلاله صاحبه إرهاق الفلاح الأهلي بالضرائب لتوفير أجور الصبايحية الذين يعتبرهم مؤسسة في خدمة الاستعمار. كذلك الشأن احتجت جريدتا "**الصواب**"[22] و"**الإرادة**" [23] ضد ممارسات الإدارة العسكرية بالجنوب التونسي.

16) **Idem.** 14/10/1937.

17) **العمل** 1937/10/10.

18) **L'Action Tunisienne du** 30/07/1937 , 9/10/1937, 14/10/1937.

19) **العمل** 1937/08/15.

20) **لسان الشعب** 1932/02/3.

21) **النهضة** 1932/03/5.

22) **الصواب** 1936/5/1 – 1936/06/15.

23) **الإدارة** 1937/03/10.

ونقدا للسياسة التمييزية التي سلكها الضباط العساكر من الفرنسيين طالبت النخب المحلية بالداخل والخارج بالمساواة في الخدمة العسكرية بين الأهالي والأجانب، وبتطبيق التشريعات والقوانين العمالية على العساكر[24].

هذه الانتقادات للجيش وردت عند اليساريين الفرنسيّين بتونس حيث طالبت بعض الصّحف مثل "**Tunis-soir**"[25] بتعديل النظام العسكري المطبّق بالبلاد التونسية، وإنّ البعض الآخر مثل "**Tunis-Socialiste**" (تونس الاشتراكية) [26] قد بلغت درجة التهجّم على أعوان الجندرمة وتجلّى ذلك من خلال نشر مقال للشاذلي رحيّم انتقد خلاله الجنرال "لوجرو" قائد فرقة الجندرمة بباجة.

وزيادة على التشهير الصحفي تجلّت المواقف السياسية الوطنيّة السلبية من المؤسّسة العسكرية من خلال تحريض العساكر على عدم الالتحاق بالجندية، مثال ذلك أشرف عيسى الصخري رئيس شعبة سوق الأربعاء على اجتماع بوادي مليز يوم 27 مارس 1938 محاولا "تحريض السكان على العصيان المدني وعدم الانخراط في الجندية"[27].

لكن هل تغيّرت مواقف النّخب السياسية تجاه الجيش أثناء الحرب العالمية الثانية ؟

تجدر الإشارة إلى أنّنا لم نعثر على مواقف واضحة للنّخب من الجيش كمؤسّسة استعمارية طيلة هذه المرحلة ذلك أنّ أغلب العناصر الدستورية كانت رهن الاعتقال في السّجون منذ أحداث أفريل 1938. ولئن ترسّخت لدى العامّة صورة سلبية للجيش الفرنسي بعد هزيمة جوان 1940 حيث لم يعد يمثّل مصدر قوّة في وجهها، فإنّ مواقف النخب قد تباينت أثناء الحملة العسكرية على

24) Nouschi (A.)*; La politique coloniale du Front populaire : le Maghreb*. In **Les Cahiers de Tunisie** n° 109-110, 1979, p. 149.

25) **Tunis-soir** 5/10/1937.

26) **Tunis-socialiste** 1/06/1938.

27) **الزهرة** 1938/04/7. و **La Dépêche Tunisienne** 7/04/1938.

البلاد التونسية (نوفمبر 1942 – ماي 1943) بين مساند لجيوش الحلفاء وآخر لجيوش المحور[28].

غير أنّ نهاية هذه الحملة وما تبعها من قمع للأهالي مارسه الجيش والأجهزة الممثلة له بتهمة التعاون مع المحور قد رسّخ لدى أغلب شرائح المجتمع المحلّي الصورة السلبية لهذه المؤسسة خاصة بعد تنكّرها للمجهودات التي قدمها الأهالي في الحرب إلى جانب فرنسا. ولعلّ ذلك ساهم في تجذير القطيعة بينهم وبين مؤسّسات الواقع الاستعماري وهو ما وظفته النّخب للإطاحة بنظام الحماية، محرّضة المجندين على الفرار ومستثمرة بعض الحوادث الداخلية للتنديد بأعمال الجيش، فقد أصدر الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد بيانا احتجاجيا (1945/09/12) ندّد فيه بتجاوزات الجنود المغاربة وهجومهم على السكان في باب سويقة [29].

واندلعت منذ هذا التاريخ شرارة المقاومة ومواجهة الوحدات العسكرية بالسلاح إلى حدّ اعتراف فرنسا باستقلال البلاد.

إنّ ما يمكن أن نستنتجه طيلة هذه الفترة أنّ أدبيات الحزب الدستوري الجديد على عكس الأدبيات اليسارية لم تكن تحمل مواقف عدائية من حيث المبدإ تجاه الجيش عموما كمؤسسة من مؤسسات الدولة التي تطمح إلى تأسيسها بل كانت لها نظرة سلبية حول طبيعة هذا الجيش الذي لا يعبّر عن السيادة الوطنية.وقد كانت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (ماي 1948) حدثا مفصليا بالنسبة للتونسيين حيث وقفوا على واقع الحياة العسكرية بالبلاد التونسية مقارنين ذلك بالمشرق (التجربة الأنقليزية) وطالبوا بتأسيس جيش وطني[30]

28) أنظر في هذا الشأن مواقف الحبيب ثامر في رسالته الموجهة إلى شيخ مدينة تونس محمّد العزيز الجلولي (1942/11/14) ذكرها : إدريس (رشيد)، **في طريق الجمهورية : مذكّرات**. دار الغرب الاسلامي. 2001، ص 68. ومواقف الحبيب بورقيبة في رسالته الموجهة إلى الحبيب ثامر (1942/08/8) :

Bessis (J.) *; La politique américaine en Afrique du Nord pendant la deuxième guerre mondiale*. in, **R.O.M.M.**, n° 36, 1983, p. 125.

وحول مواقف العناصر الدستورية من جيوش المحور والحلفاء أثناء الحملة العسكرية على البلاد التونسية، أنظر :

Bessis (J.) **; La Méditerranée fasciste : L'Italie mussolinienne et la Tunisie,** Ed. Khartala, Paris, 1981, pp. 359-360.

29) أ.م.أ.ت.ح.و./ أ.إ.ع / بكرة R195، ص 1868، م 3، و549.

30) عبد الصمد، *"أين الجيش التونسي ؟"* ، **الحرية** 23 ماي 1948 .

قادر على حماية البلاد ومكرسا لسيادتها التي عبر عنها الزعيم بورقيبة في أحد مقالاته بأنها هي أساس الخلاف بين تونس وفرنسا ورأى أن البلاد التونسية مسئولة وحدها عن أمنها [31].

إضافة إلى ذلك فإنّ رغبة العناصر الدستورية الفاعلة من وراء تحريض المجنّدين على الفرار وإثارة البلبلة في صفوف الجيش الفرنسي لا يحمل في نظرنا تصوّرا سلبيا واضحا من الجيش عموما، بل كان الهدف من خلاله الضغط على السلطات الاستعمارية إمّا لإطلاق سراح بعض المعتقلين خاصّة في أواخر الثلاثينيات أوإرغامها على تقديم تنازلات[32]. وأعمق من ذلك كان هدف النخب السياسية تحويل مجهودات المجندين الأهليين من الجيش الفرنسي إلى جيش وطني وهو ما طالبوا به منذ أواخر العشرينيات، غير أنّ هاجس هذه النّخب فرض عليها تحقيق الاستقلال السّياسي أوّلا ثم تركيز جيش وطني يعبّر عن سيادة الدولة.

لكن هل تغيّرت تصوّرات النخبة السياسية ممثلة في الحزب الدستوري الجديد من الجيش أثناء توليها مقاليد السلطة بعد الاستقلال ؟

ما طبيعة هذا الجيش المزمع تكوينه ؟ لماذا جيش وطني ؟

II – تصوّرات السلطة الوطنية للجيش بعد الاستقلال

بالرّغم من اعتراف فرنسا بالاستقلال الداخلي للبلاد التونسية، فإنّ الشؤون العسكرية بقيت على حالها في البداية حسب ما نصّ عليه الفصل الرابع من اتفاقيات جوان 1955. ولئن لم يطالب زعماء الحركة الوطنية إلى حدود أواخر 1955 بإنشاء جيش وطني مستقلّ عن الجيش الفرنسي، فإنّ تداعيات الصّراع اليوسفي البورقيبي وما ميّز الظرف التاريخي من انعدام للأمن جعل بورقيبة يغتنم فرصة انعقاد مؤتمر صفاقس (نوفمبر 1955) لإقناع الأوساط الفرنسية بتونس و"الميتروبول" بضرورة تكوين نواة جيش وطني[33]، إلاّ أنّ

31) Bourguiba (H) : « *Le problème franco-tunisien est un problème de souveraineté* ».In **Les Temps Modernes**.Mars.1952 ;PP1567-1569.

32) أ.م.أ.ت.ح.و./ أ.إ.ع / بكرة R105، ص 1717، م 2، و533 مدير المصالح الأمنية إلى المقيم العام (1939/09/13).

33) أ.م.أ.ت.ح.و./ أ.و.ش.خ.ف./ بكرة 638، ص 296، م 5، و35.

هذه الرّغبة قد اصطدمت بتصلّب بعض العناصر الاستعمارية التي رفضت تقديم تنازلات تهمّ الجوانب العسكرية وفسّرت تشبّث قيادة الحزب الدستوري الجديد بهذا المطلب على أنها مسألة "نفسية لا غير"[34]، الهدف من ورائها تفنيد الأطروحات اليوسفية التي تعتبر الاستقلال الداخلي "خطوة إلى الوراء"، أي إقناع الرأي العام المحلّي بحقيقة الاستقلال وبالتالي كسب تعاطف مختلف الشرائح الاجتماعية والسّعي إلى عزل صالح بن يوسف، والقضاء نسبيّا على تباين المواقف داخل الحزب.

بيد أنّ هذه التفسيرات لا تنفي تخوّف السّلطات الاستعمارية من طبيعة هذا الجيش الذي قد يهدّد مصالح فرنسا بتونس[35]. وقد سعى الشقّ البورقيبي إلى إقناع الإدارة الفرنسية بضرورة تكوين جيش وطني ليس فقط لأنه مؤسّسة من مؤسّسات الدولة المزمع إنشاؤها، بل نظرا لعدم توفّر الأمن[36] بفعل نشاطات المقاومين اليوسفيين الذين كوّنوا في بداية 1956 ما سمّي "بجيش التحرير الوطني التونسي". وفي هذا الإطار كانت فكرة تكوين جيش وطني في أحد أبعادها نسبيا ردّ فعل على "جيش التحرير" الذي أنشأه صالح بن يوسف. وتدريجيا انسجمت تصوّرات الشق البورقيبي – الذي أصبح يمثّل الحزب الحاكم – [37] نسبيّا مع النّموذج الغربي الذي يفصل بين الأجهزة العسكرية والسياسية، وهوما أقنع السلطات الاستعمارية بتجسيم هذا المطلب، وقد عبر عن ذلك بروتوكول الاستقلال (1956/3/20) غير أنه أكّد على ضرورة التعاون بين فرنسا وتونس في المسائل الدفاعية.

وبالتوازي مع هذه العوامل التي حفزت السلطات الاستعمارية على تحقيق هذا المشروع، نلحظ تخوفها أن يتكون هذا الجيش بالرغم منها وتتجه أنظاره إلى بعض البلدان العربية أو الغربية للتزوّد بالعتاد العسكري، ولعل ذلك ما دفعها إلى ضمان تبعيّة هذا الجيش لفرنسا وأكدت على أن تكون طرق العمل

34) أ.م.أ.ت.ح.و./ أ.م.ت.ج.ب./ بكرة S486، ص 293، م 1، و20 (1956/12/16)

35) ن.م.و12 (1955/12/14).

36) تشير بعض الوثائق الارشيفية إلى أنّ السلطات الجهوية (قياد، خلفاوات، كواهي) تلقت تعليمات من وزير الداخلية تحرضهم على التأكيد في تقاريرهم على عجز الوحدات العسكرية الفرنسية على توفير الأمن وذلك لتبرير ضرورة تكوين جيش وطني.ن.م.و.155(1956/02/25)

37) التيمومي (الهادي) ؛ **تونس 1956-1987**. دار محمّد علي الحامي، صفاقس / تونس 2005، ص 27.

وطبيعة القيادة مطابقة للنموذج الفرنسي[38]. وبالإضافة إلى حسابات الإدارة الاستعمارية وإلى ما اقتضاه الظرف التاريخي من تحديد تصوّر لهذا الجيش فإنّ مواقف الحزب الدستوري الجديد كانت منذ انعقاد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة (15-1947/02/22) – الذي رسمت خلاله فكرة تكوين جيش التحرير المغاربي – ضدّ تكوين تشكيلات عسكرية مغاربية مشتركة للتحرير. وقد عبّر صالح بن يوسف – الذي تغيّرت مواقفه بعد 1955 – عن ذلك بقوله : *"أنّ حزب الدستور حزب سياسي وسلمي ولا ينوي تنظيم انتفاضة مسلّحة ضدّ الاستعمار"*[39]. وفي شهادة شفوية يذكر حسين التريكي" *أنّ القيادة الحزبية كانت تنظر بحذر إزاء الكفاح المسلح خوفا من أن تفلت الأمور من القادة السياسيين لفائدة قادة العمل المسلّح*" [40].

ومهما يكن من أمر فإن هذه المواقف تؤكّد تصوّرات النّخب السياسية الوطنيّة لطبيعة الدولة ومؤسّساتها. والملاحظ أن عديد العوامل قد حددت تصورات نظام الحكم بخصوص طبيعة الجيش الوطني لعلّ أهمّها ما بقي في أذهان ممثلي هذا النظام من مواقف تجاه الإدارة العسكرية الفرنسية ، إضافة إلى ما شاهده بورقيبة أثناء إقامته بالمشرق، حيث عايش الانقلابات العسكرية في كلّ من سوريا والعراق ومصر وهو ما رسّخ لديه فكرة بناء جيش وطني بعيد عن السياسة وذلك حفاظا على استقرار الدولة الوطنية الجديدة التي يرغب في إرسائها. وتجسيما لهذا المبدإ فقد تمّ إصدار قانون (1957/1/10) يمنع العساكر المباشرين لمهامهم مهما كانت رتبهم من الانضمام إلى أيّ حزب أو تنظيم سياسي[41].

وقبل التطرّق إلى مسألة الدّفاع المشترك ومدى تقييم القيادة السياسية لهذه الآلية فإنّنا نتساءل عن تصوّر النظام البورقيبي لحجم هذا الجيش ؟

---

38) ن. م. و20.

39) Azzouz (E.) , **L'Histoire ne pardonne pas 1938-1969**.L'Harmattan./DarAshraf Ed .1988 p. 138.

ذكره عميرة علية الصغير؛ **جيش التحرير الوطني التونسي : حقيقته ومصيره.** ندوة جيش التحرير المغاربي 1948-1955. مؤسّسة محمّد بن بو ضياف، 2004، ص. 88.

40) شهادة شفوية محفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية

41) Grimaud (N.) **; La Tunisie à la recherche de sa sécurité**, PUF, 1995, p. 84 et 96.

منذ أن ترسّخت فكرة إنشاء جيش وطني في أطروحات الشق البورقيبي (أواخر 1955) انشغلت الأوساط الاستعمارية بحجم هذه الوحدات العسكرية ووظائفها وتركيبتها، إضافة إلى المصالح الفرنسية المكلّفة بتكوين النواة الأولى لهذا الجهاز وتكوين الضباط العساكر... وقد تطلب الأمر التفكير في تشريعات قانونية تهمّ الأمن الخارجي للبلاد[42] والقطيعة تدريجيا مع ما نصّت عليه اتفاقيات جوان 1955.

ومباشرة بعد إمضاء بروتوكول الاستقلال سارعت الحكومة التونسية بإصدار أمر (3 ماي 1956) يقضي بتكوين وزارة للدفاع الوطني. ونظرا إلى ارتباط "مصير" هذا الجيش في البداية على الأقلّ بالدّعم الفرنسي على مستوى التمويل والتجهيز أكّد الحبيب بورقيبة يوم 19 ماي 1956 أنّ طبيعة هذا الجهاز مطابقة للجيش الفرنسي، لكنّه اشترط أن تكون له منشآته الخاصة التي تعكس استقلاليته الفعلية[43].

وحـــول قيمة المساعدات الفرنسية فقد حدّدها "روجي سايدو" (Seydoux Roger) بحجم الوحدات العسكرية التي ترغب السلطات التونسية في تركيزها. وفي إحدى لقاءاته بالباهي لدغم (1956/05/21) اقترح أن لا يتجاوز عدد هذه الوحدات 5 أو 6 آلاف بين ضباط وجنود لأن ذلك مرتبط بمحدودية قدرات الميزانية التونسية على توفير النفقات الضرورية من جهة وأيضا نقص إطارات للتدريب من ناحية أخرى[44].

وقد أبلغ الباهي لدغم موافقة الرئيس الحبيب بورقيبة على هذا العدد مع رغبته في أن يتمّ بعث الجيش فعليا يوم 15 جوان 1956 واقترح أن تضمّ وحدات الجيش الوطني في مرحلة أولى فوجا يتشكل من أربع سرايا وكتيبة من المشاة تتكوّن من ثلاثة فصائل متنقلة وآخر من الخيالـــة وبطـــارية مدفعيـــة وسرية متنقلة تحتـــوي علـــى كتيبتيـــن. أما بخصوص الإطارات المشرفة على هذه الوحدات فقد حدد على النحو التالي :

---

42) أ.م.أ.ت.ح.و./ أ.م.ت.ج.ب./ بكرة S486، ن.م ... و5 و6.

43) Chaix (Bruno) , *La France et la reconstruction de l'Armée tunisienne en 1956. in,Actes du VIII COLL/**Histoire orale et*** **relations tuniso-françaises de 1945 à 1962 ,la parole aux témoins**. Pub. ISHMN, Tunis, 1998, p. 174.

44) أ.م.أ.ت.ح.و./ أ.م.ت.ج.ب./ بكرة S486، ن. م... و274 تقرير المقدم "روندو" (1956/05/21) والوثيقة 280 (1956/05/28).

- 33 ضابطا / 160 ضابط صفّ / 960 من مختلف الجنود[45].

ونتيجة لذلك طالبت الحكومة التونسية السلطات الفرنسية بالتخلي تدريجيا عن بعض الثكنات لإيواء مختلف الوحدات العسكرية المكوّنة للجيش الوطني التونسي ومن بينها نذكر ثكنة "فورجيمول" بتونس ومعسكر "سارفيار" (بالقرب من تونس) وثكنة ببنزرت « Fare » [46]. ويوم 20 ماي 1956 تخلّت السلطات الاستعمارية عن مقرّ الإدارة المركزية للجيش التونسي لفائدة السلطة الجديدة الممثلة لوزارة الدفاع الوطني[47].

بيد أنّ هذه المرحلة الانتقالية تخلّلتها عديد الصعوبات خاصة أنّ الحكومة التونسية قد حرصت على أن يكون تركيز نواة هذا الجيش بالاعتماد على موارد البلاد الداخلية سواء كان على مستوى إطارات التدريب أو مدارس التكوين وذلك حتى لا يصبح الدّعم الفرنسي وصاية وتبعيّة قد تفرغ الاستقلال من محتواه. ولحلّ مشكل التدريب اقترحت الأوساط التونسية الالتجاء إلى بعض ضباط حرس الباي والبعض ممّن عملوا ضمن الجيش الفرنسي. ولتوفير مدارس لتكوين الضباط تم اقتراح مدرسة الإطارات بصلامبو للقيام بهذه المهمّة. ولئن كان عدد ضباط الصفّ كافيا لتوفير حاجيات الجيش (160 ضابط صفّ)، فإنّ النقص الواضح في العدد المرغوب فيه من الضباط (33 ضابطا) الذين سيتولون مهمّة الإشراف على هذا الجيش، إضافة إلى ضعف برامج التكوين بالمدرسة المقترحة جعل بعض الأطراف العسكرية والسياسية المحلية تقترح –رغم تحفظاتها– إرسال ضباط للتكوين بمدارس فرنسية[48] وهو الحلّ الذي تميل إليه الأوساط الاستعمارية الفرنسية.

ومقابل ضعف عدد الضباط الذين تمّ إرسالهم للتكوين بمدارس الشرق (مصر والعراق...) فقد احتكرت مدرسة "سان سير" الفرنسية أغلبية هذا العدد، فمثلا سنة 1956 من جملة 114 تلميذ ضابط استقطبت هذه المدرسة العسكرية 100 تلميذ ضابط [49]. وبخصوص مسألة تكوين الضباط فإنّ معطيين أساسيين

45) ن. م. و. 287 (1956/05/28) والوثيقة 289 (1956/05/30) والوثيقة 297.
46) ن. م. و. 298.
47) ن. م. و. 274 (1956/05/21) تقرير المقدّم "روندو".
48) ن. م. و. 287-289-290 (1956/05-30).
49) ن. م. و. 440.

ميّزا السياسة العسكرية التونسية وهما مدعاة للتساؤل، أولهما حرص الحكومة التونسية على أن يكون أغلب الشبّان المترشحين لهذا التكوين ينحدرون من عائلات حضرية وثرية في الوقت نفسه. وثانيهما رغبتها أن لا تكون المجموعة العسكرية في "سان سير" وحدة بذاتها، بل لا بدّ أن يتمّ توزيعها بين التلاميذ الضباط الفرنسيين ؟ ! [50]. هل يعكس الخيار الأول موقف بورقيبة من الأرياف التي مثلت مجالات جغرافية لنشاطات "جيش التحرير" الذي تزعّمه صالح بن يوسف وبالتالي فإنّ عدم استقطاب عناصر تنتمي إلى هذه الأوساط قد يجعل بورقيبة يتفادى تكوين ضباط متأثرين بطبيعة جيش مختلف مع طبيعة الجيش الذي يودّ تركيزه أم يرتبط ذلك بالفارق في نسبة التمدرس بين الريف والمدينة ؟. ودون أن نجزم القول فإنّ الخاصية الثانية ربّما تفسّر نسبيا بالتحفظات التي رسمت ملامح السّياسة البورقيبية ذلك أنّ توزيع العناصر التونسية أثناء فترة التكوين الهدف منه تجنّب حصول تقارب بين الضباط.

وحول مسألة التعاون العسكري بين تونس وفرنسا فقد برز خلال هذه الفترة تصوران متناقضان. وقد اعتبر التصور الوطني أنّ هذا الشكل من التعاون العسكري لا يعكس مظاهر القطيعة مع الماضي الاستعماري ويمثّل ضربا للسيادة الوطنية. إضافة إلى ذلك فإنّ النظام البورقيبي قد رأى في الدفاع المشترك مبررا لاتخاذ البلاد التونسية قاعدة لتوجيه حملات عسكرية نحو الجزائر، كما رأى في وجود قوات عسكرية فرنسية بتونس إفراغا لمفهوم الاستقلال من محتواه وهو ما قد يؤكّد الأطروحة اليوسفية. وقد وظفت الحكومة التونسية المناوشات التي خاضها الجيش التونسي ضدّ الوحدات العسكرية الفرنسية بالمناطق الحدودية، – والتي عكست هشاشة التجهيزات العسكرية التونسية – لطرح قضية التزوّد بالأسلحة من خارج فرنسا. وعموما كان هدف التصوّر الوطني تخليص الجيش التونسي من التبعيّة والوصاية الفرنسية، وبدا الدفاع المشترك إعادة إنتاج للظاهرة الاستعمارية من جديد.

50) Chaix (Bruno) ; *La France et la reconstruction* … op. cit. p. 179.

على مستوى الأصول الجغرافية انحدر أغلب التلامذة الضباط من مدينة تونس والمدن الساحلية (تقريبا 60%) أمّا من ناحية الانتماء الطبقي فقد كان معظم هؤلاء الضباط ينتمون إلى عائلات من "البرجوازية الوظيفية" ومن التجار والصناعيين (43%) في حين لم ينتم منهم سوى 8% إلى عائلات فلاحية. أنظر أ.م.ت.ج.ب./ بكرة S486. ص 293، م 2، و543.

وعلى العكس من ذلك ركّز التصوّر الاستعماري على مكانة تونس الاستراتيجية في المنظومة الدفاعية الفرنسية،و بدا احتكار فرنسا لعمليات تجهيز الجيش التونسي رهانا من خلال تزويده بالعتاد وفتح المدارس العسكرية الفرنسية لتدريب وتكوين الضباط[51]. واعتبر هذا التوجّه أنّ وجود قوات عسكرية تتعاون مع الجيش التونسي لا تنفي استقلال البلاد التونسية. ويبدو أنّ تناقض هذين التصورين حول أبعاد الدفاع المشترك وإصرار الحكومة التونسية على إجلاء القوات العسكرية الفرنسية المتواجدة بتونس ما عدا بنزرت قد أدّى بالحكومة الفرنسية إلى اتّخاذ قرار يقضي بقطع مساعدتها المالية للبلاد التونسية وكان ذلك في 20 ماي 1957. ولئن فسّرت الأوساط الاستعمارية هذا الإجراء كردّ فعل على دعم الجيش التونسي للثورة الجزائرية[52] فإنه في نظرنا يعزى أساسا إلى فشل التعاون التونسي الفرنسي في مجال الدفاع العسكري المشترك من ناحية وإلى تخوّف السلطات الاستعمارية من ناحية أخرى على مصالحها جرّاء تزايد وتنامي وزن الجيش التونسي[53]. وبالرغم من استمرارية مسألة تكوين الضباط بالمدارس العسكرية الفرنسية[54]، فقد كان تصوّر الحكومة التونسية للجيش الوطني أن يكون مستقلا وبعيدا عن كلّ مظاهر التبعيّة. وما يبرّر ما ذهبنا إليه هو أنّه أثناء حفل تدشين المدرسة العسكرية بباردو (نوفمبر 1956) لم يتم استدعاء ممثلين عن الأوساط العسكرية الفرنسية رغم الدّور الذي لعبته هذه الأخيرة في إنشاء هذه المدرسة.

وقد احتجّت السلطات الفرنسية على ذلك وعبّرت مواقفها عن خلفيات الحكومة التونسية التي أرادت أن تتمّ المساعدة الفرنسية في هدوء وبعيدا عن كلّ مظاهر الدّعاية[55]، في ظرف اتجهت فيه أنظارها نحو أقطار أخرى لتنويع مصادر تسليح الجيش الوطني[56]. بيد أنّ النظام البورقيبي اعتبر قضية التزوّد

51) ن. م. بكرة S485، ص 292، م 1 و(غ.م) بتاريخ 1956/04/3.

52) ن. م. بكرة S486، ص 293، م 1 و434.

53) ن. م. بكرة S485، ص 292، م 1 و(غ.م) بتاريخ 1957/05/27 مذكرة حول المساعدة العسكرية للبلاد التونسية.

54) بين سنتي 1956 و1961 تمّ إرسال حوالي 700 تلميذ ضابط إلى المدارس العسكرية الفرنسية، أنظر : Grimaud (N.) **; La Tunisie à la recherche**... op.cit. p. 89.

55) ن. م. و. 416-417 العقيد "دو لينيفيل" رئيس المكتب العسكري للربط مع الجيش التونسي إلى الكاتب العام للدفاع التونسي (1956/11/15).

56) ن. م. و. 415.

بالأسلحة مسألة سياسية أكثر منها عسكرية ومثّل قطع المساعدة المالية الفرنسية مناسبة لرسم علاقات مع العالم الغربي وطرح مسألة الجلاء التام . وتجلى ذلك من خلال ما ذكره بورقيبة في إحدى خطبه (1957/09/12) : "...*إنّ القوة الحقيقية في ظرف الحرب الباردة لا تكمن في المدرّعات وفي القنابل النووية والصواريخ العابرة للقارات، بل تكمن في الثقة التي يمنحها العالم وكلّ الشعوب إلى أحد المعسكرين القائمين*..."[57]. وتجسيما لذلك فقد عرض الصادق المقدّم كاتب الدولة للشؤون الخارجية على قنصل الولايات المتحدة الأمريكية بتونس ضرورة دعم الجيش التونسي وتجهيزه خاصة أمام تواتر تعدّيات الجيش الفرنسي واستفزازه للأهالي[58].

وحسب ما صرّح به الباهي لدغم لجريدة « ***New York Times*** » (سبتمبر 1957) فإنّ الجيش التونسي والحرس الوطني يعدّان مجتمعين حوالي 6000 فرد. وقد عكست ميزانية الدّفاع الوطني المكانة التي يوليها النظام البورقيبي للجيش، حيث بلغت سنة 1957 حوالي 2227 مليونَ فرنك وأصبحت سنة 1958 حوالي 4956 مَليون فرنك، أي تطوّرت بنسبة 82%. ومباشرة بعد حوادث ساقية سيدي يوسف (فيفري 1958) ورمادة (ماي 1958) عبّر بورقيبة عن رغبته في تكوين جيش قوي يعدّ بين 20 و22 ألف جندي[59]، وذلك استعدادا للمطالبة بالجلاء التام وإرغام الجيش الفرنسي على مغادرة أغلب الثكنات خاصة بالوسط والجنوب التونسيين.

وعموما فإنّ عديد العوامل قد تظافرت موفرة الإطار الملائم لتخلّص الجيش الوطني التونسي من التبعية الفرنسية. لكنّ السؤال الذي يطرح هل كان هذا الجيش حقيقة بعيدا عن السياسة ؟ كيف كان بورقيبة يختار العناصر المشرفة على تنظيم هذا الجيش ؟

لقد تحوّلت وزارة الحرب بمفعول أمر 1956 إلى وزارة الدفاع وكان الحبيب بورقيبة رئيسا للحكومة ووزيرا على رأس هذه الوزارة التي ضمّت

57) خطاب أورده : Mansar (A.), « *Les relations tuniso-françaies au lendemain de l'indépendance dans les discours de Bourguiba* ». In, Actes du VIII Colloque Int : **Histoire orale et relations**...op. cit. p. 195.

58) El Machat (S.), *« Les relations franco-tunisiennes dans la tourmente algérienne 1957-196 1 »*, in actes du VIII Colloque **: Histoire orale**... op. cit. p. 207.

59) أ.م.أ.ت.ح.و./ أ.م.ت.ج.ب./ بكرة S371، ص 127، م 1. و(غ. م) 1957/09/23.

عديد الهياكل مثل الديوان الوزاري والإدارة المركزية والمصالح الخارجية واللجنة الاستشارية إضافة إلى قائد عام وقائد أركان الحرب.

وقد عيّن بورقيبة الحبيب بن عمّار[60] في رئاسة ديوان وزارة الدّفاع الذي شغل في السابق رقيبا في الجيش الفرنسي وأصبح فيما بعد خليفة في باجة وكان متعاطفا مع الحزب الدستوري الجديد. فقد وظف علاقاته الشخصية والقريبة من بورقيبة لتوسيع صلاحياته في هذا المنصب[61]. كما عين عبد الحميد شلبي كاتبا عاما بنفس الوزارة وقد شغل في بداية حياته متفقدا للتعليم الأساسي ببنزرت ولم يكن له أيّ نشاط سياسي. ويفسر تعيينه في هذه الخطّة بصداقته للباهي الأدغم منذ سنوات الدراسة [62]. ولما تولى هذا المنصب أكّد على تطبيق نموذج الجيش الفرنسي بالنسبة للبلاد التونسية وذلك بفعل متانة علاقاته مع عديد الأوساط الفرنسية التي راهنت عليه لضمان نجاح الدفاع العسكري المشترك، وتجلى ذلك من خلال حرصه الدائم على توجيه التلامذة الضبّاط التونسيين إلى المدارس العسكرية الفرنسية دون غيرها[63].

أمّا اللجنة العسكرية الاستشارية فقد تكوّنت من 16 عضوا ضابطا وهم : محسن سقا وبشير الوحيشي، وحبيب السوسي، وعبد العزيز فرشيو، ومحمّد صالح المقدّم، والصادق بن سعيد، وعبد الحميد بن يوسف، والحبيب الطبيب، وبشير حمزة، ومحمّد لمام، ومحمّد البجاوي، ومنصف الصيد، وحمدة الدالي، والتيجاني القطاري، وعبد الله العبعاب، ويوسف العبيدي[64].

ولئن كان أغلب عناصر هذه اللجنة الاستشارية من الضباط الذين عملوا في الجيش الفرنسي فإنّ ذلك لم يمنع استقطاب أصناف أخرى من الضباط مثل عبد الله العبعاب ويوسف العبيدي ممن تلقوا تكوينا بالمدرسة العسكرية

60) هو زوج نبيلة بن عمّار أخت منذر بن عمّار (رئيس الديوان الرئاسي) ووسيلة بن عمّار زوجة علي بن الشاذلي سابقا وزوجة بورقيبة منذ 1962 . ويعد تعيين بعض عناصر من عائلة بن عمار في مثل هذه المناصب بداية تحالف بورقيبة مع إحدى العائلات الأرستقراطية بالشمال الغربي.

61) أ.م.أ.ت.ح.و./ أ.م.ت.ج.ب./ بكرة S486، ص 293، م 1. و438 (1957/02/8) والملف 2، و512-572.

62) Azzouz (E) ;**L'Histoire ne pardonne pas** Op.Cit.p211

63) ن.م. م 1. و384. (1956/06/28).

64) ن.م. م 2. و520 **الرائد الرسمي** 1956/06/12.

ببغداد[65] . لكن الحكومة التونسية ظلت متحفظة تجاه العناصر التي تلقت تكوينا بالمدارس العسكرية السورية لا سيما الضابط عزالدين عزوز الذي رغم ولائه للشق البورقيبي لم يقع إدماجه في الجيش الوطني التونسي[66].

وعموما إن النظر في أبعاد اختيار أعضاء هذه اللجنة دون غيرهم يجعلنا نستنتج حضور العامل السياسي في تكوين الجيش. فمثلا تمّ اختيار الحبيب السّوسي نظرا إلى علاقاته مع بعض الأوساط الأمريكية وهو ما راهن عليه بورقيبة للتخلّص من التبعيّة الفرنسية على مستوى تزويد الجيش بالسّلاح. كما عيّن محمّد الصالح المقدّم في اللجنة العسكرية لأنه أحد أقرباء الدكتور الصادق المقدّم وهو كذلك من العناصر التي يثق بها الباهي لدغم، حيث رافقه في عديد المرّات إلى القاهرة.

وممّا يعكس هيمنة التوجّه الغربي على طبيعة هذا الجيش هو أنه من جملة 25 ضابطا يشرفون على تنظيمه نجد 19 ضابطا (من جملة 24) كانوا منخرطين بالجيش الفرنسي، وقد حاول النظام البورقيبي منذ تاريخ انضمام هذه العناصر إلى الجيش التونسي (يوم 1956/06/22) أن يحافظ على نفس الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في صلب الوحدات العسكرية الفرنسية[67]. أمّا القيادة العامة للجيش فقد أوكلت يوم 1956/11/15 للمقدّم محمّد الكافي وهو من الضباط المتقاعدين الذين عملوا في الجيش الفرنسي وقد كان منخرطا في صلب الحزب الدستوري الجديد. وكلّف الرائد الحبيب الطبيب بالقيادة العامة لأركان الحرب وكان كذلك ضابطا (نقيبا) في صلب الجيش الفرنسي[68]. ولمّا كان الجيش الوطني على شاكلة جيوش البلدان الغربية فقد سعت الحكومة التونسية إلى إيجاد مدوّنة قانونية تهمّ الجوانب العسكرية وقد كانت في أغلبها مستوحاة نسبيّا من النّصوص القانونية الفرنسية سواء منها ما يهمّ الضباط أو الجنود. غير أنّ هذه القوانين ظلّت إسقاطات ولم تكن نابعة من الواقع المحلّي

65) ن.م .و. 384-385

66) يذكر عزالدين عزوز في مذكراته أن الباهي الأدغم والتيجاني القطاري (آمر الحرس الوطني) قد أقنعا بورقيبة بأنه من بين الأطراف الفاعلة في الانقلاب العسكري الذي قام به حسني الزعيم في سوريا (1949). ونظرا إلى ذلك فقد عد من العناصر الخطيرة التي يجب إقصاؤها من الجيش أنظر Azzouz (E): .....cit.op . p 213.

67) ن. م. و387 / م 2، و521 رسالة بورقيبة إلى "روجي سيدو" (1956/06/21).

68) ن. م. و439.

بل أبعد من ذلك فإنّ العلامات والشارات التي يحملها الضباط بمختلف أصنافهم لم تختلف كثيرا في أغلبها عن الجيش الفرنسي[69].

ومنذ الإعلان عن نظام الجمهورية (جويلية 1957) تخلّى الحبيب بورقيبة عن منصب وزير الدفاع وأصبح الباهي الأدغم بصفته كاتب الدولة للرئاسة مكلّفا بالدفاع الوطني[70]. لكن لماذا تمّ تعيين الباهي الأدغم في هذا المنصب بالذات ؟ لقد كان الباهي الأدغم من العناصر المنتمية إلى الحزب الدستوري الجديد وقد أشرف أثناء الحرب العالمية الثانية على الدواوين السرية للحزب وبعد تأييده لأطروحات صالح بن يوسف أصبح من الموالين للشق البورقيبي منذ انعقاد مؤتمر صفاقس (نوفمبر 1955).

ما يمكن أن نستنتجه أنّ جلّ القيادات التي تمّ تعيينها للإشراف على مهام الجيش الوطني كانت منخرطة في الحزب الدستوري الجديد من ناحية، كما أنّ أغلبها كان منضويا تحت لواء الجيش الفرنسي من ناحية أخرى. وممّا يجعل هذا الجيش غير بعيد عن المسائل السياسية هو خضوعه في مستوى الجهات التي تركّز بها إلى أوامر ممثلي السلطة المركزية الذين هم عادة موالون للحزب الحاكم. وقد مثّل الجيش أحد الوسائل المكمّلة لسياستهم الرامية إلى تصفية الحضور الاستعماري بجهاتهم[71].

وإذا كان بورقيبة لا يميل في نضالاته ضدّ الاستعمار إلى الحلول العنيفة، فإنه عمل على تشريك الجيش في معارك تصفية الاستعمار التي اعتبرها معارك سيادة لا معارك تحريرية وذلك لإفراغ هذه المساهمة من كلّ مضمون سياسي. وتحت غطاء الحفاظ على الأمن الداخلي تميزت مواقف السلطات التونسية بالصمت إزاء هذه المعارك والوقائع بل نجدها تدعو إلى ضبط النفس وذلك نظرا إلى تخوّفها "من انفلات الأمور الأمنية من قبضتها. ولئن برّر الباهي الأدغم ذلك "بأنه لا جدوى من التعرّض إلى كلّ هذه الحوادث" ما دامت يومية[72]، فإن ذلك لا ينفي رغبة الأوساط السياسية في عدم إكساب

69) ن. م. م 1. و439/381.

70) Chaix (Bruno) ; *La France et la reconstruction…* op. cit. p. 85.

71) ن. م. م 1 و427 / م 2. و549.

72) الهلالي (عبد الحميد)؛ *"سكان سهول مجردة العليا وجبال خمير : بين تصفية الاستعمار والتواصل مع الثورة الجزائرية 1954-1962"* **روافد** عدد 10، ص 245-246.

الجيش شرعية نضالية. ومقابل المحافظة على التاريخ السياسي للحزب كانت هذه الأطراف تسعى إلى تهميش مساهمة الجيش في هذه المعارك التحريرية ويبدو أن مثل هذا السلوك، إضافة إلى عوامل أخرى تقف وراءها الحكومة التونسية مثل محاباتها لجهاز الحرس الوطني مقارنة بالجيش الوطني، جعل القيادة العسكرية تشعر بالغبن واعتبرت أنّ الجيش الوطني الذي تمثله لم يلعب الدّور الذي من أجله أنشئ[73]. وفي نظرنا لم تكن الكيفية التي أدار بها الباهي الأدغم وبورقيبة حرب بنزرت (جويلية 1961) العامل الوحيد الذي يفسر مشاركة بعض الضباط العساكر في المحاولة الانقلابية (ديسمبر 1962) بل إن طبيعة السياسة العسكرية وظاهرة " تسييس " الجيش، إضافة إلى إقصاء أطراف مقابل تقريب أوساط أخرى قد ساهم في تراكم حقد "بعض الضبّاط" على النظام السياسي القائم ومحاولة تغييره.

خاتمـــــة :

عموما بقي النظام السياسي البورقيبي وفيّا لما طالبت به الحركة الوطنية منذ أواخر العشرينيات حول تأسيس جيش وطني. وتجسيما لأنموذج الدولة الغربية أضحى الجيش الوطني التونسي على الأقل نظريا بعيدا عن السياسة رغم أن اختيار القيادات العسكرية ظل خاضعا لحسابات سياسية. بيد أنّ هذا المبدأ بقدر ما مثّل في تصوّرات القيادة السياسية عامل استقرار للدولة "الحديثة" الناشئة، فإنه ظلّ عنصرا من العناصر التي بررت إقصاء الجيش في عملية بناء الدولة واختيار مساراتها وكان ذلك تحت غطاء "استقلالية" الجيش عن السياسة.

وبالرّغم من التضحيات التي قدّمها الجيش من خلال مساهمته في معارك التّحرير وتصفية الاستعمار، فقد احتكر الحزب الحاكم شرعيّة النّضال السياسي. ولعلّ ذلك قد ولّد لدى بعض القيادات العسكرية غبنا سياسيا ونقمة على النظام السياسي السائد الذي اتسم بالتناقض حيث يميل في نضالاته إلى الطرق السلمية، لكنّه سعى إلى تشريك الجيش في عديد المعارك التي يعتبر في النهاية نتائجها ثمرة كفاح سياسي ويبدو أنّ هذه المفارقة قد دفعت بعديد الأطراف العسكرية

73) أ.م.أ.ت.ح.و./ أ.م.ت.ج.ب./ بكرة S486، ص 293، م 1. و428.

إلى المشاركة في المحاولة الانقلابية (ديسمبر 1962)[74] وذلك ردّا للاعتبار لمساهمات الجيش والقائمين عليه في تحقيق مسيرة الاستقلال. لكن ما مصير الجيش بعد هذه المحاولة الانقلابية ؟ وهل تغيّرت مواقف بورقيبة من الجيش بعد هذا التاريخ ؟ لقد خضع الضباط الذين تورطوا في هذه المحاولة الانقلابية إلى عقوبات قاسية رغم تفاوتها. ومهما يكن من أمر مثل هذا الحدث بالنسبة لبورقيبة مناسبة للقصاص من "أعدائه" الذين اتهموا "بالتحريض على الفساد". ولمزيد تثبيت سلطته أعلن نظام الحزب الواحد وتشبث بفكرة جيش بعيد عن السياسة.[75]".

74) شارك في هذه المحاولة الانقلابية 7 عساكر وهم : محمّد الحبيب بركية / قيزة / المنصف الماطري (من خريجي مدرسة سان سير العسكرية الفرنسية) / عمر البنبلي / الصادق بن سعيد / كبيّر المحرزي / صالح الحشّاني. أنظر في هذا المجال : بوقرّة (عبد الجليل) *مقاربة تاريخية حول "المحاولة الانقلابية" لسنة 1962 وتداعياتها*. **المجلة التاريخية المغاربية** عدد 102-103، مارس 2001.

- Belkhodja (T.), **Les Trois décennies Bourguiba**. Ed. Arcanteres Publisud. 1998, p. 79.
- Bessis (S.), Belhassen (S.), **Bourguiba. Un si long règne : 1957-1989**. Jeune.Afrique livres, Paris, T2, 1989. p. 39.

75) بورقيبة (الحبيب)، **خطب**، نشريات وزارة الإعلام 1981، الجزء العشرون 1965، ص. 108-109

دور الجيش في استكمال السيادة الوطنية
1956 – 1963

محمد الصالح الدحماني
أستاذ باحث (وزارة الدفاع الوطني)

I- بعث الجيش الوطني وإرادة تحرير الأرض.

لقد تضمن " بروتوكول" الاستقلال يوم 20 مارس 1956 اعترافا رسميا بأن يكون لتونس حق في استرجاع سيادتها في كل الميادين بما في ذلك مسألة الدفاع التي يجسمها انبعاث جيش وطني.

ولإقناع الحكومة الفرنسية أعلن المكلف بوزارة الدفاع الوطني آنذاك الحبيب بورقيبة يوم 17 أفريل 1956 ما يلي "إن من أوكد أركان الاستقلال جهاز الدفاع الوطني الكفيل بأن يرعى النظام الدستوري، وقد اتخذت الدولة التونسية مسؤوليتها في هذا الباب.[1] "

وعلى إثر العديد من المفاوضات بين الجانبين التونسي والفرنسي – والتي اتسمت بحزم الموقف التونسي أمام تصلب الموقف الفرنسي – اتخذت التدابير التالية :

- نقل كل محتويات الإدارة المركزية للجيش التونسي (وهو الحرس الملكي آنذاك) لتدعيم تجهيز وزارة الدفاع الوطني.

1) لمزيد من التوضيح أنظر محمد الصالح الدحماني "انبعاث النواة الأولى للجيش الوطني" **مجلة الدفاع** عدد 34 جوان 1996، ص ص. 6 – 11، إصدار وزارة الدفاع الوطني.

- موافقة فرنسا على تكوين ضباط تونسيين بالمدارس العسكرية الفرنسية.

- إمكانية نقل العديد من الضباط وضباط الصف والمدعوين التونسيين المتواجدين بالوحدات الفرنسية لتكوين النواة الأولى للجيش الوطني.

وكان موقف فرنسا تجاه انبعاث جيش وطني تونسي متصلبا لعدة أسباب أهمها :

- خشية فرنسا دخول هذا الجيش في مواجهات ضدها لطرد القوات الفرنسية من تونس وخاصة من بنزرت التي تعتبرها قاعدة استراتيجية تستطيع من خلالها مراقبة مضيق صقلية والمنطقة الشمالية الشرقية للجزائر. كما تعتبر فرنسا التراب التونسي قاعدة لمراقبة المقاومة المسلحة الجزائرية والعتاد المقتنى من الشرق العربي عبر التراب التونسي. وقد زاد من خشية الفرنسيين أن هذه المقاومة قد وجدت مساندة كبيرة ودعما هاما من طرف التونسيين إذ أصبحت البلاد التونسية قاعدة خلفية للمقاومين الجزائريين [2].

كانت فرنسا وبلدان الحلف الأطلسي تعتبر البلاد التونسية قاعدة للحد من المد الشيوعي بعد أن أصبح الوجود الروسي هاما في الشرق الأوسط وخاصة في مصر كما ترى فرنسا أن تونس إذا ما بقيت تحت سيطرتها فستكون عائقا أمام انتشار مبادئ القومية العربية القادمة من الشرق العربي إلى بلدان المغرب.

وممّا زاد في تصلب الموقف الفرنسي هو تأزم الأوضاع الداخلية الفرنسية، وخاصة رفض الشق العسكري انبعاث جيش وطني تونسي بدعوى أنه يمثل تهديدا للوجود العسكري الفرنسي في تونس أو هو يحد على الأقل من حرية عمله برا وبحرا وجوا من أجل القضاء على المقاومة المسلحة الجزائرية.

2) لمزيد من التوضيح أنظر عميرة علية الصغير وعدنان منصر، *المقاومة المسلحة في تونس، الجزء الثاني 1939 – 1956*، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2005. وكذلك أعمال الملتقى الدولي التاسع حول : " تصفية الاستعمار بتونس : الأطوار والأبعاد، 1952 – 1964. سيدي بوسعيد ماي 1996 منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1998.

ورغم كل هذه العراقيل توصلت تونس إلى بعث النواة الأولى للجيش الوطني المتكون من :

- عناصر من الحرس الملكي الذين انصهروا في القوات المسلحة وعددهم 850 عسكري من ضباط وجنود.

- إطارات من ضباط وضباط صف وجنود وقع تحويلهم من الجيش الفرنسي إلى الجيش التونسي وعددهم 1300 عسكري.

- هيئات مكلفة بحفظ النظام بالبوادي.

- تشكيلات نظامية لرجال الوجق والمخازنية.

- جنود من حصة 1954 و1955 البالغ عددهم 3000 فرد وقد وصل المجموع إلى مايزيد عن 5000 عسكري.[3]

وللتقليص من أهمية هذا الحدث وحتى لا يقع رد فعل عسكري من طرف الفرنسيين المناهضين لانبعاث الجيش التونسي أرسل القائد العام للقوات الفرنسية بتونس مذكرة [4] إلى آمري الوحدات الفرنسية المرابطة بالبلاد التونسية مدعيا أن الجيش الفرنسي هو واضع أركان هذا الجيش الفتي وهو جيش رمزي لا غير.

وتعتبر هذه المذكرة إشارة واضحة إلى موقف القيادة العامة للقوات الفرنسية بتونس والتي سوف تكون لها تبعات هامة على مستوى العلاقات التونسية الفرنسية وعلى تطور حجم الجيش التونسي. ورغم الضغوط ومحدودية موارد البلاد وضرورة تركيز مقومات دولة فتية فقد تمكنت تونس المستقلة في ظرف وجيز (1963/1956) من إنشاء قوة عسكرية للدفاع عن أمن البلاد والمساهمة في تركيز سيادتها. غير أن هذه السيادة ظلت منقوصة نظرا لبقاء القوات العسكرية الفرنسية في بعض المناطق من البلاد. وقد بلغ عدد تلك القوات 50.000 رجل موزعين على 6 قواعد عسكرية وهي بنزرت ورمادة وقابس وقفصة وصفاقس وتونس (العوينة). وكان من بين رهانات

3) **الجيش التونسي**، إصدار وزارة الدفاع الوطني، 1996، ص. 85.

4) مذكرة بتاريخ 19 جوان 1956 تحمل إمضاء القائد الأعلى للوحدات العسكرية الفرنسية بتونس
المرجع E/ 5/ C. S. T. T 1547 Carton 2H157 أرشيف المصلحة التاريخية لجيش البر (S. H. A. T) المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

حكومة الاستقلال تأمين حدود البلاد الغربية والجنوبية من اعتداءات الجيش الفرنسي المسيطر على الجزائر، والعمل على إجلاء ما تبقى منه عن الأراضي التونسية، فإلى أي مدى ستكون مساهمة الجيش الوطني فعالة في استكمال سيادة البلاد ؟.

لقد كانت إستراتيجية بورقيبة واضحة عندما ذكر يوم 18 جوان 1956 بتطاوين "إن استقلال تونس يحمل في طياته الاستقلال التام". فجاء رد وزير الخارجية الفرنسي سريعا حيث قال أمام الجمعية الوطنية الفرنسية ما معناه: "إن الجيش الفرنسي لن يخرج من تونس وإن بقاءه بها ضروري لرد العدوان عن الجزائر ولضمان أمن الفرنسيين المقيمين بتونس".

وأكد بورقيبة في الخطاب الذي ألقاه يوم 19 أكتوبر 1956 بأن "تونس لن تسمح بأن تتخذ فرنسا من أرضها قاعدة انطلاق تساعدها على كسب الحرب الدائرة بينها وبين الجزائر" وقد أكد مرة أخرى هذا القرار في البيان الذي ألقاه أمام الأمم المتحدة في نوفمبر 1956 حيث قال" إن تونس لن تقبل أبدا بأن تصبح ميدان عمليات عسكرية موجهة ضد الجزائريين". وقد نادى المجلس القومي التأسيسي مرارا بضرورة جلاء القوات الفرنسية عن البلاد. وصرحت الحكومة أنها لن تتوانى في استئناف الكفاح لدعم استقلال البلاد وإجلاء القوات الأجنبية واستلام القوات المسلحة التونسية شؤون الأمن الخارجي. وجددت الحكومة رفضها بأن تكون تونس قاعدة حربية لفرنسا ضد الجزائر التي تخوض آنذاك معارك التحرير.

وقد تواصل رفض الحكومة التونسية للوجود الأجنبي واستمرت مطالبتها الملحة بضرورة جلاء كل القوات الاستعمارية عن كل أراضيها وذلك طوال الفترة الممتدة من 20 مارس 1956 إلى15 أكتوبر 1963. ويظهر ذلك جليا في كل خطابات بورقيبة وعند لقائه بمسؤولين فرنسيين وأجانب وكذلك في تصريحات كل المسؤولين التونسيين. وإلى جانب الاحتجاجات والمطالبة المتكررة بإجلاء القوات الفرنسية عن التراب التونسي فقد صدرت تعليمات [5] لقوات الجيش والأمن الداخلي بكل أصنافها أن تكثف من مضايقة القوات الفرنسية المرابطة بالبلاد التونسية، وخاصة الضباط منهم وأن تنزع كذلك

5) مراسلة العقيد "شابال" بتاريخ 12 / 4 / 1957 تحت عدد 3 / 2 / 260 . H 157 B 3902 أرشيف المصلحة التاريخية لجيش البر S. H. A.T المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

المعالم التي ترمز إلى الوجود العسكري الفرنسي بتونس وأن تكثر من المناوشات مع جنود الاستعمار واستفزازهم وعرقلة تحركاتهم بإقامة السدود والمتاريس ووضع الحواجز المتنوعة [6] على مفترقات الطرقات الرئيسية ومحاورها، ومثال ذلك الحواجز التي وضعها مجموعة من أعوان الحرس الوطني لمنع خروج السرية الأولى التابعة للفوج الرابع للترابور من محطة أرتال قفصة ولم ترفع هذه الحواجز إلا بأمر من والي الجهة بعد تسلمه شكوى من طرف السلطات الفرنسية المتواجدة بالمنطقة. وأنذر كل الجنود التونسيين العاملين في الوحدات الفرنسية أو الذين يحاولون الالتحاق بهذه الوحدات ومنع جنود الاستعمار من الدخول إلى الأسواق، نذكر مثلا حادثة سوق دوز يوم 14 فيفري 1957.[7] وكذلك محاولة تهديد وترهيب بعض الجنود بإطلاق الحرس الوطني النار في الهواء لجعلهم لا يشعرون بالأمن والطمأنينة أثناء تحركاتهم مثلما حدث على الطريق الرابطة بين قابس ومدنين يوم 1957/2/17 [8].

وقد منع أعوان الجندرمة الفرنسية أيضا من وضع شاراتهم وقباعاتهم خارج مراكزهم، وتعمدت الحكومة التونسية عدم استدعاء أي ممثل للسلطة الفرنسية لحضور افتتاح أول دورة لمدرسة ضباط الصف ببارد يوم 14 – 11 – 1956 والتي أشرف عليها بورقيبة بنفسه رغم المساهمة المادية الهامة التي قدمتها فرنسا لبعث هذه المدرسة. وكان لهذا الحدث تداعيات كبيرة إذ اعتبرتها السلط الفرنسية إهانة لها.

وتضاعف ضرب الحصار الفعلي على القوات الفرنسية ومنع تحركها خارج ثكناتها دون إذن مسبق على إثر قصف ساقية سيدي يوسف يوم 08 فيفري 1958. إضافة إلى ذلك وقع تكثيف الدعاية الرامية إلى تحسيس الجنود الفرنسيين بأنهم غير آمنين على حياتهم. كما وقع قطع كل اتصال بينهم

6) مراسلة بتاريخ 26 مارس 1959 C. S. T. T Division Sud n°314 / 2 Sc – Série 2H 157

7) Compte- rendu trimestriel du bureau de liaison militaire avec l'A. T. B. U. L. A. T n° 859 du 15 / 4 / 1957

Le Colonel LE LIGNIVILLE, Chef du B. M. L. A tunisienne. Sérir 2H 157. Archives I. S. H. M. N.

8) Correspondance C.S. T.T. Division Sud. 2ème Bureau n° 254 / D S 2 S g 2H 314 D S. Archive I. S. H. M. N

وبين المواطنين التونسيين، وأعطي الأمر بإيقاف كل تونسي مخالف لهذه التعليمات وسجنه [9].

واستجابة لمتطلبات الظروف الأمنية واستكمالا للسيادة الوطنية، كان يتعين على الدولة الفتية تأمين حدودها الغربية حتى تمنع ملاحقة الوحدات الفرنسية للمقاومين الجزائريين داخل التراب التونسي. كما كانت القيادة تصبو إلى تحرير البلاد بإخلاء القوات الفرنسية المرابطة ببنزرت والجنوب التونسي لمواقعها، لذلك كان الخيار الاستراتيجي للحكومة التونسية هو رفضها بقاء الجيش الفرنسي مرابطا بترابها ومستعملا البلاد قاعدة للعمليات العسكرية ضد الجزائر. وكان هدف تونس الأساسي الذي تسعى إلى تحقيقه من وراء كل هذا هو استكمال سيادتها على أراضيها.

ورغم محدودية إمكانيات الجيش التونسي المادية والبشرية وحداثة تكوينه فقد أوكلت له مهمة الدفاع عن حرمة الوطن أمام جيش فرنسي يفوقه عددا وعدة. فقد كان عدد جنود الفرنسيين في مارس 1956 يقارب 50.000 رجل بينما لا يتعدى الجيش التونسي عند انبعاثه 5000 رجل [10].

ورغم أنّ ارتفاع عدد الجيش التونسي كان ملحوظا، إذ وصل في فيفري 1958 إلى 7580 رجل وفي 1961 إلى قرابة 20.000 رجل، فإن عتاده بقي متواضعا مقارنة بما يملكه الجيش الفرنسي المرابط بتونس.

وفي نفس الوقت الذي كان فيه الأهالي ووحدات الأمن وقوات الجيش يعملون على مضايقة العدو ومناوشته والحد من تحركاته فإن القيادة العامة التونسية قررت تعبئة قوات الجيش والأمن وتعزيزها بمتطوعين مدنيين والتهديد باللجوء إلى استعمال السلاح لجلاء القوات الأجنبية – وإن كان ذلك في مظهره الخارجي ذا صبغة سياسية – عن البلاد التونسية.

لقد أصبحت الأزمة على أشدها بعد العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف يوم 8 فيفري 1958. وجاء في بيان صادر يومها عن الرئيس بورقيبة

---

(9) Compte rendu trimestriel du bureau de liaison militaire avec l'A. T. B. U. L. A. T n° 859 du 15 / 4 / 1957

(10) Farroukh (Lt Colonel Mohamed Nejib), *L'armée tunisienne*, Mémoire à l'E. S. G. Décembre 2002

ما يلي " إن معركة الجلاء ستشمل التراب التونسي كله بما في ذلك بنزرت، وبإمكاننا أن نتحاكم أمام منظمة الأمم المتحدة ولا يمكن لأي دولة أن تمنعنا من ذلك، فهو حق من حقوقنا لا يقبل مساومة ولا نرتضي له بديلا " ولم يمض أسبوع على بيانه المذكور حتى أضاف " نحن نصرح باعتبارنا دولة مستقلة أنه بعد مضي عامين على استقلالنا لا مجال لوجود جيش فرنسي جاثم على صدورنا دون حق ".

وأكد هذا الموقف بقوله : "إن التونسي كما اتضح في الماضي مستعد للموت دون السماح لأي جندي بالمرور والتجول أمامه. وقد أحطنا مجلس الأمن علما بذلك ونحن مقدمون على معركة الشوارع وعلى كل تضحية لقد ابتدأت معركة الجلاء عن الأرض ونريد أن يكون هذا الجلاء تاما وشاملا لا يستثنى منه موقع حتى قاعدة بنزرت". وذكر أيضا في هذا السياق : " إن الشعب مستعد لخوض معركة "الشوارع" والدفاع عن الأرض شبرا شبرا ".

وهو ما سيحدث تماما في معارك الجلاء عن الأراضي التونسية التي مازالت ترزح تحت هيمنة المستعمر.

II – الجيش التّونسي في معارك استكمال السّيادة.

* – الاشتباكات على الحدود الغربية للبلاد التونسية .

رغم محاولات تنفيذ الاتفاق القاضي بتحويل مهام الجندرمة الفرنسية إلى التونسيين (أكتوبر 1956)، فإن القوات المتمركزة بالجزائر واصلت اعتداءاتها المتكررة على البلاد التونسية بدعوى ملاحقة المجاهدين الجزائريين الذين يجدون كل المساندة والدعم من طرف التونسيين. وقد كان هدف الفرنسيين ترويع الأهالي وثنيهم عن مساندة المجاهدين. فتصدت القوات التونسية لتلك الاعتداءات، رغم حداثة تكوينها وضعف إمكانياتها، واشتبكت مع القوات المسلحة الفرنسية التي تعددت اعتداءاتها على البلاد التونسية بخرقها الأجواء البرية والبحرية والجوية وكذلك بالسطو على ممتلكات المواطنين في عديد الجهات. ومن أهم المعارك التي اشتبكت فيها القوات المسلحة التونسية مع الجيش الفرنسي المتمركز في الجزائر في تلك الفترة نذكر معركة عين دراهم يوم 31 ماي 1957 ومعركة فم الخنقة في 2 جانفي 1958 ومعركة قفصة في 22 ماي 1958 حيث اشتبكت وحدات فرنسية مع عناصر من الفوجين الثاني

والرابع للمشاة التي تدخلت لنجدة الجزائرين إثر تعرضهم لاعتداءات القوات الفرنسية.

وبدعوى حق التتبع شنت 25 طائرة حربية فرنسية غارة جوية مدمرة قصفت خلالها قرية ساقية سيدي يوسف (ولاية الكاف) يوم 8 فيفري 1958. ونتج عن هذا القصف خراب ¾ القرية مما أدى إلى استشهاد 68 مدنيا وجرح 87 آخرين.

وكان رد فعل الحكومة حازما، فقد استغلت هذا الاعتداء ليكون الانطلاقة الفعلية لمعركة الجلاء. وإلى جانب رفعها شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد فرنسا حول الاعتداء، قررت الحكومة التونسية منع المراكب الحربية الفرنسية من عبور قنال بنزرت كما أعلنت أنه لا يحق للقوات الفرنسية بتونس التحرك خارج ثكناتها إلا عند مغادرة البلاد عبر أول مركب في أقرب ميناء.

وأمام الضغط الداخلي والخارجي التزمت فرنسا في 17 جوان 1958 بالانسحاب من كامل أنحاء البلاد خلال 4 أشهر ما عدا قاعدة بنزرت التي سيتم إعداد اتفاق مؤقت في شأنها إلى حين تحديد وضعها النهائي.

*** – معارك الجلاء بالجنوب التونسي.**

بينما كانت الحدود الغربية مسرحا للاشتباكات بين الجنود الفرنسيين ووحدات الجيش والحرس الوطني ظلت مناطق عديدة من الجنوب التونسي تتعرض لتجاوزات خطيرة تقوم بها الوحدات الفرنسية لتحقيق سيطرتها على المقاومة في الجزائر وإيقاف تسرب الأسلحة إلى ثوار الجبهة الوطنية لتحرير الجزائر. وكانت الوحدات الفرنسية المتمركزة بالصحراء التونسية تعد حوالي 1600 جندي منها 600 ببرج رمادة وهي مجهزة بأسلحة رشاشة وعربات مصفحة وقطع مدفعية. أما القوات التونسية فهي تعد حوالي 1000 رجل وهي مكونة من وحدات جيش نظامية قوامها 600 جندي مجهزة بأسلحة خفيفة وأسلحة رشاشة وأسلحة ثقيلة "هاون" مسندة بحوالي 400 مدني من المتطوعين وعناصر من الحرس الوطني.

كان موقف الحكومة التونسية رافضا لتجاوزات الوحدات الفرنسية في جنوب البلاد ومواصلة تمركزها على الأراضي التونسية فتعددت المواجهات بين الجانبين التونسي والفرنسي ومن أهم هذه المواجهات معركة رمادة يوم 8 ماي 1958 وملخصها كالآتي :

خرجت وحدات من الجيش الفرنسي من ثكنتها ببرج لوبوف (برج بورقيبة لاحقا) وحاولت يوم 23 ماي 1958 اختراق السدود التي وضعتها الوحدات التونسية في المناطق المحيطة برمادة. وأمام هذه التراتيب والحصار الضيق أصبحت القوات الفرنسية في عزلة، لا يمكنها الاتصال بوحداتها المتواجدة في عدة مراكز خارج رمادة، فتصدت لها قوات من الجيش ومن الحرس الوطني (التي كانت تراقب محوري رمادة – برج لوبوف ورمادة – الذهيبات) واندلعت معركة بينهما أجبر الجيش الفرنسي على إثرها على طلب التعزيزات من رمادة والطائرات من الجزائر. وكانت الخسائر بالنسبة إلى الطرفين هامة.

وعلى إثر معركة رمادة أعلنت حالة الطوارئ بكافة أنحاء البلاد وخرج آلاف المتظاهرين يجوبون شوارع المدن والقرى مطالبين مدهم بالسلاح ومنادين بجلاء المستعمر . واستغل الرئيس بورقيبة هذه المعركة ليرفع شكوى مرة أخرى إلى مجلس الأمن بعد أن كان قد قدم الشكوى الأولى على إثر الاعتداء على ساقية سيدي يوسف (فيفري 1958). وأوضح في هذه الشكوى الأخيرة أن الاعتداءات الفرنسية ليست متأتية من داخل البلاد التونسية فحسب بل من القوات الفرنسية المرابطة بالجزائر أيضا وأكد أن منطقة المغرب العربي لن تنعم بالاستقرار أبدا ما لم يتم جلاء القوات الفرنسية من تونس والمغرب ومنح الشعب الجزائري استقلاله. وقد أدت معركة رمادة إلى التشهير في المحافل الدولية بالاعتداءات الفرنسية على المغرب العربي ككل، وأعانت على كسب تعاطف "دول العالم الحر" مع تونس ومساندتها لها. كما عجلت هذه المعركة بجلاء الحاميات الفرنسية بتونس (ماعدا حامية بنزرت) من جهة ودعم القضية الجزائرية من جهة أخرى نتيجة الدعاية لها في مجلس الأمن وذلك بالتركيز على عدالة قضيتها.

*** – معركة الحدود الجنوبية الصحراوية (الناظور 233)**

كانت فرنسا تعتبر أن الحدود الجنوبية مع ليبيا تنتهي عند الناظور رقم 220 المسمى ببرج سان (برج الخضراء حاليا). والواقع أن حدود تونس تمتد أبعد من ذلك بـ 25 كلم أي عند الناظور رقم 233 في المنطقة المسماة "قرعة الهامل" [11].

11) الجيش التونسي عبر العصور، إصدار وزارة الدفاع الوطني، 2006 ص. 224.

وعند جلاء الجيش الفرنسي عن الجنوب التونسي بمقتضى اتفاقية 17 جوان 1958 تسلم الجيش التونسي برج الخضراء والمطار وبئرا ارتوازية تبعد عن البرج حوالي 100 م وهي البئر الوحيدة الموجودة بالمنطقة. وفي واجهة هذا الحصن على مسافة مائتي متر كانت تتمركز داخل التراب الجزائري حامية حدودية فرنسية وكانت عناصر هذه الحامية تتردد على البئر التونسية للتزود بالماء.

ومنذ منتصف جويلية 1961 تأزمت العلاقة بين تونس وفرنسا بسبب رفض الحكومة الفرنسية الدخول في مفاوضات حول الجلاء عن بنزرت وعن أقصى الجنوب، وهددت الحكومة التونسية يوم 17 جويلية بمحاصرة بنزرت والزحف نحو قرعة الهامل في صورة تواصل الرفض الفرنسي للطلب التونسي. وفي الوقت الذي حاصرت فيه القوات التونسية من جيش وحرس وطني ومتطوعين قاعدة بنزرت، اتجهت مجموعات من المتطوعين في الجنوب التونسي نحو المواقع التونسية المحتلة في قرعة الهامل (الناظور 233).

ويوم 20 جويلية 1961 تم إعلام الحامية الفرنسية بالتراب الجزائري أن الحدود التونسية أغلقت أمام الفرنسيين وبالتالي يمنع تزودهم بالماء من البئر التونسية. وكرد فعل مباشر على الإجراء التونسي قامت القوات الفرنسية بالجزائر على الساعة العاشرة ليلا بهجوم مباغت على البرج التونسي شنته 9 دبابات معززة بـ 4 طائرات. فردت القوات التونسية على الهجوم بشدة وصمود وهو ما دفع بالغزاة إلى طلب التعزيز من القواعد الفرنسية بالجزائر التي أمدتها بـ 9 طائرات من قاذفات القنابل التي وصلت إلى المنطقة صباح 21 جويلية 1961 وقامت بقصف البئر والبرج مجددا، فواجهتها نيران المدفعية التونسية وأعادتها على أعقابها دون تحقيق هدفها. ومنذ ذلك التاريخ وحتى إعلان وقف إطلاق النار لم تتجاسر القوات الفرنسية على الهجوم وباتت القوات التونسية تراقب كامل المنطقة. وقد أسفرت هذه المعركة عن استشهاد 13 جنديا من الجيش التونسي وإصابة عدد آخر بجروح، أما من الجانب الفرنسي فقد تم الإعلان عن سقوط طائرة وتحطم 6 عربات وموت 60 عسكريا.

* – معركة الجلاء عن بنزرت جويلية 1961

تعد هذه المعركة من أهم معارك الجلاء التي خاضها الشعب التونسي. وتمثل مدينة بنزرت موقعا استراتيجيا هاما جعل منها، إضافة إلى أهمية

منشآتها ووسائلها الحربية، جبهة تراقب شمال وشرق المتوسط ونقطة ارتكاز للطائرات والسفن الحربية المعدة للقيام بعمليات في منطقة مضيق صقلية وهو ما جعل فرنسا تتشبث بها متعللة بالحرب الباردة وأزمة برلين والمسائل الاستراتيجية ودورها في منظمة حلف شمال الأطلسي، زد على ذلك دوافعها المعلنة في أن تظل بنزرت قاعدة خلفية لعملياتها الحربية في الجزائر.

وقد واصلت فرنسا بعد جلائها عن موقعها داخل البلاد التونسية بمقتضى اتفاق 17 جوان 1958 المماطلة في الإقرار بمبدأ الجلاء عن بنزرت وتحديد جدول زمني له. كما رفضت النسج على منوال اتفاقها مع المغرب بتاريخ 22 ديسمبر 1959 القاضي بسحب القوات الفرنسية من المغرب خلال 4 سنوات.

وفي المقابل حددت الحكومة التونسية يوم 8 فيفري 1960 موعد إعلان معركة الجلاء عن بنزرت في صورة رفض فرنسا الدخول في مفاوضات تضبط جدولا زمنيا لجلاء القوات الفرنسية.

وفي نفس الوقت وإلى جانب العمل الديبلوماسي واصلت القيادة التونسية ضغطها العسكري والشعبي على قاعدة بنزرت، فوجهت 500 عسكري إضافي إلى مدينة بنزرت وقامت بتوزيع الأسلحة على المواطنين والقيام بأعمال استفزازية مثل إدخال الاضطراب على تزويد القاعدة بالماء. وقد ساهم هذا الموقف في إجبار فرنسا على الإعلان يوم 20 مارس 1960 عن جلاء جيوشها عن الثكنات المتواجدة في مدينة بنزرت قبل 31 أكتوبر من نفس السنة. لكن الحكومة التونسية شددت من جديد على الجلاء التام واللامشروط خاصة بعد قمة رانبووي Rambouillet والتي جمعت بين الرئيسين بورقيبة وديغول يوم 27 فيفري 1961 والتي انتهت دون تحقيق نتائج ملموسة [12].

12) لمزيد التوضيح أنظر DOUGUI (N) : « La crise de Bizerte : Le choc de deux stratégies complexes", in Actes du colloque : Les relations **tuniso – françaises au mémoire des élites (XIX – XXème siècle)** Tunis les 2 et 3 décembre 1994. Publications de la faculté des lettres Manouba 1997, pp. 211 – 226.

وقد بعث الرئيس بورقيبة برسالة حملها عبد الله فرحات إلى ديغول بتاريخ 4 جويلية 1960 جاء فيها "إني مجبر أن أعلمكم، السيد الرئيس، بقرارنا الجازم ولا رجعة فيه وهو وضع حد لهذه الوضعية" [13].

لم تكتف فرنسا برفضها الجلاء عن التراب التونسي بل عمدت إلى تحدي الشعب التونسي وحكومته فشرعت منذ أواخر شهر جوان 1961 في توسيع مدارج الطائرات بقاعدة سيدي أحمد وتهيئته لاستقبال طائرات حديثة من نوع "ميراج" عوضا عن "مستراك" وذلك بتحويل سياجه والأسلاك الشائكة خارج حدودها الأصلية. وكلفت وحدة عسكرية يوم 30 جوان 1961 بتلك العملية فتصدت لها القوات التونسية.

تسارعت الأحداث وتمسك كل طرف بموقفه الطالب بضرورة الجلاء عن القاعدة والرافض له من الجانب المعادي. ولم يكتف هذا الأخير بذلك بل جاءت تعليمات ديغول واضحة فقد أمر مرؤوسيه بأن "اضربوا بسرعة وبقوة ".

وكانت الخطة الفرنسية هجومية إذ أمكن للجيش الفرنسي بواسطة سيطرته على سواحل بنزرت وسيادته المطلقة في الجو، من تحييد العديد من مواقع المقاومين التونسيين وساعده ذلك على تنفيذ جانب كبير من خطته العسكرية وتحقيق جملة من الأهداف العسكرية والسياسية. ومن أهدافه العسكرية الهامة اجتياح مدينة بنزرت، بينما تتمثل أهدافه السياسية خاصة في إلحاق هزيمة كبيرة بالمقاومة التونسية وإرغامها على الاستسلام دون قيد ولا شرط.

أما خطة المقاومين التونسيين، عسكريين أو مدنيين، فهي ترمي خاصة إلى التصدي للعدو على امتداد جبهات تحركه وتغطية مداخل المدينة شمالا وغربا وجنوبا مع إقامة نقاط صد ومراقبة في الشواطئ الشرقية المتاخمة لساحة الولاية. وقد عززت هذه الخطة بخطب سياسية لشحذ عزائم المقاومين.

وأمام هذا التحدي توافدت جموع المتطوعين إلى بنزرت والتحقت وحدات من الجيش والأمن والحرس الوطني وبدأت أعمال حفر الخنادق حول

13) Abdeljellil (Rim), ***L'évacuation de la base de Bizerte 1956 – 1963***. Mémoire de D. E. A. Faculté des Lettres et Sciences sociales 9 avril Tunis. Année universitaire 2002 – 2003, p. 45.

القاعدة الجوية سيدي أحمد وفي المواقع الاستراتيجية المحيطة بها. وتم تعزيز المنشآت الصحية بالإطارات، ووضعت كل الهياكل في حالة تأهب قصوى لمواجهة أي طارئ. وأثناء ذلك صرح الرئيس بورقيبة يوم 1961/7/14 قائلا "يجب أن يعلم الجميع في تونس وفي فرنسا وفي أي مكان آخر أن هذه المعركة جدية". كما جاء في تصريحه لجريدة الصباح يوم 15 جويلية 1961 : " هناك مسألة تحظى بالأولوية هي السيادة الكاملة للبلاد التونسية ".

وأمام رفض الحكومة الفرنسية القاطع قبول المطالب المشروعة لتونس اندلعت معركة بنزرت (19 – 21 جويلية 1961). وكانت موازين القوى جد متباينة بين الجيشين، فقد كانت الوحدات التونسية تتكون من الأفواج 5 و6 و7 و12 للمشاة إلى جانب 200 فرد من الحرس الوطني وقرابة 6000 متطوع مدني. وكانت هذه الوحدات ضعيفة التسليح ومزودة بأسلحة فردية وجماعية خفيفة ومعززة بعدد محدود من قطع الهاون وقاذفات الصواريخ المضادة للدبابات وبعض المدافع الخفيفة من عيار 57 مم عديمة الرجعة.

مقابل ذلك كانت القوات الفرنسية مزودة بمعدات متطورة بالإضافة إلى البوارج الحربية وحاملة الطائرات "لافيات" وعدد كبير من خافرات السواحل والمدمرات وكاسحات الألغام وسفن الإمداد والإسناد العملياتي إلى جانب وحدات قتالية مدربة تدريبا جيدا وذات خبرة قتالية عالية نظرا لمشاركة عدد كبير منها في حرب الجزائر، مدعومة بوحدات المظليين القادمة من الجزائر والتي يفوق عددها 3000 رجل، ويرابط ضعفهم بقاعدة بنزرت وهم جاهزون للتدخل.

أبلى الجيش التونسي وقوات الأمن والحرس والمتطوعون المدنيون في هذه المعركة البلاء الحسن، وقد استشهد فيها أكثر من 670 تونسيّا وجرح أكثر من 1500 من جانب التونسيين وقرابة 30 قتيلا من جانب الفرنسيين.

أدى هذا الصمود وضغط الرأي العام العالمي إلى تحقيق جلاء القوات الأجنبية عن كل الأراضي التونسية يوم 1963/10/15. [14]

وفي يوم 15 / 10 / 1964 قام الجيش الوطني في نطاق أول احتفال بعيد الجلاء باستعراض ضخم شاركت فيه معظم الوحدات البرية والبحرية والجوية ببنزرت.

14) لمزيد التوضيح أنظر **مجلة الدفاع** عدد 39 جانفي 2001، إصدار وزارة الدفاع الوطني، والعقيد بوجلابية : معركة بنزرت (بالفرنسية) تونس 2005.

الخاتمـــــــة

لقد نجحت تونس في استكمال سيادتها في مجال الأمن والدفاع بتوخيها المقاومة المسلحة وأشكالا عديدة من النضالات السياسية داخل البلاد وخارجها. وقد اتخذت المقاومة المسلحة شكلين من النضال، تمثل الشكل الأول في مواصلة توظيف ما يسمى "بالحرب النفسية" التي وقع اعتمادها وذلك باللجوء إلى مضايقة جيش العدو واستفزازه وتضييق الخناق عليه بعديد العمليات المسلحة حتى يشعر بانعدام الأمن والاستقرار. وبالتوازي مثل الشكل الثاني تعبئة قوات الجيش الوطني النظامي وقوات الأمن بجميع أصنافها يساندهم مدنيون متطوعون للقيام بعمليات حربية. وهذا الجيش النظامي التونسي حارب الجيش النظامي الفرنسي في حرب كلاسيكية لإجباره على مغادرة الأراضي التونسية. فلأول مرة منذ انتصاب الحماية بتونس تدور معارك بين جيشين نظاميين – التونسي والفرنسي– وذلك في إطار قانون دولي للحرب. بيد أن المقاومة المسلحة التونسية كانت تتحرك في شكل حرب عصابات ضد الجيش النظامي الفرنسي وهذا في حد ذاته تكريسٌ للسيادة التونسية إذ وقع التعامل مع معارك الجلاء وأسرى الحرب على أساس قانون الحروب الذي تتعامل به الدول ذات السيادة، فتم تبادل الأسرى يوم 10 سبتمبر 1961 بين التونسيين والفرنسيين بحضور ممثل الصليب الأحمر الدولي، وهو يمثل اعترافا دوليا بسيادة تونس على أراضيها سيادة كاملة. كما لعبت معارك الجلاء دورا كبيرا في نشأة وإرساء خطة تتمثل في عقيدة دفاعية تعتمد على مسؤولية كل التونسيين وهي خطة الدفاع الشامل التي تقوم على تعبئة كل إمكانيات البلاد ومواردها بصفة شاملة متكاملة لمواجهة التهديدات المختلفة.

إن خطة الدفاع الشامل التي ترتكز عليها السياسة الدفاعية التونسية اليوم هي وليدة معارك التحرير والجلاء التي لعبت فيها قوات الجيش دورا هاما وكان نتيجتها أن تحقق جلاء آخر جندي عن البلاد التونسية، وبذلك استكملت تونس سيادتها على كل شبر من أراضيها. وهذه السيادة الكاملة كان العمل على تركيزها من أوكد أولويّات الحكومة التونسية بين سنة 1956 و1963 وكان الدفاع العسكري وقوات الأمن أداة فعالة في تحقيق هذا الهدف.

المصادر والمراجع

- المعهد الأعلى لتاريخ الحركـــة الوطنيـــة : أرشيف : S 507 2H 314 و S 443 2H 247 و S 390 2H 157
- الجيش التونسي، إصدار وزارة الدفاع الوطني، 1996.
- الجيش التونسي عبر العصور، إصدار وزارة الدفاع الوطني، 2006.
- مجلة الدفاع، عدد 34 جوان 1996، إصدار وزارة الدفاع الوطني.
- مجلة الدفاع، عدد 35 جويلية 1997، إصدار وزارة الدفاع الوطني.
- مجلة الدفاع، عدد 39 جوان 2001، إصدار وزارة الدفاع الوطني.
- أعمال الملتقى الدولي التاسع حول : "تصفية الاستعمار بتونس : الأطوار والأبعاد، 1952–1964. سيدي بوسعيد ماي 1996. منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1998.
- عميرة علية الصغير وعدنان منصر، المقاومة المسلحة في تونس، الجزء الثاني 1939–1956 منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2005.

- Abdejelil (Rim), *L'évacuation de la base de Bizerte* 1956-1963. Mémoire de D.E.A. Faculté des sciences humaines et sociales 9 avril Tunis. Année universitaire 2002-2003.
- ABIS (Sébastien) : *L'Affaire de Bizerte* . Sud Editions Tunis 2004. 201pages.
- *Décrypter l'affaire de Bizerte dans son contexte global.* In colloque annuel « Bizerte », 29-30 juillet 2005. A.S.M Bizerte 2005.
- Actes du colloque international sur l'histoire orale et relations tuniso-françaises de 1942 à 1962. La parole aux témoins . Tunis 11-12 mai 1996. Publications I.S.H.M.N. Tunis 1998. 300 pages.
- Boujellabia (Colonel Noureddine), La Bataille de Bizerte : Telle que je l'ai vécue. Sud Editions. Tunis 2005 . 233 pages.

- CHAIX (Bruno) : L'armée tunisienne, in Actes du Colloque International sur l'histoire orale et relations tuniso-françaises de 1942 à 1962. La parole aux témoins. Tunis 11-12 mai 1996.
- Farroukh (Lt Colonel Mohamed Nejib), *L'armée tunisienne*, Mémoire à l'E.S.G. Décembre 2002.
- Grimaud (N) : « *La crise de Bizerte* » in revue d'histoire diplomatique. 2ème trimestre, 1996.
- Khlifi (Omar) : *Bizerte, la guerre de Bourguiba*, Edition Media Com 2001. 197 pages.

التعليم ورهاناته
من خلال قانون إصلاح التعليم لسنة 1958

سمير البكوش
كلية الآداب بمنوبة

بعد مرحلة النضال من أجل التحرر الوطني والإعلان عن الاستقلال السياسي لتونس، كان هاجس النخب السياسية استكمال السيادة الوطنية، وإذا كان من الضروري تونسة الجيش والديبلوماسية والتمثيل الخارجي ومصالح الأمن والإدارة فإن تونسة العقول الناشئة اعتبر من المقومات الأساسية لاستكمال السيادة.

لذا اعتبر التعليم أحد الركائز الأساسية لبناء ثقافة وطنية قادرة على مصالحة التونسي مع هويته العربية الاسلامية وهو المطلب الأساسي الذي بلورته مختلف النخب السياسية التي تعاقبت على زعامة الحركة الوطنية.

لذا سارعت الدولة الحديثة بإصلاح التعليم وإعادة هيكلته من خلال إصدار قانون نوفمبر 1958 الذي اعتبر المرجع الأساسي لانطلاقة عملية إصلاح شاملة تواصلت لمدة عشرية كاملة، (1958-1968) وهي المرحلة التي أوكلت فيها مهمة تطبيق إصلاح التعليم إلى محمود المسعدي كاتب الدولة للتربية القومية آنذاك.

ولئن مسّت عملية إصلاح التعليم مختلف المراحل، فإننا سنحاول التأكيد خلال هذا العمل على المرحلة الابتدائية دون سواها، لما تكتسيه هذه المرحلة من أهمية بالغة في التكوين الأساسي للناشئة وتأثيراتها على مختلف مكوّنات

المجتمع التونسي، وحدة المصاعب التي واجهتها وعجزها عن تكريس الأهداف والشعارات التي رمت النخب السياسية بلوغها وأهمها مبدأ ديموقراطية التعليم.

لقد رمى برنامج إصلاح التعليم عبر تحديث مناهجة إلى خلق الإطارات الضرورية لتونسية مختلف المؤسسات وتحقيق النهضة الشاملة سيما وأن البلاد التونسية كانت عند الإعلان عن استقلالها السياسي تفتقر إلى مثل هذه الإطارات وتعيش تبانيات في مستوى نوعية التعليم وهيكلته.

- فما هي أبرز مضامين قانون إصلاح التعليم لسنة 1958 وكيف تفاعلت معه مختلف النخب الوطنية ؟
- وما هي التحدّيات التي واجهتها عملية الإصلاح والنتائج التي أفضت إليها في المرحلة الابتدائية من التعليم؟
- وما هي المعوقات التي حالت دون تحقيق الغايات التي ضبطت خلال سنة 1958 ؟

I - قانون إصلاح التعليم لسنة 1958 وموقف النخب الوطنيّة منه :

1) واقع التعليم بتونس عند الاستقلال

لقد كان التعليم بتونس محدودا، ومقتصرا على أبناء بعض الأعيان لوعي فرنسا بخطورة تعليم مفتوح على أوسع الفئات الاجتماعية ولم تقبل فرنسا توسيعه نسبيا إلا تحت ضغط الحركة الوطنية في أواخر الأربعينات عندما تولى لوسيان باي (Lucien paye) مهمة الإشراف على إدارة العلوم والمعارف.

وخلال سنة 1956، وبعد حصول تونس على استقلالها السياسي كان الارث الاستعماري ثقيلا، حيث لم يكن التعليم موحدّا فإلى جانب التعليم العصري المعتمد على اللغة الفرنسية والمناهج البيداغوجية الحديثة، تواجد التعليم الزيتوني التقليدي، أما التعليم الصادقي فقد كان قائما على تعليم الثقافتين العربية الإسلامية والفرنسية.

ويضاف إلى كل هذه الأصناف، مدارس المؤسسات الدينية المسيحية واليهودية.

لقد كان من نتائج السياسة التعليمية المعتمدة على الإقصاء قلة الإطارات القادرة على تعويض الفرنسيين. فقد كانت نسبة الأمية مرتفعة جدا قبيل

الاستقلال فقد بيّن في هذا الصدد التقرير الاقتصادي للمؤتمر السادس للاتحاد العام التونسي للشغل أن عدد التلاميذ المسجلين خلال السنة الدراسية 1955-1956 لم يكن يتجاوز 6،6 % بالنسبة للتونسيين المسلمين [1].

وعلاوة على ارتفاع نسبة الأمية، عانت البلاد من نقص رهيب في الاطارات فخلال سنة 1958 لا نجد على 100.000 تونسي سوى 40 فقط من بين المختصين في مجالي الهندسة والعلوم [2].

وازدادت مصاعب السلطة الوطنية الحديثة في إرساء تعليم مستجيب لطموحاتها مع عودة عديد إطارات التدريس إلى فرنسا، كما أن العديد من المعلمين والأساتذة التونسيين من ذوي التكوين تركوا مجال التدريس لفائدة انشطة أخرى [3].

لقد اتبعت النخب المسيّرة للسلطة الوطنية الحديثة منذ الإعلان عن الاستقلال السياسي وإلى حدود سنة 1958 سياسة "تونسة المدرسة" وصاغه اختيارات الدولة الوطنية في الميدان التربوي وميدان تكوين الإطارات [4] وبدت عملية الإصلاح التربوي أكثر وضوحا من خلال إصدار قانون 4 نوفمبر 1958.

فما هي أبرز مضامين هذا القانون وكيف تفاعلت معه مختلف النخب الوطنية ؟

2) مضمون قانون إصلاح التعليم لسنة 1958 :

تكونت في بداية سنة 1958 لجنة ضمّت مختلف الوزارات كلّفت بدراسة - جميع الجوانب المالية والتقنية لوضع الخطة العامة للإصلاح، وخلال

---

1) **التقرير الاقتصادي للمؤتمر السادس للاتحاد العام التونسي للشغل 20- 23 سبتمبر 1956** من 81 - 85 (مع الملاحظ أنه لم يقع في هذا الايصاء اعتبار التونسيين من اليهود).

2) Jean Debiesse, **projet de réforme de l'enseignement en Tunisie**, Janvier 1958, P.7.
جون دوبياس مشروع إصلاح التعليم بتونس، جانفي 1958 ص.7.

3) المرجع ذاته، ص. 12

4) Ayachi (Mokhtar) Ecoles et societé en Tunisie 1930-1958 **Revue d'Histoire Maghrébine**, n° 89-90 Mai 1998, p.189.
المختار العياشي، المدارس والمجتمع، **المجلة التاريخية المغاربية** عدد 89-90 ماي 1998 ص. 189.

اجتماعاتها – المتعددة أمكن لهذه اللجنة الاجتماع مع الحبيب بورقيبة، وتم وضع المبادئ العامة لإصلاح التعليم.

وقد ورد قانون إصلاح التعليم في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية في يوم 7 نوفمبر 1958 واحتوى على عدة أبواب وفصول وردت في شكل عناوين.

فالعنوان الأول احتوى على المبادئ العامة، في حين احتوى العنوان الثاني على ثلاثة أبواب، الباب الأول حول التعليم الابتدائي والباب الثاني حول التعليم الثانوي والإعدادي والباب الثالث يتعلق بالتعليم العالي، أما العنوان الثالث فقد شمل في بابه الأول التعليم العمومي والثاني هيئات الموظفين والباب الثالث حول مجالس التعليم.

أما الباب الرابع فقد احتوى على ثلاثة أجزاء، جزء أول متعلق بشروط فتح معاهد حرة والجزء الثاني حول شروط تسييرها وخصص الجزء الثالث على أحكام انتقالية. وفيما يهم التعليم الابتدائي، أكد الفصل السابع من الباب الاول على غائية التعليم الابتدائي حيث ورد : "التعليم الابتدائي واحد بالنسبة للجميع وغايته الجوهرية تمكين الطفل من المعارف والأجهزة العقلية الأساسية في ميداني اللغة والحساب وتكوينه تكوينا أوليا يرمي إلى إبراز إمكانياته وتحقيق الملاءمة بينه وبين بيئته وإلى الكشف عن مواهبه كشفا يضمن توجيهه أصوب توجيه في المراحل التالية من تعليمه "[5].

وقد بدت من خلال هذا القانون الخطوط الرئيسية لبرنامج الإصلاح والتي يمكن ضبطها في أربعة محاور كبرى :

- تعميم التعليم ونشره أفقيا وعموديا والهدف تحقيق نسب عالية من التمدرس خاصة في المرحلة الابتدائية والذي سيؤول مع تعاقب الأجيال إلى المحو النهائي للأمية.
- توحيد التعليم عبر إلغاء التعليم التقليدي، القرآني والزيتوني والتعليم الفرنسي واتباع نظام تعليمي واحد وشامل لجميع المدارس الابتدائية.

5) **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية** : العدد 89 الصادر بتاريخ 7 نوفمبر 1958 والمتعلق بالقانون برقم 118 لسنة 1958،

- إكساب التعليم صبغة وطنية في مستوى الإطارات والبرامج.
- جعل التعليم متلائما مع الواقع التونسي ومسايرا لتطوّر العالم الحديث.
- إقرار وجود ثلاث شعب :
- شعبة (أ) معربة، وشعبة (ب) مزدوجة وشعبة (ج) مفرنسة، غير أن هاتين الشعبتين (ب) و (ج) اعتبرتا انذاك مؤقتين إلى حين تعريبهما تماما.

وقد أكد الحبيب بورقيبة في خطابه حول مضامين إصلاح التعليم ما يلي "سيكون (التعليم) متجها إلى التعريب واستعمال اللغة العربية حيث تكون لغة التدريس لجميع المواد الفرنسية للاستفادة من الإمكانيات التي بأيدينا ريثما تعد المدارس التكوينية والإطارات للتعليم باللغة العربية في جميع المواد" [6]. وهكذا نتبين أن إصلاح التعليم كان يهدف في مستوى استراتيجي إلى تعريب التعليم في جميع المواد وتعميم الشعبة (أ).

لقد تباينت الآراء حول هذا القانون بين مختلف النخب الثقافية التونسية بين مساند ومعارض.

3) موقف النخب الوطنية من قانون 1958 :

لئن اعتبرت عديد القوى السياسية قانون سنة 1958 مكسبا هاما "لإعطاء التعليم والثقافة بعدا قوميا يهدف إلى الاستجابة لحاجيات البلاد من الإطارات[7] فإنّ قوى أخرى عارضته واعتبرته ضربة قاسمة للتعليم الديني، والواقع أنّ هؤلاء وجّهوا أصابع الاتهام منذ أواخر سنة 1955 للحكومة التونسيّة للإجراءات التي اتخذتها في تسيير – مجلس إدارة المدرسة الصادقية بحذف مشايخ الزيتونة من مجلس إدارة المدرسة وتحويل مسجدها إلى مكتب إصلاح أوراق الامتحانات[8]. كما تعالت الأصوات المنددّة بمضامين إصلاح التعليم منذ خطاب بورقيبة يوم 25 جوان 1958 فقد كتب الشيخ محمد رويس متحدثا عن هذا الإصلاح "إنّ مشروع إصلاح التعليم سيفضي حتما إلى القضاء على التعليم

6) خطاب بورقيبة يوم 25 جوان 1958 بالمعهد الصادقي، انظر **العمل** يوم الخميس 26 جوان 1958.

7) **النديم** ليوم 1958/11/31 حوار للأستاذ محمود المسعدي كاتب الدولة للتربية القومية، ورد في أرشيف نانت (Nantes) (G68.)، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

8) جريدة **الاستقلال** ليوم 30 ديسمبر 1955 المركز الوطني للتوثيق (CDN).

الزيتوني وهو ما سيؤول إلى القضاء على الإسلام والشخصيّة العربيّة بتونس."[9]

وفي مقال حول اجتماعات اللجان المكلفة بدراسة مشروع إصلاح التعليم أكّد الصحبي فرحات، على أنّ التعليم الزيتوني سيكون كبش فداء مشروع الإصلاح، كما ندّد عديد المشايخ بغياب تمثيليّة الجامعة الزيتونية في هذا اللجان [10]. والواقع أنّ الزيتونيين رأوا في إصلاح نوفمبر 1958 ضربا لتطلّعاتهم في الرقي الاجتماعي، سيما وأنّ الإدارة احتكرت من قبل المجموعات مزدوجة الثقافة بحكم عدم سعي السلطة الحديثة إلى تعريبها وبقيت آفاق التشغيل لديهم محدودة وارتبطت أساسا بالقضاء والتعليم، وهذا الأخير أصبح بحكم قانون نوفمبر 1958 وما صاحبه من تحديث للبرامج الدراسية وتعديل لساعات التدريس غير قادر على استيعاب خريجي الجامعة الزيتونية، كما اعتبر الزيتونيون أنّ إصلاح التعليم أوصد أمامهم امكانيات الشغل في البلاد العربية فقد ذكرت جريدة الاستقلال حول هذا الموضوع : "إنّ إخواننا المصرّيين لم يصبحوا رجالا إلاّ بعد أن عرّبوا التعليم وها نحن نقرأ في بعض الجرائد أنّ 912 أستاذا مصريّا – يتلقّون اليوم دروسا بيداغوجية ليلتحقوا بالبلاد العربية فلو أبقينا الجامعة الزيتونية لاستطاعت أن تخرج لنا كل عام مئات الأساتذة ولكان لنا اسم يذكر في البلاد العربيّة."[11].

هكذا بدت التباينات جوهريّة في مواقف النخب من إصلاح التلعيم، وهذه التباينات تعكس في الواقع اختلاف الرؤى حول عديد القضايا التي طرحت غداة الاستقلال وأهمّها قضية المرأة والموقف من مجلّة الأحوال الشخصية وتعمقت أكثر فأكثر هذه التباينات عندما تجاوز الخلاف المجال الفكري ليشمل المجال السياسي عندما تقارب عديد الزيتونيين مع الدعاية اليوسفية المعادية لاختيارات بورقيبة.

ومهما يكن من أمر أثار قانون 4 نوفمبر 1958 جدلا داخل النخب المثقفة وعمّق الهوّة بين الزيتونيّين والصادقيّين إلاّ أنّه أفضى في ذات الوقت

9) **الاستقلال** 1 أوت 1958 – الأرشيف الوطني.
10) **الاستقلال** 3 جانفي 1958 الأرشيف الوطني.
11) **الاستقلال** ليوم 25 سبتمبر 1959.

إلى تطوير التعليم بحكم الرغبة الجامحة التي حملها هذا الإصلاح في ديمقراطية التعليم وتحديثه وجعله مستجيبا لحاجيات البلاد في النهضة والتنمية.

II – تطوّر التعليم الابتدائي خلال العشريّة (1958–1968) التحدّيات، والنتائج :

1) التحدّيات التي واجهتها عملية إصلاح التعليم :

لقد كان الموروث الاستعماري ثقيلا حيث لم يتجاوز عدد التلاميذ التونسيين في التعليم الابتدائي سوى 10/1 من الذين هم في سن الدراسة غداة الاستقلال وهو ما جعل حوالي 700.000 طفل محرومين من حق التعلّم[12] وهو ما يطرح مع حدّة النموّ الديمغرافي صعوبة انتشار التعليم أفقيا، عبر تمكين الأطفال من تلقي تكوين أدنى خلال المرحلة الابتدائية. والهدف تمكين كل التونسيين دون استثناء من نفس الحقوق في التعلّم واستغلال كل الإمكانيات البشرية وتحقيق العدالة الاجتماعية. فقد أكّد بورقيبة في تحليله لمضامين إصلاح التعليم على أهميّة العنصر – البشري في الحفاظ على استقلال الأمّة فقد ذكر في هذا الإطار "... إنّ الأمّة بحاجة للحفاظ على كيانها لرجال قادرين على الاستجابة لحاجياتها في "مختلف المجالات فهي بحاجة إلى إطارات متوسّطة وعليا وإذا كانت تلبية رغباتنا وتحقيق رخائنا يستدعي التعويل على الغير فإنّنا سنخسر في الواقع استقلالنا وحرية اختيارنا."[13].

كمّا واجهت عمليّة انتشار التعليم أفقيا نقص الإطارات فقد بلغ عدد المعلمين – خلال السنة الدراسية 1957–1958، 6195 معلّما، يؤمّنون الدرس لفائدة 226736 تلميذا ثم ارتفع عدد هؤلاء خلال السنة الدراسيّة 1958–1959 إلى 320.362، إنّ هذا العدد الإضافي من الأطفال الذين تمكّنت الحكومة من إلحاقهم بالمدارس يمثّل ما يقرب من 50 % من عدد الأطفال الذين تمّ إدخالهم إلى المدارس خلال 75 سنة من الاستعمار، إنّ هذا العدد الإضافي من التلاميذ يستوجب استخدام 7600 معلّم على الأقل[14]. ويزداد الأمر حدّة مع تواضع

12) Secrétariat d'Etat à L'Education Nationale, nouvelle conception de l'Education en Tunisie, octobre 1958, Archives générales Page 32.
13) كتابة الدولة للتربية القومية، التصوّر الجديد للتربية في تونس، أكتوبر 1958 الأرشيف العام – ص 32. المصدر ذاته ص 17.
14) **الصباح** ليوم 30 ديسمبر 1958.

عدد تلاميذ مدارس الترشيح الذي لم يكن يتجاوز 729 تلميذا خلال سنة 1957-1958 [15].

ولمواجهة كل هذه التحديات تم الاختيار على التخفيض من ساعات التدريس خلال السنتين الأولى والثانية من التعليم الابتدائي إلى 15 ساعة أسبوعيا عوضا- عن 30 ساعة وهو ما خفّض عدد المعلّمين خلال أكتوبر 1958 إلى 5358 معلّما وذلك بنقص قدره 837 معلّما وهكذا سمح هذا الإصلاح في "الاقتصاد في عدد المعلّمين" الذي يبلغ تقريبا 2200 معلّم.

ولم يقع اللجوء لتجاوز تحدّي نقص الإطارات إلى التخفيض في عدد ساعات الدراسة بل كذلك إلى مدّة الدراسة حيث أصبحت الدراسة في المرحلة الابتدائية تدوم 6 سنوات عوضا عن سبعة، فقد تم حذف القسم الأعلى الذي هو عبارة عن سنة سابعة تعليم، فقد كان عدد تلاميذ القسم الأعلى أي مباشرة بعد السنة السادسة ابتدائي 7983 تلميذا سنة 1957-1958 وأصبح لا شيء خلال إحصائيات (1958-1959) [16]. إنّ كل هذه الإحصائيات تبرز كيف تم إنجاز العودة المدرسية لسنة 1958، فقبل الإصلاح يجب أن يكون عدد المعلّمين أكثر من عدد الأقسام أي 6195 معلّما لـ 6066 قسما خلال السنة الدراسية 1957-1958، ومنذ الإصلاح أصبح هناك 5358 معلّما مقابل 7474 قسما سنة 1958-1959، كما مكّنت هذه الحلول من تجاوز مشكلة القاعات باعتبار تشغيل كل قاعة لقسمين إثنين بمعدّل حصّة صباحيّة وحصّة مسائيّة[17].

هكذا مكّن التخفيض من ساعات ومدّة الدراسة بالمرحلة الابتدائية من الاقتصاد في عدد المعلّمين، وبداية الاكتفاء شيئا فشيئا بالطاقات التونسية، وهو ما يفسّر أنّه خلال سنة 1958 نجد 18.000 معلّم ومعلّمة كلّهم من التونسيّين في حين بقي 2696 من مجموع 6931 أستاذا للتعليم الثانوي من الأجانب وفي التعليم العالي نجد 42 % فقط من الجامعيّين من الإطارات التونسية[18].

15) التصوّر الجديد للتربية في تونس، أكتوبر 1958 ص 34.
16) **الصباح** ليوم 30 ديسمبر 1958.
17) التصوّر الجديد للتربية في تونس... ص 35.
18) BACHA Najet, « L'Education en Tunisie depuis la réforme de 1958 ses objectifs, son coût, son financement, ses réalisation, ses relations avec Le Problème général du développement et de l'Emploi » **RTSS** n°30-31 2é , 3é Trim 1972, p.179.

كما مكّن هذا الإصلاح من الحفاظ على مستوى مقبول لإطارات التدريس بالتعليم الابتدائي، وذلك باللجوء إلى خريجي مدارس الترشيح أو الحاملين لشهادة البكالوريا، حفاظا على مصداقية الشهائد المسندة. فضلا عن أنّ هذا الإصلاح مكّن في المستوى البيداغوجي من تبسيط البرامج، خاصة في السنة الأولى والثانية والتي أصبحت معرّبة تماما يكتفي فيها التلميذ بتعلّم القراءة والكتابة والحساب.

2) نتائج إصلاح التعليم : تطوّر أفقي وعمودي للتعليم :

رغم الصعاب التي واجهتها سياسة نشر التعليم، فإنّ عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية ما فتئ يزداد خلال العشرية 1958-1968 كما يبيّن ذلك الجدول التالي :

السنة الدراسيّة	تطوّر عدد تلاميذ الابتدائي	% للذكور	% للإناث	المجموع
1959-1958	320.362	% 68.09	%31.91	%100
1960-1959	361.532	%68.53	% 31.47	% 100
1961- 1960	408.758	% 68.14	% 31.86	%100
1962-1961	465.577	% 67.86	% 32.14	%100
1963-1962	527.373	% 67.65	% 32.35	%100
1964-1963	593.059	% 66.88	% 33.12	%100
1965-1964	658.766	% 66.44	% 33.56	%100
1966-1965	716.915	% 65.85	34.15 %	%100
1967-1966	778.077	% 64.31	% 35.69	% 100
1968-1967	810.795	% 63.38	% 36.62	%100

تطور عدد تلاميذ التعليم الابتدائي وتوزيعهم حسب الجنس[19]

باشا نجاة، التعليم في تونس منذ إصلاح 1958 – أهدافه، كلفته. تمويله، إنجازاته، علاقاته مع المشكل العام للتنمية والشغل المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية عدد 30-31 الثلاثية الثانية والثالثة 1972، ص 179.

19) Republique Tunisienne, Direction des statistiques et de la planification, étude sur l'enseignement primaire, 16 Mars 1972 p.7.
الجمهورية التونسية، إدارة الإحصائيات والتخطيط، دراسة حول التعليم الابتدائي، 16 مارس 1972 ص. 7.

إنّ هذا التطوّر يعود إلى المجهودات الكبيرة المبذولة من قبل الدولة في توفير الاطارات اللاّزمة، فقد ارتفع عدد المعلّمين من 5358 معلّما خلال السنة الدراسة 1958-1959 إلى 15.486 سنة 1967-1968، كما ارتفع عدد المدارس الابتدائية بين 1957 و1967 من 889 مدرسة إلى 2017 [20]، وقد تم للغرض إدماج الأهالي في مجهود البناء طبقا للأمر الصادر بتاريخ 20 جويلية 1957 والذي تقدم الوزارة بموجبه نصف الاعتمادات أي بمعدّل 500 دينار للقسم الواحد إلى البلديات والمجموعات المحلية والتي طولبت بالتنسيق فيما بينها لبناء المدارس، وعموما تحمّلت الدولة النصيب الأوفر من ميزانية التربية والذي تحوّل بفعل ارتفاعه إلى عبء ثقيل بالنسبة للميزانية [فقد ارتفع نصيب التعليم من الميزانية العامّة من 17 % سنة 1960 إلى 26.4% سنة 1968 [21].

لقد مكنت هذه المجهودات من ارتفاع هام لنسبة التمدرس للذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 14 سنة من 46.2 % سنة 1959 إلى 72.74 % سنة 1969-70 أي بزيادة تقدر بـــ 26.54% [22].

إنّ تونس المستقلة لم تكن تواجه فقط مشكلة الانتشار الأفقي للتعليم بتوفير تعليم ابتدائي إجباري لكلّ التونسيّن موف لأدنى المعرفة بل كذلك بنشر التعليم عموديّا عبر تطوير عدد الدارسين في المرحلة ما بعد الابتدائية لتوفير طاقات أكثر تكوينا وأعمق معرفة، وفي هذا الإطار تطوّر عدد تلاميذ التعليم في المرحلة الثانوية من 32.924 خلال السنة الدراسية 1956-1957 إلى 118.411 خلال السنة الدراسية 1967-1968.

كما ارتفع عدد الطلبة خلال نفس الفترة من 2140 طالبا إلى 6686[23].
إنّ هذه النجاحات المسجلة في ميدان نشر التعليم أفقيا وعموديّا لا تحجب عنّا عديد النقائص. إنّ رؤية تقييميّة للتجربة الإصلاحية للتعليم في مرحلته الابتدائية

20) نجاة باشا، المرجع المذكور ص 174.
21) **المرجع المذكور** ص 176.
22) Tawfik Mazigh, **Etude sur l'Education Nationale. Bilan Tome 1**, 1972, P155.
توفيق مازيغ، دراسة حول التربية القومية، الحصيلة. الجزء الأوّل 1974، ص 155.
23) وزارة التربية القومية، إدارة الإحصاء والتخطيط، 16 مارس 1972 ص 4.

خلال العشرية 1958-1968 تبرز عديد الثغرات والتي حالت دون بلوغ الأهداف المرسومة لقانون نوفمبر 1958.

- ففيما بدت هذه النقائص ؟

III - تقييم التجربة الاصلاحيّة للتعليم الابتدائي خلال العشرية 1958 - 1968

1) تواضع نسبة التمدرس وتفاوتها :

لئن تطوّرت نسبة التمدرس من 46.2 سنة 1958-1959 إلى 68.24 خلال السنة الدراسيّة 1967-1968 [24] فإنّ نسبة التمدرس لم تكن عامّة في مستوى القاعدة في حين تم اعتبارها العمود الفقري لإصلاح التعليم سنة 1958، لذا لا بد من التأكيد بأنّ مسألة التمدرس التام كثيرا ما تم تأجيلها، فقد تمّ توقع دخول كلّ الأطفال في سن السادسة في مطلع سنة 1966 إلاّ أنّ ذلك لم يحصل فتم تأجيل مبدأ التمدرس العام إلى السنة الدراسية 1971-1972. وقد بيّن الإحصاء العام للسكان والسكنى المقام سنة 1975 أنّ تعميم التعليم في مستوى القاعدة لم يتحقق بعد.

والواقع أنّ تقديرات النمو الديمغرافي كانت خاطئة وأصبح عدد الوافدين على المدارس يفوق التوقعات. وهو ما جعل هذا التطوّر الديمغرافي المشهود مسؤولا بنسبة 90 % عن التطوّر الحاصل في نسب التمدرس[25] كما أنّ هذا النمو غير المتوقع أفضى إلى تكاثر عدد التلاميذ المسجلين في قائمة الانتظار خلال السنة الدراسية 1966- 1967 والذين بلغ عددهم 55.976 طفلا.

وهذه السنة الدراسية، هي التي كانت مؤهلة حسب الدراسات للاستيعاب كافة الأطفال في سن السادسة : وقد تحمّلت عبء سوء التقديرات الديمغرافي

24) **المصدر ذاته** ص 6..
25) Zaghlami younès, « L'enseignement en Tunisie, vingt ans après reforme de 1958 », **Machrek, Maghreb,** n° 78, 1977.
- يونس الزغلامي، التعليم في تونس، عشرون سنة بعد إصلاح سنة 1958، مشرق - مغرب عدد 78 سنة 1977 ص. 49.

بعض الجهات الغربيّة الأقل نموّا فقد بلغ عدد المسجلين على قائمات الانتظار 9270 طفلا بالكاف مقابل 3237 بالعاصمة و3243 طفلا بنابل.[26]

كما أنّ نسبة التمدرس رغم ارتفاعها بين السنة الدراسية (1958-1959) و(1967-1968) لم تكن عامّة، وبرز هذا التفاوت في مستوى جنسي وجهوي. ففي مستوى جنسي بقيت نسبة التمدرس لدى الفتيات متواضعة بالمقارنة مع نسبة الذكور فخلال سنة 1967-1968، أي عند نهاية العشرية بلغت نسبة تمدرس الذكور 82.96% مقابل 52.21% للإناث، وتفاقمت هذه الاختلالات خاصة في المناطق الريفيّة الداخلية ففي القصرين بلغت نسبة التمدرس لدى الفتيان 69.52 مقابل 24.90 بالنسبة للفتيات في حين بلغت نسبة تمدرس الذكور في صفاقس 86.25 مقابل 60.25 للإناث.[27]

أمّا في مستوى جهوي فقد برزت الاختلافات في مستوى نسبة التمدرس بين الولايات الساحلية والداخلية خلال السنة الدراسيّة 1967-1968 كما يبيّن ذلك الجدول التالي.

الولاية	نسبة التمدرس
تونس	78.91
سوسة	78.49
صفاقس	73.84
باجة	58.37
جندوبة	52.23
القصرين	48.42

اختلاف سنة التمدرس حسب الولايات خلال السنة الدراسية 1967-1968 [28]

26) احصائيات حول التعليم، كتابة الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للتخطيط، 1966-1967، ص.27.

27) دراسة حول التعليم الابتدائي، 16 مارس 1972، **المصدر المذكور** ص 09.

28) **المصدر ذاته** ص 10.

كما برزت هذه التباينات داخل كل ولاية بين المعتمديات التابعة لها فعلى سبيل المثال بلغ معدّل نسبة التمدرس في ولاية بنزرت 68.42% خلال السنة الدراسية 1966-1967 ، وقد تجاوزت هذه النسبة بمعتمدية رأس الجبل نسبة 81.07% مقابل 42.45% بسجنان، وإذا أخذنا نسب التمدرس حسب المعتمديات فإنّنا نجد معتمدية قرقنة تحتل المرتبة الأولى بـ 90.24% تليها معتمدية قصر هلال بـ 90.10% في حين تبلغ نسبة التمدرس في معتمدية مكثر 39.07 والتي تبقى الأخيرة في الترتيب حسب المعتمديات[29].

هكذا عرقل النمو الديمغرافي مبدأ الانتشار الأفقي للتعليم كما تصوّره إصلاح التعليم لسنة 1958، كما أنّ اختيارات السلطة أفضت إلى تباينات كبيرة في مستوى نسب التمدرس بين الجهات وهو ما يتعارض مع مفهوم ديمقراطية التعليم التي تستوجب توفّر نفس فرص التعليم وما ارتبط به من رقي اجتماعي لكافة المناطق بصفة متساوية ودون استثناء. إنّ هذا الوضع زاد في تعميق الاختلالات الجهوية التي أفرزها الاستعمار و التي اعتبرت من أوكد التحديات الواجب تجاوزها بعد الحصول على الاستقلال. كما أبرز ضعف نسب التمدرس لدى الفتيات صعوبة تجاوز الموروث الثقافي حول المرأة رغم القوانين المعلنة لفائدتها منذ الاستقلال والتي لم تكن قادرة على تغيير الذهنيات. إلاّ أنّ نقائص تطبيقات قانون إصلاح التعليم المعلن عنه في نوفمبر 1958 لا يبرز فقط في عدم القدرة على تحقيق التمدرس التام بل كذلك في كثرة الرسوب والانقطاع خلال المرحلة الابتدائية.

2) ارتفاع ظاهرة الرسوب والانقطاع :

أ) ارتفاع ظاهرة الرسوب :

إنّ جدوى تعميم التعليم لا يبرز فقط في عدد المسجّلين في المدارس الابتدائية بل فيما تفرزه المؤسسة التربوية من نتائج.

إنّ العودة إلى الاحصائيات الرسمية لوزارة التربية تبيّن أهميّة الرسوب والذي يأخذ نسقا تصاعديا حسب السنوات وتطوّر المستوى الدراسي كما يبيّنه الجدول التالي :

29) **المصدر ذاته** ص 11.

السنة الدراسيّة	المستوى الدراسي						
	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة	معدّل السنة الدراسيّة
1959-1960	29.0	20.5	22.4	24.1	33.3	41.4	26.8
1963-1964	30.1	20.0	24.3	27.3	32.9	36.5	27.5
1965-1966	29.4	20.1	24.2	25.2	30.5	36.5	36.9
1967-1968	31.1	23.5	25.9	26.7	32.8	39.3	29.2

تطوّر نسب الرسوب في التعليم الابتدائي 1959-1968 [30]

إنّ ارتفاع ظاهرة الرسوب تزداد حدّة في الأوساط الحضريّة فقد بلغت نسبة الرسوب في تونس العاصمة وضواحيها خلال سنة 1966-1967، 28.1 % مقابل 21.1 % في ولاية جندوبة وهذا لا يعني البتة أن هذه الولاية تتمتع ببنية أساسية وإطارات تأطير أهم من العاصمة، بل لأنّ القدرة على الرسوب تكون ممكنة نسبيّا في الأوساط الحضرية واستحالة ذلك في غالب الأحيان في الأوساط الريفيّة لأنّ الواقع الاجتماعي المتردي للعائلة يفرض على التلميذ مغادرة المدرسة للبحث عن أي شغل لتوفير حاجيات العائلة عوضا عن الرسوب. وبالإضافة إلى أهمية ظاهرة الرسوب. أفرز تطبيق إصلاح نوفمبر 1958 ارتفاع ظاهرة الانقطاع خلال المرحلة الابتدائية لا سيما خلال السنة الخامسة. (والملاحظ أنّه لم يقع احتساب السنة السادسة لأنّ التلميذ سيغادر بصفة أو بأخرى المدرسة خلال هذه السنة) كما يبيّنه الجدول التالي :

30) إحصائيات كتابة الدولة للتربية القومية حول التعليم الابتدائي للسنة الدراسية 1966-1967، أرشيف الوزارة الأولى ص 31، الأرشيف الوطني.

المستوى الدراسي / السنوات	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
1964-1963	1	2	4	6	9
1967-1966	4	3	4	6	9
1971-1970	6	6	6	9	12

نسبة الانقطاع حسب المستوى الدراسي : [31]

وعموما بلغ خلال الفترة الممتدة بين سنة 1963-1964 إلى حدود سنة 1970-1971 عدد المنقطعين في الثلاث سنوات الأولى من التعليم الابتدائي 137.904 تلميذا، إنّ هؤلاء بحكم ضعف تكوينهم سيتحولون بعد سنوات معدودة إلى شبه أميّين.

أمّا إذا أخذنا بعين الاعتبار الخمس سنوات الأولى من التعليم الابتدائي فإنّ عدد – المنقطعين بلغ 281.908 تلميذا من مجموع 551.826 بلغوا السنة السادسة بقطع النظر عن مصيرهم، ويعني ذلك أنّ المؤسّسة التربوية أصبحت تفرز على مدى طويل أو متوسط وبصفة مكلفة، أميّين أو تلاميذ ينقصهم التكوين الأدنى للالتحاق بالمؤسسات المهنية إذا كانت متوفرة.

والملاحظ أنّ نسبة المنقطعين خلال الخمس سنوات الأولى من التعليم الابتدائي ارتفعت من 3.7 % خلال السنة الدراسية 1963-1964 إلى 7.5 % سنة 1970 -1971 والأهم من ذلك أنّ نسبة 3.7 % كانت تهمّ عدديّا 20.250 تلميذا في حين أنّ نسبة 7.5 % سنة 1970 تهم 59.207 تلميذا [32].

إنّ هذه المعطيات جعلت المدرسة مصدر خوف وحيرة بالنسبة للأولياء، وهذا ما جعل العديد منهم غير متحمّس لا سيما في الأوساط الريفية لإرسال ابنه

31) وزارة التربية القومية، إدارة الإحصائيات والتخطيط دراسة حول التعليم الابتدائي تونس 16 مارس 1972 ص 21.

32) **المصدر ذاته** ص 27 – 28.

إلى المدرسة[33]. سيما وأنّ البنية الذهنية للمجتمع كثيرا ما ربطت التعلم بالارتقاء الاجتماعي عبر بلوغ الوظائف العليا في الإدارة. كما اعتبر التشغيل حقا ونتيجة طبيعية لمرحلة من الدراسة[34].

إنّ الانقطاع خلّف مشكلا اجتماعيا عميقا، سيما وأنّ المؤسسات الموضوعة لاحتضان المنقطعين كانت لاتفي بالحاجة خاصة في الأوساط الريفية وعموما يتوجه المنقطعون في الأوساط الحضرية إلى مدارس التكوين المهني (الملاسين – رادس – أريانة) وهذه المدارس لا تلبّي الطلبات المتزايدة للمنقطعين – أمّا في المناطق الريفية أين تكون نسب الانقطاع أكثر إرتفاعا فإنّ الغالبية يوجّهون إلى التعليم الفلاحي. أمّا بالنسبة للفتيات، فإن كان بالإمكان توجيههن في الأوساط الحضرية إلى المراكز التابعة للاتحاد القومي النسائي (مثل مركز اللخمية بصفاقس) فإنّ المنقطعات في المناطق الريفية يجبرن على البقاء بالمنزل، وعموما لم تكن المؤسسات الموضوعة قادرة على استيعاب هذا السيل المتزايد من المنقطعين والذي بلغ حوالي 18 % من عدد التلاميذ المسجّلين خلال المرحلة الابتدائية، ممّا عمّق ظاهرة البطالة والانحراف.[35]

الملاحظ أنّ ارتفاع الرسوب والانقطاع لا يسبّبان فقط مشكلا اجتماعيا معقدا بل كذلك عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة. إذ تبلغ كلفة التلميذ بحكم ارتفاع ظاهرة الرسوب والانقطاع 374 دينارا عوضا عن 105 دينارا (في صورة انعدامه) [36] كما كان بإمكان الدولة خلال المرحلة الممتدة بين 1963- 1964،

33) Grand Guillaume Gilbert, « Politiques d'enseignement au Maghreb quelles perspectives », **Maghreb**, 1er trimestre 1978- P 54.
جيلبار، قرانقيّوم، السياسات التربوية في المغرب، ما هي آفاقها، مشرق – مغرب، الثلاثية الأولى، سنة 1978 ص 54.

34) نجاة باشا، المرجع المذكور ص 183.

35) Chouikha Alya, « Conception et résultat de la réforme tunisienne de l'Enseignement de 1958 », **RTSS**, 6e Année, Déc 1969, N19. P 61-62
علياء شويخة، مفهوم ونتيجة إصلاح التعليم بتونس المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية ديسمبر 1969 عدد 19 ص 61-62.

36) Baffoun Alya, « Contribution à l'étutde des pertes d'effectifs scolaires dans les pays du tiers monde, l'exemple de la Tunisie », « société Tuniseinne de psychologie » **Bulletin d'information n°3**, 1973 P6.
علية بقون، مساهمة في دراسة الخسائر العددية المدرسية في الأعوام الثلاثة من خلال المثال التونسي الشركة التونسية لعلم النفس، النشرية رقم 3. سنة 1973، ص 6.

إلى حدود 1970-1971 توفير نسبة 61 % كطاقة استيعاب إضافية[37] للتلاميذ الراغبين في الالتحاق بالمدارس خاصة أولئك الموجودين على قائمات الانتظار، لو انعدمت ظاهرة الرسوب والانقطاع.

لذا بقي التعليم، خلال العشرية الأولى من الإصلاح، قائما على ظاهرة الانتقاء السلبي، أي ذلك الانتقاء المفضي إلى الفشل والذي يلعب دورا أساسيا في المنظومة التربوية إذ أنّ هذا النمط المطبق آنذاك في فرنسا لا يهتم بمحتوى المواد المدروسة ولا بالنتائج المتحصل عليها بل بإقصاء طوال المرحلة الابتدائية لعدد متزايد من التلاميذ بهدف إفراز نخبة، من المتفوقين تكون عاكسة أكثر لطبيعة الانتماء الاجتماعي منها للقدرات الذهنية للتلميذ.

هكذا بدت أهم ثغرات المنظومة التعليميّة بتونس كامنة في ضعف المردوديّة وتجلى ذلك في أهميّة ظاهرة الرسوب والانقطاع، وهذه الظاهرة ارتبطت في حدّ ذاتها بعديد العوامل.

IV – عوامل ضعف مردوديّة المنظومة التعليميّة بتونس :

1) البرامج التعليميّة :

إذا كانت نسبة الرسوب مرتفعة خلال السنة الأولى، فإنّ ذلك يعود إلى صعوبة تأقلم التلميذ مع المحيط المدرسي الجديد، وعدم تمكنه من الزاد اللغوي الضروري لمواصلة دراسته، أما في السنة الثانية فإن هذه النسبة تتراجع – بصفة ملموسة من 31.4 % إلى 23.5 % (سنة 1967-1968) ويعني ذلك أنّ التلميذ تأقلم مع المحيط الجديد وبدأ يحصل على أدوات المعرفة الأولية لمواصلة دراسته، إلاّ أنّ الصعوبات تبدأ من السنة الثالثة إلى حدود السنة السادسة حيث تصبح نسبة الرسوب تصاعدية، وهذا يرتبط بالأساس بإقحام اللغة الفرنسية منذ السنة الثالثة بعد أن تمّ إقرار تعريبها بصفة كلية بالنسبة للسنتين الأولى والثانية، فعلاوة على صعوبة فهم هذه اللغة، فإنّ بعض المواد الأساسيّة على غرار الحساب تصبح مدرّسة بالفرنسية، وهذا ما يكلف التلميذ مجهودات كبيرة لفهم هذه الدروس، وكثيرا ما يلجأ المعلّمون إلى تعويض درس الحساب إلى درس في اللغة الفرنسية لتبليغ المعلومة إلى التلاميذ، إضافة إلى

37) دراسة حول التعليم الابتدائي، **المصدر المذكور**، ص 20، 16 مارس 1972.

أنّ تدريس اللغة الفرنسية يحصل في مرحلة حسّاسة من النمو العقلي للتلميذ في فترة لم يتمكن فيها بعد من السيطرة على قواعد لغته الأصليّة[38]. ولعل عديد الخبراء في مجال التربية والتعليم من التونسيين والأجانب وعلى رأسهم جان دوبياس "نصحوا الحكومة سنة 1958" بإقصاء اللغة العربية من تدريس العلوم والتقنية في مراحل التعليم المختلفة ليكون المجال فسيحا أمام اللغة الفرنسية وحدها [39]. ولعلّ هذا الإجراء زاد في نسب الرسوب.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة لتخفيف ثقل برامج التعليم الابتدائي لا سيما – برنامج السنة السادسة، إلاّ أنّ هذا البرنامج بقي معقدا ومفضيا إلى مزيد الانتقاء.

كما ارتبط الرسوب والانقطاع بالأوضاع المادّية للتلاميذ.

2) الواقع الاجتماعي للتلميذ وتأثيراته :

إنّ تطوّر ظاهرة الرسوب والانقطاع مرتبطة إلى حدّ بعيد بالواقع الاجتماعي للتلميذ. لذا فإنّ إرتفاع هذه النسبة في تونس يعكس في الواقع حدّة المصاعب الاجتماعية من ذلك أن 42.15 % من التلاميذ الدارسين بالسنة السادسة من التعليم الابتدائي ينحدرون حسب احصائيات 1969 – 70 من أوساط اجتماعية فقيرة ذات دخل متواضع وغير مستقر إذ أنّ آباءهم يشتغلون عمّالا يوميّين ويزداد هذا الواقع خاصّة بالجهات الداخلية، ففي جندوبة يمثل أبناء العمّال اليوميّين 59.92% مقابل 29.14 % في تونس العاصمة[40] وهو ما يفسّر حدّة ظاهرة الانقطاع في جندوبة بالذات كما أسلفنا الذكر.

هكذا تبدو غالبية التلاميذ، لا سيما في الأوساط الريفية منحدرة من أوساط فقيرة، اعتبارا أنّ أجر العامل اليومي الفلاحي لا يتجاوز 600 مليم في اليوم وهو يرتفع بصفة متواضعة في المجال الحضري، ثمّ إنّ هذه الفئة تشتغل بصفة غير مستقرّة، فهي موسميّة، وأحيانا وقتية تعمل في حضائر التشغيل التي

38) علية بقون، المرجع المذكور ص 8 و 9.

39) علي الزيدي،" مشروع دوبياس ولغة تدريس العلوم بتونس" **المجلة التاريخية المغاربية** السنة الثامنة عشر عدد63–64 زغوان 1991 ص. 301.

40) الوزارة الأولى، دراسة حول التربية القوميّة، الحصيلة، الجزء الأوّل دراسة قام بها توفيق مازيغ ص 175 جانفي 1972، الأرشيف الوطني.

توفرها – الدولة، أين يحصل العامل على نصف أجره عينا والنصف المتبقي نقدا، ثم إن تواضع الدخل لا يمسّ فقط فئة العمّال اليوميّين بل كذلك فئة الفلاّحين الذين يمثّل أبناؤهم المسجّلون بالسنة السادسة ابتدائي نسبة 10.72 %. إذ أنّ 40.8 % من هؤلاء يستغلّون في المعدّل 2.3 هك في حين أن 0.17 % من الفلاّحين يستغلّون أكثر من 100 هك فقط من الفلاحين يستغلّون أكثر من 100 هك، وفي حين ارتفعت نسب المنحدرين من أوساط فقيرة أو معدومة، مثل – أبناء الإطارات العليا والمهن الحرّة وأبناء أصحاب المؤسسات وإطارات الدرجة "أ" المنتمين إلى الوظيفة العموميّة أقل من 1 % من مجموع التلاميذ المسجلين بالسنة السادسة ابتدائي[41] ويزداد الوضع تعقيدا بالنسبة للفئات الفقيرة مع ارتفاع نسبة الإعالة للأولياء، حيث يبلغ معدّل الأبناء في العائلة الواحدة في تونس آنذاك وخاصّة في الأوساط الفقيرة 6.1% وتبدو ظاهرة العلاقة بين الانتماء الاجتماعي والرسوب بارزة من خلال الدراسة التي قام بها الشاذلي الفيتوري على مدرستين بالعاصمة، ففي مدرسة علي طراد تمكّن 27 تلميذا من مجموع 104 تلميذا مسجّلين في السنة الأولى من بلوغ السنة الخامسة من التعليم الابتدائي، في حين أنّ على 40 مسجّلا في فرع المعهد الصادقي 25 منهم بلغوا السنة الخامسة، ورغم أنّ هاتين المدرستين، مدرستا تطبيق، ومتمتعتان بنفس البنى التحتية فإنّ الفارق في النتائج مردّه الدخل العائلي إذ نجد 30 تلميذا في فرع المعهد الصادقي يبلغ دخل أوليائهم ما بين 20 و 230 دينارا فأكثر، في حين أنّ آباء تلامذة مدرسة علي طراد يعيشون بالمدينة العتيقة ويتراوح دخل غالبيتهم بين 15 و 49 دينارا وأنّ 1.3% منهم يتمتع آباؤهم بدخل يتراوح بين 90 و 120 دينارا[42].

إنّ ضعف تواضع الدخل يؤثّر سلبا على تغذية التلاميذ، الذين هم بحاجة ماسّة إلى أغذية نمو خاصّة وأنّ الوجبات الساخنة المقدمة للتلاميذ، بقيت رغم مجهودات الدولة منقوصة، إذ لا يتمتع بهذا النوع من الوجبات سوى 183.000

41) **المصدر ذاته** ص 172، والملاحظ أنّ هذه الدراسة مست كلّ المدارس الابتدائية بالجمهورية التونسية وعددها 2180.

42) Sraïeb Nourreddine, **Enseignement, décolonisation et développement au Maghreb,** CNRS, Paris 1975, p. 146-147.
نور الدين السريب، التعليم، والتحرّر والتنمية في المغرب، المركز القومي للبحث العلمي باريس 1975 ص 146–147.

تلميذ. من مجموع 934.827 المسجلين بالمرحلة الابتدائية لسنة 1971-1972 [43].

إنّ ضعف الغذاء يقابله كثرة الطاقة المبذولة لبلوغ المدرسة خاصة في الأوساط الريفية ففي ولاية القصرين يقطع التلميذ يوميّا 7 كلم لبلوغ المدرسة مقابل 3.4 كلم لتلاميذ ولاية سوسة[44]، إنّ هذا الوضع لم يكن مشجعا على مواصلة الدراسة.

وعلاوة على نوعية البرامج التعليميّة، والواقع الاجتماعي المتردّي الذي تنزّل فيه إصلاح التعليم، كان تواضع تكوين إطار التدريس معرقلا لتطبيق الغايات التي ضُبطت أثناء صياغة قانون إصلاح التعليم لسنة 1958.

3) تواضع تكوين إطار التدريس :

لقد سعى أحمد بن صالح منذ توليه الإشراف على وزارة التربية بداية من جويلية 1968 إلى إبراز النقائص التي حالت دون تطبيق أهداف قانون إصلاح التعليم لسنة 1958 فقد ورد في أحد استجواباته ما يلي:"إنّ تطبيق غايات إصلاح التعليم التي ضبطت بينت عديد النقائص والتي بدأت تبرز نتائجها السلبية اليوم ومن أبرز النقائص والصعوبات هي مسألة تكوين المعلّمين في جميع المستويات إنّ تعميم التعليم ودمقرطته اصطدمت بنقص الإطارات وقلّة تكوينهم لذا يجب تنظيم عملية انتداب وتكوين الإطار التربوي."[45]

والواقع أنّ سرعة تطوّر التمدرس وعدم قدرة مدارس ترشيح المعلّمين الاستجابة للرغبات المتزايدة لقطاع التعليم وتفضيل معظم الحاصلين على شهادة

43) دراسة حول التعليم الابتدائي، المصدر المذكور ص 29، مع الملاحظ، أنّ علاوة على المنتفعين من وجبة ساخنة يوميّا، يتمتّع 352.000 تلميذا بلمجة.

44) المصدر ذاته ص 28.

45) « La réforme de l'enseignement, les difficultés à vaincre », interview de Ahmed Ben Salah, in Servir, P 19 (sans date).
إصلاح التعليم الصعوبات الواجب التغلّب عليها، استجواب للوزير أحمد بن صالح، سارفير ص 19 (بدون تاريخ).

البكالوريا مزاولة تعليمهم العالي أجبر الوزارة على الاستنجاد بخدمات مدرّسين ينقصهم التكوين والكفاءة كما يبرز ذلك الجدول التالي.

معلّمون	مدرّبون صنف أوّل	مدرّبون صنف ثاني	معوّضون	المجموع
8943	3252	6221	392	18808

توزيع إطار التدريس حسب الصنف بتونس خلال السنة الدراسية 1969-1970 [46]

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أكثر من نصف إطار التدريس هم مدرّبون من الصنف الأوّل وخاصّة من الصنف الثاني، مع الملاحظ أنّ المستوى التعليمي لهؤلاء لا يفوق السنة الثالثة من التعليم الثانوي ومعظمهم من غير المرسمين في خططهم - وهؤلاء بحكم تواضع مستواهم العلمي وعدم معرفتهم للطرق البيداغوجية العصرية غير قادرين على القيام بمهام التأطير على أحسن وجه. كما أنّ نسبة كبيرة من المعلّمين هم ليسوا من خريجي المدارس الترشيحية. بل من خرّيجي الجامعة الزيتونية، فخلال السنة الدراسية 1966-1967 نجد أكثر من 5300 مدرّس من المتحصّلين على شهادة التحصيل مقابل حوالي 3000 فقط من خريجي مدراس الترشيح[47] والملاحظ أنّ خريجي الجامعة الزيتونية فضلا عن أنّهم يتقنون لغة واحدة، لم يتلقوا تكوينا بيداغوجيا مسبّقا يؤهّلهم للحياة المهنيّة.

إنّ ضعف مستوى التأطير كان من بين أهم عوامل ضعف مردوديّة المؤسّسة التعليمية خاصّة وأنّ ضعف التأطير يكون مطروحا بكلّ إلحاح في المناطق الريفية لتكاثر عدد المدرّبين بحكم تجمّع المعلّمين في الأوساط الحضرية الكبرى كما يبيّن ذلك الجدول التالي :

46) Aspects de l'Enseignement primaire en chiffres pour l'année 1969-1970 . Fascicule III, Enquête sur le personnel enseignant, premier ministère Page 52.
مظاهر التعليم الابتدائي حسب الأرقام، لسنة 1969-1970، الجزء الثالث، تحقيق حول إطار التدريس، الوزارة الأولى 52.

47) احصائيات حول التعليم الابتدائي للسنة الدراسية 1966-67، المصدر المذكور، ص 31.

الصنف / الولاية	المعلّمون	%	مدرّبون صنف أوّل	%	مدرّبون صنف 2	%	المعوّضون	%
تونس	2144	61.3	604	17.22	691	19.07	68	1.93
صفاقس	1055	56.18	325	17.31	469	24.97	29	1.54
سوسة	1380	56.01	453	18.38	602	24.43	29	1.18
قفصة	461	38.87	177	14.92	516	43.51	32	2.70
القصرين	199	28.68	101	14.55	345	49.71	49	7.06
جندوبة	226	26.1	183	21.13	440	50.8	17	1.96

توزيع إطار التدريس حسب أصنافهم في الولايات (1962-1970) [48] :

نلاحظ من خلال الجدول التفاوتات الكبيرة في مستوى توزيع إطار التدريس بين الجهات حيث يوجّه معظم المربّين إلى المناطق الريفيّة المحرومة، ففي جندوبة نجد نصف المدرّسين من المدربين صنف 2، ومن بين هؤلاء نجد أكثر من 90 % (413 مدرّسا من مجموع 440) من غير المرسّمين، وهو ما يفسّر الضعف الكبير في مستوى القدرة على التأطير وبالتالي ارتفاع ظاهرة الرسوب وخاصة الانقطاع. إنّ هذه الأوضاع تتناقض مع مبدأ ديمقراطية التعليم والتي من المفروض أن توفّر نفس الفرص لكل الفئات والجهات على حدّ السواء.

إلاّ أنّ وضعية إطار التدريس لا يجب أن ينظر إليها فقط من زاوية تواضع تكوين أغلب إطاراته والذي عرقل إلى حدّ بعيد مردودية وجدوى المنظومة التربوية بل كذلك إلى وضعيته المادية خاصّة أولئك الذين يشتغلون بالأرياف وهذا ما حال هو الآخر دون ارتقاء المؤسّسة التربوية.

4) الوضع المادي لإطار التدريس :

لئن وضّح قانون 4 أكتوبر 1958، التوجهات العامة للسياسة التربويّة في البلاد والقائمة على مبدإ تعميم التعليم وتعصيره فإنّه بقي صامتا فيما يتعلّق بواقع المعلم من حيث ظروف عمله ووضعه المادّي وطموحاته المشروعة.

48) تحقيق حول إطار التدريس، المصدر المذكور، ص 24-25.

لقد بدا الواقع المتردّي للمعلّم من خلال انخفاض كلفة التلميذ في المرحلة الابتدائية والتي تبلغ 17.457 د، وهي من أخفض ما هو موجود في العالم (في المغرب الأقصى 26.142)[49].

وهذا الانخفاض يفسر أساسا، بضعف أجور المعلّمين، إذ يوجد المعلّم في مستوى التراتبية الوظيفيّة في صنف "ب" بالنسبة للحاصلين على البكالوريا والتي تتراوح - أجورهم بين 40 و100 دينار، وكذلك بالنسبة للمدرّبين والتي تتراوح أجورهم بين 25 و70 دينارا. إضافة إلى تواضع المردود المالي عند الارتقاء في السلم الوظيفي بالنسبة للمرسّمين وانعدامه بالنسبة للمدرّبين.

وقد أكّدت عديد المقالات الصادرة بالصحافة الوطنية على هذا الواقع المتردّي للمعلّمين والذي جعل العديد لا يرغب في الاضطلاع بهذه المهمّة، فقد بينت جريدة الاستقلال ذلك بقولها : "إنّ المعلّمين يفضّلون بقيّة الوظائف عن وظيفتهم... وذلك من جرّاء وضعيتهم الشاذة وسوء سلوك إدارتهم وغير لائق بحال أن نترك نفسيّة المعلّم على هذا القلق فهو يرى زميله المتوظّف يتمتّع بامتيازات لم يتمتّع بها المعلّم المسؤول عن مصير نشء كامل."[50]

ويزداد واقع المعلّم تردّيا لما يعيّن في منطقة ريفيّة حيث تبعد المدرسة عديد الكيلومترات عن الطريق الرئيسيّة و"يلتفت إلى مرافق الحياة العامّة فلا يجد سوى الفراغ فلا النور الكهربائي ولا الماء الجاري ولا الهاتف وحتى التموين يجب أن يتزوّد منه دوريّا بما يكفيه لمدّة أسبوع على الأقل."[51]

وقد سعت نقابة التعليم الابتدائي منذ سنة 1958 للعمل من أجل تحسين الوضع المادي والمعنوي للمعلّمين.

وقد تعدّدت المحادثات وتكرّرت الوعود واكتست منذ سنة 1963 صبغة رسمية وفي سنة 1968 أي بعد 10 سنوات من صدور قانون إصلاح التعليم ضبطت حدود مراجعة الوظيفة التعليمية وتمت خلال اللقاء الذي جمع بوبكر

49) توفيق مازيغ، دراسة حول التعليم الوطني، الجزء الأوّل ص 130.

50) جريدة **الاستقلال**، ليوم 21 نوفمبر 1958، العدد 156 - الأرشيف الوطني.

51) جريدة **الشعب** ليوم 16 فيفري 1966 - الأرشيف الوطني.

عزيز الكاتب العام لنقابة التعليم الابتدائي بمسؤولين عن سلطة الإشراف يوم 28 ديسمبر 1970 الاستجابة لبعض رغبات رجال التعليم الابتدائي.[52]

هكذا دفع المعلّمون الثمن باهظا لسياسة نشر التعليم وتعميمه وتجلى ذلك في ضعف أجورهم وانسداد آفاق الارتقاء المهني أمامهم وتراجع منزلتهم في مستوى التراتبية الاجتماعية رغم الرسالة النبيلة والشاقة التي اضطلع بها هؤلاء في إنجاح محتوى قانون 1958 بكل ما كان يحمله من طموحات وتطلّعات.

الخـــاتمـــة :

هكذا بدت عمليّة إصلاح التعليم لسنة 1958 رغم النجاحات المسجلة خاصة في مستوى الارتفاع الهام الذي شهدته نسب التمدرس، غير قادرة للاستجابة لرغبات وتطلّعات أوسع الفئات الشعبية والتي اعتبرت النجاح في التعليم موقرا لامكانيات الرقي الاجتماعي، سيما بالنسبة للفئات المحرومة، كما لم يتمكّن إصلاح التعليم لسنة 1958 من تجاوز واقع الاختلالات الجهوية الذي كرّسه الاستعمار بل زاد في تعميق هذا الاختلال والذي هو عاكس لاختلالات اقتصادية واجتماعيّة أعمق.

ومهما يكن من أمر وفرّ التعليم رغم ما كان يحمله من نقائص وسلبيات إطارات مشهودا لها بالكفاءة في مختلف الميادين سيما وأنّها نتاج لسياسة انتقاء صارمة في مختلف المستويات.

52) أنظر **صدى المربّي**، نشرية داخلية تصدرها النقابة القومية للتعليم الابتدائي بتونس، العدد 2 جانفي 1971 ص 30.

مسألة استقلال تونس وتأثيرها على الكفاح المسلح بالجزائر من خلال صحافة الثورة الجزائرية

بوعلام بلقاسمي
عميد كلية الآداب بجامعة وهران

ظلت صحافة الحركات الاستقلالية بالمغرب العربي، ولمدة طويلة، أهم منبر للتعبير عن طموحات وتصورات وآفاق الشعوب المغاربية المستعمرة وأبرز فضاء لطرح الأفكار الوحدوية للتيارات السياسية والزعامات الوطنية.

ولعل أخصب فترة هي تلك التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال، بالنظر إلى كثرة العناوين الصحفية وتعدد الأقلام وتشعب الموضوعات، فأفضى ذلك إلى تنوع الطرح والأفكار. وقد انصبت في مجملها، بغض النظر عن الاتجاهات السياسية والأيديولوجية، في بوتقة وحدة النضال والكفاح ضد الاستعمار بمنظور استقلالي وحدوي.

ومن سمات تلك الفترة كان الابتعاد النسبي عن طرح القضايا القطرية بشكل منعزل وانفرادي، بل تناولها ومعالجتها في إطار مغاربي جامع. فتواصل كفاح تونس بنضال مراكش وبمقاومة الجزائر للاستعمار عبرت عنه صحافة الحركات الوطنية بسعي شعب بأكمله – شتته التاريخ ووحده الاستعمار – إلى الحرية وبناء المصير الموحد.

اهتمت صحافة الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف توجهاتها (الاستقلالية، الإصلاحية، الاندماجية) بما كان يجري في بلدان المغرب العربي،

خاصة تونس التي كانت تربطها صلات متينة وتاريخية بالوطنيين الجزائريين. وأضحت المسألة التونسية بذلك من أولويات اهتمامات الجرائد الجزائرية التي تابعت عن كثب الأحداث داخل تونس، ونشاطات الزعامات التونسية في الخارج وتصريحاتها، ومواقف الإدارة الاستعمارية مما كان يحدث فيها وتبعات ذلك على الوضع في الجزائر.

وقد اخترنا بمناسبة انعقاد هذا الملتقى الدولي المتميز، أن نتناول موضوع "مسألة استقلال تونس وتأثيرها على الكفاح المسلح بالجزائر من خلال صحافة الثورة الجزائرية بين 1956 و1958". وتعتمد مقاربتنا المنهجية لهذا الموضوع ليس على دراسته من منظور كمي يرتكز على مسح شامل للمقالات التي نشرتها كل من صحيفتي **المقاومة والمجاهد**[1] من 1956 إلى 1958، وإنما من خلال اختيار موضوعات بارزة طبعت العلاقات بين تونس والثورة الجزائرية، وكيفية معالجتها من قبل الصحيفتين الناطقتين باسم جبهة التحرير الوطني.

مما لا شك فيه أن فرنسا الاستعمارية كانت تأمل في تكثيف الضغط على الثورة الجزائرية وخنقها بعد استقلال كل من المغرب وتونس. ولعل أكبر نجاح لفرنسا في نهاية 1955 وبداية 1956 هو توقف الكفاح المسلح في كلا البلدين ومن ثم تفكك الجبهة المغاربية الواسعة وتقلصها إلى المجال الجزائري.

* لم يكن بوسع تونس عشية استقلالها أن تعلن صراحة لا عن دعمها للكفاح المسلح في الجزائر ولا عن تأييدها لجبهة التحرير الوطني، وذلك راجع إلى الوجود العسكري الفرنسي والنفوذ الاقتصادي المتواصل لفرنسا حتى بعد

1) صدر العدد الأول لجريدة **المقاومة الجزائرية** بتاريخ الفاتح نوفمبر 1956 ، وكانت صحيفة نصف شهرية تطبع في تونس بمطبعة صغيرة بنهج المفتي قرب جامع الزيتونة. لاقت دعما كبيرا من طرف السلطات التونسية ونجدها كثيرا ما تنقل بيانات الحكومة التونسية وتصريحات الرئيس بورقيبة المتعلقة بالثورة واتحاد الشمال إفريقي. تم توقيفها في جويلية 1957 بقرار من المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتتباين طبعاتها الثلاث: الأولى صدرت في باريس في نهاية 1955، الطبعة الثانية صدرت في المغرب في أبريل 1956 وتحمل الشارة (ب)؛ وكانت طبعة تونس هي الثالثة وتحمل الشارة (ج).

أما جريدة **المجاهد** فقد بدأت الصدور في بالجزائر العاصمة في جوان 1956، ثم انتقلت إلى المغرب قبل أن تنتقل إلى تونس بدءا بالعدد 11 بتاريخ الفاتح نوفمبر 1957. وصدرت المجاهد في طبعتين عربية وفرنسية مختلفتيْ العناوين والمحتوى. كانت تطبع في مطبعة لابراس بباب البحر بتونس العاصمة. وقد لاقت هي الأخرى دعما كبيرا من السلطات التونسية، وكان التونسيون هم الذين يسهرون على صقل إخراجها.

استقلالها. أما عن نظرة جبهة التحرير الوطني إلى استقلال تونس، فكانت متباينة بين مؤيد ومعارض.

فقادة الوفد الخارجي للجبهة الذين كانوا يتواجدون بالقاهرة، وعلى رأسهم أحمد بن بلة ومحمد خيضر والحسين آيت أحمد، وكذا قادة المنطقة الأولى والثانية لجيش التحرير الوطني الجزائري على طول الحدود الجزائرية – التونسية، كانوا يفضلون استمرار الكفاح في تونس من أجل تحقيق تحرير المغرب العربي بأكمله ووحدته؛ وقرروا مواصلة التعامل مع شبكات صالح بن يوسف وأنصاره التي كانت تسهل عملية تزويد الثورة الجزائرية بالسلاح[2].

وأما قادة الداخل، فقد قرروا التعاون مع الحكومة التونسية الجديدة التي أبدت هي الأخرى رغبتها في التعاون مع الثورة الجزائرية بفضل تضامن الشعب التونسي.

وفي مؤتمر الصومام قررت جبهة التحرير التنسيق مع الحكومة التونسية في الميدان السياسي والجماهيري، وحظي الجانب العسكري باهتمام كبير خاصة فيما يتعلق بتموين جيش التحرير بالأسلحة[3]. وكانت الثورة تدرك، حسب جريدة المقاومة[4]، أن تضامن حكومة بورقيبة معها كان نتيجة ضغط الشارع التونسي المساند لكفاح الشعب الجزائري من جهة، وحرصها على كسب الجزائريين إلى صفها وتضامن جبهة التحرير مع نظامها وبالتالي إحلال استقرار البلاد مما يفسح للرئيس بورقيبة المجال في التعامل مع فرنسا بأياد غير مكبلة.

وبالرغم من ذلك فإن المواقف السياسية للحكومة التونسية لم ترق إلى مستوى طموحات قيادة الثورة الجزائرية في نظر بعض أفرادها[5]، بل كانت تختلف مع الرئيس بورقيبة في التوجهات السياسية والأيديولوجية من جهة ، وفي رفضها القبول بسياسة المراحل التي كانت تعتبرها بمثابة القبول بتجزئة الأرض والسيادة من جهة أخرى. بينما كان الحبيب بورقيبة يرى أن فرنسا

2) المدني، أحمد توفيق، **حياة كفاح**، ج3، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1988، ص 152.

3) البجاوي، محمد، **حقائق عن الثورة الجزائرية**، بيروت دار الفكر الحديث، 1971، ص 123.

4) **جريدة المقاومة الجزائرية، الطبعة التونسية، العدد 2، 15 نوفمبر 1956، ص 12.**

5) الديب، فتحي، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، القاهرة، ط1، 1984، ص 189.

سوف تتنازل لا محالة عن الجزائر ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق التفاوض، كما سبق أن تنازلت عن تونس والمغرب، فالأمر لديه لا يتطلب حلا عسكريا بل يقتضي حلا سلميا تفاوضيا حتى لو أدى ذلك إلى القبول بما قبلت به تونس والمغرب في 1955[6]. ويبدو أن الرئيس التونسي قد أدرك من خلال خطاب 19 أفريل 1956، أن استقلال تونس بدون الجزائر يعتبر استقلالا ناقصا، وأن الوضع في الجزائر يؤثر على صفو العلاقات التونسية – الفرنسية خاصة مع تزايد القمع الفرنسي للشعب الجزائري.

كانت ثقة وآمال بورقيبة كبيرة في إقناع الطرفين بوجهة نظره، فبادر منذ لقائه بفرحات عباس في شهر أوت 1956 بسويسرا إلى طرح اقتراحاته للتفاوض بين طرفي النزاع في إطار الاتحاد الفرنسي – الشمال إفريقي. وتضمنت هذه المقترحات عدة نقاط، أهمها :

1- تقديم ضمانات كافية للجزائريين يتم فيها اختيار ممثلين للتفاوض مع فرنسا.

2- لا يتم إيقاف القتال إلا بعد التأكد من الضمانات على أساس أن فرنسا ما زالت لا تعترف بجبهة التحرير الوطني.

3- إطلاق سراح الزعماء المعتقلين.

4- عقد مؤتمر بحضور ممثلين عن الدول العربية ودول البحر الأبيض المتوسط لدراسة المقترحات ومتابعة تنفيذها من طرف فرنسا.

لم تكن خطة بورقيبية مرضية لجبهة التحرير الوطني كما عبرت عنه جريدة المقاومة[7] في عددها الأول الصادر في 1 نوفمبر 1956، والتي حددت المآخذ على الخطة في أنها لم توضح الوضع السياسي للجزائر مستقبلا من

6) صرح الرئيس الحبيب بورقيبة في خطاب يوم 19 أفريل 1956 : " إن تونس المستقلة تتألم من الحرب الفاشية المسلطة على الشعب الجزائري الشقيق وتصرح هذه الحكومة بأنها سوف تبذل كل ما في وسعها لتساعد على إيجاد الحلول السلمية التي تضمن للشعب الجزائري الشقيق حقوقه الوطنية ليسود الاطمئنان كامل أقطار شمال إفريقيا ويزول آخر عامل يكدر صفو العلاقات بين الشعبين التونسي والفرنسي". أنظر:
الحبيب بورقيبة، **من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة**، تونس: شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، ط 2، 1984، ص 183.

7) جريدة المقاومة، العدد الأول، 1 نوفمبر 1956، عنوان المقال: جبهة التحرير الوطني تصرح.

جهة، ومن جهة ثانية فإن وقف إطلاق النار كان يخدم مصالح الجيش الفرنسي الذي كلفته الحرب إنفاقا عسكريا مثقلا للخزينة الفرنسية[8].

وخوفا من تعرضها لضغوط بورقيبة، مدعما بالملك محمد الخامس، لقبول الخطة وتفاديا لأي اصطدام معه؛ فضلت جبهة التحرير الوطني التوجه إلى القاهرة لعقد الدورة السنوية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية. وكانت أهداف الجبهة من الكفاح المسلح هو الحصول على اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر كمبدإ أساسي ومنطلق لعملية التفاوض، وليس غاية يرجى إدراكها من وراء عملية التفاوض كما طرحتها خطة بورقيبة[9].

وعلى الرغم من فشل هذه الوساطة التونسية بدعم من المغرب، فإن العملية برمتها خدمت القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة عندما رفعت توصية لتسجيل الوساطة في جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1957.

وفي وقت كثرت فيه الضغوط على الثورة الجزائرية لتليين مواقفها من مسألة المفاوضات، جاءت حادثة قصف الطيران الحربي الفرنسي لقرية ساقية سيدي يوسف على الحدود التونسية الجزائرية وسقوط عشرات الضحايا من التونسيين والجزائريين، لتعلن عن الموت النهائي للوساطة التونسية المغربية ودفن خطة بورقيبة. ومن انعكاسات هذه الجريمة أن زاد التلاحم الشعبي التونسي مع الثورة الجزائرية من ناحية، وأدخلت العلاقات الفرنسية التونسية في مرحلة من التوترات والأزمات من ناحية أخرى وذلك بعد تعدّد شكاوي تونس لمجلس الأمن مطالبة فيها بتصفية ما بقي من القواعد الفرنسية فوق الأراضي التونسية..

أما عن رد فعل جبهة التحرير الوطني على هذا الاعتداء، فقد اعتبرت أنه يدخل في سلسلة من المؤامرات والتهديدات لكسر وحدة المغرب العربي بعزل الجزائر عن تونس وإيقاف تضامن شعبها مع الثورة التحريرية[10].

8) Chikh, Slimane, **L'Algérie en armes ou le temps des certitudes**, Alger : OPU, 1981, p.105.

9) **جريدة المجاهد**، العدد 12، 15 نوفمبر 1957، عنوان المقال : " لا تفاوض قبل الاعتراف بالاستقلال...لماذا ؟ "

10) **جريدة المجاهد**، العدد 18، 16 فبراير1958، عنوان المقال : " بلاغ من جبهة التحرير الوطني حول العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف".

ولا مناص من أن تونس وجبهة التحرير قد عقدتا أمالا كبيرة على مؤتمر طنجة الذي جمع الأحزاب الاستقلالية بالمغرب العربي في نهاية أفريل 1958، للخروج بقرارات سياسية وعملية لتدعيم صفيهما في مواجهة العدوان الفرنسي؛ إلا أن عدم العمل على تنفيذها من طرف المشاركين في مؤتمر تونس في جوان 1958 لاعتبارات مختلفة، حولتها إلى خيبة سياسية كبيرة ودخول فكرة وحدة المغرب العربي في مرحلة شبه غيبوبة. فحزب الاستقلال عرف صراعات حادة في صفوفه أدت إلى انقسامه مع بداية 1959، إضافة إلى دخول كل من المغرب وتونس في خلاف سياسي حاد بعد اعتراف تونس بدولة موريتانيا التي كان يعتبرها الوطنيون المغاربة إقليما مغربيا[11]. كما كان لمجيء الجنرال ديغول إلى السلطة انعكاسات على سياسات الأطراف المغاربية تجاه بعضها البعض ومع فرنسا.

أما نجاح مؤتمر تونس فتمثل في وقوف المغاربة موحدين إلى جانب تونس في معركة الجلاء. وقد اعتبرت جريدة المجاهد في عددها 26 أن هذه المسألة " *تكتسي صبغتها الحاسمة، فانتقلت من إطارها المحلي التونسي لتأخذ مكانها في الصف الأول من مشاكل المغرب الموحد المستعجلة...*"[12]. وقد حذرت جبهة التحرير من مؤامرات السلطات الفرنسية التي سارعت إلى إظهار "تفهمها" لقضية الجلاء واستعدادها لمناقشتها بغية نسف مؤتمر تونس قبل انعقاده. واعتبرت أن الجنرال ديغول استطاع أن " يفتح فجوة مع تونس والمغرب ليتمكن من مواصلة الضغط على الجزائر بسهولة أكثر(...) هذه هي خطة ديغول، إنها تهدف إلى جعل تونس والمغرب حليفين للاستعمار الفرنسي في الجزائر أي بعبارة صريحة أنها تريد أن تجعل تونس والمغرب يقتسمان معها جثة الشعب الجزائري "[13]. وظل هاجس القيادات الجزائرية المختلفة منذ 1956 الخوف من تحول مواقف كل من تونس والمغرب تجاه الثورة بضغط من فرنسا وحلفائها، وبالتالي توقف دعمهما للثورة بالمال والسلاح. ولذا قررت

11) بلقزيز، عبد الإله وآخرون، **الحركة الوطنية والمسألة القومية**، بيروت، ط 1، 1992، ص 73 وما بعدها.

12) **جريدة المجاهد**، العدد 26، 2 جويلية 1958، عنوان المقال: "الجلاء عن تونس: ثمرة الكفاح والتضامن".

13) **جريدة المجاهد**، العدد 26، 2 جويلية 1958، عنوان المقال: "وحدة المغرب العربي في الامتحان".

اتخاذ القاهرة مقرا لعدد من هيئاتها الفاعلة بعيدا عن أي ضغوط ومساومات محتملة[14].

* ولعل أعنف أزمة سياسية مرت بها العلاقات التونسية الجزائرية هي التي وقعت من جراء إبرام اتفاقية 30 جوان 1958 بين الحكومة التونسية وفرنسا، تسمح بواسطتها تونس للشركة الفرنسية للأشغال البترولية للجنوب الجزائري STRAPSA بتمرير أنبوب نفط عبر الأراضي التونسية، ينطلق من إيجلي بجنوب شرق الجزائر ليصل إلى خليج قابس بغية تصديره نحو فرنسا. وسرعان ما أزم الإعلان عن هذا الاتفاق العلاقة بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني، حيث أدانتها هذه الأخيرة بشدة واعتبرتها دعما سياسيا واقتصاديا من طرف الحكومة التونسية لصالح المستعمر الفرنسي.

كان التوقيع على اتفاقية أنبوب النفط إيذانا بتحول جديد في العلاقات بين النظام التونسي والثورة الجزائرية، وربما نهاية لعهد وفاق وبداية لأزمة كبيرة لم يعد معها ممكنا الاستمرار في سياسة وسط تحفظ التوازن بين حقيقة ما تريده الجبهة وواقع مجال حرية الحكومة التونسية في المناورة [15].

إثر التوقيع، بادرت جريدة المجاهد إلى نشر النص الكامل للمذكرة التي رفعتها لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة التونسية، وأرادت من وراء ذلك إنزال الخلاف بين الطرفين إلى الجماهير التونسية والجزائرية على حد سواء. وقد شرحت المذكرة التبعات الخطيرة التي تترتب على توقيع تلك الاتفاقية مركزة على نقاط أساسية هي :

1- الاتفاقية تعني ضمنيا اعتراف تونس بحق فرنسا في التصرف بثروات صحراء الجزائر.
2- موافقة تونس تعتبر خرقا صارخا لمعاهدة طنجة .
3- الاتفاقية تعني اعتراف تونس بأن فرنسا هي الفاعل الأساسي الوحيد في الجزائر.

14) **حربي، محمد**، جبهة التحرير الوطني : الأسطورة والواقع، **ترجمة كميل داغر، بيروت : دار الكلمة**، ط 1، 1983، ص 178. ط 1، 1983، ص 178.

15) الميلي، محمد، **مواقف جزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 1، 1984، ص 107.

وعلى ذلك ردت الصحافة التونسية بتبرير الاتفاقية على أسس اقتصادية واجتماعية محضة، لم تهدف تونس من ورائها المساس بحق الجزائريين في الاستقلال عن فرنسا، وإنما اعتبرتها صفقة مربحة لتونس تمكنها من تلبية بعض حاجيات مواطنيها في طلب الخبز والشغل.

لم تتردد الجبهة في وضع المزيد من الضغط على الحكومة التونسية من خلال جريدة المجاهد في طبعتها التونسية، في مقال افتتاحي كان عنوانه *"الخبز المسموم"*[16]، معتبرة أن الحرية تشكل أولوية المعركة وأن كل الاعتبارات الأخرى تبقى ثانوية.

أدى الجدل حول هذه الاتفاقية إلى تسخين الجو السياسي في تونس وأضحت الأزمة مفتوحة بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني، وربما تكون قد بعثت الروح في بعض "بقايا اليوسفية" وأنصار القومية العربية الذين لم يكونوا مرتاحين للاتجاه الذي سلكه نظام بورقيبة في مجال العلاقات الخارجية. وكانت مقالات صحيفة المجاهد حول القومية العربية وانتصاراتها في العراق ومصر، قد وجدت آذانا صاغية لدى الأوساط التونسية التي لم تكن راضية على ابتعاد تونس عن المجال العربي ومستاءة من تقربها من الغرب.

إن تفاعل كل ذلك مع تواجد قوات لجيش التحرير الجزائري على طول الحدود التونسية الجزائرية كان ينظر إليه كعامل عدم استقرار وتخوف على طبيعة نظام الحكم، خصوصا إذا التحم بشكل أو بآخر مع التيار الناصري الذي كان قد امتد بشكل واضح في المغرب العربي، حتى وإن لم يكن قد تبلور في تنظيمات حزبية قائمة بذاتها[17].

ومن مظاهر هذا التوتر في العلاقات بين الطرفين لجوء السلطات التونسية إلى حجز العدد 28 من صحيفة المجاهد بينما كان تحت الطبع وقبل أن ينزل إلى السوق. ولا يستبعد أن تكون السلطات التونسية قد أخذت علما بمضمون العدد 28، علما أن العدد الذي سبقه لقي صدى واسعا في أوساط المثقفين التونسيين وكذا العامة بسبب لهجته في نقد اتفاقية إيجلي والصيغة

16) **جريدة المجاهد**، العدد 27، 22 جوان 1958، عنوان المقال: "الخبز المسموم".

17) الميلي، محمد، **مواقف جزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 1، 1984، ص ص 116-117.

المشرقة التي تحدث بها عن القومية العربية. وفوق هذا، فإنه من غير المستبعد أن الحكومة التونسية لم تعد ترى بعين الرضى وجود إعلام جزائري مستقل، يشتغل فوق أراضيها ويخاطب رأيها العام، والأخطر من ذلك فإنه أصبح في رأيها يشكل مصدر تشويش وقلاقل في تونس.

وهذا ما دفع بالحكومة التونسية إلى اتخاذ إجراءات أخرى كرد فعل على تصريحات قادة الجبهة ومقالات جريدة المجاهد، أهمها توقيف بث إذاعة صوت الجزائر بتونس ، وحجز مساعدات أرسلتها دول صديقة وموجهة للهلال الأحمر الجزائري في شهر جويلية1958. كما طالت عملية الحجز كمية هامة من الأسلحة كانت على وشك عبور الحدود التونسية الجزائرية لتدعيم جيش التحرير بالداخل[18]. وقد اعتبرت صحيفة المجاهد في عدد 29، أن هذه *"الإجراءات السلبية"* لا تخدم قضية البلدين الشقيقين بل تصب لصالح الجنرال ديغول الذي استطاع أن يحدث شرخا خطيرا في العلاقات الأخوية التونسية – الجزائرية[19]. غير أنه يبدو جليا من خلال قراءتنا للعدد 29 أن قيادة الثورة قد أدركت أن الخلاف أخذ أبعادا قد تؤدي إلى المواجهة العنيفة بين الطرفين، فسارعت إلى تليين لهجتها واعتماد الاتصالات والسرية مع الطرف التونسي بدل اللجوء إلى التشهير وطرح المشكل أمام العامة. وقد خلا العدد من أي إشارة صريحة إلى الأزمة أو ذكر لعملية احتجاز العدد 28، أو أي من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التونسية خلال الأزمة.

وسرعان ما احتوى الطرفان خلافاتهما بشأن الأنبوب في اجتماعات سبقت الإعلان عن نشأة الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية. وحتى وإن لم توضح تلك الاجتماعات آليات حل الخلاف ، إلا أن قرار تونس بتجميد اتفاق إيجلي إلى ما بعد استقلال الجزائر أعاد المياه إلى مجاريها وأكسب الثورة الدعم السياسي التونسي الضروري ؛ بالرغم من مخاوف الطرفين. فالجانب التونسي كان متخوفا من اتساع نشاطات الثورة داخل التراب التونسي وانعكاساتها على ذهنية الشعب التونسي، وأمن البلاد وسيادتها أمّا الجانب الجزائري فكان جد

18) حربي، مرجع سابق، ص ص 178-179.

19) جريدة المجاهد، العدد 29، 17 سبتمبر 1958، عنوان المقال : "د يغول أيضا تقهره الثورة الجزائرية".

منزعج ومتوترا لمحاولات الحكومة التونسية فرض الرقابة على مختلف أعمالها.

وتأكيدا لمواقفها القديمة – الجديدة الداعمة للقضية الجزائرية، وتعبيرا منها عن فتح صفحة جديدة في العلاقات بينها وبين الثورة، سارعت الحكومة التونسية إلى إعلان اعترافها بالحكومة المؤقتة الجزائرية في اليوم الثاني من الإعلان عنها[20] على الرغم من إدراكها بأن ذلك من شأنه تعكير صفو العلاقات التونسية – الفرنسية خاصة وأنها بلد حديث الاستقلال، قليل الثروات ومهدد بالإجراءات الانتقامية الفرنسية.

أما القيادة الجزئرية، فقد أرادت من خلال اختيار تونس مقرا لحكومتها بداية من نوفمبر 1958 بعدما كانت بالقاهرة أن تعبر عن تقديرها للموقف التونسي واعترافها بشجاعة القيادة التونسية التي قررت الوقوف مع الشعب الجزائري في مواجهة الجنرال ديغول وأن تتحاشى ضغط جمال عبد النّاصر.

وخلاصة القول أن فترة 1956-1958 كانت حاسمة بالنسبة لتونس والثورة الجزائرية على حد سواء. فتونس، إلى جانب المغرب، خرجت من قبضة الاحتلال الفرنسي بعد تقديمها للكثير من التضحيات، غير أنها كادت أن تسقط في هاوية حرب أهلية بين الاتجاه البورقيبي والاتجاه اليوسفي. وحتى وإن بدا لبعض القادة المغاربيين أن استقلال تونس ظل منقوصا بحكم احتفاظ فرنسا بقواعد عسكرية على التراب التونسي، فإنه شكّل لا محالة انهزاما جديدا لفرنسا الاستعمارية وانتصارا لشعوب المغرب العربي.

من جهتها، تخوفت جبهة التحرير الوطني من تبعات اتفاقيات 1955 على مستقبل الدعم التونسي للثورة والسماح بمرور قوافل الأسلحة والتموين. وقد خشيت من أن تكون فرنسا قد نجحت في إخراج تونس من المعركة للتفرغ للجزائر. بل كان الهاجس الأساسي بالنسبة للقادة الجزائريين، كما نقلته وطرحته صحف الثورة، هو تحول تونس من مساند إلى ضاغط ومكبل لذراعي الثورة. وحتى بعد حصول تونس على استقلالها التام، فإن الشكوك والمخاوف ظلت تطبع العلاقات بين الطرفين، في وقت ازدادت فيه عوامل الحذر

20) **جريدة المجاهد**، العدد 30، 10 أكتوبر 1958، عنوان المقال: "الاعترافات بالحكومة الجزائرية تتوالى".

والتخوف لدى الجانب التونسي من تكاثر حجم جيش التحرير الجزائري واتساع انتشاره داخل الأراضي التونسية وعلى طول الحدود، بالإضافة إلى الشبهات التي كانت تحوم حول بعض قادة الثورة فيما يخص علاقاتهم مع اليوسفيين وبالعناصر المعارضة لبورقيبة.

ولعل هذه الأجواء من الريبة والشكوك بين قادة تونس والثورة هي التي طبعت، منذ الوهلة الأولى لاستقلال تونس، العلاقات بين الطرفين حتى نهاية عام 1958، لتختفي تدريجيا إلى حين بروز رعيل آخر من قادة الثورة أقل تشددا مع الحكومات المغاربية وأكثر تفهما لانشغالاتها وحدود مجالات تحركاتها، من أمثال فرحات عباس وأحمد فرانسيس وغيرهم.

القضية التونسية في الخمسينات في جريدة "البصائر" الجزائرية

جمال يحياوي
مدير المعهد الوطني للبحث في تاريخ
الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954
- الجزائر -

شكلت صحافة الحركات الاستقلالية في المغرب العربي منبرا مميزا للتعبير عن مطالب الشعوب المغاربية في مواجهتها للقوة الاستعمارية خلال القرن العشرين، وتعتبر مرحلة 1945-1962 أي من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى استقلال آخر قطر مغاربي (الجزائر)، أخصب مرحلة وذلك لعدة عوامل نذكر منها :

- نضج النضال السياسي وبلوغه مرحلة متقدمة من الوعي التحرري مستفيدا من تجارب عشرات السنين منذ القرن التاسع عشر.
- كثرة العناوين الصحفية في الأقطار المغاربية خاصة صحافة الأحزاب الوطنية.
- التطورات التي عرفتها الأوضاع السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية مثل اندلاع الحرب الباردة ومظاهرها المختلفة، واستقلال الدول العربية في المشرق، وميلاد جامعة الدول العربية وأهم ما ميّز الصحافة المغاربية في هذه المرحلة هو الابتعاد عن القطرية والاهتمام بالقضايا المتعلقة بدول المغرب العربي على أنها قضية واحدة لا تعني

بلدا بعينه، ومن بين هذه الصحف التي سجلت حضورها المغاربي نجد "البصائر" لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين(*) التي صارت الصحيفة الأولى في الجزائر بلا منازع لمدة تجاوزت العقدين وبرزت شخصيات إصلاحية مثل عبد الحميد بن باديس، البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، مبارك الميلي، والعربي التبسي وغيرهم من الأعلام الذين ساهموا بكتاباتهم ودعواتهم الإصلاحية والتحررية في أقطار المغرب العربي على صفحات جريدة البصائر.

ولو أنّ شخصية عبد الحميد بن باديس[1] رائد الإصلاح في الجزائر قد استقطبت اهتمام التونسيين لمساعيه الشخصية في التعاون بين الشعبين، فكلما حلّ بتونس هبّ لاستقباله رجال الحركة الوطنية والعلماء، كما أفاضت الصحف التونسية في نقل أخباره، ولعلّ إحياء التونسيين لسبع مناسبات احتفالية بين باديس بين سنوات 1946-1955[2] خير دليل على ذلك، كما تسابق الشعراء في التغني بشخصية ابن باديس فهذا الشاعر : مصطفى خريف[3] يقول في إحدى قصائده :

عبد الحميد أبا البلاد وشيخـــها لا يستجدّ العرب غيرك من آب

ذكراك تبعث في النفوس عزائما فمنحت علّتنا دواء مجـــرّب

وعلى نفس النهج يتغنّى الشاعر التونسي محمد زيد :

---

*) تأسست في 5 ماي 1931 في ظروف ميّزتها : - احتفال فرنسا بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر
- الاعتداء الصارخ على مُقوّمات الأمة الجزائرية (اللغة، الدين، القضاء الإسلامي)
- بروز نخبة من المثقفين ثقافة فرنسية ودعوتهم إلى الاندماج .
- تشجيع الجاليات اليهودية للاستيلاء على الاقتصاد في الجزائر.
وتتخلص أهداف الجمعية في : - المحافظة على اللغة العربية والدين الإسلامي
- إصلاح أوضاع المجتمع الجزائري
- محاربة الشعوذة باسم الدين
- فتح المدارس الحرة والنوادي وتأسيس الصحافة

1) عن شخصية عبد الحميد بن باديس انظر :
- دبوز محمد علي : **أعلام الإصلاح في الجزائر**. 3 أجزاء / قسنطينة 1978.
- تركي رابح : **عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم**. الجزائر 1969.
- طالبي عمار : **ابن باديس حياته وآثاره**. 4 أجزاء، ط1، الجزائر 1968.

2) محمد صالح الجابري : **التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس**، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990، ص 08.

3) مصطفى خريف، **شوق وذوق**، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس 1965، ص 42.

يا جيل حيّ ابن باديس الأبيّ ومن زكـــا بتلماحـــه روح ووجـــــدان

وللشاعر محمد الشاذلي خزندار كذلك عدة قصائد في مدح ابن باديس.

التعريف بالبصائر :

البصائر هي رابع صحيفة تصدرها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد : السنة، الشريعة، الصراط، وتعد من أهم صحف الجمعية انتشارا وشهرة[4] وصدرت لأول مرّة في قسنطينة ثم انتقلت إلى الجزائر العاصمة، والبصائر بصائران، البصائر الأولى أو السلسلة الأولى وصدرت بين 1935-1939، والبصائر الثانية أو السلسلة الثانية صدرت بين 1947-1956.

أما الأولى فقد برز العدد الأول منها في 27 ديسمبر 1935 وترأس تحريرها الطيب العقبي وكانت في 8 صفحات معتمدة خطة ذكية مزدوجة ظاهرها مسالمة الحكومة الفرنسية وباطنها عداوة للموظفين الرسميين ورجال الطرقية[5]، وصدر منها 180 عددا، وتوقفت عن الصدور في 25 أوت 1939 بإرادتها حيث جاء في العدد الأخير من السلسة الأولى "التعطيل خير من نشر الأباطيل" "إن بيع القلم واللسان أقبح من بيع الجندي لسلاحه"[6] وأضافت : فعطلناها باختيارنا لأننا لا نستطيع أن نقول ما نريد، ولا نرضى أن نقول ما يراد لنا..."

أما السلسة الثانية وهي موضوع مساهمتنا فصدرت في 350 عدد، واستمرت في الصدور من 1947 إلى غاية 1956 حيث توقفت عن الصدور أثناء الثورة التحريرية وقد عبّرت في افتتاحيتها بعد العودة تقول: "جريدة البصائر هي أحد الألسنة الأربعة الصامتة لجمعية العلماء تلك الألسنة التي كانت كلما أغمد الظلم لسانا منها سلّ الحق لسانا لا ينثلم ولا ينبو، وتلك هي السنة، الشريعة، الصراط، البصائر السلسلة الأولى".

---

4) محمد ناصر : **الصحف العربية الجزائرية 1947-1954**، دار آلفا، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص 212-221.

5) **نفسه** ص 217.

6) عدد : 180 (1939/8/25) من السلسلة الأولى.

واهتمت بما يجري في الجزائر دون أن تهمل التطورات السياسية في الأقطار المغاربية، إذ خصصت ركنا قارا عنونته "بالشمال الإفريقي"[7] إضافة إلى متابعتها الدقيقة لكل صغيرة وكبيرة في المغرب وتونس وليبيا، وما يهمنا في هذا المقام كيف عالجت البصائر القضية التونسية على صفحاتها في مطلع الخمسينات وما هي المواضيع الهامة التي تناولتها ؟

1- سياسة الإصلاحات الاستعمارية في تونس كما تراها "البصائر"

ضلّت الإصلاحات الموعودة الشغل الشاغل للوطنيين التونسيين، وأصبحت المادة الدسمة لكل الصحف الصادرة آنذاك.

وكانت صحيفة البصائر تتابع باهتمام كبير ما يقال وما ينشر حول الموضوع، فمنذ مطلع الخمسينات كانت ترصد لنا مختلف تحاليل الصحف التونسية حول موضوع الإصلاحات[8]. حيث نقرأ أنّ "هذه الإصلاحات في الأقطار الخاضعة لسيطرة الاستعمار ليست إلاّ نوعا من محاورة الصم، إذ يقول الخبراء بالسياسة الاستعمارية أنّ ذهاب مقيم أو وال أو مجيء آخر مكانه ليس معناه إلاّ تجديد الاحتلال بصورة أعم مما كان عليه في الأول.

والشواهد على ذلك كثيرة فالاستعمار في مراحله الأولى لم يكن يقسو قسوته في مراحله الأخيرة، وأنه اليوم يكاد يتميّز غيضا في كل مكان من جراء اليقظة العامة التي يشاهد أثارها على الشعوب المبتلاة به، وهي تنذره بسوء المصير"[9] فكيف لدولة يغيضها ويغضبها أن يقدم باي تونس على توسيم وتقليد وسام الافتخار لفنان عربي "يوسف وهبي"، أن تحقق للشعب إصلاحات[10].

"كيف نقتنع بإصلاحات تقدمها الإدارة الاستعمارية والمجلس الكبير التونسي يجتمع – على غرار المجلس الجزائري – لدراسة الميزانية التونسية، فيناقش الإحصائيات العامة للإنتاج، وكمية المحصول والغلال التونسية التي

7) لتفاصيل أكثر عن جريدة البصائر أنظر:
– الزبير سيف الإسلام : **تاريخ الصحافة الجزائرية**، ج 6، القاهرة 1977.
IHADADAN Zohir : **L'Histoire de la presse indigène en Algérie** (thèse de doctorat 3eme cycle » Paris 1979.

8) انظر مثلا : عدد 106، 1950/2/6

9) عدد 109، 1950/02/27.

10) عدد 110، 1950/03/6.

تصدر والأرباح التي ستجنى، ولكنه لا يقدم شيئا عن كيفية صرف هذه الميزانية. فهو لا يزن الأشياء إلا بميزان مصلحته"[11].

وتضيف الجريدة ما فحواه أنّ الإصلاحات لا يمكن أن تأتي من إدارة تمنع كل محاولة لنقل انشغالات التونسيين ولا أدّل على ذلك من منع وفد من أنصار السلم وبعض الهيئات الديمقراطية من تقديم رسالة للسفير الأمريكي أثناء زيارته لتونس، احتجاجا على المساعدات التي تقدمها الحكومة الأمريكية لفرنسا. وأكثر من ذلك ردّ البوليس بعنف وقوة على الوفد وتعلق الصحيفة : "إذا نجح الاستعمار في تحويل مشروع مارشال إلى فائدته الخاصة وفسّر النقطة الرابعة من برنامج ترومان بما يوافق هواه فلن يفلح في تحويل غضب هذه الشعوب إلى الرضى عنه"[12] ومما تؤاخذه البصائر على سياسة فرنسا تصرفات الإدارة الاستعمارية كمنع إقامة القنصل المصري بتونس الأستاذ سليمان الحكيم، واشتراط إقامته في مرسيليا لأن سياستها في هذا الشمال الإفريقي تأبى أن يكون هناك اتصال سياسي بين المغرب والمشرق حيث تكتب الجريدة:

"وهكذا يضيق الشمال على اتساعه في وجه كل قنصل تبعث به مصر أو غيرها من الدول العربية في حين يتسع لجميع قناصل الدنيا" وتتساءل الصحيفة "أنه منذ أسبوع غادرت بعثة فرنسية مصر بعد أن أجرت تحقيقا، وحظيت باستقبال وحفاوة كبيرة، فهل تقبل فرنسا أن تستقبل بعثة مصرية في فرنسا وبلدان الشمال الإفريقي المستعمرة ؟" وتتساءل البصائر[13] "كيف نأمل في إصلاحات سياسية والسلطة الاستعمارية تمنع استيراد الشمال الإفريقي للكتب من مصر رغم نفي سفير فرنسا بمصر، وإرجاع الأمر إلى هيئة اليونسكو"[14]. والحال أنّ الإقامة العامة تذكر التونسيين دوما أن : الإصلاحات مرتبطة بالمعاهدات، وما يجب أن يتم من إصلاحات يجب أن لا يخرج عن نطاق الحماية.

11) عدد : 111، 1950/03/13.

12) عدد : 1950/03/27/113.

13) عدد : 114 – 1950/4/3.

14) عدد : 117-1950/04/17.

وقد حاولت الإدارة الاستعمارية التحجج بالمطالب السبعة المرفوعة لتعطيل كثير من المشاريع، وتتابع صحيفة البصائر باهتمام كبير موضوع تغيير المقيمين العامين بأنه محاولة لذر الرماد في العيون بعيدا عن انشغالات التونسيين خاصة بعد تغيير المقيم العام مونص بخلفيته بيرليي[15] فهو، "لم يأت بجديد، فالشعب التونسي نفسه أدرك من زمن بعيد أن المقيمين يتبدلون ويخلف بعضهم بعضا ولكن نظام الاستعمار وسياسته باقيان"[16].

وتعرّج على سياسة المقيم العام الجديد قائلة "فخطبة المقيم العام بيرليي ودعوته إلى الهدوء والسكينة ولقاءاته مع الباي... إلخ ورفع عدد الوزراء التونسيين إلى 9 أي 6 + 3، وبعد عودته من باريس لم يغير في الأمر شيئا" [17]. أما في عدد 22 أكتوبر 1950 تعلق هذه الدّورية :

"يصرح بيرليي : أن الأزمة الوزارية قد كدّرت عليه الجو، وحدّت من نشاطه، وأنه لا يعلم متى يتهيأ له الجو لإنجاز القسم الأول من الإصلاحات، وقد تكون البداية في شهر رمضان، لكن هيهات وهيهات، انقضى رمضان ورمضان، وحال تونس" باق على حاله، والوضع السياسي العام لم يطرأ عليه جديد.

ولا أدل على ذلك من تصريح المقيم بيرليي : إن فرنسا حاضرة، وستبقى حاضرة في تونس[18].

وتصريحه الثاني في مؤتمر الشمال الإفريقي الذي انعقد بالجزائر إذ أجاب على سؤال أحد الصحفيين حول تصريحات وزير تونسي " إن ذلك رأي شخصي، وفرنسا مقيمة على الدوام في تونس، لتواصل مشروعها وأعمالها لا يعتريه انقطاع ..."

2 – جهود بورقيبة في حل القضية التونسية

تابعت البصائر باهتمام بالغ نشاطات الزعيم الحبيب بورقيبة في مختلف مناطق تونس وحتى خارجها[19].

15) عدد 123/ 1950/06/12 .
16) عدد 124/ 1950/06/18.
17) عدد 126/ 10 جويلية1950 .
18) عدد 133/ 1950/10/22.
19) عدد 139، 29 جانفي 1951.

فمن خطابه الشهير في المنستير والذي ختمه بقوله : " إن فرنسا إذا نكصت على أعقابها ولم تنجز ما وعدتنا به من استقلالنا وحريتنا ستكون عاقبتها وخيمة " وأضاف بورقيبة :

"... وأخيرا إنني أوجه لكم جميعا النداء التالي : وهو أن تكونوا مستعدّين ليوم ما، لأننا إن لم نحصل على استقلالنا في هذه الأطوار، سنحصل عليه بالدماء والحرب.."[20].

وبعد عودة بورقيبة إلى القاهرة وتصريحه للصحافة لم تفوّت البصائر الفرصة للتعليق :

"مهمة سفر حضرته هذه المرة هو أن يقف على الطريقة التي يمكن للجامعة العربية أن تنتهجها في عرض قضية تونس على مجلس الأمن كما يريد أن يعرف كيفية المساعدة التي تقدمها الجامعة لدفع الدولة الفرنسية للقيام بإصلاحات"

ومن هنا يتضح أن مهمة بورقيبة في القاهرة كانت مزدوجة :

عرض القضية التونسية على هيئة الأمم المتحدة، وتكثيف المساعي الجارية لدفع عجلة الإصلاح في تونس.

وفي القاهرة أبدى الزعيم بورقيبة حكمه وأظهر شعوره بخيبة التجربة وإخفاق المفاوضات في حديث أجاب به أحد مراسلي وكالة الأنباء الفرنسية " إن إخفاق هذه التجربة التي واصلناها من جانبنا بمنتهى الإخلاص سيقيم الدليل للعالم على أن فرنسا عاجزة كل العجز عن تكييف سياستها الاستعمارية وفق مقتضيات الحياة الدولية الحاضرة، وأن التونسيين سيكونون معذورين حين يلتمسون وسائل أخرى لتحرير أنفسهم وبلادهم..."[21] وتتواصل مهمة بورقيبة في العواصم العربية والإسلامية، والأوروبية[22]. وتتابع البصائر نشاط بورقيبة : "فمن كراتشي، صرح : نحن نقبل هذه الإصلاحات نظرا للوعود التي احتوتها، والخطوة الثانية من الإصلاحات يجب أن تقضي على النظام المزدوج

20) عدد 142/ 1951/02/12.
21) عدد 161/ 1951/06/25.
22) عدد 143/ 1951/02/19.

في مجلس الوزراء التونسي، أي تعويض المديرين الفرنسيين للإدارات الأخرى كالتعليم والبريد والمالية بوزراء تونسيين.."

ومن الباكستان والهند واصل بورقيبة تصريحاته الداعية إلى إيجاد حل عاجل للقضية التونسيّة معرّجا على التطورات التي تعرفها ساحة المغرب العربي وخاصة ليبيا، إذ في الوقت الذي تقر فيه المنظمة الأممية حق ليبيا في تقرير مصيرها، نجد فرنسا تلتزم الصمت، "... فوجب على ضوء هذا كله الابتعاد عن خطر البقاء المستمر في مواطن الركود، جريا وراء انتظار ظروف مواتية غامضة الجوانب..."[23].

وعن رحلته إلى بريطانيا العظمى، تنقل الصحيفة بفرح وابتهاج أثار هذه الزيارة وتستنكر الحملة الشرسة التي شنتها الصحافة الكولونيالية ضد الزعيم ووصفه بالزعيم المهرج [24] وأن ما قاله وهو ينتقل في بلاد الأنقليز لا يعدو الصبغة الشخصية له ولمن يواليه من الأتباع وتضيف الجريدة "أن وصف الزعيم بالمشوش أو المهرّج فلا نراه إلا تشريفا له وإكبارا لشخصيته وإجلالا لمهمته لأن الذي يرى كل هذا البلاء الذي حلّ بوطنه ثم لا يشوش ولا يهرّج ما هو إلاّ ميت القبر، أو من في حكمه من موتى الأحياء الذين ختم الاستعمار على أفواههم فلا ينطقون إلا إذا كان نطقهم تسبيحا بحمده أو تقديسا لأعماله وثناء عطرا على سياسته. وحقيقة فقد خدم هذا التشويش والتهريج القضية التونسية، فشكرا لمن وصف بورقيبة بالمهرج، خاصة عندما نجد تصريحا للمقيم العام عن بورقيبة. "لو أن بورقيبة كان هنا بين أيدينا لما تجرأ على مثل هذه الأقوال المهدّدة، وأن التونسيين أعقل من أن يلقوا بأنفسهم إلى التهلكة"[25].

ولم تهتم البصائر بنشاطات الزعيم بورقيبة فقط، بل تتبّعت نشاطات باقي الزعماء السياسيين التونسيين، فتنقل بإسهاب خطاب الزعيم النقابي فرحات حشاد: في ذكرى عيد العمال [26] كما لم تفوّت الفرصة لنقل خطاب الأستاذ صالح بن يوسف في حمام الأنف.

---

23) عدد 160/ 1951/06/18.
24) عدد 169 / 1951/09/10.
25) عدد 171/ 1951/09/24.
26) عدد 154/ ماي 1951.

3 – رد الفعل التونسي تجاه سياسة الإصلاحات

نتابع كذلك عبر مختلف أعداد البصائر أخبار الحركة الاجتماعية للطبقة الشغيلة، وتذكّر الصحيفة برد الفعل العنيف للسلطات الاستعمارية في أحداث بتنفيل (5 جانفي 1950)، التي كلّما تدخلت بالقوة سال دم الأبرياء من العملة التونسيين من غير أن يرتكبوا جناية سوى أنهم طالبوا بحقوقهم الشرعية[27]. وقد كتبت معلّقة على أحداث برج السّدرية تقول :

"فقد كبر على المعمرين بتونس أن يروا من كانوا يسخّرونهم بالأمس تسخيرا شنيعا لفلح أراضيهم ولقط زيتونهم بأجر زهيد لا يكفي لتموين كلابهم، يلجأون للمطالبة بتحسين أوضاعهم وأخطر من ذلك يتهمون العمال أنهم لم يتلقوا أدنى تربية اجتماعية، وكأن العمال في أوروبا كلهم علماء وفلاسفة. متناسين أن مسؤولية جهل العمال تقع على عاتقهم فالمستعمر هو الذي أقصاهم هم وأطفالهم من المدرسة حتى لا يزاحموهم في إدارة البلاد. وإذا كان يفزع إلى قوته في وقف الإضراب فإننا نرى ذلك عنوانا لفشله وعجزه عن تغيير ما درج عليه من سياسة الاستغلال والتجهيل"[28].

وكرد فعل على عنف الاستعمار ضد مطالب العمال تنقل البصائر شواهد من رفض التونسيّين في الحكومة لهذا التسلط وتجاهل المطالب المشروعة للتونسيين.

وكان من "مظاهر المقاومة الحكومية" كما أسمتها جريدة البصائر هو: مقاطعة الأعضاء التونسيين في الوزارة لجلسات المجلس الكبير المكلف بدراسة الميزانية حيث تقرأ في عدد 11 جوان 1951 : "وبعد ذلك امتنع الأعضاء التونسيون عن المصادقة على الميزانية بعد ما رأوا أن موقفهم لم تعره السلطة الفرنسية أيّ اهتمام".

كما امتنعوا عن حضور أشغال اللجنة المختلطة العليا، مما دفع الحكومة الفرنسية بعد أخذ وردّ: على اعتبار مداولات المجلس الكبير غير قانونية، ورغم ذلك قدم مشروع الميزانية ووقع عليه الباي"، مما أحدث شبه قطيعة داخل المجلس، وحتى القصر الملكي كان له دور في المقاومة الحكومية من

---

27) عدد 103/ 1950/01/16.
28) عدد 159/ 1951/06/11.

خلال الخطاب الشهير الذي ألقاه جلالة الملك : محمد الأمين الأول يوم 15 ماي (وأغاظ الفرنسيين)، على ما حمله من مطالب صريحة لتغيير الأوضاع، كما غطّت مختلف أعداد البصائر في الخمسينات النشاط الكبير الذي أنجزته الهيئات النقابية في تونس، بتقديم شكواها إلى الهيئات النقابية العالمية، ووصلت تلك الشكاوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأممي، فعرفت القضية التونسية طريقها إلى التدويل عبر الهيئات النقابية.

4 – المفاوضات والاستقلال

لماذا التفاوض وما هي الدوافع وراء طرح فكرة المفاوضات في هذا الظرف بالذات ؟، تلخصها البصائر في :

- ظهور نخبة متعلمة متمرسة،
- الجمع بين الوطنية والواقعية في برنامج الدستور الجديد،
- رغبة فرنسا في التفاوض مع شخصيات متنوّرة لها ثقافة فرنسية حتى لا تُجبر على التفاوض مع متشدّدين.

وفكرة المفاوضات تعود حسب الصحيفة إلى مطلع الخمسينيات ففي العدد 137، أوردت البصائر حوصلة لما جاء في الصحف التونسية، حول الأمل في مباشرة المفاوضات [29] خاصة بعد تماثل المقيم العام بيرليي للشفاء بعد حادث السيارة الذي تعرض له – وتعلق – كأن هذه الحادثة هي التي عطلت المفاوضات غير أن سعادته كرر زياراته إلى باريس ليركن إلى عطلة تقف فيها السياسة في تونس، وبأسلوب ساخر تعلق البصائر : "أننا في عطلة وما أحلى العطلة بعد التعب".

وعليه فإن قضية المفاوضات بدت في هذه المراحل معقدة ومتشابكة لا يعرف أولها من آخرها وكانت أوضح على عهد وزارة الكعّاك [30] لكن الشغل الشاغل للوزارة التونسية هو سير المفاوضات وتطبيق الإصلاحات : فالطرف الفرنسي في كل مرة يبتعد عن المفاوضات لأنه كان يتوقع الشرّ منها والثورة

29) عدد 137/ 1951/01/15.
30) عدد 138/ 22 جانفي 1951.

على الوضع المألوف جريا على مقتضى تقاليد السياسة الفرنسية الاستعمارية في حل المشاكل.

وإن كانت هناك عدة عوامل خارجية تدفع بالسير نحو حتمية المفاوضات مثل : قضية إيران، ومصر، وعرض القضية المغربية على هيئة الأمم المتحدة. يضاف إلى ذلك تصريح الجنرال إيزنهاور بوجوب إعانة العالم الإسلامي على تحقيق رغبته في السيادة والحرية. وتضيف البصائر في تحليلها للسياسة الفرنسية ملاحظة :

"ورغم ذلك لم نجد السلطات الفرنسية تغيّر من مواقفها مبقية على أسباب الخلاف :

فالطرف التونسي يرى أن التفاوض يكون بإيجاد حكومة تونسية خالصة لا تخضع لأي مدير فرنسي، وجعلها مسؤولة أمام مجلس نيابي وطني ينتخب انتخابا حرا لا يشارك فيه الفرنسيون" [31] لكن الجانب الفرنسي لا يزال ينظر إلى المفاوضات بأساليبه القديمة ومن هنا فإنّ رحلة الوزير الأول التونسي إلى باريس لا تخرج عن مجرد عرض سياسي للحالة بتونس.

ويظهر من خلال تصريحات المقيم العام بيرلي، أن المفاوضات يجب أن تتم وفق ما يرجوه، وأن أساسها هو المحافظة قبل كل شيء على مصالح الجانب الفرنسي.

فهل يعقل، تتساءل البصائر، أن يتم التوفيق بين مطالب شعب يعمل على نيل حريته واستقلاله، ومطالب طائفة أو أقلية من الأجانب عنه مكّن لهم في البلاد تمكينا فأصبحت مقاليد الأمور بأيديهم ؟ وهذا ما يفسر حالة الشؤم التي أظهرتها الصحف التونسية" [32] وفي نقدها للصحافة الاستعمارية تقول :

"رغم التهويل الإعلامي الذي كانت تقوم به الصحف الفرنسية مدفوعة من بعض الدوائر الرسمية والتي كانت ترى أن حلول المفاوضين التونسيين بباريس جعل قضية المفاوضات تنتقل من السلب الذي ظلت تتخبط فيه سنة كاملة بتونس، إلى إيجاب باريس" [33]. "لكن شتان بين التهويل الإعلامي

31) عدد 174/ 1951/11/5.
32) عدد 175/ 1951/11/12.
33) عدد 177 / 1951/12/17 .

والحقيقة السياسية فإذا كان الوفد التونسي يتوقع الردّ السريع على المذكرة التي قدمها : حكومة تونسية، برلمان... إلخ، فقد جاء الرد الفرنسي : وقف المفاوضات في انتظار ما تسفر عنه رحلة نايجلان إلى تونس وما يقدمه من تقرير..، وعبّر الوزراء التونسيون عن موقفهم الصريح في حوار مع مندوب جريدة العلم : "إنّ الوزراء التونسيين لن يقبلوا جوابا مبهما. لكن المصادر الاستعمارية فسّرت المفاوضات بـــ : مجرد أخبار وإيضاح للحالة في تونس.

ورغم اندلاع الثورة الجزائرية، واصلت البصائر اهتمامها بقضية تونس ومحاولات مانديس فرانس وسياسة ذر الرماد في العيون. خاصة حين يصرح "نعم للاستقلال الداخلي ولا للاستقلال التام" ونفس الشيء مع حكومة إدغارفور إلى جانب وقوفها مطولا عند محاولات تعطيل المفاوضات وافتعال الأسباب المختلفة من طرف فرنسا [34].

وتدّعي السلطات الفرنسيّة أنّها اكتشفت مؤامرة هدفها هو بعث القلاقل من جديد في البلاد التونسية وقتل بعض الموظفين والقيام بعمل مشترك مع الثوار الجزائريين، ويتم التنسيق مع أعداء فرنسا المستقرين في ليبيا والقاهرة والغاية هي تعطيل المفاوضات.

إلى جانب المحاور الكبرى المطروحة في هذه الورقة، عالجت البصائر بعض المواضيع الأخرى مثل الجزئيات المتعلقة بمظاهر حياة الشعب التونسي كالقضاء على بيوت القصدير، والمهر في تونس وتهاني الميلاد، والتعازي، وتعرضت لوضع الطلبة الزيتونيين وتوقيف الصحافة، كمنع جريدة الصباح من دخول الجزائر والمغرب.

خاتمـــة :

وعموما إن كل عدد من البصائر كان لا يخلو من مقال أو تقرير أو خبر عن تونس فكل ما يحدث في القطر الشقيق تقف عنده البصائر بالتحليل والتعقيب مساندة للحركة الوطنية التونسية وشاذبة للسياسة الاستعمارية فيها.

34) عدد 313 / 1955/4/8.

التقارب والتباعد بين الوطنيين التونسيين والوطنيين المصريين في تصوّر الهوّية الوطنية المعاصرة (1945-1956)

مباركة حامد التواتي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
تونس

مقدمـــــــة

قد يرى البعض أن تاريخ الحركة الوطنية أصبح من الأمور المحسومة والثابتة لأن دراسته استوفت كل حلقاته، جملة وتفصيلا، وتمت إنارة كل ما حف به من غموض وشوائب، وباتت معرفته جلية، لا تحرّك فضول العامة من الجمهور العريض ولا تستهوي اهتمام الخاصة من المؤرخين والباحثين، بحيث تصبح إضافة المعرفة فيه من الشيء العسير.

لئن كان هذا الرأي فيه قدر من الصحة، فإن ذلك لا يثنينا عن الحفر في بعض الإشكاليات الجديدة التي قد يرصدها المؤرخ، انطلاقا من اعتبار أن علم التاريخ يندرج ضمن تلك العمليات التي لا تستكين الى المطلق ولا تؤمن بالثابت المتحجّر في اكتمال المعرفة التي يجب أن تكون قابلة للمراجعة والتحيين باستمرار، تماشيا مع العقل الذي يتوق دائما الى الكمال دون إدراكه، ولعلّ في ذلك موطن ضعفه وقوته في ذات الحين وبالتالي فهو يخضع الى حراك مستديم.

أما عن اشكالية المداخلة فإنها تبحث في أهمية التقارب والتباعد بين الوطنيين التونسيين والوطنيين المصريين، في تصوّرهم للهوية الوطنية

المعاصرة بين 1945 و1956، فإلى أي مدى مثلت العلاقات القائمة بين الطرفين محكا تدعّم في صلبه ذلك التصوّر ؟

هذه قضية من القضايا الحساسة التي تتعلق بتاريخ تونس في علاقته مع المحيط العربي إبان فترة تأسيسية لتاريخها المعاصر، هذا لا يخصّ تونس فحسب، وإنما أيضا باقي الجهات الأخرى التي نجدها في علاقة جدلية ببعضها البعض، متأثرة ومؤثرة. وقد يسمح ذلك بتقصّي تحوّلات تلك الحقبة، انطلاقا من رؤية شاملة تأخذ في اعتبارها كل الزوايا الدولية منها والإقليمية والمحلية.

وقد بوبنا هذا البحث إلى ثلاثة محاور : الأول يتطرق إلى النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وتداعياته. المحور الثاني يمثل القضية التونسية في مطلع الخمسينات، أما المحور الثالث فيعالج الموقف المصري في خضم تناقضات الصف الوطني التونسي.

I – النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وانعكاساته :

1) على المستوى الغربي :

مثلت الحرب العالمية الثانية كارثة هزّت العالم بأسره في منتصف القرن العشرين، ودارت رحاها بين أهم الدول الاستعمارية الأوروبية التي تضررت أكثر من غيرها مسجلة خسائر جسيمة، بشرية ومادية [1]، ممّا انعكس على الوجاهة التي كانت تحظى بها تلك القوى التقليدية رغم انتصارها، حيث اهتزت مكوّناتها وترهلت أجهزتها، فكان لذلك تبعاته على كل المستويات، اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وهي تداعيات سوف تفضي إلى انهيار التوازن القديم، ليتشكل نظام عالمي جديد يتميّز بثنائية الأقطاب، قطب مثل "العالم الحرّ " [2]، تتصدّره الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لما أظهرته من حزم في الانتصار على قوات المحور، وقطب يمثل العالم الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي الذي اضطلع بدور أساسي في هزيمة المانيا النازية، فكان لهما إذن الثقل الكبير على

1) Serge Berstein, Pierre Milza, *Histoire du Vingtième siècle*, 1939/53. Tome 2 : *la guerre et la reconstruction*. Coll. HATIER, Paris 1989, 333 pages, pp.109-117.
2) Marcou (Lilly), *Le Kominform*. Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris, 1977, p.30.

آليات التفاوض لعقد السلم [3]، ولئن انتميا الى شق واحد خلال الحرب وأبديا قدرا من التعاون الاستراتيجي بحثا عن السلم، فإن ذلك سيتغيّر، بعد أن حطّت الحرب أوزارها، إذ بدأ التناحر ينخر العلاقات بينهما، يغذيه الاختلاف الايديولوجي الذي يعكس بدوره اختلاف الرؤية في خصوص العلاقات الدولية وأصبحت كل جهة تعمل على خلق أكثر ما يمكن من مواطن تابعة لها، ممّا أدّى الى ظاهرة التقاطب الثنائي الذي بات واضحا على المستوى الدولي. تجسّم ذلك في سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه أوروبا الشرقية [4] ومحاولة احتوائها، وهو ما أطلق عليه رئيس الحكومة البريطانية تشرشل، عبارة "الستار الحديدي" لنعت تلك السياسة في خطاب Fulton الذي ألقاه يوم 5 ماي 1946 [5]، في إطار "الحرب الباردة".

ومن جهته، توسيعا وتركيزا للتكتل المناهض، أعلن الرئيس الأمريكي ترومان في خطاب ألقاه يوم 12 مارس 1947 [6]، توجيه مساعدة حثيثة لتركيا واليونان بـــ 150 مليون دولار و250 مليون دولار تباعا [7].

تفرعت هذه المساعدة نحو البلدان الرأسمالية الأوروبية، تدعيما لاقتصادها المتدهور من جرّاء الحرب لتقديم "إعانة أخوية" وتجلّى ذلك في مشورع مارشال الذي رسمه كاتب الدولة الأمريكي الجنرال مارشال في خطاب ألقاه بجامعة هارفارد يوم 5 جوان 1947 [8].

تباينت المواقف واتسعت الهـــوّة بين القطبين ممّا أدى الى بروز الأحلاف العسكرية [9] : الحلف الأطلسي سنة 1949 بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف فارصوفيا سنة 1955 بزعامة الاتحاد السوفياتي. هكذا شهدت العلاقات بينهما كثيرا من التعقيد والتشنج الذي تجسد في "الحرب الباردة"، ممّا أدّى إلى تطويق برلين في ماي 1948 وانقسام ألمانيا في سنة 1949، وحرب توسعت رقعتها لتصل مناطق خارج أوروبا، منها الحرب الكورية (1950-

3) Fontaine (André), *Histoire de la guerre froide*, T.I, de 1917-1950, Paris, 1965, p.311.
4) Marcou (L), *Le Kominform*, *op.. cit.*, p. 32
5) Fontaine (André), *Histoire… op.. cit.*, p 315
6) Kremer (Ivanov), *Abrégé d'Histoire universelle*, éd. du Progrès, Moscou, 1975, chapitre XI, p.459.
7) Marcou (L), *Le Kominform,op..cit.*, pp 30-32
8) نفس المصدر.
9) عبد الخالق (عبدالله)، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**. عالم المعرفة (133)، الكويت 1989، ص 68.

1953). في مطلع الخمسينات كثرت التكتلات وظهرت الأحلاف الإقليمية التي ترتبط بالمصالح الإستراتيجية منها حلف بغداد سنة 1955[10].

إنه من الطبيعي إذن أن يكون لهذا الوضع المتوتر على مستوى العلاقات الدولية انعكاساته على باقي دول العالم وخاصة منها المستعمرات.

2) على المستوى الشرقي :

كانت الحرب العالمية الثانية عاملا من عوامل اضطراب سياسة القوى الاستعمارية بمناطق نفوذها خاصة بالنسبة لفرنسا التي تعرّضت لإهانة احتلال ألمانيا لها [11]، وقد رأى أهالي المستعمرات ذلك بعين الرضا إن لم نقل التشفي، تعبيرا عن الضغينة التي يكنونها للمحتل، مثلما حدث بتونس عند اقتحام القوات المحورية لها بين نوفمبر 1942 وماي 1943 [12]، إذ حاولت نشر دعاية مضادة للاستعمار الفرنسي [13] وشجّعت الأهالي على التمرّد عليه، كما عمل الحلفاء من جهتهم على حث شعوب المستعمرات للالتفاف حولهم، واعدين إياها بغد أفضل.

بانتهاء الحرب ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية للمبادئ التحررية، وهو ما لا يتماشى وأفكار الهيمنة الاستعمارية الأوروبية، الى جانب الموقف السوفياتي المناهض إيديولوجيا لمبدإ الاستعمار انطلاقا من عدائه للامبريالية، تمّ تقريب المواقف بين القوى العظمى في إطار انبعاث هيئة "الأمم المتحدة" التي رفعت شعار "حق الشعوب في تقرير مصيرها بذاتها" وعملت على تحقيق ذلك في ميثاقها، وهو ما تمّ فعلا بحصول مستعمرات بلدان المحور على استقلالها.

ظـروف عالمية ملائمة أذكت روح النضال لدى الشعوب المستعمرة ضد مستعمريها [14] الذين كانوا غير قادرين على القبول بالأمر الواقع، مشدودين الى الماضي القريب حيث لم يكن لهم فيه منازع، مثلما فعلت فرنسا،

10) نفس المصدر، ص 73.

11) Grimal (H), *La décolonisation*, A. Colin, Paris, 1965, pp.113-167.

12) Kraïem (M), « C.G.T et syndicalisme après la prise de Tunis par les Alliés, 1943-44 » in *Revue Tunisienne des Sciences Sociales*, 1975, n° 40-41-42-43, pp.273-308.

13) Hamza (H.R), *« Le Néo-Destour des lendemains d'Avril 38 à la veille de l'indépendance : Hégémonie et institutionnalisation »*, in *La Tunisie de l'après-guerre (1945-1950)*, V ème Colloque international, Publications de l'Institut Supérieur du Mouvement National, Tunis 1991, p.215.

14) YACONO (X), *Histoire de la colonisation française*, P.U.F., Paris 1969, pp.106-111. - Viar (René), *La fin de l'empire colonial*, Paris 1963, 16 pages.

تحت غطاء جديد، لمّا طرحت صيغة "الاتحاد الفرنسي" كي تواجه بكل إصرار الحركات الوطنية في مستعمراتها [15]. في حين أن الاستعمار الإنقليزي أبدى شيئا من المرونة في تعامله مع مستجدات الوضع واتبع سياسة الهيمنة دون الحضور الإداري المباشر [16]، ممّا جعل بعض المستعمرات البريطانية في آسيا ترتقي إلى الاستقلال، انطلاقا من النصف الثاني من أربعينات القرن العشرين، كالهند والباكستان.

3) على المستوى المحلي :

أ - في مصر :

بتدافع الحركات الاستقلالية منذ نهاية الحرب والتي ستبلغ أوجها في الخمسينات، سوف يتأجّج تيّار التحرّر الوطني في الساحة العربية التي لم تكن بمعزل عن تلك الأوضاع الملائمة لتنشيط القضايا، خاصة في مصر، وقد تجسّد ذلك التوجّه رسميا بتأسيس جامعة الدول العربية في مارس 1945، التي أخذت على عاتقها تنظيم الجهود الوطنية التحرّرية ورعايتها، ممّا نتج عنه إشعاع مصري بالنسبة لدول المنطقة أو حتى على مستوى أوسع، خاصة إثر انتمائها إلى منظمة الأمم المتحدة، حيث أن حصول بعض المستعمرات الإنقليزية على إستقلالها بعد الحرب مباشرة سيحفز الحسّ الوطني والقوى السياسية المتواجدة على الساحة، والحال أن مصر تربطها معاهدة ببريطانيا (1936) [17]، معاهدة تجعل من السيادة المصرية محدودة رغم استقلالها، وتوفر عديد الامتيازات للإنقليز خاصة السيطرة على قناة السويس.

إستراتيجية الموقع الجغرافي لمصر جعلت منها الحلقة الأساسية بالنسبة للمشرق العربي ونقطة التواصل بين الشرق والغرب ولم تكن القوى الاستعمارية قابلة للتفريط في هذا المجال الحيوي الذي يمثل المسلك النشيط للملاحة العالمية وموردا من موارد النهب الاستعماري، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية.

15) Borella (François), *L'évolution politique de l'Union Française depuis 1946*, Librairie générale de Droit et de Jurisprudence, 1958, 499 pages, p.119.

16) " **الإرادة** " 15 فيفري 1949

17) السويّح (علي)، "**الوطنيون التونسيون ومصر 1952-1956** " . شهادة الدراسات المعمقة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1995-1996، ص 168.

بلغ اهتمام القوى العظمى أشدّه تجاه القناة، خاصة بعد اكتشاف حقول نفطية هائلة في منطقة الخليج، والحال أن النفط أصبح يمثل مصدر الطاقة الأساسي في الاقتصاد المعاصر ممّا زاد في التناحر والتنافس على النفوذ في تلك المنطقة [18].

إذا كانت مصر لا تملك مخزونا من هذه الثروة، فإن موقعها المتميّز، إضافة إلى قناة السويس يكسبانها أهمية بالغة نظرا لكونها تمثل ممرّا لا يمكن الاستغناء عنه للوصول إلى تلك الثروة وبالتالي يجب احتواؤها والسيطرة عليها للإبقاء على حرية مـــرور النفط نحـــو البلدان الغربية، لذلك أحكمت بريطانيا رقابتها على المنطقة ونفطها [19]، وذلك ما يفسّر صرامة موقفها أمام مطالب الوطنيين المصريين لمراجعة معاهدة 1936، والجلاء عن قناة السويس. موقف حرّك القضية الوطنية المصرية وحفز الرأي العام، وقد حرصت القوى الغربية على نفوذها في المنطقة خاصة بعد اشتداد الحرب الباردة بين 1945-1956، بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الحازمة في المنطقة منذ 1945 [20]، فوقع التفكير في خلق كتلة مواجهة للتصدّي إلى الخطر السوفياتي ضمن مخطط للدفاع المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا وتركيا، واقترح على مصر الانضمام له، إلا أنها التزمت بموقف الحياد [21]، مسنودة في ذلك بالدول العربية، الممثلة في الجامعة العربية، وهو موقف له دوافعه وأسبابه وينمّ عن أبعاد وتوجهات وطنية.

إلاّ أن الإمبراطوريات الاستعمارية ومنذ زمن بعيد، خططت لبقائها في المنطقة بزرع كيان غريب عنها خاصة بعد وعد بلفور سنة 1917 [22]، ثم انبعاث الكيان الصهيوني بعد نهاية الحرب الثانية [23]، واعتبرت مصر أن ذلك يمثل خطرا قد يستهدفها يوما ما، إذ من نواياهم الاستيطانية، الانتصاب في

18) أنظر جمال عبد الناصر : "**الإمبراطورية العثمانية في مفترق الطرق** "، دار المعارف، القاهرة 1955، ص 74 .

19) نفس المصدر.

20) Gharbi (Lazhar), *« Politique française de la France en Tunisie au lendemain de la 2ème guerre : contraintes mondiales et exigences nationalistes »*, in Actes du Vème colloque international sur *la Tunisie de l'après-guerre*, Tunis 1991, p.40-41.

21) Maâtoug (Fredj), *La gauche française et la question palestinienne de 1948 à 1982*. Publications de la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 1998, 404 pages, p.141.

22) Voir Eisenberg (Josy), *Une histoire du peuple juif*, Fayard, Paris 1974.

23) Maâtoug (F), *La gauche… op..cit.*, p.116.

صحراء سيناء المصرية، وأصبح هذا الخطر في مقدمة المشاغل الوطنية، لذلك شاركت مصر في حرب 1948 التي خاضتها البلدان العربية ضد الكيان الصهيوني [24]. لكن هزيمتهم جعلتهم يقفون على أهمية الوهن الذي نخرهم، كما وضّحت لهم الصورة بخصوص طبيعة الصراع، إذ أصبحت مساندة البلدان الغربية مطلقة للكيان الصهيوني، وتجسمت في التصريح الصادر في ماي 1950 عن الثالوث : بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا [25]، الذي نصّ على تحقيق التوازن في التسلح بين إسرائيل والبلدان العربية المجاورة لها كي يتحقق الاستقرار بالمنطقة، إلاّ أن إسرائيل حظيت بتسهيل التسلّح على حساب جيرانها.

هكذا أصبح الصراع العربي الصهيوني في مقدمة هموم القوى الوطنية يشدّ الرأي العام العربي الإسلامي وباتت القضية الفلسطينية قضية محورية من القضايا الوطنية التي أجّجـــت الشعور الوطني وعاملا من العوامل المؤثرة في الأوضاع الداخلية [26].

وهي أوضاع داخلية تميّزت بتدهور اقتصادي نتيجة ركود هياكل الإنتاج ووسائله التقليدية، فكان منعدم المبادرة ومحدود التعصير، يرتكز أساسا على الفلاحة التقليدية لضعف موارده وإمكاناته الطبيعية [27]، إضافة إلى الهيمنة الاستعمارية واستغلالها الفاحش لموارد قناة السويس. ركود اقتصادي رافقه تدهور اجتماعي نظرا للتزايد الديمغرافي الهائل حيث فاق عدد سكان مصر 20 مليون ساكن في مطلع الخمسينات، تعاني الأغلبية منهم، وخاصة سكان الريف، من تردّي مستوى المعيشة نظرا لسيطرة فئة ضئيلة من الحكام والأعيان والمتنفذين اقتصاديا وبعض التجّار على الجهاز الاقتصادي [28]، ممّا أدى إلى تحوّلات على مستوى القوى السياسية فتراجعت التقليدية منها كحزب الوفد، وتبلورت أخرى جديدة على الساحة السياسية، مثلتها أحزاب مختلفة منها

24) Maâtoug (F), *La gauche… op..cit.*, p.139.

25) Amin (Samir), *La nation arabe, nationalisme et luttes de classes*, les éditions de minuit, Paris 1976, 156p.

26) Maâtoug (F), *La gauche … op..cit*, pp.139-140.

27) أنظر : الهادي التيمومي، **في أصول الحركة القومية العربية 1839-1920**، دار محمد علي للنشر، 2002، 118 صفحة

28) Amin (Samir), *La Nation… op..cit.*

اليسارية الشيوعية أو اليمينية كحركة "مصر الفتاة" أو كذلك حركة "الإخوان المسلمين".

اشتداد التناقضات الاجتماعية نتج عنه اضطراب شعبي كبير تمثل في الإضرابات المتكررة مطالبة بالترفيع في الأجور واقترن ذلك بالاحتجاج السياسي وفوضى على مستوى الشارع المصري، خصوصا بعد الهزيمة، وتأكد ضعف السلطة في تدبير معالجة القضايا التي تعقدت وتراكمت ممّا نجم عنه عدم الاستقرار السياسي بالبلاد، إلى جانب تعثر مفاوضات الجلاء أمام التعنت الإنقليزي والصراع الصهيوني.

كي يستقيم الوضع وقع الإعلان في أكتوبر 1951 عن إلغاء معاهدة 1936 [29]، ممّا استفز بريطانيا التي عبّرت عن عدم رضاها عن ذلك، الأمر الذي جعل الأعمال التخريبية تستهدف المواقع الإنقليزية بالسويس في ديسمبر 1951 [30]. كما تظاهرت الجماهير بالقاهرة يوم 26 جانفي 1952، ولما وصل التوتر أشده انتصبت القوة العسكرية كي يستتب الأمن، إلا أنه بتوسّع نفوذ الجيش ستصبح عملية الانقلاب العسكري سهلة التنفيذ وفعلا تم له ذلك في 23 جويلية 1952، لما أطاح بالملك ووقع الاستيلاء على السلطة، منعرج جديد ستعرفه مصر وسينعكس على باقي دول المنطقة.

هذه الوضعية التي تداخل فيها العالمي بالإقليمي والقومي، أعطت لفترة الخمسينات أهمية بالغة لا بالنسبة لتاريخ مصر فحسب بل لتاريخ المنطقة ككل وأثرت على عديد القضايا الدولية والمحلية [31]، لذلك ليس من قبيل الصدفة أن تجد أحداث الساحة المصرية صدى لها لدى الرأي العام في البلاد التونسية.

ب – الأوضاع المصرية وانعكاساتها على الساحة الوطنية التونسية :

لم تكن الصلة بين البلدين وليدة هذه الفترة بالذات ولكنها أقدم من ذلك بكثير إذ كان الترابط بينهما حاضرا في الفترات الحاسمة، ومنذ انبعاث التيّار الإصلاحي خلال القرن التاسع عشر، كانت هناك تيارات متداخلة بين

29) " **الصبـــاح** " 15 أكتوبر 1951

30) السويّح (**علي**)، **الوطنيون**... مصدر سابق، ص 44.

31) Maâtoug (F), *La gauche… op..cit.*, p.139.

البلدين [32] مؤثرة ومتأثرة، وكانت أدبيات هذا البلد تجد الصدى لدى البلد الآخر، وحلّ المصريون بتونس أمثال محمد عبده، كما مثلت مصر قبلة للتونسيين في الفترات الصعبة خاصة بعد انتصاب الحماية، أمثال العربي زروق والشيخ الخضر حسين وعبدالعزيز الثعالبي وبورقيبة وغيرهم...

أصبح هناك تفاعل بين أحداث البلدين منذ مطلع القرن العشرين لما توسعت النزعة الوطنية المعاصرة بسبب اهتمامها بقضايا التحديث والتقدّم الأوروبي والمدنية والاستعمار، وسيتدعم ذلك بعد استقلال مصر سنة 1921 التي ستمثل موطئ قدم لرموز النشاط الوطني التونسي والمغاربي عموما، حين يضيق بهم موطنهم.

وبتطور الأوضاع سوف يتأكد ذلك إذ يعتبر التونسيون المشرق العربي تواصلا حضاريا، بحكم اللغة والدين والثقافة وبالتالي انتماء الى ذات الهوية العربية.

هذا مسار سيتوضح بتطوّر الظرفية التاريخية التي جعلت مصر تضطلع بدور ريادي، لمّا احتضنت مقرّ جامعة الدول العربية وأصبحت مصبّ القضايا العربية الإسلامية، ممّا سيكون سببا في تواجد عناصر الحركات الوطنية المغاربية بها بحثا عن تبليغ أصواتهم وتدارسا لأمهات القضايا آنذاك. قدم بورقيبة رئيس الحزب الدستوري الجديد إلى القاهرة في أفريل 1945 وعقبه آخرون من رفاقه أمثال الحبيب ثامر ورشيد إدريس، وأصبحت الرحلات باتجاه القاهرة حثيثة، وهو ما جعل العناصر التونسية تبعث بها مكتبا في جويلة 1946 [33]، وقد سبقه بعد وجود "جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا"، فكان رئيسها التونسي الشيخ محمد الخضر حسين إلى جانب وطنيين مغاربة [34]، في جانفي 1948 انبعثت في القاهرة "لجنة تحرير المغرب العربي" التي ضمت تقريبا كل

32) أنظر : عمايرية (حفناوي)، **الصحافة وتجديد الثقافة : تونس في القرن التاسع عشر.** المعهد الوطني للتراث، الدار التونسية للنشر، 1994، 364 صفحة.

33) أنظر : عبيد (خالد) " مكتب المغرب العربي بالقاهرة 1947–1957 "، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1989.

34) أنظر : الفاسي (علال) " الحركات الاستقلالية في المغرب العربي " (القاهرة 1948) النقد الذاتي (الطبعة الثانية، تطوان)

الحركات الوطنية المغاربية وقد ترأسها عبدالكريم الخطابي إلى جانب الحبيب بورقيبة كسكريتير عام [35].

عبّر الوطنيون التونسيون منذ الانطلاقة عن مساندتهم لمشروع تكوين منظمة تضم المجموعة العربية، مشارقة ومغاربة، وكانوا حريصين على التموقع ضمنها من وجهة نظر مغاربية إذ أكد بورقيبة في سبتمبر 1945 أن العمل المشترك بين الدول العربية يساعد المنظمة على أن تلعب دورا لتحقيق استقلال بلدان شمال إفريقيا. ورغم عدم حصولهم على عضوية كاملة في الجامعة العربية تحت تأثير بريطانيا المنحازة لفرنسا في خصوص هذا الملف، وهو ما أسف له الوطنيون الموجودون بالقاهرة، فإن تنشيط قضيتهم في إطار القضية المغاربية مكنهم من إقحامها كمحور مركزي في اهتمامات المنظمة العربية التي نصّت وثائقها على ذلك [36].

بتبني هذه المنظمة أصبحت مصر محلّ اهتمام كل القوى السياسية النشيطة، وعمل الوطنيون التونسيون على استقطابها لفائدة قضيتهم، خاصة بعد تصلّب الاستعمار الفرنسي إثر نهاية الحرب العالمية الثانية إذ أصبحت القاهرة ملجأ لهم ومنطلقا للتعبير عن آرائهم التي ظهروا فيها أكثر ثباتا مطالبين بالاستقلال. وهو مطلب التقت حوله مختلف تيارات الحركة الوطنية. إلاّ أن الموقف المصري الرسمي صاحبه شيء من الفتور مردّه المفاوضات الإنقليزية المصرية الجارية آنذاك بخصوص معاهدة 1936، ويهدف إلى عدم إستفزاز فرنسا لتحييدها. موقف بررّه المصريون بأنه ليس من المفيد إثارة جميع القضايا في ذات الحين لأنه سيؤدي إلى تحالف بريطانيا وفرنسا ممّا لا يخدم المصالح العربية.

نتيجة لتلك الحسابات السياسية لم تقدّم الجامعة العربية للدرس قضية شمال إفريقيا أمام هيئة الأمم المتحدة، إلاّ أن المساندة الشعبية لقضية المغاربة وتعاطف مختلف التيارات السياسية المصرية معها جعل الرأي العام يطوّع الموقف الرسمي المصري الذي أعيد تنشيطه من جديد. وقبل مجلس المنظمة

35) *L'Avenir de la Tunisie* : 21/21948, « Les pèlerins du Caire ».
20/3/1948, « Pas de place pour une troisième force arabe ».
36) المادة الرابعة من ميثاق الجامعة العربية

في جلسته بتاريخ 1946/12/11 إرسال مذكرة إلى Quai d'Orsay تشعره فيها بأهمية تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في شمال إفريقيا [37].

وفي جانب آخر حرصت المنظمة على تشجيع بورقيبة، في رحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية قصد تحسيس الرأي العام العالمي في الأمم المتحدة ودعت الوفود العربية فيها إلى مساندته في تلك المهمة [38].

لقد كان الرأي العام المصري متحمّسا للقضية المغاربية ومساندا لها من خلال فضح الإعلام للمناورات السياسية وخصصت الصحافة المصرية أعمدتها للقضية المغاربية، وانتقدت السياسة الاستعمارية الفرنسية، كما تابعت أنشطة الوطنيين، ممّا جعل السفير الفرنسي بالقاهرة يكشف عن امتعاضه لذلك في مراسلة له إلى وزارة خارجيته ويعبّر عن اندهاشه بخصوص الحملات المتتالية في الصحافة المصرية ضد سياسة فرنسا في شمال إفريقيا [39].

كما وجد الوطنيون مساندة الأحزاب المصرية كحزب الوفد وحزب الوحدة العربية وحزب الاتحاد العربي إلى جانب الجمعيات ذات الطابع السياسي كحركة "الإخوان المسلمين"، وقد تجلّى أيضا تضامن الحركة الفكرية والأدبية في تلك الفترة ومن أهم عناصرها أحمد أمين وتوفيق الحكيم وطه حسين [40].

عمّقت تلك المساندة، التي كانت في إطار شامل للقضية المغاربية، الروابط العربية الإسلامية ونشطّت هذا التوجّه لدى صفوف الوطنيين المغاربة وتوّج ذلك بانعقاد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة الذي أكد الحضور الفعلي للوطنيين التونسيين، فكانت مشاركتهم بتسعة مؤتمرين من جملة 23، ينتمون في جملتهم إلى الحزب الدستوري الجديد [41]. كان الدكتور الحبيب ثامر – وهو من العناصر البارزة في الديوان السياسي للحزب – قد لعب دورا هامّا في ذلك مؤكدا على العمل المشترك.

37) *Cahiers de l'Orient Contemporain*, 2ème Semestre, 1946, p.316.
38) *idem*, 1er semestre, 1947, p.49-50 et p.48
- **الزهرة** : 1948/3/26
39) السويّح (علي)، **الوطنيون**... مصدر سابق، ص 22
40) نفس المصدر، ص 23 و24
41) إدريس (رشيد)، " ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة "، الدار العربية للكتاب، تونس 1981، ص 71 .

اعتزم "مكتب المغرب العربي بالقاهرة " [42] في هذا الإطار توثيق الروابط بينه وبين مختلف المنظمات العربية، وكذلك التأكيد على الصلات التي تربط بين المشرق والمغرب العربيين.

هكذا، أصبح الوطنيون التونسيون أكثر اهتماما بمقوّمات تلك الروابط وأبعادها ضمن قضيتهم الوطنية، وفق نظرة أعمق، اعتبارا للمعطيات التي جدّت على الساحة السياسية وهو ما أصبح واضحا في إعلانات العناصر الوطنية التونسية بالقاهرة آنذاك حيث أكد بورقيبة في مارس 1947 إصرار المغاربة على اكتساب كرامة الحياة والحرية في محيطهم الطبيعي من الوطن العربي، وجسّم ذلك بزيارة العديد من الأقطار العربية في المشرق العربي للتعريف بالقضية المغاربية وتحسيس حكوماتها بجدوى عرضها على هيئة الأمم المتحدة ومناشدتهم المساندة لنضالهم من أجل استقلال دول شمال إفريقيا [43].

إلاّ أن الحسابات السياسية والحزبية وحتى الشخصية منها سوف تعكر ذلك الانسجام، تحرّكها في ذلك الخلافات السابقة بين اللجنة التنفيذية والديوان السياسي، وكل جهة تريد الاستفادة من فعاليات الساحة المصرية ولصالحها، الى جانب المعطيات الجديدة والمتمثلة في ركود القضية التونسية ويأس الوطنيين والتقاعس الذي أبدته الجامعة العربية بخصوص تدويل القضية وعرضها على الأمم المتحدة، إلى جانب تناقص اهتمام الموقف الرسمي المصري من القضية المغاربية، فحاول رئيس اللجنة التنفيذية محي الدين القليبي، في هذا الجوّ المتوتر أن يجد له موقعا في صفوف الوطنيين بالقاهرة كما وقع تحميل بورقيبة مسؤولية سوء التصرّف في شؤون مكتب المغرب العربي، ثم بعث مكتب الاستعلامات [44] للتعريف بوجهة نظرهم في القضية التونسية وأصبح التطاحن على أشده بين الدستور القديم والدستور الجديد.

تعمّقت الآراء واختلفت الرؤى في صفوف الوطنيين التونسيين بالقاهرة في تلك الفترة بخصوص تصوّر القضية الوطنية وتحسّس إشكالياتها وضبط

42) Ch. R. AGERON, *Le Parti colonial face à la question tunisienne (1945-1951),* in Actes du Vème Colloque international, *La Tunisie de l'Après-guerre (1945-1950).* Pub. De l'I.S.H. du Mouvement National, Tunis 1991, p.195.

43) *idem.*

44) السويّح (علي)، **الوطنيون**... مصدر سابق، ص 25

حدودها والمواقف من عديد المسائل المطروحة بما في ذلك العلاقة مع المشرق وحدود العمل السياسي ضمن وحدة المغرب العربي [45].

ومن جهة أخرى، تسرّب خلاف أعضاء المكتب ليخترق الصفّ التونسي بالهيئة المغربية وانقسموا إلى شقين : الأول بقيادة الحبيب ثامر، الذي آمن بكل قوّة بأهمية العمل ضمن الوحدة المغاربية حتى لو كان ذلك على حساب المصالح الخاصة بكل قطر، والثاني برئاسة بورقيبة، الذي كان يرغب في التعامل، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد بالنسبة للآخر. واتسع الخلاف وتعقد إلى درجة انسحاب البعض من مكتب المغرب العربي [46] الذي تراجعت حيويته خاصة بعد موت الدكتور الحبيب ثامر.

تزامن ذلك مع فتور المساندة الشعبية في مصر للقضية المغاربية تبعا لانشغال الرأي العام بالقضية الفلسطينية وحرب 1948 التي استرعت اهتمام كل الشعوب العربية. فصدرت بخصوصها مواقف المساندة عن كل الأطراف السياسية بمختلف اتجاهاتها ومنظماتها، وتجسّم ذلك في الحسّ الجماهيري الفيّاض الذي طغى على الاجتماع العام الذي التأم بجامع الزيتونة يوم 19 ماي 1948 وحضره الأمين العام صالح بن يوسف حيث عبّر من خلال مراسلته لأمين عام الجامعة العربية عن مؤازرة التونسيين، رغم طغيان الاستعمار، للقضية الفلسطينية، مؤازرة تجاوزت مستوى الخطاب لتطبق على أرض الواقع من خلال أعداد الشبّان المتطوّعين للقتال. وقد شملت تلك الظاهرة كل الفئات التونسية وخصتّ كل الجهات بالبلاد وبلغ عدد المتطوّعين التونسيين للقتال 2676 متطوّعا [47].

ذلك ما أقلق السلط الاستعمارية، حسب تقرير J.Mons المقيم العام [48] الذي نبّه الى خطورة الوضع، ورغم الإجماع الذي قلّ ما حصل في شأن آخر فإنه لم يقطع الطريق أمام التنافس والصراع بين مختلف الجهات الذي تداخلت فيه الحسابات السياسية بتلقائية المواقف الشعبية، إذ من الطبيعي أن ينتاب ذلك

45) Ch. R. AGERON, *op..cit.*

46) عبيد (خالد)، مكتب، مصدر سابق، ص 110

47) البكوش (سمير)، " صدى القضية الفلسطينية بتونس وصراع القوى السياسية حولها بين 1947-1948 "، **روافد**، عدد 6، 2001 ص ص 31-60، ص 46.

48) أرشيف الإقامة العامة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية R198، الملف عدد 1، ص 349 . تقرير جون مونس إلى جورج بيدو وزير الخارجية الفرنسي، جويلية 1948.

الحراك صفوف الشرائح الوطنية السياسية ونخبتها التي كانت بصدد تصوّر قضيتها الوطنية، وتحسّس هويتها المعاصرة، آخذة في الاعتبار التطوّرات السياسية الجديدة، المحلية والدولية الناتجة عن حرب 1948 ممّا سيكون له تبعاته على القضية التونسية ومسيرتها في ما له صلة بمضامين أهدافها وطرق تعاملها مع القضايا الحسّاسة، وعلاقتها مع باقي الوطنيين، والمصريين خاصة في مطلع الخمسينات، إذ ستكون مقاومة المستعمر نشيطة بحكم التطوّرات على المستوى المحلي.

II – القضية التونسية في مطلع الخمسينات :

1) تدهور الأوضاع الداخلية :

اتسمت الظروف العامة بالبلاد التونسية في بداية الخمسينات بتأزم الحالة الاقتصادية واختناق الأوضاع الاجتماعية [49] الناتج عن السياسة الاستعمارية الفرنسية المستنزفة لإمكانات البلاد ممّا سيؤول الى تعميق الهوّة بين الحاكم والمحكوم.

اهتمت الصحافة بمختلف أوجه تلك الأزمة مشيرة الى خطورتها وتذمر الأهالي من سوء أحوالهم المعيشية وانتشار الفقر والبطالة وظهور المجاعة في بعض الجهات من البلاد خاصة تلك التي لم تنصفها الطبيعة [50]، وذلك بشهادة السلط الاستعمارية ذاتها، إذ يقول المقيم العام De Latour في خطابه الإذاعي يوم 19 مارس 1955 إنّ " ... مناطق الوسط والجنوب باقيـــة على فقرها المنـــذر بالخطر من جرّاء كارثة الجفاف..." [51]، ظروف متردية للغاية خيمت على البلاد وأنهكت الأهالي طيلة النصف الأول من عشرية الخمسينات، ستكون دون شك، عاملا من العوامل الملائمة للعمل السياسي وباعثا لتصعيد النشاط ودفعه نحو المزيد من التجذر، خاصة وأن الظروف الخارجية كما ذكرنا آنفا كانت سانحة لذلك.

49) *L'Avenir de la Tunisie*, 4/3/1950.
- *Le Petit Matin*, 8/4/1950.

50) قسنطيني (الكراي)، " أزمة ما بعد الحرب أم تأزم اجتماعي "، أعمال الندوة الدولية الخامسة، " البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب 1945–1950 "، تونس 1991، ص ص 76–96.
أنظر أيضا :
J. LEPIDI , « L'économie Tunisienne en 1954 », in *BULLETIN économique et social de la Tunisie*, Avril 1955.

51) أرشيف المصلحة التاريخية لجيش البرّ الفرنسي، ملف 2 H 219، ورقة 201.

2) منعرج جانفي 1952 والمساندة المصرية للقضية التونسية :

لما تمّ الإعلان عن مذكرة 15 ديسمبر 1951 التي حكمت بتوثيق الصلة نهائيا بين تونس وفرنسا، فشلت تجربة التفاوض للحصول على الحكم الذاتي بين حكومة محمد شنيق والحكومة الفرنسية، والتي كانت وراء تشتّت موقف الوطنيين التونسيين إزاء قضيتهم، ويعكس ذلك بعض التباين في نظرتهم للقضية الوطنية وما تنطوي عليه من معان وأبعاد.

جانب من هذا الاختلاف يتعلق بأهمية وطبيعة الصلة التي تربط التونسيين بمصر والتي ما فتئت تتركز في تلك الفترة، وكان للأوضاع المصرية وما اتسمت به من إشعاع تأثير على العناصر الوطنية. وقد تطوّر هذا التأثير نظرا للحراك المتنامي في مطلع الخمسينات في كلا البلدين وعلى المستوى الدولي.

ساهم بعث جامعة الدول العربية في أن تكون "القاهرة قلب العالم الإسلامي النابض وقبلته السياسية حيث تجد الحركات الوطنية المضطهدة النجاة والسلامة " [52]، ممّا سيكون له إنعكاس على نزعة العروبة لدى الحركات الوطنية عموما. وحاول الدستور الجديد تفعيل تلك النزعة في الوعي الوطني بالتأكيد على مقوّماتها، وهو ما ذهب إليه علي البلهوان في حرصه على اللغة والدين والعادات [53] التي تمثل روابط عريقة شاهدة على وحدة المغرب العربي والمجموعة العربية عموما، دون أن يكون ذلك منافيا لاستقلالية الكيان التونسي التي ينادي بها [54]. وقد حرصت مختلف التيارات الوطنية خلال هذه الفترة، خاصة العناصر المقيمة في مصر، على تزكية الطرف المصري لطروحاتها كي تضمن نوعا من الشرعية. وهو ما يتجلّى من خلال مواقف العناصر الوطنية التونسية التي قد تفقد تجانسها، رغم انتمائها لنفس الصف (الحزب الدستوري الجديد)، إذ أعتبر البعض منهم [55] (حسين التريكي ويوسف

52) شارل أندي جوليان، " **إفريقيا الشمالية تسير. القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية** "، ترجمة المنجي سليم، الطيب المهيري، مراجعة فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس 1976، ص 203.

53) البلهوان (علي)، " **نحن أمّـــة** "، مطبعة التليلي، تونس 1949، ص 13.

54) نفس المصدر، ص 124.

55) أنظر موقف التريكي وجذور الخلاف في : " اليوسفية من خلال المصادر الشفوية "، لعدنان منصر، **الكراسات التونسية**، عدد خاص 169–170، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، الأشهر الثلاثة الثانية والثالثة 1995، ص ص 75–87 ص 78.

الرويسي)، خاصة الذين كانوا مرابطين في مصر، أن الخط التفاوضي مع فرنسا غير مقبول بحكم أنه يجعل قضايا المغرب العربي فاقدة لوحدتها، إضافة الى أن ذلك فيه إحراج كبير للموجودين على الساحة المصرية ويجعل تحرّكاتهم غير متناغمة مع موقف الديوان السياسي بتونس (بورقيبة...) الذي يجنح الى التفاوض [56]. إذ وقع توجيه الدعوة في مناسبات عديدة الى فرنسا " كي تفتح سريعا المحادثات مع ممثلي الشعب التونسي " [57]، والتي إذا ما ضمنت السيادة التونسية سوف يقع احترام كل مصالحها المشروعة في تونس، في الميادين " الاقتصادية والثقافية والإستراتيجية ".

هذا الجنوح إلى التفاوض، الممثل في حكومة شنيق [58] وقع رفضه من طرف شخصيات سياسية مختلفة منها التي تنتمي إلى الدستور القديم، والأسبوعية "الاستقلال" عبـّرت عن ذلك الخط منذ نشأتهـا في فيفري 1951، وأخرى تنتمي إلى الساحة الزيتونية [59]، الى جانب عناصر الدستور الجديد[60]، خاصة بعد التأكد من أن ذاك المنحى لم يعط النتائج المرجوة وأتت مذكرة 1951/12/15 لتترجم فعلا عن خيبة المسعى.

وهكذا أصبحت الطريق مفتوحة للعودة إلى تشديد الموقف الذي سيؤهل القضية تدريجيا الى التدويل. انطلقت بتحوّل محمد بدرة وصالح بن يوسف إلى باريس يوم 1952/1/13 قصد رفع الشكوى إلى المنظمة الأممية [61]، وتمّ تأييد ذلك في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة من طرف الأقطار العربية والآسيوية [62].

حصل ذلك في ظرفية غير ملائمة لفرنسا دوليا إذ باتت راضخة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي رغم مساندتها لها كانت توجّه لها النقد بخصوص سياستها الاستعمارية [63]، إلى جانب ما تعرّضت له من هدر لطاقاتها نتيجة حرب الهند الصينية.

56) السويّح (علي)، **الوطنيون**... صدر سابق، ص 82.
57) *Mission*, 12,26/5/1950 : افتتاحيات الهادي نويرة
58) *Mission*, 11/8/1950.
59) **النهضة** 23 و27 أوت 1950 .
60) أنظر ما صرّح به يوسف الرويسي إلى : *La République Algérienne* 13/7/1951
61) *Mission* 25/1/1952.
62) *Le Petit Matin* 17,18 Janvier 1952.
63) أنظر :
Les Mémoires de l'ex-secrétaire d'Etat américain D. Acheson, *Present at the creation my years in the state department*, New-York, Norton, 1969, p.327-328, 394-5, 579.

توقعا لما سيحصل من مواجهة في خصوص مذكرة 15 ديسمبر بادرت الحكومة الفرنسية بتعويض مقيمها العام بتونس L.Périllier بمقيم عـام جديد J. De Hautecloque، عرف بقبضته الحديدية في تعامله مع الأوضـاع، وحال نزولـه بالبلاد يوم 1952/1/13 [64] أعلن عزمه على ترتيب الوضع كي يستتب الأمن، باتخاذ سياسة قمعية، فضغط على الباي كي تسحب الشكوى التي وجهت الى مجلس الأمن لكنه لم يستجب له، فأمر بمضايقة الوطنيين الذين عقدوا مؤتمرهم الخارق للعادة يومي 18 و19 جانفي 1952، رغم منعه، وأقروا " عزم الشعب التونسي على تحقيق المبادئ الأممية بكل الطرق المتاحـة له " [65]. اعتقلت بعض العناصر القيادية منها الحبيب بورقيبة والمنجي سليم [66]، وتواصلت الاعتقالات ممّا زاد الوضع توترا حيث عمّت الاضطرابات وتكاثرت الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات في شوارع العاصمة ثم خارجها [67] معبّرة عن غضب الأهالي. إلاّ أن السلطة واجهت ذلك بكل وحشية وعنف " لتأديب الأهالي " ولم يتمكن المقيم العام، رغم إصراره، من حلّ حكومة شنيق، فقام بنفي أعضائها يوم 26 مارس 1952 إلى منطقة قبلي بالجنوب التونسي، ثم عيّن حكومة جديدة بإشراف صلاح الدين البكوش وأطلق العنان لكل القوانين الزجرية، وتمّت ملاحقة الوطنيين وحشدهم تحت الإقامة الجبرية. كما نفذت عصابة "اليد الحمراء" بعض العمليات الإرهابية، منها اغتيال فرحات حشاد أمين عام الاتحاد التونسي للشغل يوم 1952/12/15 [68]، ممّا دفع التونسيين إلى ردّ الفعل وتصعيد المقاومة، فتكوّنت فرق الكفاح المسلّح التي وجّهت عملياتها ضد الحضور الفرنسي وأشكاله من مصالح المعمّرين وغيرها [69]، أطلق عليها الفرنسيون إسم "الفلاقة " إذ يتضمن اللفظ معنى أقرب إلى السلب والنهب منه الى المقاومة.

استمرّت تظاهرات الشعب وتحدّيه للمستعمر إلى حدود 1954، وفي المقابل تمادت سياسة التعسّف والملاحقة ضد الأهالي خاصة الوطنيين، وأصبحت البلاد ترزح تحت وطأة الاستعمار الغاشم. أجواء مضطربة اخترق

64) *Le Petit Matin*, 17, 18 Janvier 1952.
65) *L'Avenir de la Tunisie* 21/1/1952.
66) *Le Petit Matin, op..cit.*
67) أنظر : *Le Petit Matin,* 19-29/1/1952
68) *Histoire du Mouvement National*, C.D.N, Tunis, 1968-79, Tome 13, *Le Néo-Destour face à la 3ème épreuve (1952-56)*, pp.521-578.
69) *idem*.

صداها حدود البلاد التونسية، خاصة باتجاه مصر التي كانت هي الأخرى تواجه ظرفية مماثلة، كما أشرنا سابقا إلى ذلك، أمّا المحرّك فهو واحد في كلا البلدين، ألا وهو القضية الوطنية.

أوضاع أدّت إلى انتقادات السلطات الأمريكية للسياسة الإنقليزية في مصر والفرنسية في تونس إذ اعتبر وزير الخارجية Dean Acheson أن تلك الأحداث كانت ناتجة عن إرادة التحرّر وهي ذاتها التي عرفتها الثورة الأمريكية أو الفرنسية منذ قرون مضت [70].

من الطبيعي إذن أن تكون المساندة تلقائية بين البلدين نظرا لرضوخ كل منهما إلى ذات العاصفة، وقد كان ردّ الفعل المصري تجاه ما تعرّضت له تونس من قمع منذ بداية 1952، مختلف الأشكال، تنوعت مصادره بما في ذلك الرسمية أو غيرها، وتجسّم ذلك خاصة على المستوى الإعلامي، وكانت صحافة الأحزاب المصرية على موعدها منذ انطلاق الأحداث بالبلاد التونسية، وشاركت في الحملة الإعلامية وعلى اختلاف مشاربها وعبّرت عن استنكارها بشدة أمام السياسة القمعية بخطاب فيه كثير من الحماس والانحياز وصل أحيانا إلى درجة الشتم. وكانت هذه الصحف تغطي نشاط الوطنيين بانتظام، انطلاقا من علاقاتها بمكتب المغرب العربي بالقاهرة، كما تغطي الندوات الصحفية التي يعقدها الوطنيون بمصر [71] لعرض القضية التونسية، إلى جانب نشرها أخبار الوكالات الأجنبية حول هذا الشأن.

إن رحابة المجال الذي مثلته الصحافة المصرية للقضية التونسية، رغم الخطاب العاطفي، لعبت دورا كبيرا في تعبئة الرأي العام المصري والعربي، كي يتعاطف مع التونسيين ومقاومتهم، ويندّد بسياسة الاستعمار الفرنسي القمعية، وهو ما عبّرت عنه مختلف شرائح المجتمع المصري من أحزاب سياسية وهيئات ومنظمات، إنْ بواسطة الاجتماعات العامة أو اللوائح وبرقيات الاحتجاج [72] التي وجهوها إلى المنظمات العالمية، منها برقية إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة ببروكسال إثر اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد [73].

70) D.Acheson, *Present... op.cit.* pp 394-95

71) منها الندوة التي عقدها صالح بن يوسف ومحمد بدرة يوم 1952/4/5 . ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية، مراسلات سياسية وتجارية : ملف 317، ورقة 42 .

72) تصريح السفارة الفرنسية بالقاهرة حول الأوضاع الداخلية لمصر من 1952/6/12 إلى 1952/12/12 : م.ت.ج.ب.ف.، ملف 136 H2، ورقة 38.

73) *Le Monde du Travail Libre*, janvier 1953, p.10. Résolution du Comité Exécutif de la C.I.S.L. du 8 décembre 1952.

إلى جانب الأحزاب والصحافة، شكّلت المنظمات مصدر تأييد للقضية التونسية، إذ اجتمعت تسع منظمات مصرية، من بينها اتحادية نقابة العمّال وجمعية الشباب الإسلامي، وعبّر الجامعيون المصريون عن مساندتهم في اجتماع التأم بالقاهرة يوم 1952/12/17، حيث تم الرّبط بين الوضع في تونس ومثله في مصر واعتبروا القمع الفرنسي والإنقليزي بإفريقيا من الحملات الإمبريالية وناشدوا الحكومة المصرية بغلق المؤسسات الفرنسية والإنقليزية والأمريكية [74]، كما استنكر شيخ جامع الأزهر، وهو مفتي الديار المصرية، ما سلكته فرنسا في تونس ودعا المسلمين إلى إرسال المساعدات إلى إخوانهم التونسيين. وفي صلاة الجمعة ليوم 11 ديسمبر 1952، التي حضرها قرابة الـ 10 آلاف من شيوخ وطلبة، تمّت دعوات المصلين إلى أحداث شمال افريقيا وترحموا على روح الفقيد فرحات حشاد [75].

أما هيئة المحامين المصريين فإنها بعثت ببرقيات احتجاج على ما أطلقت عليه بالعدوان الفرنسي على القطر التونسي، إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للمنظمة الأممية وإلى جمعية المحامين الأمميين [76]، هذا إلى جانب تطوّع بعض المحامين المصريين للدفاع عن التونسيين الذين تمّ اعتقالهم خلال تلك الأحداث.

مثلت إذن المساندة الشعبية المصرية بمختلف توجهاتها وشرائحها تجاوبا، أكد الحسّ التلقائي وتضامنا مع القضية التونسية بأحداثها وتطوّراتها، عبّر عن الروابط المتينة التي تأسست بين الشعبين، انطلاقا من مخزون تاريخي ثقافي وحضاري مشترك. كان ذلك التفاعل بدوره سببا من أسباب حركية الساحة المصرية وتنشيطها، ولعلّ ذلك سيكون محرّكا للموقف الرسمي الذي ستتخذه الجهات الرسمية تجاه القضية التونسية، مدفوعا من القاعدة الشعبية ومختلف مكوّنات الرأي العام المصري، وكذلك مدعوما من طبيعة الدور القيادي الذي أصبحت تتميّز به مصر في قيادة الصف العربي، ضمن تحدّيات استعمارية خطيرة.

74) السويّح (علي)، **الوطنيون...**، مصدر سابق، ص 96.

75) نفس المصدر، ص 97.

76) **الصبـــاح** 23 فيفري 1952.

تجلّـى الموقف الرسمي عن طريق تصريح رئيس مجلس الوزراء نحاس باشا بقوله : " ... إنه لا يمكن أن تلبث مصر مكتوفة الأيدي تجاه تلك الحوادث أو تغض الطرف عن التصرّفات المنافية للديمقراطية ولمبادئ دستور الأمم المتحدة والتي تقوم بها دولة من دول المنظمة الأممية في قطر تبسط عليه نظامها خصوصا وأن هذا القطر هو قطر عربي..." [77].

ثم تدعمّت تلك المساندة الرسمية للقضية التونسية بعد أن تعكّرت الأوضاع في جانفي 1952، من خلال العمل الديبلوماسي على المستوى الدولي، مساءلة واحتجاجا على فرنسا، وتسهيلا لدور الوطنيين التونسيين الذين يسعون إلى عرض قضيتهم على الأمم المتحدة. وأصبحت مصر قاعدة لنشاط صالح بن يوسف ومحمد بدرة منذ أواخر مارس 1952، إذ تبنت، إلى جانب الباكستان، رأي المجموعة العربية والآسيوية لعرض القضية التونسية على الأمم المتحدة في ربيع 1952، حيث تمّ إيفاد أحد خبراء الحكومة المصرية القانونيين لمساعدة مندوب الباكستان عند عرضه للقضية على الأمم المتحدة [78]. وفي 1952/12/7 تبنت بدورها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية عريضة (45 صوتا على 58) القرار البرازيلي الذي يدعو إلى مواصلة المحادثات في خصوص القضية التونسية للوصول إلى منح التونسيين إمكانية إدارتهم الذاتية [79].

إلى جانب العمل الديبلوماسي، فضحت الصحف الرسمية – وكان لها إشعاع على مستوى الأقطار العربية – الممارسات الاستعمارية الإرهابية ممّا أحرج السلط الفرنسية التي احتجت لدى الحكومة المصرية معتبرة أن تلك التغطية الصحفية مغرضة وفيها الكثير من المبالغة. إضافة إلى الصحافة الرسمية، لعبت الإذاعة دورا هاما في التعريف بالقضية التونسية، خاصة وأن جهاز الراديو، نظرا لحداثته وسرعة نقل الخبر عنه، كان له وقع خاص لدى المستمعين في الأوساط الشعبية العريضة، إذ أصبحت المقاهي تعجّ بالوافدين طلبا للخبر الفوري الذي قد يكون مصدر نقاشات مطوّلة، ممّا يوضح الرؤى

77) **الصبـــاح** 6 مارس 1952.
78) **الصبـــاح** 4 مارس 1952.
79) أنظر :
Procès Verbaux officiels du Conseil de Sécurité, 575 ème séance, 10 Avril 1952, pp.11-14.

ويبلور الوعي لديهم بمستجدات الأحداث. والإذاعة المصرية من أوائل الإذاعات العربية التي تأسسّت ولها نسبة استماع واسعة في الصفوف الشعبية بالمغرب العربي منذ الأربعينات، وساعدت بقدر كبير في استرعاء الاهتمام بالشرق العربي وحث الوعي بالانتماء إلى صف عربي واحد.

لذلك كان صدى تلك الحملات الإعلامية الإذاعية واسعا وتأكد ذلك في ظل النظام الناصري القومي بعد ظهور إذاعة "صوت العرب" [80]، التي انطلق بثها يوم 4 أفريل 1953 [81]، وقد كانت أداة تعبير عن مشاغل الوطن العربي وما تصبو له جماهيره من تحقيق للحرية والحياة الكريمة، ومثلت منبر نداء تم توظيفه للتعبئة والدعاية في سبيل قضاياهم أو لاتصال الرموز الوطنية بشعوبها، من ذلك مثلا كلمة علي البلهوان ومحمد بدرة إلى الشعب التونسي بمناسبة حلول رمضان سنة 1954 [82] التي كانت مشحونة بالحسّ الوطني، لذلك سعت السلطات الاستعمارية إلى الضغط على بث تلك الإذاعة بالتشويش المستمر، وهو ما أكده المقيم العام في تقريره حول الأحداث بالبلاد التونسية في شهر ديسمبر 1953 بقوله : " ... إن تصريحات بن يوسف إلى مصدح "صوت العرب" تبعتها اهتمامـات كثيرة من المستعمين التونسييـن الذيـن لا ينحصرون فقط في الوطنيين " [83]، ورغم احتجاج وكيل الدولة لدى وزارة الخارجية الفرنسية إلى المكلف بالشؤون المصرية بباريس [84] حول الموضوع، فإن السلط الرسمية المصرية لم تكترث بذلك وأبقت على البث الإذاعي، مساندة للوطنيين بشمال إفريقيا[85].

إلاّ أنه عموما بقيت تلك المساندة الرسمية أقلّ اندفاعا من المساندة غير الرسمية بحكم اضطراب الوضع الداخلي بمصر وانشغال الأوساط الرسمية بالمشاكل الداخلية، خاصة إثر انقلاب 1952/7/23، إذ انطلق النظام الجديد في تركيز هياكله وتثبيت سلطته محليا. وتواصل ذلك التقلص حتى سنة 1953

80) H.R.Hamza, *Communisme et nationalisme en Tunisie de la "Libération" à l'indépendance (1943-1956)*, Publications de la Faculté des Sciences et Sociales de Tunis, 1994, 391 pages, p.200
81) السويّح (علي)، **الوطنيون**... مصدر سابق، ص 93.
82) نفس المصدر، ص 92.
83) مأخوذة عن السويّح (علي)، مصدر سابق، ص 92.
84) **الصبـــاح** 22 أوت 1954.
85) **الصبـــاح** 19 ديسمبر 1954.

حيث لم تحصل اتصالات رسمية بين الحكومة المصرية ورموز الحركات الوطنية المغاربية، ويتأكد ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها علي البلهوان إلى الباهي الأدغم بتاريخ 2 مارس 1952، حيث يشير إلى ضيق نطاق العمل بسبب الأزمة المصرية، لذلك توجّه الى بغداد بمعية محمد بدرة للتمكن من توسيع النشاط في الشرق الأوسط [86].

ومن المرجّح أن يكون أيضا تراجع الموقف الرسمي من تبعات موقف الحزب الدستوري الجديد الذي جنح إلى التفاوض مع فرنسا، ضاربا عرض الحائط اتفاق مكتب المغرب العربي بالقاهرة، ممّا أدّى إلى انكماش الحكومة المصرية التي لا ترغب في معالجة قضية شمال إفريقيا بطريقة تجزيئية.

III - الموقف المصري في خضمّ تناقضات الصف الوطني

1) تطوّرات القضية التونسية ضمن الظرفية الفرنسية :

إن السياسة التعسفية التي توختها فرنسا بتونس عن طريق مقيمها العام J. de Hautecloque كان مآلها الفشل، رغم الإصلاحات الشكلية التي تم فرضها على الباي الذي رفضها [87]، وهو ما أقرّه رئيس الحكومة الفرنسية Vincent Auriol بقوله إنّ سياسة العنف في تونس قد تؤدي إلى المأزق. تجسّم ذلك في سياسة الاستقالة خلال المشاركة في الانتخابات البلدية، إذ مثلت – رغم الضغوطات التي مارستها سلط الحماية – 33% من المرسمين على مستوى البلاد، 9 % في تونس وسوسة، 18 % في القيروان [88].

تغييرا لتلك السياسة وقع تعيين مقيم عام جديد Pierre Voizard في سبتمبر 1953، عقب ذلك انتخاب رئيس جديد لفرنسا في نهاية 1953، René Coty، الذي سيحاول لملمة الأوضاع وإعادة شيء من الهدوء [89] وفكّ الحصار الذي كان يخيّم على البلاد بتسريح الصحف الوطنية والوطنيين الذين تم إبعادهم، وانبعثت حكومة جديدة ترأسها محمد الصالح مزالي يوم 2 مارس 1954، التي ستدخل في إصلاحات جديدة [90]، ثم ستشهد السياسة الخارجية

86) Ladgham (Béhi), *Correspondance 1952-1954, les années décisives*, Cérès production, Tunis, 1990, p.46.
87) H.R. Hamza, *Communisme... op.cit.*, p.258.
88) *idem*, p.300.
89) أنظر مذكرات : M.S.Mzali .*Au fil de ma vie*, Tunis 1972
90) *Le Petit Matin*, 5/3/1954.

الفرنسية تطوّرات خطيرة على ضوء أحداث الساحة الداخلية والخارجية، وقد أشار Pierre Mendès France [91] إلى " التحوّلات المثيرة " على مختلف الأصعدة التي تشهدها الساحة الدولية، واعتبر أن حرب الهند الصينية أصبحت تنهك طاقات فرنسا المادية والبشرية [92] وقد تسيء إلى صورتها وسمعتها، لذلك بات من الضروري إيقاف ذلك النزيف. كانت تونس أيضا في تلك الفترة إلى جانب الاضطرابات الداخلية والقضية المغربية من خضم المشاكل التي أثقلت كاهل فرنسا وارهقت ساستها. منذ حلول حكومة P.M.France [93] استبشرت بعض الأطراف بها، وأصبحت بوادر مراجعة تلك السياسة المتصلّبة واردة ممّا سيكون له انعكاس في صفوف الحزب الجديد حيث ستبرز فيه عناصر تنحو إلى إعادة فتح الحوار مع فرنسا، من بينها الهادي نويرة [94] عضو الديوان السياسي الذي بات منذ 1952 يتمتع بحضور فاعل على مستوى القيادة وكان موقفه هذا وراء موجة من السخط انتابت البعض من العناصر الوطنية.

تعزّز هذا الموقف الداعي إلى العودة للتفاوض مع فرنسا بعوامل خارجية أيضا، منها ضعف نتائج تدويل القضية التونسية، إلى جانب عدم استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على فرنسا [95] ومجاراتها، ممّا لا يدعم القضية التونسية.

علما وأن الوطنيين لم يفقدوا تماما الأمل في كسب مناصرة الولايات المتحدة الأمريكية لقضيتهم من خلال مبعوثيهم إليها واتصالاتهم بها [96] (بوحافة والأدغم). لذلك وقع إقبال على توخي سياسة " التهدئة " من طرف قادة الديوان السياسي وأصبح هذا النهج يمثل تيّارا داخل الحزب، لكن ذلك سيمثل إشكالا على مستوى بعض العلاقات الخارجية خاصة في اتجاه مصر، التي

91) *Le Monde*, 18/6/1954.
92) من 1946 إلى 1954 التهمت حرب الهند الصينية 3000 مليار فرنك منها 2385 فرنك تحمّلته الميزانية الفرنسية، أما الخسائر العسكرية فإنها تعدّ كما يلي : 92000 قتيل بما فيهم الذين لم يقع العثور عليهم، 114000 جريح . أنظر :
M.L.Chaïbi : *Les Enjeux d'une décolonisation négociée : L'exemple tunisien (1954-56)*, *IBLA* n° 186, 2000, 2, p.196.
93) *Le Petit Matin*, 17/6/1954.
94) *L'Express*, 3/7/1954, « Renouveau en Tunisie ».
95) تصريحات بن يوسف لجريدة : *Le Monde* بتاريخ 1953/10/28 و1953/11/13 .
96) *Le Monde*, 26/4/1952, « Les émissaires nationalistes multiplient leurs démarches à New York et à Washington » .

شكّلت فيما سبق دعما أساسيا للوطنيين التونسيين ولا يمكن التخلّي عنه وقد كان حرص الحزب الدستوري الجديد واضحا في الإبقاء عليه لفائدة مواقف الديوان السياسي للفوز بزعامة الحركة الوطنية على حساب الأطراف الأخرى. أمّا النظام المصري الجديد، وبعد أن وطّد ركائزه على المستوى الداخلي، عاد من جديد إلى تنشيط القضية المغاربية وبدأ يظهر اهتماما وجدّية بالقضية التونسية، لكنه ضمن تمش في الاتجاه المعاكس، أي يخالف تماما ما أصبح يرومه البعض من قادتها. في هذا الإطار ظهرت "لجنة تحرير المغرب العربي"، وهي مبادرة تمت تحت رعاية كل من الحكومة المصرية والجامعة العربية قصد تجاوز سلبيات تلك الفترة والمتمثلة خاصة في الانقسامات وتشتّت الأحزاب الوطنية.

تتكوّن هذه اللجنة من الأحزاب والمنظمات السياسية المغربية في مصر والشرق العربي، مقرّها القاهرة وينصّ ميثاقها في مادته الثالثة [97] على أن هدفها هو حصول أقطار المغرب العربي الثلاثة على استقلالها التام والانضمام إلى الجامعة العربية ودحض مبدأ المشاركة في الاتحاد الفرنسي [98] ورفض السيادة المزدوجة. وكان علي البلهوان من الممضين على ذلك الميثاق باسم الحزب الدستوري الجديد، ويبدو أن ضغوطات الوفد المصري، ووجهة نظره جعلت عناصر الحزب الجديد تنساق بشيء من الإحراج، خاصة لوجود ممثل عن الحزب القديم، إلى قبول التنسيق مع الأطراف الوطنية المغاربية، لذلك نرى ممثل الحزب الجديد يشترط بخصوص الوحدة التي تنص عليها اللجنة ألاّ يقع التدخل في الشؤون الخاصة بكل حزب [99]. ورغم ذلك الاحتراز، فإن انخراط ممثلي الحزب الجديد ضمن تلك اللجنة لم يلق الاستحسان العام بل وقابله تحفظ البعض من قادته منهم الباهي الأدغم.

واضح إذن أن عملية توحيد النشاط الوطني التونسي بالقاهرة ليست بالأمر الهيّن، والحال أن الخلافات القديمة والجديدة عادت للظهور في الأفــق.

97) السويّح (علي)، مصدر سابق، ص 169.
98) أنظر مداخلتنا :
HAMED-Touati (M), *La Tunisie entre les hésitations de la politique coloniale française et la résolution des nationalistes (fin des années quarante, début des années cinquante)*, pp.113-123, in Actes du VI colloque international sur : *La Tunisie de 1950-1951*, Publications de l'Institut Supérieur du Mouvement National, Tunis, 1993.
99) رسالة علي البلهوان إلى الباهي الأدغم بتاريخ 20 أفريل 1954 . أنظر الباهي الأدغم، مصدر سابق، ص 70.

يقول حسين التريكـــي : " ... أن الخلاف الكبير الــذي تفجّر داخل الحزب والحركة الوطنية يعود إلى هذه الفتــرة (1947-1948) لكنه لن يجد فرصة للتعبير عن نفسه إلاّ في فتــرة لاحقة (1955-1956). وقد تمحور هذا الخلاف حول فلسفة قيادة الحزب، حيث تمكّن الدكتور الحبيب ثامر عن طريق المكاسب السياسية التي حققناها في القاهرة... من دفع المكتب السياسي للحزب في مسار مختلف عن ذاك الذي حدّده بورقيبة..." [100]

تجسّد ذلك التضارب في المواقف بين متفاعل مع الساحة المصرية التي تنادي بالعمل الموحّد لتحرير كامل المغرب العربي بواسطة الكفاح المسلّح، ومتفائل بالتغيير الحاصل على مستوى الساحة الفرنسية ويأمل في إعادة الحوار مع فرنسا التي تنوي مراجعة تصلّب سياستها. تضارب نستشفه من خلال مراسلات رموز الحزب الجديد. إذ يقول المنجي سليم في رسالة إلى الباهي الأدغم بتاريخ 1954/4/9 : " لاحظت منذ زمن الفرق بين الداخل والخارج في المواقف السياسية التي يتخذها الحزب من حين لآخر، وربّما كان لذلك الفرق تأثير في الأوساط الخارجية وخاصة العربية والإسلامية التي نعتمد عليها " [101]. إلا أن عناصر الحزب الجديد سوف تظهر أمام تناقضات تلك الظرفية شيئا من المرونة، إذ تمكنوا من التعامل مع الموقف المصري الراديكالي وسايروه ولم يتخلفوا في الانضمام إلى "لجنة تحرير المغرب العربي" في أفريل 1954، ولكنه كان مشروطا بعدم التدخل في الأمور الداخلية. فالموقف السياسي صلب الحركة الوطنية التونسية خلال تلك الفترة والسياسة الخارجية التي أصبحت تنحو منحى التقارب مع سياسة منداس فرانس، كانت وليدة الظروف السائدة آنذاك. كما أن هذا التيّار نشأ داخل الحزب الجديد لأنه أقرب الأوساط السياسية للقيام بتلك المهمة نظرا للتمرّس السياسي الذي تحظى به أغلب عناصر قيادته، إلى جانب تكوينهم السياسي والثقافي المطلع بحكم دراستهم العصرية التي أخذت عن الفكر السياسي الغربي الحديث في الجامعات الفرنسية، بحيث تكوّنت نخبة سياسية قادرة على فهم مجريات الأحداث وترتيب تعقيداتها وتحليل مناوراتها السياسية والديبلوماسية، من بين هذه النخبة يبرز رئيس الحزب الحبيب بورقيبة الذي يتمتع بشخصية كاريزمية ورصيد معنوي وسياسي نظرا لطول نفسه النضالي وحنكته وخبرته الميدانية، ممّا جعله مؤثرا

100) منصر (عدنان) **اليوسفية**,,,، مصدر سابق، ص 78.
101) Ladgham (B), *Correspondance... op..cit.*, p.18

على ميـــزان القوى داخل حزبـــه إلى جانـــب حبّه للتفرّد بالرأي [102]. وقد كان لا ينفر من الحوار مع فرنسا منتقدا المواقف الراديكالية، وعبّر عن ذلك التمشي بالواقعية والبراغماتية، إذ صرّح لجريدة *Le Monde* الفرنسية منذ مطلع الخمسينات " أن الحزب الدستوري الجديد وطني وواقعي: فهو إذن الحزب الوحيد الذي يستطيع ضمان كافة المصالح الفرنسية" [103].

رغم فشل الحوار سنة 1952، فإنه سيعيد الكرّة استجابة لبعض اللّين الذي اتّسم به الرأي العام الفرنسي في سنة 1954 والذي بدأ يؤمن بتسوية سلمية في خصوص المستعمرات، وهو ما تجلّى من خلال حكومة منداس فرانس الذي " عمل على توضيح تمشيه بقدر الإمكان لحلّ الأزمة التونسية، ومبادرته الأولى كانت بتحديد المتفاوض الوطني التونسي القادر على إعادة ربط الحوار الذي أجهض كمّ من مرّة " [104]. وكان بورقيبة شاعرا بذلك التحسّس ممّا جعله يصرّح لجريدة *Le Monde* : "إنه من مصلحة فرنسا أن تقبل كمحاور لها حزبا ورجالا عصريين، لائكيين، كونتهم بنفسها ويعيشون... حسب ثقافتها وحسب المبادئ التي علّمتهم إياها..." [105]

وفي سياق تهدئة الأوضاع وجنوح فرنسا للتسوية السلمية أعلن رئيس الحكومة الفرنسية عند زيارته لتونس، أمام الباي، باعتراف فرنسا لتونس بالحكم الذاتي، على مراحل، انطلاقا من مفاوضات تضبط وتضمن حقوق ومصالح كل الأطراف [106]. تصريحات قبلتها قيادة الحزب الدستوري الجديد بارتياح، وتمّت موافقة الديوان السياسي يوم 4 أوت 1954 بالأغلبية على المشاركة في الحكومة التي انبعثت يوم 7 أوت 1954 برئاسة الطاهر بن عمّار وانتمى لها أربعة من أعضاء الحزب الجديد، ثم وقع الإعلان يوم 8 أوت عن اعتزام فتح المفاوضات التي انطلقت في 4 سبتمبر وأدّت الى إمضاء الاتفاقيات الفرنسية التونسية يوم 1955/4/21 [107].

---

102) منصر (عدنان) **اليوسفية**,,, ، مصدر سابق .

103) *Le Monde*, 5 mars 1952.

104) Chaïbi (M.L), *Les enjeux..., op. cit.* , p.197.

105) Bourguiba (Habib), *La Tunisie et la France, Vingt cinq ans de lutte pour une coopération libre*, Paris, Julliard, 1954, 462 pages, p.446.

106) *La Presse*, 1 juin 1954.

107) في خصوص سير المفاوضات الفرنسية التونسية أنظر :
Fouchet (Ch), *Mémoires d'Hier et d'Aujourd'hui*, Plon, 1971, pp.120-128.

هكذا إذن بات مطلب الاستقلال التام كحلّ أساسي وما أقرّه مؤتمر 18 جانفي 1952، من المسائل المؤهلة لإعادة النظر فيها. منعرج جديد للسياسة الوطنية التونسية سيكون محلّ أخذ وردّ وجدل وجدال، باركه البعض ورفضه البعض الأخر، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

2) التحفظ المصري أمام المنعرج الجديد :

تزامنت التطوّرات الأخيرة للقضية التونسية مع تحقيق الجلاء الإنقليزي التام عن قناة السويس، وأصبحت الحكومة المصرية توجّه عناية خاصة لما يحصل في شمال إفريقيا تربطه ببعده القومي والعربي، فناشدت فرنسا تغيير سياستها بهذه المنطقة كي تتجنب تلك المآسي من النوع الذي حصل في الهند الصينية.

إلاّ أن المنعرج الجديد الذي دخلته القضية التونسية سيثير احتراز الحكومة المصرية، ممّا جعل الرئيس عبد الناصر يطرح القضية التونسية في بعدها العربي والإسلامي خلال المؤتمر الإسلامي بمكة [108]، وأصبحت الأوساط السياسية بمصر تتحسّس بكل حذر التوجّه الطارئ الذي انخرط فيه الحزب الدستوري الجديد.

في هذا الإطار تمّت زيارة مدير جريدة "الأهرام" الرسمية إلى بورقيبة، في مقر إقامته الجبرية بفرنسا [109]، الذي صرّح بأن "موافقة فرنسا على استقلال تونس الداخلي يعدّ عملا ثوريا وانقلابا خطيرا في سياسة فرنسا تجاه تونس " [110]. لكن ذلك لم يمنع ظهور الفجوة بين الموقفين خاصة عندما بدأت المفاوضات تنعقد بين الحكومة الفرنسية وحكومة الطاهر بن عمّار ممّا سيدعم الخلاف بين الخط البورقيبي والخط الناصري، خلاف سيتعزّز بالمعارضة التي صارت واضحة داخل الحزب الدستوري الجديد ذاته، حيث أن الخيار التفاوضي مع فرنسا منذ البداية لم يحصل على إجماع وطني [111]، خاصة لمّا بدأت الضغوطات الفرنسية تمارس على الوطنيين لكسب أكثر ما يمكن من

---

108) السويّح (علي)، **الوطنيون**... مصدر سابق، ص 111.

109) **الصبـــاح** 1954/8/22.

110) **الصبـــاح** 1954/8/24.

111) أنظر الرسالة التي وجّهها بشير زرق العيون إلى محمد المصمودي بتاريخ 1955/10/23.
Histoire du Mouvement National, Tome 14, pp.405-410.

التنازلات ومنها قبول تجريد المقاومة من السلاح [112]، وهو ما حدث في ديسمبر 1954 بعد النداء الذي وجهه رئيس الحزب بورقيبة لتسليم الأسلحة، وذلك رغم تحفظ بعض الأطراف الوطنية.

إلاّ أنه في جانب آخر اندلعت الثورة الجزائرية المسلحة في نفس السنة خلال شهر نوفمبر، ممّا سيربك حكومة P.M.France التي ستنطلق في تكريس مناوراتها السياسية وسط جوّ سادته التعقيدات الظرفية، فكانت تبعاتها سلبية على سير المفاوضات [113] حول مسائل ذات أهمية بالغة لها علاقة بالحكم الذاتي والإبقاء على الجنوب تحت السيطرة الفرنسية، وكذلك الأمن والقضاء ورقابة المجلس الاقتصادي المختلط على الشؤون المالية، إلى جانب اعتبار الفرنسية اللغة الرسمية للبلاد، وكانت وجهات النظر متضاربة بين الأطراف الفرنسية والتونسية.

فإذا كانت عناصر الحزب الجديد تعتبر الحكم الذاتي مرحلة، لا غير، تؤدي الى الاستقلال التام، فإنه غير ذلك بالنسبة لفرنسا إذ يعتبره P.M.France نهاية المطاف، وقد أكد على ذلك في التدخل الذي قام به أمام الجمعية الوطنية في 10 ديسمبر 1954 لمّا أعلن أنه يتبنّى مقولة René Mayer "حكم ذاتي نعم، استقلال لا" [114].

أصبح بالتالي تباين الرؤى في خصوص المسألة التونسية مثيرا للجدل في الأوساط الرسمية الفرنسية واحتدّت الانتقادات تجاه حكومة P.M.France، ممّا عجّل باستقالتها يوم 5 فيفري 1955 [115] وعلقت بذلك المفاوضات بين الطرفين.

وضعية ستزرع الشك وتلقي بضبابيتها في صفوف الوطنيين التونسيين لتجعل تراكمات الخلافات السابقة حول تجربة التفاوض تطفو من جديد. في هذا الإطار يلقى تحفظ الحكومة المصرية على موقف رئيس الحزب الدستوري الجديد تجاوبا لدى معارضيه من رفاقه الذين كانوا ينشطون بالقاهرة. قاد تلك المعارضة الأمين العام للحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف الذي اصطدم

112) *Le Petit Matin*, 23/11/1954.

113) أنظر : Fouchet (Ch), *Mémoires… op..cit*.

114) Chaïbi (M.L.), *Les enjeux…*, *op..cit.* , p.198.

115) *Le Petit Matin* 5 et 7 Février 1955.

منذ 1951 بفشل مسار تجربة التفاوض مع فرنسا حيث كان طرفا مباشرا في ذلك بحكم انتمائه الى حكومة محمد شنيق.

لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار تلك المعارضة من صنع التأثير المصري ولكن دون شك، دعمّها في اتجاه التصلّب من خلال ما ضبطته حكومة جمال عبد الناصر منذ 1954 [116] ضمن قضية شمال إفريقيا والتحرير الكامل بالاعتماد على الكفاح المسلّح ونبذ مبدأ التفرقة بين دول المغرب.

وهو دعم تجلّي بأشكال عدّة : السياسي، مثل تكوين لجنة تحرير المغرب العربي وكذلك العسكري، لما وقع تدريب مجموعة من المناضلين بمعسكرات الحرس الوطني المصري، وذلك في بداية خريف 1954 قصد إعدادهم للمقاومة المسلّحة، ويدخل في هذا الإطار سفر الطاهر لسود إلى مصر لجمع الأموال والأسلحة بهدف دعم معارضة الاتفاقيات التونسية الفرنسية، ثم قيادته للجنة تحرير شمال إفريقيا [117].

وقد صرّح صالح بن يوسف منذ حلّ حكومة محمد شنيق ونزوله بالقاهرة خلال الندوة المنعقدة يوم 1952/4/5 بمقرّ الجامعة العربية أن التفاوض مع فرنسا لن يفضي إلى ما هو مأمول، وبقي على ذات الموقف لاحقا، في نوفمبر 1953 أمام قرار الأمم المتحدة بشأن القضية التونسية، معتبرا أن وحدة العرب هي القادرة فعلا على دحض الاستعمار عن الوطن العربي [118].

تمثل هذه اللهجة تناغما مع الخطاب السائد آنذاك في الساحة المصرية، الذي يربط حرية الشعوب العربية بوحدتها، إلاّ أن الهادي نويرة اعتبر ذلك النوع من الخطاب موجّها إلى الرأي العام المتطرّف [119]، وقد استخف صالح بن يوسف، من جهته، بالتطوّر الحاصل على مستوى الرأي العام الفرنسي، وشكّك في إمكانية تغيير السياسة الفرنسية تجاه بلدان المغرب، ومنذ البداية، كان بن يوسف من أوائل الرافضين لسياسة الجنوح إلى التفاوض مع فرنسا منتقدا تصريحات بعض رموز الحزب الدستوري الجديد، ومن أبرزهم الهادي

116) منصر (عدنان) **اليوسفية**,,,، مصدر سابق، ص 84.

117) نفس المصدر، ص 83.

118) م.ت.ج.ب.ف. ملف H 1292، ورقة 889.

119) أنظر افتتاحية **الصبـــاح** 19 و20 جوان 1954.

نويرة، واعتبر أن المطالبة بالاستقلال الداخلي مرحلة تجاوزتها الأحداث ولا فائدة من التراجع [120]، ثم وجّه نداء عبر إذاعة "صوت العرب" من القاهرة لمناشدة الوطنيين بالتخلّي عن المشاركة في الحكومة الجديدة لأن ذلك سوف يسيء إلى القضية التونسية في الداخل والخارج [121].

انتقادات واضحة وصريحة لبن يوسف، تشجّعه في ذلك التطوّرات الحاصلة على المستوى الإقليمي ومنها اندلاع الثورة الجزائرية وكذلك على مستوى أوسع، تركّز حركات التحرّر الآسيوية والإفريقية، والحال أن الاتفاقيات وقع التنديد بها من طرف عبدالكريم الخطابي والأحزاب الوطنية المغاربية وهو ما أدّى إلى فصل الحزب الجديد من لجنة تحرير المغرب [122].

لم ينحصر هذا الموقف في شخص صالح بن يوسف فحسب، بل بدأت المعارضة تتوسّع لتطال رفاقه خاصة الموجودين على الساحة المصرية التي كانت مناصرة لذلك التيّار، وهو ما انبثق عن لقاء بن يوسف مع عبدالناصر يوم 7 سبتمبر 1954 [123]، الذي أكد له مؤازرة مصر للقضية التونسية وبرهن على اهتمام المصريين بالأوضاع في تونس، وستتصلّب المعارضة أكثر فأكثر بعد تعطّل المفاوضات.

إن موقف صالح بن يوسف يوضّح تقاربا كبيرا بينه وبين وجهة نظر الرئيس المصري الذي يرى في استكمال السيادة، خلال تلك الفترة، خاصة بتحقيق الجلاء، أهمّ الأهداف التي يجب التركيز عليها، مشدّدا على الشخصية العربية التي تتميّز ببعدها الحضاري الضارب في عمق التاريخ، مؤكدا على أهمية القضاء على علاقات التبعية للغرب، لكنه في ذات الحين يرى بضرورة التعامل مع هذا الغرب اقتصاديا، مدركا ضعف هياكل بلاده الأساسية وتخلفها.

إلاّ أن استئناف المفاوضات بعد تشكّل حكومة E.Faure في 5 فيفري 1955 سيؤدي إلى إمضاء اتفاقيات الحكم الذاتي، ومن أهم ما نصت عليه إقرار

---

120) أنظر :

Chabbi (B), *La crise yousséfiste et l'évolution du régime politique tunisien* , mémoire de D.E.S., Paris, 1958.

121) عن تقرير السفارة الفرنسية في مصر إلى وزارة الخارجية في شهر فيفري 1954. م.ت.ج.ف.، ملف 1292 H، ورقة 904.

122) **الصبـــاح**، 17 أكتوبر 1955.

123) **الصبـــاح**، 8 سبتمبر 1954.

معاهدة باردو وحدود الحكم الذاتي، وبقي الدفاع والشؤون الخارجية من مشمولات فرنسا ولن يصبح الأمن تونسيا إلا تدريجيا بعد مرور عشرين سنة، كما أقرّت الوحدة الجمركية إلى جانـب بقاء تونـس تابعة إلى منطقة الفرنك الفرنسي، واللغة الفرنسية لغة رسمية ثانية [124].

من الواضح إذن أن هذه الاتفاقيات يكتنفها كثير من الغموض حول بعض الملفات، ممّا بعث على التساؤل حول مصير البلاد مستقبلا، لذلك وجدت معارضة شديدة منذ الانطلاقة مـن عديد الأطراف : من طرف اللجنـة التنفيذية للحزب الدستوري القديم [125]، إلى جانب الحزب الشيوعي التونسي[126] وحتى داخل الحزب الدستوري الجديد [127]، إذ انتقد أمينه العام تلك الاتفاقيات ضمن وفد شمال إفريقيا خلال مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز، حيث وجد تضامنا كبيرا من طرف رموز المؤتمر [128].

وحال رجوعه إلى القاهرة، انطلق بن يوسف للدعاية ضد تلك الاتفاقيات التي انتقدها النقد اللاذع في إعلام بعث به إلى الجامعة العربية والحكومة المصرية وسفراء البلدان العربية بالقاهرة [129].

وكان لذلك انعكاساته على الرأي العام المصري الذي عبّر عن احترازاته في خصوص تلك الاتفاقيات واهتمت الصحافة المصرية بالحدث وكتبت صحيفة "الأهرام" معلّقة على مضمون الاتفاقيات غير المريحة.

جسّم الموقف المصري أهمية تيّار القومية العربية الذي كان طاغيا على شعارات الخطاب الرسمي لحكومة عبد الناصر، التي جعلت، من مرتكزات سياستها الخارجية، مساندة الحركات الوطنية العربية ضد الاستعمار وتدعيم سياسة عدم الانحياز على المستوى الدولي.

---

124) أنظر :

- Fouchet (Ch), *Mémoires… op. cit.* , pp.120-128.
- Ch. A. Julien, *Un épisode de la lutte pour l'indépendance tunisienne* , *Les Temps Modernes*, mars 1976.

125) تصريحاته في جريدة **الصبـــاح**، 4 و7 أوت 1955.

126) *L'Avenir*, 3, 17 juin 1955.

127) تصريحات يوسف الرويسي في **الصبـــاح** : 27 أفريل، 14 جوان 1955.

128) السويّح (علي)، **الوطنيون**... مصدر سابق، ص 120.

129) نفس المصدر.

هكذا أصبحت الحكومة المصرية تأخذ في اعتبارها معارضة بن يوسف إذ تحوّلت القاهرة إلى مركز معارضة لرئيس الديوان السياسي وأتباعه، وقد وجد مساندة من طرف علال الفاسي، زعيم الحركة الوطنية المغربية، الذي أعرب بدوره في حديث لمجلة "روز اليوسف" [130] عن تنديده بتلك الاتفاقيات التي تجسّد، حسب رأيه، التبعية التامة لفرنسا، كما وقع توجيه طلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية يوم 19 جوان 1955 كي تتمّ معارضة تلك الاتفاقيات التي تؤكد دخول منعرج جديد وجب الاحتراز في شأنه.

أمّا فرنسا فقد كانت تتحسّس الخطر من وراء مثل هذه المواقف الساندة للمعارضة التونسية، علما وأن ذلك يهدّد مصالحها الاستراتيجية في كامل منطقة شمال إفريقيا، لذلك عملت على توفير الظـــروف الملائمة لدعم بورقيبة وخطّه، بدءا بعودته من المنفـــى يوم 1 جوان 1955 إلى أرض الوطن، وتنظيم استقبال شعبي هائل تم من خلاله تمرير قبول تلك الاتفاقيات في صفوف الجماهير بواسطة عقد الاجتماعات العديدة لاسيما وأن له قدرة خطابية نافذة، هذا إلى جانب مضامين الخطاب الذي يعتزم إرساء مجتمع حديث وبرامج تحديثية تواكب العصر، وهو ما مكنه من محاصرة الأصوات المعارضة في الداخل ونجح في كسب أغلب أعضاء الديوان السياسي وبالتالي باتت معارضة الاتفاقيات من الخارج دون جدوى، خاصة وأن غياب صالح بن يوسف عن ارض الوطن لمدّة ثلاث سنوات أفقده، ولاشـــك، تأثيره الواسع على الحزب [131]، ممّا جعل رجوعه إلى تونس أمرا ملحّا لتعبئة المعارضة الشعبية من الداخل، وهو ما دعمّته الحكومة المصرية بأشكال مختلفة، كما ذكرنا آنفا، سياسية وإعلامية وعسكرية، قصد إعادة فتح جبهة تونس لمقاومة فرنسا في شمال إفريقيا.

أما الرأي العام التونسي، فقد استعدّ لرجوع أمين عام الحزب الدستوري الجديد إلى الساحة السياسية التونسية، وتمّت اتصالات بعض الشخصيات الوطنية به، منها جلولي فارس، قصد إقناعه بالعودة إلى دائرة الحزب والتصالح مع رئيس حزبه [132].

---

130) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، مراسلات سياسية وتجارية، ملف 317، ورقة 36.
131) H.R. HAMZA , *Communisme... op..cit.* , p.272.
132) **الصبـــاح**، 18 أوت 1955.

فعلا، عاد بن يوسف إلى تونس يوم 9 سبتمبر 1955 حيث التأم استقبال شعبي مهمّ وكان الزعيم بورقيبة من ضمن الحاضرين [133]، إلاّ أن ذلك لم يمنع بن يوسف من إبداء نقده لتلك الاتفاقيات، ولاح التباعد بينهما منذ أول لقاء، وفي 7 أكتوبر 1955 ألقى بن يوسف خطابه الذي سيصبح مرجعا لفهم ما يتضمنه موقف الأمين العام للحزب، وكان ذلك في جامع الزيتونة حيث جدّد رفضه القاطع لما أقرّته الاتفاقيات [134] مصرّحا أنه "... يجب على الشعب حتى لا يخون عقيدته الوطنية ولا يخذل إخوانه في الجزائر والمغرب... ألاّ يقرّ هذه الاتفاقيات وأن يعقد العزم من جديد على مواصلة الكفاح للتخلّص نهائيا من نير الاستعمار " [135].

لمّا اتضحت نوايا بن يوسف من خلال ذلك الخطاب قرّر بورقيبة رفته من الحزب يوم 8 أكتوبر 1955، وحدّد المؤتمر ليوم 15 نوفمبر 1955 [136]، فكان جواب بن يوسف أن حلّ الديوان السياسي، وهكذا أصبحت المواجهة بين الطرفين قائمة، وبات الخلاف واضحا بينهما، إذ كان كلّ منهما يسعى إلى الفوز بالشرعية من خلال الهيمنة على الحزب وقنواته التنظيمية، واخترق تيّار الرفض صفوف الحزب الدستوري الجديد، ثم تجاوبت معها مختلف شرائح المجتمع التونسي، كما ساندت الصحافة، خاصة العربية، الزعيم صالح بن يوسف الذي استأنـــف عمله لتعبئة الرأي العام من خلال تحرّكاته خارج العاصمة [137].

أصبح خطر الرفض المتنامي يتهدّد الحكومة التفاوضية وكذلك المصالح الفرنسية، ممّا جعل جهود الطرفين تتظافر لمواجهة ذلك الخطر المترصّد. تكوّنت عندئذ فرق مسلّحة تعاضدها قوّات الأمن والجيش الفرنسي، مهمّتها تعطيل ومحاصرة النشاط اليوسفي [138]، إن بالتعنيـــف أو بالاعتداء على أنصاره، إلى جانب مضايقة الصحف الموالية للأمانة العامة [139].

---

133) **الصبـــاح**، 10 سبتمبر 1955.
134) **الصبـــاح**، 8 أكتوبر 1955.
135) **الصبـــاح**، 8 أكتوبر 1955.
136) **الصبـــاح**، 9 أكتوبر 1955.
137) **الصبـــاح**، 1 نوفمبر 1955.
138) **الصبـــاح**، 28 أكتوبر 1955.
139) *L'Avenir de la Tunisie*, 23 décembre 1955.

وفي ناحية أخرى، سيعمل الديوان السياسي على ترتيب البيت في مؤتمره بصفاقس يوم 15 نوفمبر 1955 [140]. ورغم جهود الوفد المصري وعلى رأسه حسن الباقوري وزير الأوقاف [141] لمحاصرة الخلاف، فإن الشرخ بات قائما في أركان الحزب الدستوري الجديد.

لكن ومن مفارقات تلك الوضعية، ظهور طابع جديد اتسم به الخطاب داخل المؤتمر ينمّ عن تحوّل واضح، إيديولوجيا وسياسيا، يهدف إلى سحب البساط من المعارضة، ولعلّه تحت ضغطها أيضا، بتبني البعض من محاور خطابها وما تدعو له، إذ نلاحظ أن سمـــة الإسلام والعروبة تطبع المؤتمر من خلال ما أكده رئيس الحزب بقوله : "... أن الشعب التونسي عربي... وسيبقى عربيا مسلما إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وقد كافـــح هذا الشعب... للمحافظة على عروبـــة هذه الديار وإسلاميتها..." [142]. كما نادى المؤتمر بضرورة تجاوز الاتفاقيات والتعجيل بالاستقلال التام [143]. وهكذا وقع الإقرار ضمنيا بشرعية المعارضة اليوسفية للاتفاقيات لكن وفي ذات الحين تم طرد بن يوسف من الحزب، ثم سيقع القضاء على الحركة اليوسفية وإبعادها عن الساحة الوطنية بشتى الطرق ومنها حملات الإيقاف والتعنيف والترهيب وصولا إلى التصفية الجسدية [144].

أمّا أنصار الأمانة العامة فإنهم سينخرطون من جهتهم في تيّار العنف المتبادل والمواجهة بنفس السلاح، خاصة لمّا يتعلق الأمر بمصالح المستعمر. فكان للطاهر لسود دور في ذلك وفي مواصلة الكفاح المسلّح تحت إسم "جيش التحرير التونسي" الذي دعمّه نسبيا ماديا ومعنويا، النظام المصري. وهكذا سيطر على البلاد جوّ اكتنفه كثير من العنف وهاجس الحرب الأهلية، ممّا جعل زعيم المعارضة صالح بن يوسف يلجأ مرّة أخرى إلى مغادرة البلاد متجها نحو مصر.

كان للقوة دور مهم كي تفضي المواجهة إلى فوز الحكومة والديوان السياسي، بحكم الدعم الذي توفر من طرف السلطة الاستعمارية التي وضعت

140) H.R.HAMZA, *Communisme... op. cit.*, p.125.
141) السويّح (علي)، **الوطنيون**... مصدر سابق، ص 126.
142) أنظر خطاب بورقيبة في اختتام مؤتمر صفاقس : *Le Petit Matin* 19/11/1955
143) H.R.HAMZA, *Communisme...op..cit.*, p.275.
144) *L'Avenir de la Tunisie*, 4 décembre 1956.

إمكاناتها الأمنية والعسكرية لخدمة ذلك. وقد أعلن المندوب السامي الفرنسي في ندوة صحفية يوم 8 ديسمبر 1955 بأنه وقع ترفيع عدد الصبايحية من 500 إلى 1500 كما تمّ إنشاء قوة تونسية للأمن المتجوّل بالعاصمة، إلى جانب وضع 250 عنصرا من أعوان المخزن بالجنوب على ذمة الحكومة التونسية [145].

إلاّ أن ممارسات العنف لم تكن هي الخيار الوحيد في إستراتيجية حسم تلك الوضعية، بل كان للعمل السياسي حضوره، والحال أن الحكومة الفرنسية أصبحت شاعرة بخطورة المعارضة التي قد تذهب إلى الارتباط والتعامل مع المقاومة الجزائرية والمغربية للتمكن من القضاء على الاستعمار بشمال إفريقيا، كما أنها كانت واعية أيضا بأن ما ينشط تلك الحركة الرافضة هو مضمون الاتفاقيات، لذلك سيقع العمل، بطلب من P.M.France على إعادة النظر في خصوصها [146]، والحال أن بورقيبة كان من جهته متيقظا لاستغلال المعارضة اليوسفية كورقة ضغط على فرنسا وفعلا تم له ذلك، إذ وقع تعديل تلك الاتفاقيات في صيغة بروتوكول 20 مارس 1956 الذي ارتقت البلاد بحكمه الى الاستقلال التام، وانتفت بذلك المرتكزات السياسية التي كانت تعتمد عليها الحركة اليوسفية، وتمكن الحبيب بورقيبة، رئيس الحزب، من الصدارة مجدّدا باستعادة المكانة المتميّزة والمرموقة لدى الأوساط الاجتماعية والرأي العام الداخلي، ممّا سيفسح له المجال لبناء الدولة المستقلة.

الخاتمـــــــة :

شهدت الساحة المصرية والساحة التونسية أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات، تبعا لحركية القوى العالمية والإقليمية وتوتر الأوضاع المحلية، تفاعلات مختلفة إنْ بالتأثر أو بالتأثير بين الطرفين، تمثلت في التقارب والتجانس أحيانا أو في التباين والاختلاف أحيانا أخرى، تفاعلات طبعت تصوّرات الوطنيين وتوجهاتهم المتعلقة بالهوية الوطنية والعمل الوطني.

فإقحام مضامين وثوابت الهوية التونسية ومنها الصلة الرابطة بين تونس والمجموعة العربية الإسلامية ضمن المعركة السياسية، جعل المعارضة الداخلية – خلال مرحلة من مراحل التحرّر الوطني – تلتف بذلك الحجم حول

145) السويّح (علي)، **الوطنيون**... مصدر سابق، ص 127.
146) **الصبـــاح** 25 نوفمبر 1955.

الرفض اليوسفي الذي لم يقف عند تعبئة الرأي العام على مستوى الداخل، ولكن ضمن أيضا مؤازرة الحركات التحرّرية له في العالم العربي والإسلامي.

إنه من الطبيعي أن يلقى الخطاب القومي الناصري أثره في الصراع الذي هزّ صفوف النخبة الوطنية التونسية لما لذلك من أهمية على قضية الهوية الوطنية التونسية في تلك الفترة المصيرية، وكذلك باعتبار أسبقية مصر في تجربة التحرّر الوطني وتوق الوطنيين التونسيين إلى الخلاص النهائي من كابوس الاستعمار. ولكن في جانب آخر يجب أن نضع في الصورة، السياسة المصرية المنتهجة والتي كانت تحكمها قواعدها، ولها دوافعها الخاصة، إذ تهدف إلى التأكيد على أهمية دور مصر في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، عربيا ودوليا، خاصة وأنها أصبحت تخشى المخططات الأمريكية في الوطن العربي بعد أن عبّرت مصر عن رفضها لذلك بانخراطها في سياسة عدم الانحياز. كما أنها من ناحية أخرى أرادت أن تضغط على فرنسا التي لا تمانع في تسليح إسرائيل في حين أنها ترفض ذلك لمصر.

ومن هنا يمكن القول بأن الموقف المصري من القضية التونسية ارتبط أيضا ببعض الاعتبارات الخاصة بمصر والتي لها صلة بشؤون مصر الخارجية، لكن هذا لا يقلل في شيء من أهمية المساندة المصرية للقضية التونسية. إذ ما من شك أن لذلك دورا في مواجهة الاستعمار ومقاومته ممّا أعطى دفعا لمزيد تحسّس طرق الانعتاق والارتقاء بمضامين الوعي الوطني ومقوّمات الهوية الوطنية المعاصرة نظرا لوحدة السياق التاريخي حيث تجلّى الترابط الوثيق بين الطرفين في مواجهة القضايا المصيرية.

notamment parmi les qualifiés, le malaise des maçons et des pécheurs. Il s'agit de travailleurs qui de longue date n'arrivent pas à trouver de travail et dont les difficultés rentrent dans le cadre du chômage qui afflige ce pays. D'autre part... les travailleurs tunisiens.... qui n'admettent pas qu'avec les mêmes qualifications, on leur préfère les étrangers et qu'aucune autorité locale, ni tunisienne ni française, ne soit disposée à prendre en compte leurs légitimes prétentions ». Et en demandant que ces catégories de travailleurs rentrent en Italie, le consul italien remarque encore que *« il n'est pas à craindre que la réduction du nombre des Italien en Tunisie qui en découlerait puisse diminuer le poids de notre présence ... Au contraire, ... on assisterait à un saut de qualité qui compenserait la perte quantitative »* (18).

En fait, dans son effort de consolidation tous azimuts de l'indépendance, la Tunisie saura gérer les rapports avec les communautés étrangères en promulguant dans les années soixante les lois sur la nationalité et sur la nationalisation des terres, étapes fondamentales du processus de décolonisation du pays.

La communauté italienne de la période du Protectorat est destinée à disparaître en faveur d'une autre présence italienne très réduite en nombre dans le cadre des nouveaux rapports avec la Tunisie indépendante que l'Italie républicaine, la première, s'est empressée de reconnaître officiellement au lendemain de sa proclamation.

C'est un tournant dans les rapports italo-tunisiens : avec l'indépendance de la Tunisie, l'Italie a un nouveau partenaire libre et entreprenant sous le leadership de Habib Bourguiba, un partenaire fondamental vu le substrat historique des échanges italo-tunisiens dans tous les domaines surtout avant l'établissement du Protectorat français. C'est une nouvelle politique de coopération bilatérale et méditerranéenne qui peut démarrer *«dans le cadre de la Communauté occidentale* – écrit le consul général d'Italie – *...le gouvernement tunisien essayera d'avoir...le soutien matériel et financier nécessaire pour ses plans de modernisation et d'industrialisation du pays »* (19).

18) Cf Telespresso n°13/477/C, 18 avril 1956, *Ripercussione avvenimenti politici tunisini sulla collettività italiana, Affari politici*, ADS, MAE, Rome.

19) Cf. *La relazione politica trimestrale,* du 1er avril au 30 juin 1956, op.cit.

On assiste à un crescendo de l'attention de l'opinion publique italienne au fur et à mesure que le drame algérien s'impose à la France et au monde, comme en témoignent les différents reportages et la chronique quasi quotidienne, surtout dans la presse de gauche. En effet on constate son internationalisation progressive en raison de ses évidentes implications sur l'échiquier de la politique internationale. L'éditorial de *Il Corriere della Sera* par exemple, affirme que *«la rébellion des fellagha prend forcément un caractère international : il ne s'agit plus d'une question purement française»* [13], si l'on fait référence aux bases militaires des pays occidentaux et à l'appui du l'URSS aux mouvements anticolonialistes en Afrique du Nord.

Toutefois c'est surtout la Tunisie qui, en marche vers l'indépendance puis vers la décolonisation, attire l'attention de la presse italienne. Un grand nombre d'éditoriaux et d'interviews sont régulièrement consacrés aux personnages centraux des événements tunisiens et nord-africains. Au lendemain de la signature des Conventions franco-tunisiennes (3 juin 1955) que Bourguiba avait acceptées sur le plan tactique comme étant un pas nécessaire sur la route de l'indépendance totale, éclate au grand jour l'antagonisme entre les deux personnalités de pointe du Néo-Destour : Salah Ben Youssef et Bourguiba. Une large place est faite dans la presse italienne et dans la correspondance diplomatique à ce différend qui éclatera au congrès du Néo-Destour à Sfax (15-18 novembre 1955) car il est perçu comme l'affrontement entre deux conceptions de la politique internationale : d'un coté Salah Ben Youssef, membre du groupe conservateur panarabe soutenu par l'Egypte de Nasser, qui exige l'indépendance totale du Maghreb à travers la lutte armée, de l'autre, Bourguiba, leader charismatique du groupe modéré et pro-occidental, partisan d'une marche progressive vers l'indépendance nationale d'abord à travers les voies légales[14]. Dans l'ensemble les éditorialistes montrent leur penchant pour Bourguiba dont la stratégie politique se révèle de plus en plus pro-occidentale et modérée.

La chronique quotidienne italienne rend compte des réalisations politiques et sociales en Tunisie sous le leadership de Bourguiba. Il est présenté comme le *policy-maker* de la nouvelle Tunisie au niveau national et international : de la conquête de l'indépendance à la proclamation de la République tunisienne, de la progressive

13) *Il Corriere della Sera*, 20 novembre 1954.

14) Cf. telespresso n°23682/4738, 26 nov. 1955, *Situazione politica in Tunisia: Congresso del Neo-Destur*, in Affari politici, Tunisia, ASD, MAE, Roma.

décolonisation du pays à l'affirmation de la Tunisie parmi les nations de l'ONU[15].

Durant cette période de réalisation de l'indépendance tunisienne, il faut aussi retenir la courageuse politique italienne de coopération économique qui soutient les nouveaux pays indépendants de la rive sud de la Méditerranée à travers des actions innovantes de la part d'hommes de pointe comme Enrico Mattei président de l'ENI (Ente Nazionale Idrocarburi). Ce dernier proposait une nouvelle approche de coopération économique centrée sur un rapport paritaire de *partnership*, surtout dans le domaine de l'énergie dont les pays nord-africains et du Moyen Orient sont riches, pour contrecarrer l'emprise des grands monopoles internationaux anglo-américains[16]. La politique italienne de la période, soutiendra à travers sa diplomatie, cette stratégie lui permettant de s'imposer dans les relations internationales en faveur du mouvement anti-impérialiste du Tiers Monde qui s'affirmera avec la conférence de Bandung en 1955.

En ce qui concerne la documentation diplomatique italienne disponible jusqu'à l'année 1956, outre les remarques générales qui ont précédé, on peut signaler les analyses des consuls en place à Tunis qui, en bref, concernent les thèmes suivants : les fellaghas au maquis, les forces politiques émergentes de la Tunisie, en particulier le parti du Néo-Destour et son leader Bourguiba, le conflit entre Salah Ben Youssef et Bourguiba et les retombées au niveau de la politique internationale, leurs relations avec les forces politiques et sociales italiennes [17]. La position italienne n'était pas facile car il fallait se frayer un chemin entre les préjugés et les soupçons de toujours envers l'Italie de la part des autorités françaises et les attentes des mouvements de libération tunisiens, marocains et algériens, comme en témoigne la copieuse correspondance consulaire avec Rome.

Toutefois, dans le cadre mouvementé du passage du Protectorat à la décolonisation de la Tunisie, c'est la préoccupation constante du sort incertain de la nombreuse communauté italienne qui revient, d'abord dans les difficiles relations franco-italiennes du Protectorat, puis dans le contexte de la situation économique et sociale critique de la Tunisie indépendante. Dans son rapport du 18 avril 1956 à Rome, le consul général italien met en évidence d'une part *« la situation de malaise extrême de la masse des travailleurs italiens non qualifiés et,*

15) Cf. M. Brondino, ***Bourghiba, policy-maker entre mondialisation et tunisianité*** *: une approche systémique et interculturel,* in M. Camau et V. Geisser, ***Habib Bourguiba. La trace et l'héritage.*** Paris, Karthala, 2004, p. 463-475.

16) Cf le journal *Il Giorno* , fondé en 1956 promu par E. Mattei, organe de sa politique économique.

17) Voir la correspondance diplomatique *Affari Politici, Tunisia*, années 1950 in ASD, MAE, Rome, en particulier la *Relazione politica trimestrale* du 1er avril au 30 juin.

active d'hommes et de moyens (par exemple, les initiatives culturelles pour la Méditerranée – *«Les colloques méditerranéens »* – de G. La Pira, maire de la ville de Florence, et la déroutante politique de partenariat économique de Enrico Mattei envers les pays ex colonisés), tandis que la diplomatie italienne suivait les événements avec une attention et une perspicacité constantes, surtout à travers son consul général en place à Tunis [8].

Pendant la première moitié des années cinquante, on remarque une faible attention de la presse quotidienne italienne[9] pour les événements concernant l'Afrique du Nord, à l'exception des deux revues spécialisées *Oriente Moderno* et *Relazioni Internazionali* qui offrent une chronique ponctuelle de l'évolution des événements dans les colonies nord-africaines. C'est avec la guérilla des fellagha en Tunisie et au Maroc et l'arrivée au gouvernement de Mendès-France que se manifeste un intérêt croissant de la presse quotidienne, dans le cadre mouvementé de la politique internationale qui contraint la France à signer les accords de Genève en avril 1954, après la défaite en Indochine.

La presse modérée de centre droit aussi bien que celle de gauche concentrent leur attention principalement sur les événements suivants :

- La crise tunisienne et le voyage-éclair de Mendès-France à Tunis le 31 juillet 1954,
- Le dénouement du débat franco-tunisien sur l'autonomie et la chute du gouvernement de Mendès-France en février 1955,
- La signature des Conventions franco-tunisiennes du 3 juin 1955 et ses conséquences en Afrique du Nord,
- L'indépendance de la Tunisie et du Maroc en mars 1956,
- L'émergence de la question algérienne dans les nouvelles relations franco-tunisiennes,
- La proclamation de la république tunisienne avec la présidence de Bourguiba,
- La loi sur la nationalité (1961) et celle de la nationalisation des terres (1964) pour leur incidence sur les intérêts de la communauté italienne en Tunisie.

8) Cf. les cartons *Affari politici, Tunisia*, ASD, MAE, Roma.

9) Nous avons consulté les quotidiens suivants: *Corriere della Sera, La Stampa, La Gazzetta del Popolo, Avanti, L'Unità;* pour le revues *Oriente Moderno, Relazioni Internazionali, Il Ponte, Affrica, Nuova Antologia* ; pour la presse quotidienne de la période nous nous référons en partie à notre étude *Le problème de l'indépendance tunisienne et la question nord-africaine dans la presse italienne 1954-1957, in* « Oriente Moderno », n.1-3, janvier-mars 1987.

Le voyage-éclair du Premier ministre français à Tunis, l'offre de l'autonomie interne ainsi que le débat à l'Assemblée française et la chute du gouvernement de Mendès-France provoquent l'intérêt de la presse italienne pour la politique nord-africaine de la France à laquelle sont liés les problèmes de la politique occidentale et par conséquent aussi italienne.

Dans l'ensemble, on peut distinguer deux positions : d'une part l'appréciation prudente des journaux modérés *Corriere della Sera, La Stampa, La Gazzetta del Popolo* qui soulignent *« le choc psychologique sur l'opinion publique française* (car) *Mendès-France a fait ce qu'aucun autre homme politique français n'aurait osé faire »* [10] en collaboration avec son jeune ministre de l'intérieur François Mitterrand présenté comme personnalité ouverte au renouvellement de la politique française. D'autre part l'approche totalement différente des journaux de gauche : *L'Unità* e *Avanti* dénoncent le colonialisme français comme *«le plus obtus des nationalismes...et l'état de guérilla dans les deux protectorats où...les résidents généraux et les agents métropolitains interprètent les lois du protectorat à sens unique, en attribuant aux Européens le contrôle absolu sur les structures économiques et administratives en Tunisie et au Maroc»* [11].

Selon leurs points de vue politiques respectifs, les analyses de la presse quotidienne italienne concernant les processus des luttes de libération en Afrique du Nord vont s'intensifier et devenir plus tranchantes dans les années suivantes. Cela prouve que l'opinion italienne prend conscience des mutations en cours dans la politique internationale et en affronte les inévitables implications sur le plan intérieur, s'ouvrant ainsi à de nouvelles forces sociales de gauche qui sont en syntonie avec les mouvements de libération tunisiens, et à de nouvelles perspectives en politique internationale : par exemple, sa nouvelle politique méditerranéenne et africaine dans le cadre de la guerre froide et l'émergence du Tiers Monde avec la Conférence de Bandung en avril 1955.

On remarque en effet un regain d'intérêt de l'opinion italienne quand la lutte pour l'indépendance de la Tunisie et du Maroc s'étend à *« la question algérienne »* qui se manifeste avec grand éclat révolutionnaire le 1er novembre 1954. Face à La monté en puissance des luttes dans les trois pays du Maghreb, c'est *«l'heure du choix pour la France »*, selon l'expression du journaliste de *La Stampa* [12] repris à l'unisson avec la plupart des commentaires politiques parus dans la presse de l'époque.

10) *Corriere della Sera*, 1er aout 1954.

11) *L'Unità*, 31 juillet 1954.

12) *La Stampa*, 14 mars 1956.

des ministres et ministre des affaires étrangères du gouvernement Berlusconi, actuel leader du parti *Alleanza Nazionale* [1] qui vient d'évoquer à plusieurs occasions l'œuvre positive du colonialisme italien[2]. Plus de 50 ans sont passés et la perception de la colonisation et de la décolonisation pose encore des problèmes dans les rapports entre nations ex-colonisatrices et pays colonisés, comme les cas paradigmatiques des rapports franco-algériens et italo-lybiens. Dans les années 50, cette perception de la part des anciennes puissances coloniales, avait une dimension et une optique différente selon l'histoire et la politique intérieure de chaque pays [3].

La situation de l'Italie de l'après-guerre est différente de celle de la France : il s'agissait d'une jeune république qui voulait dépasser la politique coloniale, volet imposant de l'encombrante période fasciste. Au commencement des années cinquante, après un certain engouement pour la « nostalgie des colonies » [4], les classes dirigeantes de la jeune démocratie républicaine italienne, optèrent dans l'ensemble, pour le soutien tout court de la décolonisation.

Le tournant décisif de la nouvelle approche italienne fut le discours du ministre des affaires étrangères, Carlo Sforza, à l'Assemblée Générale de l'ONU en 1949, où il affirmait: « *...l'Italie est arrivée à la décision unanime qu'il est préférable de proclamer une indépendance respectée par tout le monde...l'Italie se sentira toujours plus près de nobles pays devenus indépendants...*(car) *elle a tout à gagner dans la paix et la solidarité internationales entre les nations libres et unies* » [5].

En effet elle se rangea d'emblée dans le camp anticolonialiste et appuya le processus de l'indépendance de la Libye qui sera la première colonie de l'Afrique du Nord à être proclamée indépendante en novembre 1951.

1) Ce parti a été créé en 1995. Il succède et remplace le *Mouvement Social Italien* (MSI) qui avait participé à la République sociale italienne de Benito Mussolini. En 10 ans, l'*Alleanza Nazionale* a opéré un net virage au centre-droit, en reniant notamment le racisme, l'anti-sémitisme tout en se voulant le parti patriotique par excellence, défendant les valeurs de l'Italie unitaire. Néanmoins, des nostalgiques du MSI, subsistent en son sein.

2) Cf. la presse quotidienne italienne du 26 septembre 2006 comme *La Stampa, La Repubblica, Il Corriere della Sera.*

3) Cf. Y. Lacoste, ***La question postcoloniale,*** in «Hérodote», n°120 1er trimestre 2006; le dossier *La mémoire entre histoire et politique,* «Cahiers français», n°303, 2001.

4) Cf. A. del Boca, ***Gli italiani in Africa orientale, nostalgia delle colonie,*** Bari, Laterza, 1984, chap. I; M. Brondino, ***Le problème de l'indépendance tunisienne et la question nord-africaine dans la presse*** *italienne de 1954-1957,* in « Oriente Moderno », n. 1-3, gennaio-marzo1987.

5) C. Sforza, ***Cinque anni a Palazzo Chigi. La politica estera italiana dal 1947 al 1951,*** Roma, Atlante, 1952, p. 171.

Mais pourquoi l'Italie, ex puissance coloniale, avait choisi de tourner la page du colonialisme pour soutenir la liberté et l'indépendance des pays colonisés ? L'explication se situe au niveau national et international. En effet, l'intérêt italien pour la pression qu'exerçaient les mouvements de libération et pour les différents processus d'indépendance des peuples nord-africains a été, sur le plan national, le symptôme révélateurs des mutations profondes en cours dans la société Italienne, et, sur le plan international, il s'est traduit par une nouvelle politique de collaboration au développement en Méditerranée et en Afrique sur la toile de fond de la création de la Communauté Européenne et de l'Otan. A ce propos, l'analyse de l'historien S. Romano concernant la problématique nord-africaine et surtout le drame algérien, caisse de résonance pour l'internationalisation de tous les mouvements d'indépendance, est pertinente : *«cette extraordinaire participation italienne à la solution du drame algérien se situe au croisement de deux tendances qui marquent fortement notre vie politique entre les années cinquante et le début des années soixante : la redécouverte de la Méditerranée et la montée du centre gauche»* [6].

La prise de position anticolonialiste de l'Italie provoqua un vif émoi parmi les puissances colonialistes prises dans les affres de la décolonisation, surtout la France et l'Angleterre, ainsi que dans le camp des peuples encore colonisés, en particulier les pays de l'Afrique du Nord. En effet la position de l'Italie revêtait une importance particulière pour la Tunisie où les néo-destouriens de Bourguiba et le PCT (Parti Communiste Tunisien) avaient de multiples attaches avec les milieux politiques italiens; en outre «la question tunisienne» rappelait des sujets épineux pour la politique étrangère italienne, comme le problème de la présence de la communauté italienne en Tunisie qui comptait encore plus de quatre-vingts mille personnes, ce qui impliquait toute une série de problèmes à résoudre à niveau franco-italien d'abord, puis la construction de nouveaux rapports avec la Tunisie indépendante [7].

En ce moment historique crucial pour le destin et la liberté de la Tunisie et des autres peuples nord-africains, l'attention de l'opinion italienne se traduira non seulement par une abondante et stimulante production dans la presse nationale mais aussi dans la participation

6) S. Romano, ***Osservazioni in margine ad un libro,*** in R. Rainero (a cura di), ***Italia e Algeria,*** Milano, Marzorati, 1982, p. 17.

7) Cf. *Incidenze della concessione dell'autonomia interna allo stato tunisino sulla collettività italiana,* Telespresso n. 11479/3552, 14 avril 1955, Affari politici, Tunisia, in ASD (Archivio Storico Diplomatico) du MAE (Ministero Affari Esteri), Roma; P. Guillen, ***Une menace pour l'Afrique française: le débat international sur le statut des anciennes les colonies italiennes (1943-49),*** in *Les prodromes de la décolonisation de l'empire français,* Paris, CNRS, 1986; R. Rainero (s. la direction) *L'Italia e il NordAfrica contemporaneo,* Milano, Marzorati, 1988.

l'avenir politique du régime et la force de la tradition, expliquant le maintien traditionnel des habous jusqu'à 1977 (110).

Ainsi, malgré les configurations politiques et socioéconomique différentes en Tunisie et au Maroc, nous remarquons tout de même une similitude dans la démarche nationale et des singularités et de spécificités parmi lesquels les forces politiques en présence, comme un Néo-Destour et son leader Habib Bourguiba omniprésent et dominant les rouages de l'Etat tunisien, et un Istiqlal affaibli au profit de la monarchie alaouite in contournable, forte de sa légitimité historique et du charisme de Mohamed V. Mais parmi les spécificités des deux pays, nous observons l'importance du rôle des libéraux à Rabat et à Tunis, rôle qui a eu un impact même limité dans les deux pays lors de leur parcours et lors de l'édification de l'Etat au niveau des institutions politiques et judicaires au lendemain des indépendances.

110) Les habous publics maintenus et abolition de habous de famille. Cf., Dahir n° 1/77-83 du 8 octobre 1977, in *Bulletin Officiel du Rouyaume du Maroc* du 10 octobre 1977, n° 3388 bis, p. 1117.

LA PERCEPTION DU PROCESSUS D'INDEPENDANCE DE LA TUNISIE DANS L'ITALIE DES ANNEES 50

Michele Brondino
Chercheur - Italie

L'approche de notre communication « La perception du processus d'indépendance de la Tunisie dans l'Italie des années 50 » concerne essentiellement l'analyse de la presse italienne et de la correspondance diplomatique des consuls d'Italie à Tunis pendant la période 1954-1956 en particulier, dans le cadre historique des mouvements de libération agissant dans les pays d'Afrique du Nord.

Aujourd'hui encore la colonisation et les processus de décolonisation n'ont pas fini de mettre à l'épreuve les démocraties des anciennes puissances coloniales européennes aux prises avec l'histoire des mémoires, processus laborieux et intimement liés au phénomène de l'immigration provenant des pays ex-colonisés. Le débat sur la « question postcoloniale » en effet, prend de l'ampleur dans toutes les anciennes puissances coloniales en ce début du troisième millénaire. En France par exemple, la dernière en date des ces manifestations est la loi du 23 février 2005 que l'Assemblée Nationale française a approuvée. L'art.4 demandait que *« les programmes scolaires d'histoire reconnaissent le rôle positif de la présence française outre-mer, notamment en Afrique du Nord »,* ce qui a provoqué un tollé de protestations qui a mené à l'abrogation de ce même article en 2006.

L'Italie confrontée à l'immigration, pour la première fois, depuis les années 70, assiste à des réactions coloniales qui plongent leurs racines dans des mémoires et des imaginaires que l'on croyait définitivement relégués dans les oubliettes de l'histoire coloniale italienne. Il suffit de citer G. Fini, ancien vice-président du Conseil

l'appareil judiciaire. Ainsi, en 1957, est mis fin au morcellement et à la pluralité d'ordres juridictionnels. Les tribunaux charaïques et rabbiniques furent supprimés [100], ainsi que les juridictions françaises [101] et leurs compétences transférées aux juridictions tunisiennes. Ce rapide processus d'unifier la justice et de la moderniser a des conséquences sur le corps des défenseurs en justice [102]. Cette œuvre d'unification de l'institution judiciaire et de sa modernisation s'est accompagnée d'une réorganisation du corps des défenseurs en une profession libérale et tunisifiée : l'avocature confié au conseil de l'ordre des avocats.

Au Maroc, le problème d'une nouvelle structuration judiciaire se posait d'une manière urgente, afin de substituer à l'ancienne organisation, caractérisée par la multiplicité des tribunaux. L'objectif est de créer un autre ordre juridictionnel pour l'ensemble des habitants du Royaume, quelle que soit la nationalité et la religion. Cette réforme d'une grande ampleur de l'unification de la justice dure une dizaine d'années et connaît plusieurs étapes. Dans une première étape, le nouvel Etat a décidé par un dahir de 22 avril 1957 que les juridictions de tout ordre institué sur le territoire marocain doivent rendre la justice « au nom de Sa Majesté le Roi », ensuite dans une seconde étape la création de la Cour Suprême [103], l'unification des juridictions d'appel et l'élargissement de leurs attributions constituant les principales transformations du paysage judiciaire, enfin dans une troisième étape les tribunaux de droit commun dans la zone nord et Tanger [104] sont réformés. Les anciennes juridictions françaises intègrent l'appareil judiciaire marocain, alors que les tribunaux rabbiniques gardent leurs attributions et les tribunaux charaïques, limités au statut personnel des Marocains, voient leurs compétences s'étendre à tous les Musulmans installés au Maroc. Il ressort de cette évolution que l'unité juridictionnelle de type moderne est réalisée d'abord au Nord et à Tanger et que les tribunaux au Sud sont coiffés par une seule juridiction, la Cour d'appel de Rabat.

100) Cf. Loi numéro 40, du 27 septembre 1957.

101) Cf. Convention judiciaire tuniso-française du 9 mars 1957. Cf. Décret du 28 mai 1957.

102) Hélin (Elise), **La profession d'avocat en Tunisie 1883-1987**, Mémoires de diplôme d'études approfondies en Science politique comparative, Institut d'Etudes Politiques, Aix-en-Provence, pp. 56-57.

103) Le Dahir du 27 septembre 1957 a créé la Cour Suprême qui remplace les anciennes cours de cassation.

104) Chawad (Kaddour), **L'organisation judiciaire du Maroc**, Casablanca, 1969, p. 15.

Tout ce processus s'achève avec la loi d'unification judiciaire et législative e 1965 [105]. Votée à l'unanimité par les deux chambres du Parlement, cette loi [106] est importante en mettant fin aux séquelles coloniales, en supprimant les juridictions traditionnelles et religieuses (tribunaux du charaâ et tribunaux rabbiniques), ainsi que les tribunaux français. Les matières relevant de la compétence de ces derniers furent attribuées aux tribunaux unifiés, qui comprend en plus de la Cour Suprême et des cours d'appel, les anciens tribunaux de droit commun : les tribunaux du Saddad et les tribunaux régionaux [107], comme l'a prévu l'article 1er de la loi qui stipule que « sont unifiées en vertu de la présente loi sur l'ensemble du territoire du Royaume toutes les juridictions marocaines à l'exception du tribunal militaire et de la Haute Cour de justice. »

Toutefois, la loi a maintenu le contenu juridique du Protectorat. L'article 3 de la loi d'unification du système judiciaire énonce clairement que « tous les textes en matière de Charaâ et de législation hébraïque, ainsi que les lois civiles et pénales actuellement en vigueur, seront jusqu'à ce qu'il soit procédé à leur révision, applicables devant les juridictions unifiées. »

Ainsi, contrairement aux réformes audacieuses de Tunis, leur précocité et l'application du droit positif dans le champ du droit, y compris dans le domaine du statut personnel et de la famille ; les réformes au Maroc restant fragmentaires, timides, hésitantes et lentes. Ces mesures restent sous la pression de la pesanteur sociale, des us, coutumes et usages [108]. Dans ce cadre, la tradition l'emporte sur la modernité, non pas seulement dans la *Moudawana*, mais aussi en matière foncière. Alors qu'à Tunis, la tendance laïcisante a pu supprimer les habous publics, privés et mixtes, dès les premières années d'indépendance, à Rabat l'absence de cette tendance, la survivance tenace du droit musulman [109], le rôle capital joué par l'Islam dans

105) Boutaleb (A), « Bilan de la loi du 26 janvier 1965 relative à l'unification, à la marocanisation et à l'arabisation de la justice », in *R.J.P.E.M.*, 1981, 10, p. 15.

106) Loi numéro 3-64 du 22 Ramadan 1384, 26 janvier 1965, in *Bulletin Officiel du Royaume du Maroc*, n° 2727, 103.

107) Essaïd (Mohamed Jalel), **Introduction**.... op. cit., p. 281.

108) Meknassi (Rachid Filali), « La Réforme de la justice, quelques repères pour un débat », in **Les temps de la Réforme**, Université Mohamed V- Souissi, Rabat, 1999, pp. 84-101.

109) Sur la pérennité de l'Islam dans l'ordre juridique au Maghreb, cf. Deprez (Jean), **Pluralisme des statuts personnels, Conflits interpersonnels, Juris, Classeur de droit comparé**, Maroc, fascicule 1, 1995.

laisser-aller, le manque de sens de l'humain chez les autorités. J'ai la réputation d'être « trop difficile » et en fait insupportable. Que faire ? Bien souvent, je rougis de ce qui se fait au nom de la France. L'injustice règne et que nous n'ayons pas fait régner la justice, cela nous enlève carrément le droit de rester ici [91]. » L'Evêché a changé aussi d'attitude à l'égard du palais et du mouvement national. Le journal catholique *Maroc-Monde,* qui remplaça *Casa-Cité* n'approuve pas la déposition de Mohamed V et son exil. Il devint une tribune ouverte aux sensibilités libérales et notamment « Les Amitiés marocaines », association créée en mars 1951, groupant à la fois des Français et certaines personnalités marocaines [92]. Cette association va se consacrer dans sa première phase 1951-1953 au domaine social et au rapprochement entre français, musulmans et juifs à travers des conférences et des articles de presse. Ensuite, l'association va évoluer en revendiquant la libération des prisonniers politiques et des déportés, les libertés individuelles et publiques, en vue de créer un climat de confiance et d'amitiés.

Toutes ces démarches du group libéral, de frange chrétienne et des « Amitiés marocaines », malgré leur prudence et leurs limites en préconisant l'entente entre Marocains et Français, ont joué un rôle non négligeable dans le soutien du mouvement national marocain, constituant un pôle réel face au lobby colonial, différemment de la solidarité très réduite des libéraux à Tunis et de leur rôle éphémère.

V- La justice comme espace de réformes libérales :

Dans les deux pays, l'influence de la pensée libérale occidentale a été importante dans la quête des réformes visant à moderniser l'appareil d'Etat. Parmi les institutions qui ont connu des mutations libérales sont celle de l'organisation judiciaire. En effet, à Tunis comme à Rabat, l'institution judiciaire est une institution morcelée, formée d'une mosaïque d'ordres juridictionnels indépendants les uns des autres [93]. Durant la période pré-coloniale, l'ordre juridictionnel est constitué d'une justice consulaire [94], des tribunaux du Charaâ appliquant soit le droit malékite, soit le droit hanéfite, et des tribunaux rabbiniques dont la compétence est limitée au statut personnel

91) Lettre citée par Lafon (Michel), **Albert Peyrignière, disciple de Charles Foucauld**, Ed. Fayard, Paris, 1933, pp. 12-13.

92) Cf. Livre de Félix Nataf retraçant à travers les documents de l'époque, les différentes positions et action de ce courant. Nataf (Félix), **L'indépendance du Maroc, témoignage d'action 1950-1956**, Plon, Paris, 1975.

93) Charfi (Mohamed), **Introduction au droit**, CEREP, Tunis, 1990, p. 122.

94) A la veille du Protectorat existe à Tunis une quinzaine de tribunaux consulaires, dont les plus importants sont ceux de la France, de l'Italie et de l'Angleterre.

et aux successions et des tribunaux séculiers. Cette organisation juridictionnelle caractérisée par la multitude d'ordre et par la séparation des tribunaux séculiers et religieux va connaître une mutation durant la période coloniale. L'administration du Protectorat met fin à la justice consulaire à Tunis en 1883 et à Rabat à la veille de la Grande guerre. Les nouvelles juridictions françaises assurent aux ressortissants des puissances les garanties d'une justice à « l'européenne [95] », introduisent des réformes de l'Ouzara avec le code de procédure civile et pénale en 1911 et réorganisent timidement la justice religieuse en Tunisie. Au Maroc, la Résidence générale a aussi réorganisé les juridictions chérifiennes [96]. En effet, les juridictions religieuses, à savoir les tribunaux du Charaâ et les tribunaux rabbiniques, ont été limitées dans leurs compétences et attributions et réorganisées selon de nouvelles règles avec l'institution d'un tribunal du Charaâ et d'un haut tribunal rabbinique. Par contre, les tribunaux Makhzen ont connu un élargissement de leurs compétences qui s'étendaient à tous les Marocains qui étaient justiciables de ces juridictions, quelle que soit leur confession. Ces tribunaux étaient chargés des affaires pénales, mais également des questions civiles et commerciales. A ces règles s'ajoutent les usages et le droit coutumier pré-islamique à la fois comme coutumes extérieures au Charaâ et comme règles intégrées au droit musulman [97].

Comme à Tunis qui a connu l'introduction d'un droit moderne, la justice française à compétence élargie et héritière de la justice consulaire perdure, dans son esprit et dans sa lettre [98]. Ainsi, vont coexister des ordres juridiques différents. On peut se demander comment des systèmes juridiques incompatibles peuvent-ils cohabiter ?

C'est ce conglomérat juridique complexe fait de droits juxtaposés, de pratiques et de coutumes, d'un édifice hétérogène, que va hériter l'Etat national en Tunisie et au Maroc.

A Tunis, l'Etat bourguibien, sous l'impact de l'idéologie libérale, va réformer rapidement l'appareil judiciaire. Dès l'été 1956, une première mesure fut adopté, portant réorganisation du ministère de la justice [99], suivi de la plus importante mesure d'unification de

95) Azziman (Omar), « Les institutions judiciaires », in *La Grande Encyclopédie du Maroc*, Volume 7, p. 156.

96) Essaïd (Mohamed Jalel), **Introduction à l'étude du droit**, Collection Connaissances, pp. 268-269.

97) Bouderbal (Néjib) et Pascon (Paul), « Le droit et le fait dans la société composite », in *Bulletin économique et social*, XXXII, 117, avril 1970, p. 34.

98) Essaïd (Mohamed Jalel), **Introduction....** op. cit., pp. 270-272.

99) Décret du 3 août 1956, cf. « La justice 10 ans après », Secrétariat d'Etat à la justice, Tunis, 1966.

des Carrières Centrales le 18 décembre 1952 [78], avec la lettre des 75, les associations..., mais aussi avec le comité France-Maghreb, présidé par François Mauriac et G. Isard, Charles André-Julien et Louis Massignon (vice-présidents) et 50 personnalités de tous les horizons politiques, religieux et sociaux. Au sein de France-Maghreb s'est constitué un comité d'étude des problèmes d'Outre-mer, présidé par le général Catroux. L'extrême tension et l'aggravation de la situation au Maghreb ont incité la création de ces comités, qui ne soutiennent pas le mot d'ordre d'indépendance, mais le rétablissement des libertés fondamentales et de promouvoir l'entente et les Droits de l'Homme[79].

Roger Paret et sa femme Eve Deschamps ont été la cheville ouvrière du Comité France-Maghreb, en mobilisant tout les moyens techniques et administratifs. S'engageant sur le front anti-colonial aux côtés des nationalistes marocains, le couple va être le « dynamo » [80] de ce comité.

Le journal [81] de Roger Paret, tenu de mars 1953 à fin 1955, contient des informations précieuses sur les activités de Fance-Maghreb, des discussions politiques et des tensions entre les membres, non selon le clivage catholique et non religieux ; intellectuel et aventurier, mais entre les partisans d'une solution médiane à la crise marocaine (retrait du trône de Ben Arafa et abdication de Ben Youssef en faveur de son fils) et les partisans du rétablissement du Sultan sur le trône, un Ben Youssef symbole de l'unité populaire et nationale. Cette deuxième tendance est l'appréciation d'une petite minorité au sein du Comité France-Maghreb, celle de *France-Observateur*, auquel appartient Paret.

Parallèlement au rôle du groupe libéral, une petite frange de l'église, qui est rentrée dans sa majorité conservatrice et antisémite, se prononce en faveur du processus de libération du Maroc. Au sein de cette frange chrétienne apparaît un homme d'une grande envergure qui se démarqua de l'Evêché de Rabat, Paul Buttin. Arrivé au Maroc au lendemain de la Grande guerre, Paul Buttin s'installe à Meknès où il exerce la profession d'avocat et celui du journalisme. Il écrit au début de sa carrière dans l'hebdomadaire *Sept* [82]. A la veille de la seconde guerre mondiale, il devient bâtonnier du barreau de Fès-Meknès et défendit les militants des diverses tendances politiques et religieuses, à savoir les gaullistes, les communistes, les juifs et surtout les nationalistes avec un « dévouement exceptionnel [83]. » Il créa une revue mensuelle « *Terres d'Afrique* » en janvier 1944 [84], ensuite l'hebdomadaire *Méditerranée* en mars 1946, qui, après une période courte de 9 mois, disparaîtra.

Ce sont deux périodiques [85], qui dénoncent l'administration directe, préférant le partenariat librement consenti et critiquant le système économique colonial, auquel l'Eglise est inféodée [86]. L'objectif de Paul Buttin à travers ses écrits, ses conférences et ses articles est de détacher l'Eglise de l'orbite colonial, et du lobby conservateur. Dans le dernier numéro de la revue *Terres d'Afrique*, il écrit dans l'éditorial intitulé « Trois échecs et mat » : « Inquiéter les consciences des catholiques, inquiéter les bonnes consciences des catholiques, inquiéter les bonnes consciences des catholiques qui ont pris l'habitude et qui chaque jour prennent davantage l'habitude de vivre dans un monde d'injustice et de l'accepter comme un monde normal, comme un monde qui va de soi, comme un monde qui ne peut pas être différent [87]. »

Dans les années 1950, il se positionne dans la crise marocaine, en écrivant un livre « Le drame du Maroc », en déclarant que seule l'indépendance « voulue par les Marocains [88] », allant dans le sens du cours de l'histoire, peut débloquer la situation et trouver une issue à la crise franco-marocaine.

Le Père Albert Peyrignère [89] abonde dans le même sens, en affirmant que « la France est au Maroc en état de péché mortel [90]. » Dans sa correspondance à Lemaigre-Dubreuil e, date du 12 juin 1946, il écrit : « Il me faudrait être en état perpétuel de révolte contre le

78) Idem. P. 235, cf. aussi, R. Barrat, **Justice pour le Maroc**, Editions Seuil, Paris.

79) Cf. Premier communiqué de presse du Comité France-Maghreb à Paris, le 8 juin 1953, in Bleuchot (Hervé), **Les libéraux...** op. cit. p. 238.

80) Rivet (Daniel), « Le fonds Paret : une source pour revenir sur la fin du Protectorat », in *Hespiris-Tamouda,* 2001, p. 107.

81) Les archives Paret, déposées à l'Institut de l'Histoire du Temps Présent à Paris, décrivent le drame des Carrières Centrales les 7 et 8 décembre 1952, la politisation des tribus après le drame d'Oued Zem, la résistance populaire, sur le parti communiste marocain, l'Union marocaine du Travail. Archives analysées par Daniel Rivet , « Le fonds Paret : une source... » op. cit.

82) Cf Contrat (Alin), **« Sept » : un journal, un combat (mars 1934- août 1937)**, Ed. Cana, Paris, 1982.

83) Baïda (Jamaâ), **La presse....** op. cit. p. 351.

84) La revue disparaîtra en 1950.

85) Baïda (Jomaâ), **La presse....** op. cit. p. 350-354.

86) Cf. « Paul Buttin », in *Confluent*, numéro spécial, avril 1967, p. 82.

87) Buttin (Paul), « Trois échecs et mat », in *Terres d'Afrique*, janvier 1950.

88) Buttin (Paul), **Le drame du Maroc**, Ed. du Cerf, Paris, 1955, p. 189.

89) Il débarqua au Maroc en 1927 âgé de 44 ans et passa plus de 30 ans à El Kbab, près de Kénitra. Il mourut en 1959 à Casablanca. Cf. Lafon (Michel), « Le Père Peyrignère et l'indépendance du Maroc », in *Hesperis-Tamuda*, volume XXXII, 1994, pp. 119-139.

90) *Témoignage Chrétien* du 4 septembre 1953.

le nom du Sultan, ni de demander *a fortiori* son retour au trône pour éviter d'affecter des sensibilités de l'opinion coloniale[66].

C'est parmi ces signataires que va naître « Conscience française », association libérale qui soutiendra la cause marocaine, sa souveraineté et son indépendance.

Cette activité libérale, animée par le journal *Maroc-Presse*, a été fortement appréciée et estimée par les nationalistes marocains particulièrement sensibles à cet appui. Pour les communistes marocains, ce patronat libéral fait une diversion tactique, il est lié aux hommes d'affaires américains et constituent une grande bourgeoisie des grands trusts industriels. Une polémique contre Walter paraît dans le journal communiste *L'Espoir*[67] et dans le rapport présenté au comité central du parti communiste marocain en janvier 1952 [68]. L'attitude du parti socialiste est relativement différente. Tout en qualifiant ce patronat d'exploiteur, il estime qu'une frange de ce patronat, tels les Walter, les Lemaigre-Dubreuil... est intelligente, voyant que la répression et les méthodes fortes compromettront « tôt ou tard l'essor de leurs industries [69]. » C'est pour cette raison que cette frange est prête à composer avec les nationalistes. Jean Rous va plus loin en envisageant favorablement l'alliance entre la bourgeoisie marocaine, les élites et la fraction la plus pragmatique et réaliste du capitalisme français[70].

A l'opposé de cette attitude, la réaction des ultras fut violente. *Présence Française* va mener une campagne contre ce patronat libéral, campagne violente que le journal *France-Observateur*[71] dénonce et accuse la police de soutenir les deux principales organisations d'extrême droite : l'O.D.A.T. (Organisation de défense anti-terroriste) et l'A.G.I.R. (Avant-garde des idéologies républicaines). Le Journal critique les journaux satiriques de la droite du parti colonial *Zadig* de Maurice Gabé et *Zig Zag*. Ainsi, cette campagne contre les nationalistes, le Sultan Ben Youssef et les libéraux a créé un climat de tension.

66) Delanoe (Guy), **Mémoires historiques : La résistance marocaine et le mouvement « Conscience française »**, Tome II, Ed. L'Harmattan, Paris, 1991, p. 91.

67) *L'Espoir* du 24 février 1946 et du 14 février 1948.

68) **Le Parti communiste marocain dans le combat pour l'indépendance national**, Textes, sans date, p. 48.

69) *Le Populaire* du 5 janvier 1953.

70) Cf. Oved (Georges), **La Gauche française et le nationalisme marocain (1905-1955)**, tome II, Ed. L'Harmattan, Paris, 1984, p. 297. Cf. aussi *Franc-Tireur* du 9 août 1954.

71) Cf. « Le Maroc sous les Truands », Editorial du *France-Observateur* du 10 mars 1954.

C'est dans ce climat d'appel au meurtre que fut assassiné Lemaigre-Dubreuil le 11 juin 1955 [72]. Dans un article intitulé « Au Maroc, on a tiré sur vous, Monsieur Faure », Claude Bourdet inscrit ce meurtre dans le contexte des attentats commis contre Diouri, Sebti, Slaoui, Clostermann... L'industriel Reutzer qui, porté sur la liste noire des organisations d'extrême droite, échappant à un attentat, écrit une lettre au président du Conseil, au ministre des affaires marocaines et tunisiennes et aux parlementaires, dans laquelle il affirme : « J'ai été à mon tour victime des tireurs que protège la police que vous êtes chargés de diriger. Il est scandaleux que des Européens puissent se promener sans contrôle et en toute quiétude en automobile, porteurs d'armes et d'explosifs détournés et très certainement par l'intermédiaire de certains policiers et aillent commettrent leurs méfaits[73]... » Il accuse Dr. Causse, président de « *Présence Française* » d'incitation au meurtre avec la complicité de l'administration coloniale[74]. Le journal de gauche *France-Observateur* critique lui aussi cet immobilisme des autorités centrales devant cette offensive des ultras. Selon l'hebdomadaire, la solution ne consiste pas à remplacer les hauts fonctionnaires de l'administration, mais aussi le retour du Sultan sur le trône, former un gouvernement provisoire et préparer l'autonomie interne. « Cela seul, arrêtera à la fois le terrorisme marocain ramené du désespoir à l'espérance et le terrorisme européen découragé par l'échec de tous ses plans[75] », lit-on. Le journal va même sympathiser avec Lemaigre-Dureuil en rappelant que ce dernier n'était pas un homme de gauche, ami de *France-Observateur*, mais « simplement un homme honnête, révolté par la cruauté et l'injustice et en même temps un homme d'affaires intelligent, conscient de la ruine vers laquelle nos aveugles colons, notre aveugle parlement, nos aveugles gouvernements, poussent les intérêts véritables des entreprises françaises[76]. »

Cette appréciation est celle de ce groupe libéral[77], avec la lettre des 13 professeurs des lettres, d'histoire-géographie et de philosophie, dénonçant le répression lors des journées de Casablanca des ouvriers

72) Roger Wybot, directeur de la surveillance du territoire, chargé de l'enquête remettra son rapport le 17 juin 1955 à Pierre July. Cf. *France-Observateur*, n° 267, du 23 juin 1955. « Ce que M. E. Faure n'a pas dit sur le contre terrorisme marocain », sans auteur. Voir aussi Bourdet (Claude), « Au Maroc, on a tiré sur vous, Monsieur Faure », in *France-Observateur*, n° 266, du 16 juin 1955.

73) Cf. *France-Observateur*, n° 266 du 16 juin 1955, p. 6.

74) Idem.

75) Bourdet (Claude), « Au Maroc, ... » art. cit.

76) Idem.

77) Cf. Bleuchot (Hervé), **Les libéraux français au Maroc (1947-1955)**, Ed. Université Provence, C.N.R.S., Paris, 1973.